

د. أحمد عبد الله

الجزء الأول

الجزء الأول

مختارات ميريت

ولو..

رغم تزيف الانتخابات.. وشراء الأصوات:

الديمقراطية أبداً!

ولو..

رغم تزييف الانتخابات.. وشراء الأصوات:

الديمقراطية أبداً!

د. أحمد عبدالله رزة

الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

(c) دار ميريت

٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة

تليفون / فاكس: ٢٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)

www.darmerit.net

merit56@hotmail.com

الغلاف : نسرين حسنين كشك

المدير العام : محمد هاشم

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٥٣٥٢

الترقيم الدولي: 977-351-322-x

د. أحمد عبدالله رزة

ولو..

رغم تزيف الانتخابات.. وشراء الأصوات:

الديمقراطية أبداً!

دار ميريت

القاهرة ٢٠٠٨

الإهداء

إلى الإنسان .. ضحية الطغيان فى كل مكان وزمان.
والتحية
إلى خالد محمد خالد.. صاحب "الديمقراطية أبداً"..
الكتاب المكتوب بالأصالة عن روحه الزكية..
وبالنيابة عن كل عشاق الحرية.

بدون مقدمات

بضع كلمات للتوضيح

أمام القارئ هنا بضع دراسات ومقالات ومحاضرات حول "قضية الديمقراطية" التي أنفقنا عمراً ندافع عنها أكاديمياً وسياسياً.

ولينظر القارئ بنفسه في مدى إحاطة وصلاحيّة ما كتبناه عبر عقد ونصف من الزمان. فقد يرى أن التاريخ في بلادنا قد تجمد، وأن ما قلناه بالأمس لا بد أن نكرره ونلح عليه اليوم.

واليوم يوم عصيب.. حيث يسير العالم في طريق العنف والاحتراب بعيون عمياء وقلوب متجمدة، بل متجردة من الإحساس بالإنسان. إنه زمان الهوس والهستيريا والهلوسة باسم الدين وباسم الأمن، بل وباسم الديمقراطية والوطنية والقومية... إلخ المصطلحات.

وإذا تغيبت العقلانية والرشادة بجانب تجمد الأفئدة وعمى البصيرة، تتغلق الدائرة الجهنمية ويتزايد الطغيان. ولا غرابة، فباسم القضايا النبيلة يتم إهدار القيم النبيلة. قيم حقوق الإنسان. وعلى المستوى السياسى يتم إهدار حريات المواطنين ومشاركتهم في إدارة شئون مجتمعاتهم ودولهم، أى تصبح "الديمقراطية هي الضحية".

لكن للديمقراطية جنوداً معلومين ومجهولين سيدافعون عنها حتى الرmq الأخير، لأنها ببساطة تستحق ذلك، فهي - برغم كل عيوبها - أفضل من كل بدائلها أيًا كانت المسميات.

فى هذا الإطار وبهذه الروح؛ يأتى إصرارنا على إعادة تقديم هذه الصفحات القليلة بدون مقدمات طويلة.

والقارئ اللبيب بالإشارة يفهم.. والله أعلم،

المؤلف

(١)
الخلفيات

ثورة يوليو والديمقراطية

ربما لم يتكرر في صحائف السياسة العربية مصطلح من المصطلحات بقدر ما تكرر المصطلح الوارد في عنوان هذه الدراسة. فقد كانت تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ علامة مهمة من علامات التاريخ العربى المعاصر، سيُجمع فرقاء السياسة العربية على أهميتها وسيختلفون دوماً كل حسب مصالحه على معنى هذه الأهمية، إذ لم يزل بندول التقويم يؤرجح تجربة الثورة ما بين الجنة والنار فى منظور العاطفة العربية التى لا تعرف "منطقة وسطى ما بين الجنة والنار" (التعبير للشاعر نزار قبانى) إن جاز أصلاً تقويم التجارب البشرية بمنطق الجنة والنار.

وسيظل الموقف من ثورة يوليو محوراً من محاور الصراع السياسى الفعلى، بل وستظل تعبيراته الرمزية صارخة بالدرجة الكافية حين يحتفل قطاع من المجتمع السياسى المصرى بيوم ٢٣ يوليو باعتباره العيد القومى للبلاد، بينما يلبس قطاع آخر ملابس الحداد فى نفس الذكرى. والأرجح كذلك أن تكون المعركة حول هذا المحور معركة عنيفة.

فكيف يمكن أن نلخص خلفيات هذه المعركة ونطرح على الأجيال الشابة فى إيجاز وبرؤية موضوعية قصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعلاقتها بقضية الديمقراطية على وجه الخصوص؟ هذا ما سنحاوله فى السطور التالية.

شهد فجر الثالث والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٢ حصار دبابات الجيش المصرى للقصر الملكى بالعاصمة المصرية. وقد كان هذا الحصار مقدمة لحصار أكبر لكثير من المعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى بلغت ذروتها فى مصر عند منتصف القرن.

كانت مصر تعيش أزمة الشقة الواسعة بين استقلالها الاسمى وتبعيتها الفعلية، كما كانت الأغلبية الفقيرة من شعبها تواجه واقعاً متأزماً تحتكر فيه الأقلية الغنية مصادر ثروة البلاد دون التفات لمعاناة القطاع الأكبر من الشعب. وكان النظام السياسى محصلة لهذا وذلك، إذ ظل المستعمر الأجنبى

صاحب الصولة الفعلية فى تصرف أمور البلاد فى تحالف مع الأتباع المحليين الذين رفضوا بعناد كل دعاوى التغيير ودافعوا باستماتة عن مصالحهم المادية الأنانية واصلين بالنظام السياسى إلى عنق الزجاجة؛ فكان أن انفجرت ثورة يوليو.

وقد فجرت الثورة طليعة صغيرة من أبناء الطبقة الوسطى المنخرطين فى صفوف الجيش كضباط صغار تمكنوا من بناء وإحكام تنظيمهم السرى بالشكل الذى مكنهم من إطلاق شرارة الثورة دون أن يجهض مساعاهم، وقد ضمت تلك الطليعة أصحاب مذاهب وميول سياسية متعددة نجحوا فى تجاوز خلافاتهم السياسية مركزين على ما بينهم من اتفاقات ومنصهرين فى إطار تنظيم واحد.

وتلك كانت نقطة القوة التى ميزت حركة الضباط الأحرار ومكنتهم من إشعال الثورة دون القوى السياسية المدنية التى هدفت لتغيير النظام، لكنها لم تتمكن من صياغة الإطار التنظيمى الذى يوحد جهودها من أجل إنجاز هذا الهدف.

ولئن كان لحركة الضباط الأحرار فضل كسر الحلقة المفرغة التى جعلت أمر التغيير معلقاً فى السنوات الأخيرة للنظام السابق قبل الثورة، إلا أن دورها التاريخى لم يتعد فى الحقيقة إشعال فتيل الثورة فاتحة الطريق لانطلاق عملية ثورة أوسع نطاقاً من التحرك العسكرى الصغير الذى شهدته القاهرة فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ والذى حمل فى البداية اسم "حركة الجيش المباركة".

وقد قامت حركة الضباط الأحرار بتصفية نفسها فعلياً بإبعاد أو تثبيت أعضائها المختلفين. كانت المفارقة أن بعض المبعدين كان لهم الدور الأكبر فى نجاح الثورة فى مرحلة إشعال فتيلها (يوسف صديق مثلاً) بينما خرج من صفوف المثبتين من انقلاب على التحولات الاجتماعية التى استحدثتها الثورة فى سنينها اللاحقة (كمال الدين حسين مثلاً) ومن تمرد على الكثير من المنطلقات التى ثبتتها الثورة عبر مراحل تطورها (أنور السادات مثلاً). وإن لم يمنع ذلك أن الجميع استمدوا شرعيتهم السياسية من الثورة وقدموا أفكارهم ومسالكهم السياسية كتنبؤات على المعزوفة الرئيسية لثورة ١٩٥٢.

وبالانطلاق من مرحلة التفجير إلى مرحلة صياغة البديل كان لثورة يوليو إنجازاتها التي حظيت بتأييد شعبي واسع، كما كان لها عثراتها التي وضعتها في صدام مع قوى شعبية أيدت الثورة من حيث المبدأ. ولم تقتصر الإنجازات والعثرات على المجتمع المصري وحده بل كان لها امتداداتها العربية والعالمية.

على الصعيد المصري تمحورت إنجازات الثورة حول استكمال الاستقلال السياسي لمصر في منتصف الخمسينيات بإخراج الإنجليز من مصر بواسطة المعاهدة التي أبرمت معهم في ١٩٥٤ والتي احتوت على امتيازات تسمح لهم في المستقبل باستخدام أراضي مصر عسكرياً في حالة اندلاع حرب في المنطقة. وقد كان هذا الشرط مدعاة لاصطدام ثورة يوليو بقوى شعبية رافضة له. لكن عدوان ١٩٥٦ تمخض عن إلغاء الروابط الخاصة مع بريطانيا وبروز كيان مصر المستقل سياسياً.

كما تمحورت إنجازات الثورة حول تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري من خلال الإجراءات الاقتصادية المتخذة ضد رأس المال الأجنبي ولمصلحة رأس المال المحلي في النصف الثاني من الخمسينيات، ثم الإجراءات الأكثر جذرية التي اصطلح على تسميتها بالقوانين الاشتراكية في النصف الأول من الستينيات، بما استتبعته من إدخال مبدأ التخطيط في الاقتصاد الوطني ومن تنمية واسعة نسبياً في مجال الصناعة ومن إعادة لتوزيع الثروة الوطنية بصورة استحوذت فيها الأغلبية الفقيرة على نصيب أكبر مما أتيج لها سلفاً.

وقد كان لهذه الإجراءات انعكاساتها السياسية في مجالات مثل تحديد نسبة العمال والفلاحين في المجالس التمثيلية. كما أثرت هذه الإجراءات على محتوى الثقافة المصرية الذي غدا أكثر شعبية في تعبيراته المختلفة، بالإضافة لتوسيع فرص التعليم أمام الفئات الاجتماعية التي ضاقت عليها هذه الفرص في السابق.

أما عثرات الثورة فأولها العثرة التي عرفتتها كل الثورات وكل الأنظمة، ألا وهي الهوة بين مستوى شعار النظرى ومستوى التطبيق الفعلى، فلم تكن الصورة الوردية التي قدمتها وسائل الإعلام عن التقدم والإنجاز في مجالات الحياة المختلفة صحيحة في كل الأحوال. ففي الأغلب كانت مبالغة وفي بعض الحالات كانت مكنوبة، وأبرز مثال في هذا

الخصوص هو الطريقة التي عرضت بها قضية المواجهة والصدام مع إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧. كذلك عرضت قضية إذابة الفوارق بين الطبقات كما لو كانت منجزة بالفعل، وافترض أن من يرتدون البدلة العمالية والجلباب الفلاحى - من الجالسين على مقاعد البرلمان وغيره من المجالس - هم ممثلون حقاً للملايين العمالية والفلاحية.

أما العثرة الخاصة لثورة يوليو فكانت الجوهر الدكتاتورى للنظام السياسى. فرغم التأييد الشعبى الواسع الذى حظيت به الثورة فى مراحل تطورها المختلفة إلا أنها ظلت بالأساس ثورة من أعلى، أو ثورة بواسطة السلطة التى ارتكزت على ثالث: العسكرية والبوليسية والبيروقراطية المنبوذ شعبياً.

وقد كانت معضلة الشعب المصرى أنه فى أغلبه يؤيد الثورة وإنجازاتها لصالحه، لكنه فى نفس الوقت يمقت الحرمان المفروض عليه فى مجالات النقد والتعبير والتنظيم النقابى والسياسى المستقل.

ورغم حب الناس لعبد الناصر كزعيم للثورة، فإنهم لم يروا من مصلحتهم أن يتمحور النظام السياسى كله حول رئيس الجمهورية بما له من سلطات مطلقة يمكن أن تصنع الدمار مثلاً تصنع الإنجاز، وهو ما حدث بالفعل على المستوى التاريخى الممتد، إذ احتفظ أنور السادات بسلطات سلفه واستغلها فى أن يفعل ما يعرفه الجميع .

وحين اندلعت ثورة ١٩٥٢ فى مصر انطبع فى أذهان المصريين أن "حركة الجيش" إنما قامت لتخلص البلاد من مفسد السراى، ثم لا يلبث أن يعود الجيش إلى ثكناته تاركاً مقاليد السلطة السياسية فى يد الساسة المدنيين طبقاً للإرادة الشعبية التى تسفر عنها الانتخابات، لكن هذا الافتراض التلقائى لم يتحقق فى الواقع، وأصبحت قضية عودة الجيش إلى ثكناته موضوعاً للجدل والاحتداد بين أنصار هذه الفكرة وخصومهم الذين حبذوا استمرار العسكريين فى السلطة. ومرجع الجدل فى هذا الموضوع أن أنصار كل من الاتجاهين كانت لديهم الحجة التى يجادلون بها والقاعدة السياسية التى يستندون إليها.

كانت حجة الفريق الأول أن الإرادة الشعبية إنما تتحقق من خلال الحكم المدنى وبواسطة الانتخابات الحرة وأن الحكم المستند إلى القوة العسكرية وحدها إنما يفقد الشرعية.

أما الفريق الثانى فقد ارتأى أن النظام السابق على الثورة لم يكن ديمقراطياً كما يدعى، حيث سيطر على الحكم أصحاب المصالح العليا للذين لم يعبأوا بإجراء أدنى الإصلاحات الاجتماعية الضرورية لمعيشة الأغلبية الشعبية الفقيرة.

وكانت القاعدة السياسية المؤيدة لموقف الفريق الأول متمثلة فى قوى الأحزاب السياسية التقليدية، وعلى رأسها حزب الوفد الذى اعتبر نفسه دائماً مثلاً لإرادة الأمة نتيجة ما حظى به من تأييد من قبل الأغلبية الشعبية. وبجانب ذلك كانت هناك القوى السياسية الجديدة المتمثلة فى حركات الإخوان المسلمين والشيوعيين ومصر الفتاة. وهى القوى التى أيدت الثورة بحماس وكان لها صوت داخل قيادة الثورة نفسها، لكنها ما لبثت أن تحفظت على اتجاه العسكريين للانفراد بالسلطة، وكانت الجامعة بأساتذتها وطلبتها معقلاً من معاقل هذا الاتجاه.

أما القاعدة السياسية التى ارتكز عليها الفريق الثانى فكانت قاعدة احتمالية أكثر منها فعلية. ولكن خروجها من عالم الاحتمال إلى عالم الواقع كان كفيلاً بحسم الأمور لصالح هذا الاتجاه. تلك هى أغلبية المواطنين المصريين الذين إما أيدوا الوفد أو لم يعبأوا بأى قدر من المشاركة السياسية ولو حتى بمجرد التصويت فى الانتخابات.

وبالنسبة لهؤلاء لم تكن القضية اختياراً فكرياً بين ديمقراطية الأحزاب وكتاتورية الضباط، وإنما كانت الاستعداد التلقائى للانحياز إلى جانب من يعترف بالأمهم الاجتماعية ويقدم لهم بعض الدواء، وتلك هى النقطة التى أدركها "عبد الناصر" بالذات وانتصر بها على المدى الطويل.

ولم يكن الجدل قائماً بين المدنيين والعسكريين، بل كان قائماً بين طرفين يحظى كل منهما بمساندة مدنية وعسكرية على السواء، إذ كان مجلس قيادة الثورة نفسه منقسماً على نفسه بين الضباط الذين ارتأوا أن يعود الجيش إلى ثكناته بعد أن يجهز لانتخابات حرة، والضباط الذين أعلنوا أو أضمروا استمرارهم فى السلطة. وكان نفس الانقسام قائماً فى صفوف حركة الضباط الأحرار ككل وداخل الجيش بمستوياته المختلفة.

وهناك من بين الضباط من ارتأى حلاً وسطاً، وهو أن يعود الجيش إلى ثكناته وأن تتواجد حركة الضباط الأحرار فى الحلبة السياسية كحزب سياسى له ما للأحزاب الأخرى وعليه ما عليها. وهناك من بين المدنيين

أيضاً من ارتأى حلاً وسطاً: أن يعزل من الحلبة السياسية الأحزاب والقوى التي أفسدت الحياة السياسية قبل الثورة، وأن يسمح بالنشاط السياسي للقوى الجديدة التي كانت تعمل لتغيير النظام القديم وأن تتحالف هذه القوى مع حركة الضباط الأحرار، وربما في إطار جبهة وطنية.

لكن الصراع السياسي تفجر في مارس ١٩٥٤ بانفجار الانقسام داخل صفوف العسكريين من ناحية، وبتكايف صفوف المعارضة المدنية من ناحية أخرى. فكان أن واجه "عبد الناصر" الجبهة العسكرية التي قادها زميلاه "محمد نجيب" و"خالد محيي الدين". وكان عليه أن يصارع زملاءه الضباط في سلاح الفرسان الذين كانوا من أنصار العودة للحكم المدني. وكان عليه أن يواجه الجبهة المدنية التي نشط فيها الإخوان المسلمون بمظاهرات المؤيدة للواء محمد نجيب مثلما نشط الشيوعيون في اتجاه تأسيس جبهة وطنية. وكانت دعوة أساتذة جامعة الإسكندرية إلى عودة الجيش إلى ثكناته تعبيراً رمزياً عن موقف الجبهة المدنية، إذ أن أساتذة جامعة الإسكندرية أنفسهم كانوا أول هيئة في البلاد تؤيد الثورة فور اندلاعها.

وقد عالج "عبد الناصر" الأزمة السياسية معالجة وقتية اشتملت على عنصرى الترهيب والترغيب. فقام باعتقال الكثير من العناصر السياسية النشطة، وبرر ذلك أمام منتقديه بأنه إنما فعل ذلك حفاظاً على الأمن العام. وإزاء ضغوط زملائه في سلاح الفرسان أبدى "عبد الناصر" استعداداً لإعادة البلاد للحكم المدني إلى حد إعلانته لتكليف "خالد محيي الدين" بتشكيل وزارة تمهد لإجراء الانتخابات تحقيقاً لذلك.

لكن إنهاء "عبد الناصر" للأزمة تم بانتقاله من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم. وكان جنوده في الهجوم بعضاً من القوى الاحتمالية التي احتوت الطبقات الشعبية الرابضة في قاع السلم الاجتماعي.

لجأ عبد الناصر إلى القوى العمالية التي كانت قد قدمت لتوها شهيدين من العمال (خميس والبقرى) أقر مجلس قيادة الثورة إعدامهما بعد إضراب عمال كفر الدوار في سنة ١٩٥٢، لكنها في نفس الوقت لم تكن تثق في استعداد النظام القديم المحتمل استعانتة أن يحقق لها الحد الأدنى من مطالبها الاجتماعية العادلة، فكان استعداد قطاع مهم من هذه القوى أن يراهن على استعدادات عبد الناصر لتحقيق التغيرات الاجتماعية المطلوبة حسبما أثبت بالبرهان حين أقدم على إصدار قوانين الإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٣.

صحيح أن مدخل عبد الناصر إلى هذه القوى العمالية كان بعض أسوأ عناصرها من القادة النقابيين الانتهازيين، إلا أن نجاحه في تحريكها للخروج من مظاهرات تدعو لاستمرار الثورة ما كان ليتم دون هذا التهيؤ الذي استجابت فيه لغريزتها الاجتماعية.

وبذا انتصر عبد الناصر في المعركة في لحظة تاريخية فاصلة في عام ١٩٥٤ حيث طرحت قضية الديمقراطية للاختيار في خضم الصراع السياسى. وقد صور الكثيرون الأمر باعتباره قد كان اختياراً بين الثورة الاجتماعية والليبرالية السياسية. لكن تفاعلات تلك اللحظة التاريخية الفاصلة في عام ١٩٥٤ كانت أكثر تعقيداً من ذلك، فأولاً لم تكن هناك صفوة سياسية موحدة الموقف إزاء تجربة الليبرالية السياسية السابقة على الثورة، بل كان انقسام الصفوة السياسية كبيراً بالدرجة التى جعلت مصير النظام كله معلقاً وفتحت الباب أمام الثورة. بل إن الذين قاموا بالثورة هم الضباط الأحرار وبالتحديد لأن عناصر الصفوة المدنية المتمردة على النظام كانت منقسمة على نفسها فلم تطرح بديلاً واحداً كما لم تتجح في التكتل في جبهة وطنية مدنية لتغيير النظام. وكان ذلك واضحاً بالنسبة لعناصر مصر الفتاة والإخوان المسلمين والحركة الشيوعية. بل وصل إلى صفوف الوفد من خلال الطليعة الوفدية والعناصر التجديدية الملتفة حول الدكتور محمد مندور.

وقد انعكس ذلك كله في معركة ١٩٥٤ فكان هناك من يريد إعادة النظام السابق كما هو، وكان هناك من يريد الثورة على أن تكون إسلامية، وكان هناك من يريد الثورة والديمقراطية معاً. وحسبما يؤكد الدكتور لويس عوض فى كتاب "فاتكيوتيس"، المعنون "مصر منذ الثورة" كان التيار الغالب من المثقفين يحلم بالثورة والديمقراطية معاً. وربما كان موقف خالد محيي الدين بالذات هو الأكثر تعبيراً عن هذه الحقيقة، فقد كان الرجل راديكالياً اجتماعياً بالدرجة التى لا تسمح له بتبنى موقف الخصوم الاجتماعيين للثورة، كما كان من الناحية السياسية أحد صنّاع الثورة إلى حد استحالة تصور تبنيه لليبرالية السياسية التى كانت قائمة قبلها بالضبط. ومع ذلك وقف الرجل فى أحد جانبي المعركة بما يشير إلى تعقد موقفه السياسى كفرد يعكس تعقد الموقف السياسى العام لجيل بأكمله.

ومن ناحية ثانية، فإنه حتى بافتراض أن الاختيار المطروح كان بين الثورة الاجتماعية والليبرالية السياسية، فإنه من المنطقي افتراض أن الاختيار يكون واضحاً في تفصيلاته إذا ما وقع على الليبرالية السياسية التي كانت احتمالاً محدود التفصيل لا يدعمه من المؤشرات سوى قانون الإصلاح الزراعي وبعض التلميحات الاجتماعية الراديكالية. ومن المؤكد أن التجربة الاجتماعية للثورة لم ترتسم ملامحها الواضحة إلا بعد سنوات من تلك اللحظة التاريخية. وبافتراض أن صورتها النظرية كانت منطبعة في ذهن عبد الناصر، فهي لم تكن كذلك في ذهن بقية زملائه. كما أنه من الخطأ المرادفة بين مكونات شخصية عبد الناصر وتجربة الثورة المصرية في مجملها، باعتبار أن فضيلة عبد الناصر الأساسية - حسبما يؤكد مراراً الأستاذ محمد حسنين هيكل - هي أنه رجل قد فهم الإمكانيات ووظفها. أي أنه باختصار لم يكن كل من وقف ضد عبد الناصر في تلك اللحظة عدواً للثورة، ولم يكن كل من وقف معه ثائراً، وذلك بسبب تعقيدات اللحظة نفسها.

ويشير الدكتور عصمت سيف الدولة إلى أن "الممارسات ذات الشكل الديمقراطي" في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٧ وما بعد ١٩٦٧ كانت "تدور فكرياً وممارسة في ذلك الهامش الذي تتركه معارك التحرر الوطني وإرادة النصر ذات الأولوية المطلقة"^(١). ومنطوق هذه الإشارة صحيح في مجمله، لكنه لا يورد "الإرادة السياسية" كواحد من مكونات الممارسات الديمقراطية حتى في حدود الهامش المتروك، إذ تختلف الممارسات حتى مع توحيد مساحات الهوامش. ولم يثبت تاريخياً أن الممارسة الديمقراطية كانت تستثير بالضرورة التدخل الأجنبي. ثم إن الحصول على الاستقلال السياسي الكامل وغياب المعارك العسكرية للتحرر الوطني لا يعنيان بالضرورة أننا خرجنا من إसर الهامش إلى رحابة المتن لنصنع الديمقراطية التي نريد، فبالنسبة لدولة من العالم الثالث تظل الحركة دائماً في الهامش، باعتبار موازين القوى الدولية وباعتبار أن الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي هو مواصلة لمهمة التحرر الوطني. وبالتالي فكل مسئولية الاختيار قائمة حتى داخل الهامش. كذلك فإن تلك بالضبط هي الحجة التي قدمت لتبرير نواقص النظام الليبرالي

(١) عصمت سيف الدولة: تطور مفهوم الديمقراطية في مصر المستقبل العربي، أكتوبر ١٩٨٣.

قبل الثورة، باعتبار أن الاحتلال البريطاني كان قائماً ولم يتح هامشاً كافياً لممارسة ديمقراطية أفضل، فهل أسقطت الثورة المسؤولية عن رجالات العهد البائد؟

وقد قدم الأستاذ محمد حسنين هيكل تفسيراً أو تبريراً مشابهاً لانحسار دائرة الديمقراطية السياسية في ظل نظام ثورة يوليو، ومفاد رأى الأستاذ هيكل أن مصر تعيش مرحلة انتقالية يتم خلالها على المستوى الاقتصادى إحداث التراكم الرأسمالى للتنمية في ظل تكوين غير مكتمل للطبقات الاجتماعية، وبالتالي فإن التكوينات السياسية داخل مجتمعاتنا تتطبع بطابع المرحلة وتغدو الأحزاب السياسية محدودة الأثر معبرة عن تيارات فكرية أكثر منها ممثلة لقوى اجتماعية عريضة، بما لا يتيح مجالاً متسعاً لتوافر نظام ديمقراطى يقوم على الشرعية الدستورية. فتلك هي المرحلة التى "يبدو فيها دور الجيوش باعتبارها الشيء الوحيد الباقى والدائم.. وأى كلام عن التنظيم (السياسى) خارج هذه المرحلة يكون خطأ. فالناس مثلاً يلومون عبد الناصر لعدم تكوينه تنظيمات قوية... عبد الناصر كان يتكلم عن الديمقراطية يقول: إن مجانية التعليم أو حق العمل بالنسبة لى أهم من أى مظهر ديمقراطى، ولم يتخف أو لم يتوارى وراء قضية الديمقراطية، بل قال بوضوح إن هناك أساساً اجتماعياً للديمقراطية".

وقد لا نختلف مع الأستاذ هيكل فى مقدمات نظريته الكلية فى شقيها الاقتصادى (مرحلة انتقالية يحدث فيها التراكم الرأسمالى للتنمية) والاجتماعى (عدم اكتمال بروز الملامح المنفصلة للطبقات الاجتماعية)، وفى حالة مصر كانت الحقبة الناصرية - للمرة الثانية البارزة فى تاريخ مصر المعاصر بعد حقبة محمد على - دفعة قوية فى طريق إحداث التراكم الرأسمالى وإسهاماً ملموساً فى بلورة الطبقات الاجتماعية.

وإذا تناولنا الديمقراطية بمدلولها الاجتماعى الأكثر شيوعاً (درجة أكبر من العدل فى توزيع الثروة الوطنية)، فإن نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ تكون له الكفة الراجحة - على النظام السابق. أما حين نتناول الديمقراطية بمدلولها السياسى الأكثر شيوعاً (الحريات العامة - والتنظيمات السياسية) فإن كفة نظام الثورة لا تصبح هى الأرجح. فهل كان ذلك حقاً استجابة لضرورات "المرحلة التاريخية" وحسب؟ أم أن للاختيار الذاتى للقيادة السياسية للنظام - عبد الناصر وهيكل وآخرين - دوراً فى ذلك؟ حقاً يجب النظر إلى موقف

ثورة يوليو من الديمقراطية السياسية في ضوء حقائق "موضوعية" مثل
الفشل الاقتصادي والاجتماعي لنظام الليبرالية السياسية قبل الثورة، وكذلك
ضرورة اللجوء لإجراءات قمعية ضد الفئات المسيطرة والمضارة من
إجراءات الثورة. لكن ألم تكن هناك بجانب ذلك حقائق "ذاتية" خاصة
بالتكوين السياسي والعسكري للرئيس عبد الناصر نفسه، ونوع المستشارين
المؤثرين على قراراته السياسية - ومنهم الأستاذ هيكل نفسه بأفكاره هذه؟

لو أن الاختيار الذي واجهته الثورة كان أن تكبح طموحاتها في التنمية
والعدل وتوفر عوضاً عنها ديمقراطية سياسية يحتفظ فيها أصحاب الثراء
بنفوذهم السابق وتتمتع فيها أقلية من المثقفين بترف حرية الكلام على
حساب توفير الطعام لأغلبية الشعب، لما تردد أي مؤمن بمصلحة الأغلبية
في إضفاء الشرعية على بعض الإجراءات القمعية لنظام الثورة، لكن
الاختيار الفعلي الذي واجهته الثورة لم يكن مطلقاً على هذا النحو.

فرغم صدامها المحتوم مع قوى النظام القديم احتوت الرقعة السياسية
لمجتمع ما قبل الثورة على مجموعة من القوى التي كانت تقف موضوعياً
على أرضية التغيير الاجتماعي الذي أحدثته الثورة (الإخوان المسلمون -
مصر الفتاة - الشيوعيون - يسار حزب الوفد) وقد ساهمت هذه القوى -
برجالها داخل الضباط الأحرار ونشاطها السياسي التحريضي - في اندلاع
الثورة، وبادرت بعد نجاحها للتعاون معها سياسياً في إطار جبهوى واسع.
لكن الثورة - وفي سياق تصفية رجالاتها لبعضهم البعض - رفضت أن
تكون لهذه الجماعات تنظيماتها السياسية المستقلة، ولم ترضَ بأقل من
تصفية هذه التنظيمات وانخراط أفرادها في صفوف تنظيمات الثورة المحدثة
(هيئة التحرير - الاتحاد القومي - الاتحاد الاشتراكي) ولم تكثف الثورة
بتأييد هذه الجماعات لخطها العام. بل أنكرت عليها حق النقد لبعض
التفصيلات داخل هذا الخط، فكاد منطق الثورة أن يكون "من ليس معي في
كل شيء فهو ضدي في كل شيء"!

أنهت الثورة النشاط السياسي للإقطاعيين والرأسماليين لكنها عاملت
بنفس الطريقة أية محاولة للنشاط في صفوف العمال والفلاحين، وقد انطوى
هذا الموقف على خطأ نظري ونتائج عملية خطيرة، فمن الناحية النظرية
فات الثورة أن توزع أراضي سراج الدين باشا - مثلاً - على الفلاحين
يستلزم أيضاً توزيع سلطته السياسية على نفس الفلاحين. وقد لعبت

الإجراءات التعويقية للنشاط السياسى فى صفوف الفلاحين والعمال بالذات دوراً كبيراً فى طمس تمثيلهم السياسى، بحيث لم يعد فى مصر حزب يدعى تمثيل هذه الفئات بل نجد على الأكثر "تيارات" كما يقول الأستاذ هيكل.

إن الاتساق النظرى لتجربة ثورة يوليو كان يفترض اتساع نطاق الديمقراطية السياسية المتاحة للفئات التى عملت الثورة لصالحها كلما اتسع نطاق الإنجازات الاجتماعية التى حققتها لصالح هذه الفئات. لكن ما حدث كان العكس على طول الخط، وتولدت قاعدة بمقتضاها "اطرد تقييد المبادرات السياسية الشعبية مع اطراد تحقيق المكاسب الاجتماعية والوطنية" على حد تعبير المستشار طارق البشرى. والنتائج العملية التى ترتبت على ذلك كانت أن الصراع بين الثورة وخصومها لم يكن فى الشارع - الذى كان فى أغلبه يؤيد الثورة بقوة العاطفة الوطنية والاجتماعية لا بقوة التنظيم السياسى - بل أصبح الصراع داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية التى لهؤلاء الخصوم دراية بخباياها حتى أنهم تمكنوا فى النهاية من الاستيلاء عليها إثر وفاة جمال عبد الناصر.

وموقف عبد الناصر من المسألة الديمقراطية كان حاسماً فى كل مراحل الثورة أثناء حياته.

إن العداء للنظام الليبرالى قد مثل الخلفية الرئيسية للفكر السياسى لعبد الناصر وبرر له أمام نفسه وأمام الناس تجاوزاته السياسية الخاصة حين وصل للسلطة. ففى خضم أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ التى حاول فيها "عبد الناصر" كل الحيل السياسية لمنع العودة إلى النظام القديم تعرضت تصرفاته السياسية أثناء الأزمة لانتقاد بعض زملائه المدنيين فى مجلس الوزراء الذى ترأسه. فحسب ما يحكى عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته (روزاليوسف ١٩٧٧/٧/٤): "تكلم الدكتور عبد الجليل العمرى عن كيفية استمرار الحكم والناس تعتقل دون تحقيق، فرد عبد الناصر أنه سبق فى عهد ما قبل الثورة أن اعتقل ما يقرب من ٨ آلاف معتقل وأن ذلك حدث فى ظل الحياة النيابية".

وبعد انتصار عبد الناصر فى تلك المعركة، وبتعمق التجربة الوطنية والاجتماعية لثورة يوليو تحت قيادته، بلور مفهوم الحرية الاجتماعية فى مواجهة الدعوة الليبرالية للحرية السياسية. وقد استمر "عبد الناصر" متمسكاً بهذا المفهوم حتى حين فرضت عليه ظروف ما بعد هزيمة ١٩٦٧ وما

وَلَدَتْهُ مِنْ حَرَكَةِ شَعْبِيَّةٍ ضَاغِطَةٍ فِي سَبِيلِ التَّغْيِيرِ أَنْ يَرَاجِعَ قِيَاسَهُ لِلأَهْمِيَّةِ
النَّسَبِيَّةِ لِلْحُرِّيَةِ السِّيَاسِيَّةِ. فِي اجْتِمَاعِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ بِتَارِيخِ ٢٤ مَارَسِ
١٩٦٨ (عَبْدُ الْمَجِيدِ فَرِيدٍ، أَوْرَاقُ عَبْدِ النَّاصِرِ السَّرِيَّةِ، ٢٣ يُولَيُو، ١٣/٨/
١٩٧٩):

تَحَدَّثُ الدُّكْتُورُ حَلْمَى مَرَادٌ قَائِلًا: إِنَّ الْحُرِّيَّةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ وَحْدَهَا لَا تَكْفِي
فَالْحُرِّيَّةَ السِّيَاسِيَّةَ تَحَقِّقُ شَيْئًا مَهْمًا هُوَ الْمَشَارَكَةُ فِي الرَّأْيِ وَالْمُسَاهَمَةُ فِي
حُكْمِ الْبِلَادِ، فَرَدَ عَلَيْهِ عَبْدُ النَّاصِرِ بِقَوْلِهِ: "فِيمَا يَخْتَصُّ بِمَوْضُوعِ الْحُرِّيَّاتِ
هُنَاكَ نَاسٌ يَسِيْطُرُ عَلَيْهِمْ مَفْهُومُ اللَّيْبَرَالِيَّةِ وَيَطَالِبُونَ بِنِظَامٍ سِيَاسِيٍّ بِهِ حِزْبَانٌ
أَوْ النِّظَامُ الَّذِي يَسْمَحُ بَعْدَ أَحْزَابٍ. وَلَوْ أَنِّي أَرَى أَنَّ الْأَنْسَبَ فِي الْوَقْتِ
الْحَاضِرِ هُوَ تَحَالُفُ قُوَى الشَّعْبِ الْعَامِلِ، لَأَنَّا لَوْ دَخَلْنَا فِي مَوْضُوعِ
الليبرالية قَدْ نَتَعَرَّضُ لِمَصْرَاعٍ دُمُوٍّ مَعَ بَعْضِ الْفَنَاتِ كَالْعَمَالِ وَذَلِكَ أَثْنَاءَ
صِرَاعِهِمْ وَدِفَاعِهِمْ عَنْ حَقُوقِهِمْ، كَمَا أَنِّي مَا زِلْتُ مُقْتَنِعًا بِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ
الاجْتِمَاعِيَّةَ هِيَ أَسَاسُ الْحُرِّيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمِيثَاقُ...".

وَمَعَ ذَلِكَ فَمِنْ الْإِنْصَافِ الْقَوْلُ بِأَنَّ السَّلُوكَ السِّيَاسِيَّ لِعَبْدِ النَّاصِرِ فِي
تِلْكَ الْفَتْرَةِ قَدْ طَرَأَ عَلَيْهِ قَدْرٌ مِنَ الْمَرُونَةِ فِيمَا يَخْصُ الْمُمَارَسَةَ الْمَحْدُودَةَ
لِلْحُرِّيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الْإِطَارِ الْعَامِ لِلنِّظَامِ، فَقَدْ قَدَّمَ عَبْدُ النَّاصِرِ بَرْنَامَجَ ٣٠
مَارَسِ الَّذِي مِثْلُ مِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ اعْتِرَافًا تَارِيخِيًّا بِأَهْمِيَّةِ قَضِيَّةِ الْحُرِّيَّةِ
السِّيَاسِيَّةِ دُونَ اضْطِرَارٍّ لِنَتَبْنِي الْإِطَارَ اللَّيْبَرَالِيَّ لِمُمَارَسَتِهَا.

لَكِنْ مَشْكَلَةُ عَبْدِ النَّاصِرِ وَقَتْنَدٌ لَمْ تَكُنْ ثَبَاتَهُ النَّظَرِيُّ عَلَى مَفْهُومِ الْحُرِّيَّةِ
الاجْتِمَاعِيَّةِ بِقَدْرِ مَا كَانَتْ الْاسْتِمْرَارُ "الْمُؤَسَّسَاتِي" لِمُمَارَسَاتِ النِّظَامِ الَّذِي
بَنَاهُ قَبْلَ ١٩٦٧. وَمِنْ الطَّرِيفِ لَتَوْضِيحِ هَذِهِ النِّقْطَةِ اسْتَحْضَارُ مَا وَصَفَهُ بِهِ
الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْبَرْلَسِي (رُوزَالْيُوسُف ٢٩/٩/١٩٧٥) وَهُوَ أَحَدُ
الْوُزَرَاءِ الْمَدْنِيِّينَ الَّذِينَ فَاقَتْ نِسْبَتُهُمْ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى نِسْبَةَ الْوُزَرَاءِ الْعَسْكَرِيِّينَ
(٦٠,٦% فِي مَجْلِسِ وَزَرَاءِ ١٩٦٨ بِالمقارنة بـ ٣٤,٤% فِي مَجْلِسِ
١٩٦٧): "لَمْ يَكُنْ عَبْدُ النَّاصِرِ طَاغِيَّةً كَمَا يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ. كَانَ دُمْتُ
الْخُلُقِ، مَهْذَبًا، حَازِمًا، وَاضِحًا، صَرِيحًا، يَتَفَهَّمُ مَا يُعْرَضُ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصْدِرُ
قَرَارَهُ فِيهِ، كَانَ إِذَا رُوجِعَ فِي قَرَارِهِ يَفْكَرُ ثَانِيَةً وَيَقْنَعُكَ بِوَجْهَةِ نَظَرِهِ أَوْ
يَتَخَلَّى عَنْهَا. إِلَّا أَنَّ الْبَعْضَ سَامَحَهُمُ اللَّهُ كَانَ يُفْضِلُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى الْمُنَاقَشَةِ".

وَقَدْ عَالَجَ كُتَّابٌ مِثْلُ "نُكْمَجِيَان" وَ"هَالْبِرْن" هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ زَاوِيَةِ الْمَوْقِعِ
الْمَرْكَزِيِّ لِلزَّعَامَةِ ذَاتِ الشَّعْبِيَّةِ الْهَائِلَةِ (الْكَارِيزْمَا) فِي النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ،

وأثرها على التنظيم السياسى فيه، ومدى مسئوليتها إزاء الجمهور الأوسع فى وجود العلاقة المباشرة بين هذا الجمهور والزعيم السياسى، ولاشك أن "كاريزما" عبد الناصر كانت الخلاصة المكثفة لإنجازاته الاجتماعية والوطنية فى نظر شعبه، ولكن ترجمتها على مستوى التنظيم السياسى كانت فى غير صالح النظام نفسه، حيث فشل "عبد الناصر" فى محاولاته المتكررة لبناء تنظيم سياسى ذى جذور شعبية. وقد استمرت محورية رئيس الجمهورية فى النظام السياسى المصرى باستقرار هذا التقليد حتى مع عدم وجود عنصر "الكاريزما"، وهذا بالضبط هو ما مكن الرئيس أنور السادات بعد ذلك من تسريع تحويل دفة النظام فى اتجاه اجتماعى وسياسى مخالف، وهو نفسه ما يجعل أبصار أطراف الصراع السياسى فى مصر اليوم معلقة بالرئيس "مبارك" ومتربة لتوجهاته رغم وجود تجربة سياسية يفترض فيها التعددية.

وهذه ظاهرة ذات خلفيات أبعد فى تاريخ مصر وغيرها من المجتمعات التى عرفت نطاقاً واسعاً من الاستبداد. إنها ظاهرة تركز السلطة فى يد رئيس الدولة واحتداد المركزية فى التعامل مع قضايا المواطنين سواء كانت اجتماعية عامة أو فردية خاصة. فحتى السلطة الموزعة إلى مستويات أدنى فى الإدارة الحكومية تصبح أيضاً سلطة مركزة بمعنى أن كل رئيس إدارة يصبح رئيس دولة فى محيطه الصغير، وبذا تنتفى الطبيعة الموضوعية عن المنصب الرئاسى وتتقمصه الطبيعة الشخصية. بمعنى أن المنصب وصاحب المنصب يصبحان مترادفين، وهو ما يؤدى إلى انتشار ظواهر النشاء الفردى والتمسح فى أعتاب الرؤساء بحثاً عن المصلحة الفردية مشروعة كانت أو دونما استحقاق، وتكفى نظرة عابرة على أى صحيفة عربية للدلالة على المكانة البالغة التى يتمتع بها رؤساء الدول العربية دون فارق كبير يعكس اختلاف أنظمتهم السياسية، والمواطن العربى يعرف مقدماً أن أخبار رئيس الدولة - بغض النظر عن أهمية الخبر نفسه - ستحتل عناوين الصحف والبنود الأولى فى نشرة الأخبار الإذاعية والمرئية.

وعلى المستوى السياسى تتولد عن ذلك ظاهرة بارزة تصبح بموجبها شئون الدولة والمجتمع الكبيرة والصغيرة شأناً خاصاً لرئيس الدولة، لا بمعنى المسئولية المتضمن فى عبارة عمر بن الخطاب الشهيرة "لو عثرت بغلة بشط الفرات لسئلت عنها يوم القيامة: لماذا لم تسولها الطريق يا

عمر؟"، وإنما بمعنى التدخل في الصغائر وافترض أن ليس في الدولة أية أجهزة سوى رئيس الدولة نفسه. ففي ظل النظام الليبرالي الذي عرفته مصر قبل ١٩٥٢ والمفترض فيه التعددية السياسية وانتشار السلطة كان رئيس الدولة - الملك - يجسد هذه الظاهرة على أبلغ الوجوه، فحسبما ذكر كريم ثابت المستشار الصحفي للملك فاروق في محكمة الثورة:

"الملك كان يعرف كل شيء... وكان يستشار في كل شيء ويطلب إننه في كل شيء في عهد جميع الوزارات... ماكانش فيه عمل بيتعمل في الحكومة إلا بعد استئذانه أيا كان هذا العمل. مش بس إنشاء كوبرى أو مستودع أو غيرها من الأعمال الكبيرة اللي طبيعى أنه يعلم بها، وإنما ترشيح مدير التنظيم كان يعرض عليه وهل يوافق أم لا، قنصل مصر في ليفربول عاوز ١٥ يوم أجازة علشان أمه عيانه، حركة ترقيات البوليس بموافقته، تغيير الملابس الشتوية بالصيفية للجيش والبوليس، كيف كان يعرض عليه كل هذا؟ جدول أعمال مجلس الوزراء من أيام الملك فؤاد كان بييجى إلى السراى قبل الجلسة بأيام وجرت العادة على هذا منذ سنة ١٩٢٤ إلى عام ١٩٥٢، وكان بيرفع جدول أعمال مجلس الوزراء للملك يطلع عليه والمسألة اللي عاوز يأخرها يأخرها واللى عاوز ينظرها تنظر. وكان هذا بيحصل في كل العهود، عهود الأغلبية وغير الأغلبية"^(٢).

ولعل عام ١٩٢٤ المذكور في العبارة السابقة هو نقطة البداية للتعايش بين الافتراض النظري لانتشار السلطة والممارسة الفعلية لتركزها في عصر الاستقلال السياسى في مصر الحديثة (قبل ذلك كان تركز السلطة أمراً سائداً بالمثل)، إذ اصطدمت في هذا العام حكومة سعد زغلول المنتخبة بالأغلبية الشعبية برغبات الملك فؤاد في الاستئثار بجانب من السلطة (مثل تعيين رجال السلك الدبلوماسى والاتصال بالحكومات الأجنبية)، ارتأت الحكومة أنه حق للحكومة المنتخبة وليس لرئيس الدولة. وبإصرار سعد زغلول لجأ الطرفان للتحكيم القانونى الذى جاء فى صالح الحكومة، لكن بعد سقوط وزارة سعد زغلول فى نفس العام حدث الانتكاس الذى لم تشف منه مصر بعد ذلك.

(٢) جمال سليم: البوليس السياسى يحكم مصر (١٩١٠ - ١٩٥٢)، دار القاهرة للثقافة العربية،

ط ١٩٧٥، ص ١٦٤..

وباندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستقرار الرئيس عبد الناصر في موقع رئاسة الدولة - وبغض النظر عن استخدامه لهذا الموقع في تحقيق إنجازات اجتماعية لمصلحة الأغلبية الشعبية - تدعمت هذه الظاهرة، إذ حسبما يشير الكاتب المستشار طارق البشري: "اعتمد تنظيم بناء الدولة على الثبات الكامل لرئاسة الجمهورية مع كثرة التعديلات فيما عداها فكان من الطبيعي أن يستقر في الأذهان والنفوس أن رئيس الجمهورية هو مصدر الشرعية السياسية والدستورية وأن تبدو سلطته تتسم بما يشبه الأبدية وأن يبدو هو كالنجم القطبي بعيداً ظاهراً لا يتغير مكانه وكل شيء من حوله ومن تحته يدور... إن أخطر القرارات السياسية التي اتخذها النظام الناصري والتي ترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية والتاريخية الكبرى قد رسمها واتخذها رئيس الجمهورية بجهازه الحاكم ولا يلحظ أن كان للتنظيمات الشعبية أثر في اتخاذ أى من تلك القرارات (تأميم القناة - الوحدة - التأميم) بل إنها قد اتخذت في فترات كاد التنظيم السياسى فيها أن يكون غائباً عن الوجود^(٣)

وقد أدت هذه الظاهرة إلى نتائج أشد خطورة على مستوى الدور الذى يتصوره المواطنون لأنفسهم فى المجتمع والدور المتصور أن تضطلع به الأجهزة السياسية فى هذا المجتمع. وتلك هى النتائج التى يلخصها الدكتور الشافعى بشير على الوجه التالى:

"منذ عام ١٩٥٦ توجد فى مصر ظاهرة سياسية - اجتماعية تعود عليها الناس، إذ ما إن يعلن أن رئيس الجمهورية سيلقى خطاباً مهماً فى مجلس الأمة أو مجلس الشعب أو فى محفل ما حتى تعبا كل أجهزة الإعلام للتمهيد لخطاب الرئيس العام. فإذا ما كانت ساعة إلقائه التف الناس حول أجهزة الإذاعة والتليفزيون وهم يتوقعون سماع شيء جديد على ساحة القرارات المصرية، وغالباً ما يتضمن خطاب الرئيس القرارات الخطيرة التى لم يسبق أن تهيأت لها أذهان الناس من خلال مناقشات فى مؤسسات دستورية أو وسائل إعلامية. ولهذا استقر فى يقين الشعب أن رئيس الدولة هو صانع القرارات ومصدرها. وهو صاحب المبادأة فى التصرف وما مجلس الأمة أو مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو مجلس الوزراء إلا

(٣) (طارق البشري، الديمقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٩ و ٣٥).

مجالس تابعة للرئيس ومؤيدة له على طول الخط. ولم توجد في التجربة المصرية واقعة واحدة عرض فيها للرئيس أمراً ثم نقضته أو رفضته هذه المجالس، ونفس الأمر يقال عن وسائل الإعلام التي لم تفعل شيئاً إلا تأييد كل ما يقوله الرئيس خطأ كان أم صواباً^(٤).

وبمجيء الرئيس السادات للحكم وإعلانه عن نظام سياسي يقبل التعددية السياسية (منابر ثم أحزاب) افترض الكثيرون أن ذلك سيؤدي بالضرورة لقدر من انتشار السلطة وبالتالي الحد من تركيز السلطات في يد رئيس الدولة، لكن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك على طول الخط إذ بقي التركيز على ما هو عليه بل وازداد حدة في بعض الأمور نتيجة للمزاج النفسي للرئيس السادات القائم على محور الافتراض بأنه كبير العائلة، وقد اتضح ذلك أبرز ما اتضح في قرارات الحرب والسلام التي انبنت على التوجه الذاتي للرئيس السادات وبغض النظر عما لقيته تلك القرارات من تأييد لاحق.

والخلاصة بشأن العلاقة بين ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية هي أنه ليست هناك خلاصة واحدة بهذا الشأن، ذلك أن هناك أكثر من وجهة نظر في تقويم الموضوع كله، ولكل وجهة نظر تحيزها المرتبط بالمنطلقات الفكرية وبالمصالح الاجتماعية، بل وأحياناً بالعلاقة الشخصية بنظام الثورة بالنسبة لمفكرى الجيل الأكبر في مصر.

فالخلاصة التي بلغها الدكتور عصمت سيف الدولة مثلاً في شأن تقويم ديمقراطية الثورة من عدمها، هي: "يتوقف الحكم على ما إذا كانت تلك الفترة فترة ثورة أم فترة حكم... إن كانت حكماً مقيداً بشرعية موضوعة له، فهي دكتاتورية، وإن كانت ثورة تطور المجتمع جذرياً وتتخذ من متطلبات التطور مصدراً لوثائق شرعيتها فهي ثورة ديمقراطية"، وهنا يلوح المرء تبسيطاً لظاهرة معقدة، فالثورة والحكم لا ينفصلان، لأن الثورة هي العملية التي ترسم خطوط التطور، والحكم هو الأداة التي تسير فوق الخطوط مثبتة لها في أرض الواقع، صحيح أن هامشاً يقع دوماً بين المثالية الثورية والحكم الواقعي، مقدماً بعض التبرير لتجاوزات كل الثورات عبر التاريخ

(٤) د. الشافعي بشير، التجربة السياسية المصرية خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، جريدة الشعب، بتاريخ ١٩٨١/٧/٧.

البشرى، لكن تضيق هذا الهامش يظل فى حد ذاته مهمة ثورية بقدر ما أن توسيع هامش التحرير والاستقلال يمثل مهمة ثورية.

وإذ يقع تقويم تجربة ثورة يوليو بين شقى رحى أنصارها المتعصبين وخصومها الغاضبين، يكون من الصعب النظر للموضوعى فى شأن العلاقة بين نظام الثورة والمسألة الديمقراطية، لكنه من الضروري الاقترب من الموضوع بأكبر قدر من التجرد، ووضع نتائج المحاولة بين يدى الجيل الأصغر من شباب مصر حتى يصل يوماً لتقويمه الخاص لهذا الأمر فى ضوء مصالحه المستقبلية جنباً إلى جنب مع الحقائق والاجتهادات التاريخية.

فقد كان للثورة انحرافها الموضوعى بشأن قضية الحرية السياسية التى ضربت بها عرض الحائط وطرحت الحرية الاجتماعية بديلاً عملياً لها برغم الادعاء النظرى حول تكامل نوعى الحرية، وبالتأكيد فإن نظام الثورة لم يكن أول من أدخل القمع السياسى إلى مصر، إذ قامت بهذه المهمة أنظمة تاريخية سابقة تشمل النظام الليبرالى السابق على الثورة. لكن نطاق التكتيل بالخصوم السياسيين فى ظل الثورة كان واسعاً بدرجة استفزازية تعبر عنها بعض القضايا السياسية التى تعرض المتهمون فيها لأنواع من التعذيب البشع، وتلك مسألة واقع لا يمكن شطبه من صفحات التاريخ بجرة قلم مهما كان صاحبه متفلسفاً وقادراً على التبرير.

والمشكلة الآن ليست فى أن خصوم الثورة يهاجمون هذه الممارسات. فهذه الممارسات لابد أن تُهاجم أياً كانت مبررات ودوافع المهاجمين، ولكن المشكلة الحقيقية هى أن أنصار الثورة يتصورون أن تبرير هذه الممارسات يمثل جزءاً من أجزاء الدفاع الواسع عن الثورة وإنجازاتها، لكن الفارق الواضح بين الإنجازات والانحرافات يفترض موقفاً أكثر تمييزاً حتى لا يصبح أعداء الثورة هم فقط المعنيون بالدفاع عن الحرية السياسية، ويبقى أن هؤلاء الأعداء إنما ينطلقون فى هجومهم على الثورة من انحرافهم الخاص الذى يعميهم عن البحث فى صور القمع السياسى قبل مجىء ثورة يوليو وبعد مغيب جمال عبد الناصر، وبذلك ترتبط دعوتهم للحرية بمصالحهم الاجتماعية التى ضربتها الثورة، ويصبح الدفاع المقصود هو عن هذه المصالح لا عن الحرية فى إطلاقها.

والدفاع عن ثورة يوليو له أشكال عديدة لعل أكثرها خطأ من الناحية المنهجية هو الدفاع بأسلوب العين بالعين والبذاءة بالبذاءة، وهو الأسلوب

الذى يلجأ إليه بعض أنصار الثورة فى مواجهة شراسة هجوم خصومها. فالدفاع الصحيح عن الثورة اليوم إنما يكون فى حدود عدم تكرار الأخطاء التاريخية وإرساء تقاليد ديمقراطية للمجتمع المصرى يمثل لها كل الفرقاء المتصارعين. أما منهج الدفاع الأبقى والأكثر تأثيراً فله جانبان... جانب "الدفاع التاريخى" الذى ينشد وضع ثورة يوليو بمزاياها وعيوبها فى موضعها الصحيح من التاريخ المصرى بأقل قدر من التحيز لها أو عليها، وقد لا يتحقق ذلك إلا إذا انتشرت فى مصر بالفعل قيم الموضوعية الفكرية كجزء من تجربة ديمقراطية متنامية. والجانب الثانى هو ما يمكن أن نسميه "بالدفاع الحيوى" الذى يعنى من الناحية الموضوعية استمرار كل ما كان إيجابياً فى فكر الثورة وفعلها وتطويره بمراعاة تطورات العصر وبالتخلص من انحرافات الثورة فى شجاعة، أما من الناحية الذاتية فإن الدفاع الحيوى إنما يعنى أن يكون المدافعون الموضوعيون عن ثورة يوليو من نوعية مخالفة لخصوم الثورة المتحيزين ولأدعياء الثورة المنتفعين ولأنصار الثورة المكابرين.

هذا هو التحدى المطروح على الأجيال الشابة فى مصر والذى يستلزم زمناً لإتمام مواجهته، ولما كان الزمن يمثل اعتباراً مهماً فى إنجاز كافة المهمات، فإن الفيصل فى الأمر هو كيف يستخدم الناس الزمن؟ ولهذا تظل لدى المرء أمنية عزيزة تتمثل فى أن ينجح أبناء تجربة ثورة يوليو فى الإنجاز السريع لمهمة نقد النفس واستدراك التجاوزات لكى يتسنى لهم متسع من الوقت يفتحون فيه العقل لرسم صورة المستقبل الذى يريدون بوضوح وواقعية، ذلك المستقبل الذى يفترض أن روح يوليو ستسرى فيه دوماً، لكنه سيكون جديداً تماماً.

(٢)
الأساسات

الديمقراطية المشاركة: المبنى والأعمدة

(١) الأساسات، الأعمدة الأربعة:

سواء تحدثنا عن مشاركة الصفوة أم مشاركة القاعدة، فإن الأساس الذي يقوم عليه بنیان المشاركة بنوعها السياسى والاجتماعى إنما يتمحور حول أعمدة أربعة، هى: نظام الأحزاب السياسية، ونظام الإدارة المحلية، والنشاط النقابى المنظم، والنشاط الأهلى المنظم. وتتواجد هذه الأشكال لعملية المشاركة فى البلدان المتقدمة والديمقراطية، بينما يغيب واحد منها أو أكثر عن بعض بلدان العالم الثالث. ومن الناحية النظرية تتساوى بعض بلدان العالم الثالث مع البلدان المتقدمة فى تواجد هذه الأشكال لديها على الورق، مثلما تتواجد الدساتير وقوانين الحريات بجانب توقيعاتها على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان. ناهيك عن تواجد البرلمانات ومقار الأحزاب والنقابات والجمعيات. إنها الصورة النمطية للدولة الحديثة أو "الاسكتش الستاندارد" للعضوية فى مجتمع الأمم.

ومن هذه الزاوية النظرية، فإن مصر تعد دولة عريقة فى بنیانها العصرى وليس فى حضارتها القديمة وحسب. وتتطبق عراقتها على وضعها بالنسبة لدول العالم ككل وليس فقط بالقياس إلى العالم الثالث الذى تنتمى إليه، أو إلى العالم العربى الذى تحتل موقعا متميزا فيه. فمثلما عرفت السكة الحديد فى مرحلة مبكرة عرفت كذلك البرلمان (١٨٦٦)، فكانت رابع ديمقراطية فى العالم الحديث^(١). كما عرفت أول تجربة حزبية حديثة فى المنطقة العربية (منذ ١٩٠٧). وأول دستور عربى (١٩٢٣) بما انبنى عليه

(١) انظر: عبد العزيز الرفاعى، فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ١٨٦٦ - ١٨٨٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ط ١٩٦٢. وانظر كذلك: لطفى الخولى، ديمقراطية المليون مواطن، جريدة الأهرام، ٣٠/١١/١٩٨٦.

من تجربة برلمانية^(٢). ونفس العراق بالنسبة للتنظيم المحلى والنقابي والأهلى فيها والذي عرف بداياته منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر^(٣). وقد عرفت مصر فى تاريخها المعاصر منعطفات سياسية مهمة مثل ثورة يوليو ١٩٥٢ التى توقفت بعدها تجربة التعددية الحزبية مع استمرار وجود البرلمان وأشكال تنظيم المشاركة الثلاثة الأخرى (المحليات - النقابات - الجمعيات الأهلية). ومنذ ١٩٧٦ استعيدت تجربة التعددية الحزبية وانتشرت معها الشعارات الرسمية حول المشاركة بكافة أشكالها^(٤).

على أن الفجوة بين الشعار والفعل إنما تطرح تساؤلاً حول تماسك المواد التى يقوم على أساسها البناء كله^(٥). ففيما يخص الركن الحزبى لعملية المشاركة مازالت التعددية الحزبية فى مصر مقيدة لدرجة لافتة أبرز مظاهرها أن لجنة الأحزاب التى يسيطر عليها الحزب الحاكم ترفض بصورة تلقائية تقريباً أى طلب لتأسيس حزب جديد، وأن الخصومة القانونية أمام القضاء أصبحت هى المنفذ الوحيد للتواجد الحزبى الشرعى. ويؤكد هذا الوضع إعلان رئيس الدولة لاكتفائه بالعدد الموجود حالياً من الأحزاب^(٦). حتى أن إحدى القوى السياسية المتواجدة فعلياً (الإخوان المسلمون) قررت تأسيس وجودها القانونى كحزب على قانون الانتخاب لا على قانون الأحزاب^(٧). بيد أن الأكثر مغزى من هذا كله للتليل على هشاشة الوعاء الحزبى كركن من أركان عملية المشاركة فى مصر هو جانبان آخران

(٢) انظر مثلاً: فؤاد كمال، الأوضاع البرلمانية، مطبعة دار للكتب المصرية، القاهرة، ط ١٩٢٧ ومحمود متولى، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١٩٨٠ وعزة وهبى، تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط ١٩٨٥.

(٣) حول نشأة النقابات العمالية انظر مثلاً: أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية (أجزاء)، دار الكتاب العربى، القاهرة، د. ت. وحول نشأة النقابات المهنية، انظر مثلاً:

Donald Reid, The Rise of professions & Professional Organization in Modern Egypt, Comparative Studies in Society & History, vol, 16, 1974.

وحول نشأة الإدارة المحلية انظر مثلاً: مجلس الشورى، تقرير لجنة الخدمات عن "فلسفة الحكم المحلى ودوره فى التنمية الإقليمية"، القاهرة، ١٩٨٣.

(٤) انظر مثلاً: مجلس الشورى، تقرير لجنة الخدمات عن "المشاركة الشعبية"، القاهرة، ١٩٨٤.

(٥) انظر للكاتب: التطور الديمقراطى فى مصر عشية القرن الحادى والعشرين، فى: على الدين هلال وآخرين، مصر وتحديات التسعينيات، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

(٦) فى نقد ذلك انظر: سعد الدين إبراهيم، مبارك والمتفقون والديمقراطية، الأهرام الاقتصادى، ٥/٢/١٩٩٠.

(٧) عبد العظيم درويش، أوراق من المعارضة (حديث مع مأمون الهضيبى)، الأهرام الاقتصادى، ٥/٢/١٩٩٠، ومحمد سليم العوا، لا قيود على تشكيل الأحزاب السياسية، الوفد، ١٤/١٢/١٩٨٩.

للصورة، الأول يتمثل في وقوع سلطة الدولة خارج دائرة التنافس الحزبي، أى احتكارها بواسطة حزب وحيد وعدم تداولها بين الأحزاب، وهو ما يبدو موقفا استراتيجيا يدفع الجهاز الحاكم لتفصيل القوانين التى تضمن النتائج المطلوبة، على ما يثيره ذلك من منازعات قانونية أدت لحل برلمان ١٩٨٤ ثم أدت لحل البرلمان الذى جاء محله فى ١٩٨٧. هذا بجانب التدخلات الفعلية فى العمليات الانتخابية. وهذه بدايات سلسلة قد يكون آخرها نزول الدبابات حفاظاً على الموقف الاستراتيجى. أما الجانب الثانى فهو المتعلق بمحدودية المشاركة الجماهيرية الفعلية فى التجربة بمجملها، سواء من حيث عضوية الأحزاب أو المشاركة فى أنشطتها أو قراءة صحفها أو من حيث الإقبال على الانتخابات^(٨).

وترجع بداية التجربة الحزبية الراهنة فى مصر إلى العام ١٩٧٦ حين قسم الاتحاد الاشتراكى العربى إلى ثلاثة أحزاب، هى: حزب مصر العربى الاشتراكى (الوسط)، وحزب الأحرار الاشتراكيين (اليمن)، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (اليسار). ومنذ البداية انضوى معظم رجالات السلطة فى حزب مصر العربى الاشتراكى الذى أنيط به أن يكون حزبا للسلطة الجديدة. وقد أمنت نتائج انتخابات ١٩٧٦ على هذا التوجه حيث

-
- (٨) حول الأحزاب والانتخابات فى مصر اليوم، انظر المراجع التالية:
- جمال العطيفى، الطريق إلى الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة ط ١٩٧٨.
 - عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر، دار المسيرة، بيروت، ط ١٩٧٨.
 - على الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ط ١٩٨٢.
 - محمد أبو الإسعاد، نزاهة الانتخابات فى مصر فى بداية عهد الجمهورية الرابعة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ط ١٩٨٤.
 - محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ط ١٩٨٤.
 - إبراهيم طلعت وآخرون، الديمقراطية هى الحل، دار المصرى الجديد للنشر، القاهرة ط ١٩٧٦.
 - على الدين هلال وآخرون، التطور الديمقراطى فى مصر - قضايا ومناقشات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ط ١٩٨٦.
 - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ - دراسة وتحليل، القاهرة ط ١٩٨٦.
 - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ - دراسة وتحليل، القاهرة ط ١٩٨٨.
 - على الدين هلال وآخرون، النظام السياسى المصرى - للتغير والاستمرار، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة، ط ١٩٨٨.
 - أحمد عبدالله وآخرون، الانتخابات البرلمانية فى مصر، دار سينما للنشر - مركز البحوث العربية، القاهرة ط ١٩٩٠.

حظى حزب مصر بنصيب الأسد من مقاعد مجلس الشعب وشكل ممدوح سالم حكومة للأغلبية بينما تولى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار موقع زعيم المعارضة. أما حزب التجمع فلم يزل سوى أربعة مقاعد برلمانية بينها واحد لرئيسه خالد محيي الدين. وقد خفضت مقاعد حزب التجمع إلى ثلاثة إثر قيام الحزب بفصل العضو على عبد الخالق جميل بسبب تأييده لزيارة الرئيس السادات إلى القدس عام ١٩٧٧. وشكل المستقلون في برلمان ١٩٧٦ أكبر كتلة برلمانية بعد الحكومة - وإن تباينت مواقف أفرادها بين تأييد الحكومة ومعارضتها.

وقد تعثرت التجربة الحزبية في مرحلة مبكرة إثر اندلاع أحداث يناير ١٩٧٧ التي اتهم حزب التجمع بإشغالها، بما أدى لمحاصرة نشاطه الحزبي بواسطة السلطات الحكومية جنباً إلى جنب مع محاكمة عناصر يسارية من خارج الحزب وداخله. هذا بالإضافة لمعاينة العناصر غير اليسارية التي اصطدمت بالحكومة بسبب هذه الأحداث على نحو ما حدث لكمال الدين حسين الذي أسقطت عضويته البرلمانية بالأغلبية الحكومية.

وفي عام ١٩٧٨ أضيف للتجربة الحزبية عنصران مهمان: الأول هو تأسيس الرئيس السادات للحزب الوطني الديمقراطي الذي تحول تلقائياً إلى حزب للأغلبية بانضمام الأغلبية الساحقة من أعضاء وقيادات حزب مصر والأعضاء الممثلين له في مجلس الشعب. والثاني هو إعلان قيام حزب الوفد الجديد قبل شهور من تأسيس الرئيس السادات لحزبه. إلا أن حزب الوفد الجديد ما لبث أن انزوى عن الساحة السياسية احتجاجاً على إجراءات محاصرة النشاط الحزبي المعارض التي لجأ إليها السادات، إلى أن عاد للساحة السياسية مرة أخرى عام ١٩٨٣.

وقد شجع السادات تأسيس حزب معارض جديد على يساره بهدف سحب البساط من تحت أقدام حزب التجمع اليساري مع بقاء حزب الأحرار كمعارضة على اليمين. وبذلك تأسس حزب العمل الاشتراكي برئاسة المهندس إبراهيم شكرى والذي اعتبره البعض بمثابة المعارضة المستأنسة. وإثر توقيع السادات لمعاهدة السلام مع إسرائيل قام بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة اشترط لخوضها عدم المعارضة لمعاهدة السلام. وجاءت انتخابات ١٩٧٩ بعيدة عن النزاهة بالشكل الذي أدى إلى إسقاط كل المرشحين الذين سبق أن عارضوا هذه المعاهدة في البرلمان السابق بما في

ذلك خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع وبعض المرشحين المستقلين
نوى الشعبية مثل أحمد طه الذى قبض عليه أثناء الانتخابات بتهمة التخابر
مع بلغاريا. وكان الاستثناء الوحيد بالنسبة للعناصر المعارضة هو حصول
المستشار ممتاز نصار على مقعد برلمان. وشكل حزب العمل الذى أيد
اتفاقات السلام المعارضة البرلمانية. إلا أن الحزب قد غير مواقفه من هذه
الاتفاقات فى أخريات أيام السادات وقام بتحسين علاقاته بأطراف المعارضة
الأخرى خارج البرلمان.

وحتى مقتله فى أكتوبر ١٩٨١ كان الرئيس السادات هو محور التجربة
الحزبية منذ أعلن إقامة المنابر وتحويلها لأحزاب وحتى تأسيس حزب
خاص به مروراً بمحاصرته للأحزاب والعناصر المعارضة إلى حد تحديد
شكل ونوع المعارضة المسموح بتواجدها داخل البرلمان. وقبل أسابيع من
مقتله بلغ الأمر أشده حين قام بالقبض على قيادات المعارضة وتعطيل
الصحف الحزبية ومداومة مقار الأحزاب بذريعة مواجهة الفتنة الطائفية،
فيما عرف بمذبحة سبتمبر ١٩٨١ التى اغتيل الرئيس السادات على أثرها
فى أكتوبر ١٩٨١.

وبعد تولى الرئيس مبارك للسلطة تغير جو التجربة الحزبية بواسطة
إجراءات مثل الإفراج عن القيادات المعارضة والالتقاء بهم، وتخفيف القيود
عن النشاط الحزبى، والسماح بمعاودة إصدار الصحف الحزبية، إلا أن
ميزان القوى السياسى قد استمر على حاله حيث استمر العمل بالدستور الذى
سبق أن عدله الرئيس السادات، واستمر رئيس الدولة زعيماً للحزب
الوطنى، واستمر برلمان ١٩٧٩ حتى آخر مدته فى ١٩٨٤، بالإضافة
لوقوع التجربة الحزبية كلها فى ظل العمل بقانون الطوارئ.

وما يسرى على الحياة الحزبية يسرى على وضع نظام الإدارة المحلية
برغم عراقة بالقياس للبلدان المجاورة (بداياته عام ١٨٨٣)^(٩)، وإن كانت
الصورة هنا أكثر فجاجة. فبينما يسمح للأحزاب المعارضة بتمثيل محسوب
فى البرلمان لا يسمح لها بذلك فى المجالس المحلية، سواء جاء ذلك بواسطة

(٩) انظر مثلاً: حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها فى الدول العربية - دراسة
مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣. وكذلك أوراق مؤتمر
"التنمية المحلية فى مصر - مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل"، كلية التجارة جامعة المنصورة،
القاهرة، ديسمبر ١٩٨٦.

ترتيب حصول الحزب الحاكم على مائة بالمائة من المقاعد حال اشتراك أحزاب معارضة في الانتخابات المحلية، أو من جراء مقاطعة هذه الأحزاب لتلك الانتخابات تقادياً لإضاعة الجهد إزاء نتيجة محددة سلفاً على هذا النحو. كذلك فإن التراث التاريخي لسطوة السلطة التنفيذية في الدولة المركزية المصرية ينعكس بصورة أبرز على المحليات. فبينما ثمة إقرار نظري بأن البرلمان هو مناط السلطة التشريعية المنفصلة عن السلطة التنفيذية، هناك مراوغة بين اعتبار المجالس المحلية "مجالس تشريعية" على المستوى المحلي واعتبارها مجرد "فروع شعبية" للسلطة التنفيذية. وهذا التصور هو الذي ساد إبان انتخاباتها التي قاطعتها أحزاب المعارضة. وبغض النظر عما في هذا التصور من طرافة وخطل ينبئان عن غياب إدراك ألف باء فكر المشاركة، فإن الخلاصة العملية لغياب ممثلي الأحزاب المعارضة عن المجالس المحلية تشير إلى ضيق قاعدة المشاركة داخل الصفوة السياسية للبلاد. فمن باب أولى أن يكون هنالك ذلك الغياب القاعدي عن العملية برمتها. وهو ما يتأكد بغياب فرصة المواطنين في انتخاب المحافظين أو رؤساء الأحياء انتخاباً مباشراً. إذ تصر السلطة التنفيذية على مبدأ التعيين، مع تفضيل عام للعناصر العسكرية ربما اتساقاً مع "الموقف الاستراتيجي" المشار إليه.

أما النقابات فقد راكم البعض منها تراثاً تاريخياً جعلها من أبرز قنوات المشاركة في المجتمع المصري. ذلك أنها تقوم بدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يجعل دورها عينياً بالنسبة للاحتياجات المعيشية لأعضائها الأفراد. وهو ما يوفر لها قاعدة قوة حقيقية أو محتملة تسمح لها بلعب دور في الحياة العامة أحياناً ما يفوق دور الأحزاب السياسية^(١٠).

-
- (١٠) حول أوضاع النقابات وما في حكمها من جماعات المصالح، انظر:
- مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر - دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط ١٩٨٣.
 - التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦ والسنوات التالية.
 - كتبات أمانى قنديل ومثالها: جماعات المصالح في مصر إلى أين؟ الأهرام ١٥/٤/١٩٨٨.
 - أزمة الممارسة الديمقراطية وجماعات المصالح في مصر، الأهرام ٣/٢/١٩٨٩.
 - حسن عامر، النقابات المهنية: لماذا أصبحت تنظيمات مشاغبة؟ الجمهورية ١١/٩/١٩٨٦.
 - عصام العريان، ارفعوا أيديكم عن النقابات، الشعب، ٢٠/١٢/١٩٨٨.
 - سلامة أحمد سلامة، ظاهرة الانقلابات في النقابات، الأهرام، ٥/٢/١٩٨٩.

وتعد النقابات المهنية بالفعل أهم جماعات الضغط في المجتمع المصري وإن تميزت عن بعضها البعض بالمدى الزمني لتكوين قوتها الضاغطة وبقوة الذراع السياسي لكل منها. إذ تأتي نقابة المحامين في صدارة النقابات المهنية من حيث النشأة (تأسست عام ١٩١٢) ومن حيث القوة الضاغطة. ويرجع ذلك إلى تراث الحقبة الليبرالية المنعكس في هذه النقابة بقوة لم يتمكن معها نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ من السيطرة الكاملة على النقابة (لم يتواجد بها فرع للتنظيم الطليعي للاتحاد الاشتراكي العربي). حيث يلاحظ أن المحامين الذين مثلوا قبل الثورة الصفوة الفكرية للنظام السياسي قد استمروا بعدها على اهتماماتهم السياسية التي وضعتهم أحياناً موقع المعارضة للنظام الجديد، وذلك برغم انضمام قطاع جديد من المحامين المتولدين في قلب النظام وهم المحامون العاملون بالقطاع العام. وعلى ذلك فقد ساعد التماسك السياسي للنقابة على تماسك مواقفها بما جعلها في صدارة جماعات الضغط المصرية المعبرة عن مصالح الطبقة الوسطى^(*).

وعلى الطرف العاكس تأتي نقابة المعلمين التي وإن كانت الأكبر عدداً بين سائر النقابات المهنية إلا أن قوتها الكمية لا تنعكس في ذراعها السياسي. ورغم أن حداثة نشأتها (تأسست عام ١٩٥٥) قد يسرت احتواءها سياسياً بواسطة نظام ثورة يوليو قبل أن ترسخ بداخلها تقاليد الحركة السياسية المستقلة، إلا أن العنصر الأهم كان هو تركيز جهود الاحتواء في هذه النقابة التي كانت معقلاً لخصم سياسي للنظام هو جماعة الإخوان المسلمين. وقد انتهى الأمر بسيطرة الجهاز البيروقراطي لوزارة التربية والتعليم على هذه النقابة بما أضعف ذراعها السياسي المستقل.

وبين هذا وذاك توجد نقابتا الصحفيين والمهندسين. وبرغم أن الأولى (أسست عام ١٩٤٨) هي من أصغر النقابات المهنية عدداً فإنها تمثل معقلاً للصفوة السياسية المنقسمة فكراً بين مناصرة توجهات النظام السياسي ومعارضتها، وهو وضع ينعكس في الانتخابات الحامية التي تشهدها هذه

- صلاح الدين حافظ، الحريات النقابية والإكراه الديمقراطي، الأهرام ١٩٨٩/٢/٨. أمين هويدى، لكى تكون نقياً، الأمالى ١٩٨٩/٨/١٦. وانظر كذلك:

Robert Springborg, professional Syndicates in Egyptian Politics, International Journal of Middle East Studies, no. 9 (1978), PP. 275-295.

(*) تراجعت قوة نقابة المحامين فيما بعد نتيجة الصراعات الضارية داخل صفوف قياداتها والتي غنتها دوائر في الحكم إلى أن صعد الإخوان المسلمون لموقع القيادة فيها.

النقابة وفى إلحاح النظام السياسى على أن يحتل أحد أنصاره موقع نقيب الصحفيين. ويؤدى هذا الوضع السياسى إلى تقوية النقابة على المستوى المهنى. أما نقابة المهندسين (تأسست عام ١٩٤٦) فقد صارت واحدة من كبريات النقابات المهنية نتيجة لتزايد عدد خريجي كلية الهندسة فى ظل التوسع التعليمى والصناعى لنظام الثورة. وتحتوى النقابة على عناصر سياسية نشطة تعكس ما عرفته كلية الهندسة من نشاط سياسى طلابى فاق غيرها من الكليات. وقبل أن يتمكن التيار الإسلامى أخيراً من الفوز بانتخابات النقابة، فإن هذه العناصر لم تتمكن من تسييس النقابة فى عمومها بالدرجة التى تضعها فى موقع سياسى مستقل إزاء النظام السياسى الذى لم يأل جهداً فى مساعدة أنصاره على السيطرة على قيادة النقابة، ومما يسر ذلك انقسام أعضاء النقابة إلى شعب مختلفة على أساس تخصصاتهم العلمية لا على أساس مواقع عملهم الفعلية، بالإضافة لوجود قطاع مهندسى القوات المسلحة بين صفوفهم. وبعض أعضاء وقيادات هذه النقابة ينتمون موضوعياً إلى الشرائح الاجتماعية العليا بحكم حجم أعمالهم فى شركات المقاولات على غرار الحال بالنسبة للنقيب السابق المهندس عثمان أحمد عثمان، إلا أن نقابة المهندسين لا تشذ فى عضويتها الغالبة عن قاعدة تمثيل النقابات المهنية كجماعات ضغط لمصالح الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

ويلاحظ أن النظام السياسى لثورة يوليو قد ارتأى فى هذه النقابات مواقع حساسة بذل جهوداً كبيرة للسيطرة عليها، وقد اشتمل ذلك على ربطها بالتنظيم السياسى الحاكم "الاتحاد الاشتراكى العربى" وعلى دفع المهنيين ذوى الأصل العسكرى للإمساك بقيادتها. إلا أن وضع هذه النقابات على وجه العموم قد ظل أفضل نسبياً من وضع المنظمات الممثلة لمصالح الفئات الاجتماعية الأخرى ما دون الطبقة الوسطى. إذ تم ربط هذه المنظمات ربطاً شديداً بجهاز الدولة أفقدها إمكانية الضغط الفعلى على هذا الجهاز كمنظمات مستقلة، وهذا هو الحال بالنسبة للمنظمتين المركزيتين للفلاحين والعمال فى مصر: الاتحاد الزراعى التعاونى المركزى، والاتحاد العام لعمال مصر، إذ تسيطر على هاتين المنظمتين صفوة قيادية شديدة الارتباط بجهاز الدولة. أما جماعات الضغط المعبرة عن مصالح الشرائح الاجتماعية العليا، فقد اختلف وزنها النسبى طبقاً للنشاط الاقتصادى لهذه الشرائح والتغيرات التى

طُرأت على النظام الاقتصادى فى البلاد، من تلك قوة ضغط اتحاد الصناعات فى ظل سيطرة كبار الملاك الزراعيين على النظامين الاقتصادى والسياسى وتطور هذه القوة مع نمو رأسمالية الدولة فى ظل القطاع العام الصناعى الذى أنشأه نظام ثورة يوليو، هذا بالإضافة لنمو دور جماعة ضاغطة مثل جمعية رجال الأعمال فى ظل النظام الاقتصادى الليبرالى منذ منتصف السبعينيات.

والملاحظ على وجه العموم أن جماعات الضغط فى المجتمع المصرى إنما ترتبط بجهاز الدولة بدرجة أو بأخرى، ولا تقف بالضرورة كقوة مستقلة تماماً عن تأثيراته، كما أنها فى كثير من الأحوال جماعات للصفوة النشطة التى تقودها دون تعبئة كاملة لعضويتها القاعدية والتى كثيراً ما تكون خاملة، ثم إنها أخيراً تتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة مثل النقابة والجمعية المشهرة لدى وزارة الشئون الاجتماعية. ويشمل هذا الجانب الأخير وجود منظمات تعكس فعلياً مصالح قوى بعينها وإن لم يكن هذا هو السبب المعلن لإنشائها رسمياً، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات المصرية، حيث تقوم نوابيهم العلمية والاجتماعية بهذا الدور، كذلك كثيراً ما تلعب الشخصيات البارزة ضمن فئات اجتماعية معينة دوراً ضاغطاً سواء بجانب دور منظماتها الرسمية (مثل دور المهندس عثمان أحمد عثمان بالنسبة للمهندسين والمقاولين) أو كبديل عن الدور الضعيف للمنظمات حديثة النشأة لهذه الفئات (مثل دور كبار الأدباء بالمقارنة بدور اتحاد الكتاب)، وأحياناً ما تقوم بعض جماعات الضغط بتقديم مطالبها فى صورة انتفاضة تلقائية بعيداً عن منظماتها الرسمية مثلما هو الحال بالنسبة لطلبة الجامعات وعمال المصانع.

ويلاحظ أنه بالرغم من كون نظام ثورة يوليو هو أكثر الأنظمة تدخلاً فى شئون مختلف منظمات جماعات الضغط فإنه، من ناحية أخرى، النظام الذى تأسست فى ظله الغالبية من هذه المنظمات وتزايدت عضويتها باطراد. ولما كانت جماعات الضغط المصرية تتمحور حول جهاز الدولة، والبعض منها لا يعدو كونه فرعاً من فروع هذا الجهاز، ويعتمد تمويل البعض منها على الدولة لا على قدرتها الخاصة، فيمثل ذلك قيداً على القوى الضاغطة لهذه الجماعات بحيث تتفوق قوى الضغط للجماعات ذات التيار الإسلامى (بما يجعلها تطرح نفسها كبديل للسلطة السياسية القائمة لا كمجرد

جماعة ضاغطة عليها، ويمثل ذلك اتساقاً مع الحكم المركزي غير القائم على التعددية السياسية. إلا أنه يمثل اختلالاً واضحاً في سياق الحكم المفترض أن يكون ديمقراطياً وقائماً على التعددية السياسية والتنافس المفتوح. وتلك بالتحديد هي حالة النظام السياسي المصري الذي يعرف اختلالاً آخر يتمثل في تفوق الجماعات الضاغطة المعبرة عن مصالح الطبقتين الوسطى والعليا على الجماعات الضاغطة المفترض تعبيرها عن مصالح الفئات الاجتماعية الأدنى، بينما هي في الحقيقة مجرد فروع لجهاز الدولة كما هو الحال بالنسبة لاتحاد العمال. وعلى ذلك يكون النظام الديمقراطي قائماً على نوع من الاختلال الاجتماعي الذي يهدد هذه الصيغة السياسية نفسها. وهو ما يتضح بجلاء حين تتدلع الانتفاضات الاجتماعية للفئات الدنيا خارج المنظمات المفترض أن تعبر عنها رسمياً. وفي هذه الحالة غالباً ما يكون المطروح هو إرسال قوات الأمن المركزي لضرب هذه الانتفاضات لا إعمال الحقوق الدستورية الخاصة بالتعبير عن الآراء والمصالح^(١١).

والبديل الوحيد التي يحول دون الوصول لهذا المستوى من الصدام الممهد للنظام الديمقراطي على نفسه، هو إقرار حق هذه الفئات في تنظيم نفسها بصورة مستقلة واختيار القادة المعبرين عن مصالح أعضائها لا عن مصالح السلطات الحاكمة. وبذلك فقط تتوزع القوة الضاغطة لهذه المنظمات دفاعاً عن المصالح بصورة يومية دون ضرورة لاختزان تبرمها انتظاراً للحظة انفجار اجتماعي. وهو ما لا يتصور حدوثه دون توسيع للنطاق العام للتجربة الديمقراطية المصرية سواء على مستوى الفرصة المتاحة للأحزاب السياسية القائمة، أو إمكانية تأسيس أحزاب جديدة تشمل حزباً للحركة الإسلامية، أو إمكانية تطوير بنية جماعات الضغط في المجتمع المصري بحيث يصبح أكثر استقلالاً عن جهاز الدولة، وهو أيضاً ما لا يتصور حدوثه دون توسيع مقابل لنطاق العدل الاجتماعي والتوازن في توزيع الثروة القومية، إذ لا ينضبط ميزان القوى بين جماعات الضغط المختلفة في

(١١) حول الديمقراطية الصناعية والمشاركة العمالية على مستوى العالم، انظر مثلاً: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥٩، السنة ١٦، أبريل - يونيو ١٩٨٥.
وعلى مستوى مصر انظر مثلاً:

- Salah El-Syed, Workers' Participation in Management-the Egyptian Experience, American University Press, Cairo, 1978.

ظل الاختلال الاجتماعى بين الفئات التى تعبر عن مصالحها هذه الجماعات. وهو ما تشير إليه تجربة القرارات الاقتصادية فى ١٩٨٥ التى نشطت فى رفضها منظمات رجال الأعمال بينما صمت إزاءها اتحاد العمال، كما تشير إلى حجم الاختلال القائم فى المجتمع المصرى والدور الذى يقوم به جهاز الدولة فى حسم الأمور فى الوقت الذى يتكرر فيه التأكيد على ديمقراطية النظام السياسى المصرى. ونفس الأمر يتأكد من خلال موالاة بعض فروع جهاز الدولة للحركة الإسلامية من ناحية ومحاولة ضربها من ناحية أخرى، بدلاً من إقرار حقها فى التواجد السياسى الشرعى كحزب سياسى معن وإقرار حق الجميع فى التنافس مع هذا الحزب على قدم المساواة بحيث يحسم الموقف من برنامجهِ بالإرادة الشعبية لا بمناورات جهاز الدولة.

ويبقى مع ذلك أن جماعات الضغط الراهنة فى مصر لم تزل فى الغالب جماعات للصفوة النشطة غير المستندة على قاعدة نشطة. وهو وضع تضاعفه حالة اللامبالاة العامة فى الشارع المصرى. إلا أن تطور عمل هذه الجماعات بما يجعلها أكثر تعبيراً عن قاعدتها سوف يساهم بدوره فى مواجهة وضع اللامبالاة وتحسين فرصة المشاركة المتاحة من خلال قناة النقابات.

ويتبقى من أعمدة المشاركة الأربعة نشاط الجمعيات الأهلية فى كافة مجالات الحياة من اجتماعية وثقافية وفنية وعلمية وبيئية ودينية... إلخ. وتعد هذه الجمعيات المدرسة الأولية لتخريج المواطن المشارك ومعهد التدريب الأساسى لتخريج قادة المجتمع. ذلك أنها تتواجد بالآلاف، وتنتشر فى كافة أنحاء البلاد، وهى أقرب قنوات المشاركة إلى وجدان المواطن الفرد كوعاء يمارس من خلاله هذا الميل أو ذاك من ميوله الخاصة فى الحياة، والعضوية فيها اختيارية تماماً، عكس النقابات التى قد تكون عضويتها اختيارية أو إجبارية لمزاولة مهنة بعينها أو الالتحاق بعمل معين. كما أن المسافة بينها وبين الأحزاب السياسية هى كالمسافة بين العيى والمجرد بالنسبة لأحاسيس المواطن. والمفترض أن يكون التواجد الاختيارى للعضو بداخلها تواجداً "نشطا" بدرجة أو بأخرى غير درجة التصويت فى الانتخابات مرة كل عدة سنوات التى قد تكون هى درجة علاقته بحزب سياسى مثلاً. وبينما يمكن للسلطات التحكم فى عدد الأحزاب السياسية أو النقابات، فإنه يتعذر عليها ذلك بالنسبة للجمعيات الأهلية التى يمكن أن

تتكاثر بصورة متواصلة، وبحيث تحتوى ملايين المواطنين فى مجالات نشاطها.

وتوجد فى مصر حوالى خمسة عشر ألف جمعية أهلية تنشط فى مختلف المجالات. وكان يمكن لهذه الشبكة أن تشكل أساساً متيناً لإدماج المواطن فى الحياة العامة وترسيخ روح المشاركة لديه^(١٢). إلا أن تنظيم ونشاط هذه الجمعيات يحد كثيراً من فاعليتها فى أداء هذا الدور. فأولاً تخضع جميع هذه الجمعيات لإشراف سلطة واحدة هى وزارة الشؤون الاجتماعية بل لإدارة بعينها داخل هذه الوزارة. هذا برغم الفوارق الكبيرة فى مجالات نشاط هذه الجمعيات فيما بين جمعيات دفن الموتى ونوادر أساتذة الجامعات. وثانياً يخضع تنظيم هذه الجمعيات للقانون ٣٣ لسنة ١٩٦٤. وهو قانون قوامه إخضاع النشاط الأهلى للسلطة المركزية فى كل كبيرة وصغيرة حسبما تدل نصوصه التى تلائم مجتمعاً قائماً على الأحادية السياسية لا مجتمعاً قائماً على التعددية السياسية^(١٣). كما أن القانون يؤدى لربط الجمعيات الأهلية ببيروقراطية الجهاز الحكومى ذات السمعة المعروفة فى خلق المبادرات الجماهيرية^(١٤). وثالثاً فإن البعض من الأحزاب السياسية، ووجود قوى سياسية غير شرعية (مثل التيار الإسلامى) تبحث عن منابر بديلة^(١٥)، ووجود عناصر سياسية محلية تبحث عن قاعدة للقوة، وإصرار الدولة على منع العمل السياسى فى إطار الجمعيات الأهلية طبقاً

(١٢) حول هذا الموضوع انظر: حسن عامر، ١٣ ألف جمعية فى مصر.. ماذا تعمل؟ الجمهورية، ١٠/١٦ و ١٩٨٦/١٠/٢٣، وانظر كذلك الخطة التالية لبحث أجنبى حول هذا الموضوع:

Valerie Vila – Soubeyran, les reseaux associatifs egyptiens, Paris, 1987.

وحول تاريخ ونشاط إحدى الجمعيات بالقاهرة، انظر:

Ahmed Abdalla, Popular Participation in the Cairo District of Ain El-Sera in: Union of International Associations, Africa & the Transnational Association Network, Brussels, 1986.

(١٣) نص القانون منشور بواسطة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤، انظر كذلك: مصباح قطب، الجمعيات والقانون ٣٢، الأهلى، ١٩٨٨/١٠/٢٦. ويلاحظ أن الأمر لم يختلف جوهرياً فى مضمون القانونين اللاحقين، وهما القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ (الذى حكم بعدم دستوريته لسبب شكلى) والقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

(١٤) انظر مثلاً، عز الدين نجيب، الصامتون.. تجارب فى الثقافة والديمقراطية بالريف المصرى، القاهرة، ١٩٨٥.

(١٥) حسن عامر، الجمعيات الدينية تعمل بالسياسة، الجمهورية ١٠/٣٠/١٩٨٦، وانظر كذلك:

Robert Bianchi, Changig Patterns of Interest Representation in Modern Egypt, Un-published paper, 1984.

للقانون مع ترحيبها به فعلياً إذا اتخذ شكل تأييد الحكومة^(١٦). ورابعاً فإن الكثير من الجمعيات أصبحت تسيطر عليها صفوة محلية محتكرة للقيادة والنفوذ وغير ساعية لتنشيط مشاركة العضو العادى إلا بمقدار حاجتها إليه كصوت فى الانتخابات. وينتهى الأمر بنظرة المواطن العادى لهذه الجمعيات لا كمجال لنشاطه بل كأبنية ومستودع للحصول على الخدمات مثل المرافق الحكومية.

(٢) المبنى، آيل للسقوط أم تحت التشطيب؟

إن هيكل المشاركة فى مصر يمثل بناء غير متكامل يتأسس على أعمدة أربعة لا تبدو مستقيمة تماماً، سواء كتصميمات قانونية على الورق أو كممارسات عملية فى التربة. ويقع المبنى فى موقع حساس هو مهب الريح التى تصنعها ظروف الأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر وحساسية وضعها الإقليمى. والاختيار المطروح أمام المصريين هو اختيار حرج بين تشطيب البنيان وتثبيتته بكل الدعامات الممكنة أو تركه لى تذروه الرياح. وحتى الآن يبدو المصريون فى حالة مراوحة شديدة بين هذا وذاك. وهم على أى حال ينقسمون إلى فرق مختلفة. فثمة جهاز حاكم يدعى كل يوم الرغبة فى تدعيم بنيان المشاركة. وبينما تبدو منه لفئات تؤكد صحة الادعاء، تأتى منه ممارسات تؤكد ميله نحو الأوتوقراطية أكثر من إيمانه بالديمقراطية. والتجربة التى بدأها هذا الجهاز وفاخر بها فى ١٩٧٦ مالبث أن "فرملها" فى ١٩٧٧ معلناً فترة طويلة من تعطيل البناء انتهت بمقتل المقاول نفسه فى ١٩٨١. والمهمة التى بدت لمعاودة البناء منذ ١٩٨٢ تعرضت لفتور عبر المدة من وقتها حتى الآن. وبذا بدا أن ثمة نية كامنة لتجميد عملية البناء على طول الخط اكتفاء بالمبنى الناقص القائم حالياً.

أما الصفوة المعارضة فتبذل جهداً كبيراً فى إثبات سوءات المقاول الحالى. لكنها غير مستعدة وغير قادرة جدياً على اقتناص المقولة منه (اللهم إلا بالافتراض المازح الذى جادت به قريحة أحد الصحفيين)^(١٧). كذلك فهى

(١٦) حول رفض إشهار إحدى الجمعيات لأسباب سياسية (اسم الجمعية: جمعية أحمد حسين لخدمة البيئة) انظر: محمد إبراهيم الطخ، قمنا بواجبنا ورفضوا إشهار الجمعية، روز اليوسف، ١/١٦/١٩٨٤.

(١٧) المقصود هو مقالة إبراهيم سعدة التى افترض فيها تولى زعيم المعارضة لرئاسة الوزارة (قنبلة الرئيس مبارك، أخبار اليوم، ١٩٩٠/٢/٣).

تشكل شركة غير متجانسة من المقاولين المتنافسين الذين يتعذر اتفاقهم لاختلاف مدارسهم المعمارية.

والأهم من هؤلاء وأولئك هو تلك الأغلبية الشعبية الساحقة التي اختارت الفرجة على كليهما. والخطر في الأمر أنها اختارت أيضاً الفرجة على الوطن نفسه وهو يغرق في أزمتة. إذ أصبحت ظواهر الانسحاب الشعبي واللامبالاة والانتماء هي الأصل لا الاستثناء في مصر اليوم^(١٨). وهي صورة ربما بدأت تتغير رتوشها في الآونة الأخيرة من جراء التطورات العالمية في اتجاه تحرير النظم السياسية (خصوصاً بعد سقوط قلعة شاوشيسكو)، ومن جراء إثبات أن المعارضة يمكن أن تكون "نافعة" ولو على مستوى إسقاط وزير داخلية (وإن اتفقت الأطراف على أن هذا قد تم بسبب بذاعته لا بسبب أوتوقراطيته!)، وأخيراً من جراء أزمة الخليج^(١٩).

وإذ يبدو أن نوعاً من الحركة قد بدأ يظهر في ساحة البناء، فإن جوهر الاختيار يبقى بين ترك المبنى يسقط أو تشطيه وإصلاح معاييه. وهو اختيار يلزمه حركة حقيقية لا مظهر حركة، ويلزمه إجراءات بعيدة المدى تمس "الهيكل" وأساساته لا "البياض" ولونه. إجراءات من نوع تغيير الدستور، وإلغاء أسطول القوانين الكابطة للحرية، والإعمال الفعلية لحق تكوين الأحزاب وإصدار الصحف بلا قيد ولا شرط، وتحويل التلفزيون إلى ملكية مشتركة لكل القوى السياسية، وإجراء انتخابات غير مزورة بقوانين تفتح باب البرلمان لأكفأ أبناء الأمة، والتهيؤ لتداول السلطة أو المشاركة فيها بين الأحزاب، وانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع العام بين أكثر من مرشح، وما إلى ذلك من إجراءات تقيم حقاً "دولة"، لا دولة المؤسسة^(٢٠). تلك المؤسسة التي تكاد أسلاك تليفوناتها تهتلك من كثرة استعمالها لإدارة كل كبيرة وصغيرة، بما في ذلك إدارة البرلمان بالتليفون!

(١٨) انظر: عبد اللطيف المناوي، العزوف عن المشاركة في اللعبة السياسية.. لماذا؟ الأهرام الاقتصادي، ١٩٨٣/١٢/٥ ونسوة الاقتصادي: المشاركة والتنمية، الأهرام الاقتصادي، ١٩/١/١٩٨٧.

(١٩) حول أزمة الخليج، انظر للكاتب: ثلاثيات حرب الخليج الثانية - رؤية من الجيل الذي سيدفع الثمن، الدار العربية للنشر، القاهرة، ط ١٩٩١.

(٢٠) انظر: سعد الدين إبراهيم، الرئيس بين العناد والمداعة، الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٠/٢/١٢.

(٣) السكان، النائمون والمؤرقون

الحراس، ذوو الأسلحة الفاسدة ومنزوعو السلاح

من طبائع المجتمعات البشرية أن يكون فى كل منها فئة طليعية تسهر على الصالح العام. وهؤلاء هم أبناء الصفوة الذين قد يكون البعض منهم جالساً على مقاعد الحكم بينما البعض الآخر فى ميدان المعارضة الدافعة للإصلاح. وفى بلدان العالم الثالث غير الديمقراطية يندر أن يجلس المؤرقون على كرسي الحكم، بل تذهب أغليبتهم الساحقة إلى ميادين المعارضة إن لم ترسل عنوة إلى غياهب السجون. وحين تكون المعركة السياسية قائمة بين هؤلاء وأولئك - أى داخل صفوف الصفوة - تكون الغلبة بالطبع لحملة الأسلحة، أى للجالسين على مقاعد الحكم. صحيح أن هؤلاء الأخيرين يحملون فى الغالب أسلحة فاسدة، إلا أنها تكفيهم لكسب المعركة طالما أن الفريق الآخر يبقى منزوع السلاح. ولا يتغير مسار المعركة إلا إذا نزل إلى ميدانها فريق الأغلبية السكانية حين يقرر أعضاؤه التحول من "سكان" إلى "مواطنين" ثم إلى "مشاركين". ولا يحتاج الأمر لنكاء كبير لمعرفة نتيجة المعركة إذا استغرق السكان فى نومهم العميق. ذلك النوم الذى قد لا يزعج أحداً، لكنه سيحدد لهم بالطبع نوع الحكومة التى يستحقون كما سيعطيهم من كعكة المستقبل البشرى النصيب الحرى بالنائمين. وقد يزعج النوم نفعاً من أبناء الصفوة المؤرقة فيلجأون للعنف إيقاظاً للنائمين وإسقاطاً للحاكمين. وقد يعنى ذلك تدمير البناء على رعوس الجميع. بما فى ذلك أن يستيقظ النائمون فقط للتصفيق للبديل الأكثر أوتوقراطية الذى قد يفلى الحديد ويجلس هو على مقعد الحكم.

وإذ تكاد مصر تنفس تحت الماء - كما يقول مغنيها الشهير - من جراء أزماتها الاقتصادية المتوقعة لها الاحتداد، فأضعف الإيمان أن يكون الطاقم المسئول عنها قادراً على مجرد "إدارة الأزمة" دون أحلام وريية حول التنمية والتقدم والانطلاق والصحة وما إليها من مصطلحات مجانية يبرزها طاقم الصحفيين الموالين لكل الحكام. وحيث إن طاقم الحكم الحالى وأطقمه المساعدة لن يترحزح عن مواقعه ولا حتى بإعادة ترتيب الجلوس بين الرجال الموالين، كما أن طاقم المعارضة المنقسم لن يتمكن من الحلول محله، فليس ثمة إلا البديل الثالث. ذلك البديل المتمثل فى تحويل السكان (خصوصاً الفئات المحرومة والأجيال المحبطة) إلى مواطنين مشاركين

ونزولهم إلى الساحة - بكل أشكال النزول - ليتولوا بأنفسهم أمر ترميم المبنى أو تشطيبه أو تجميله أو حتى تدميره إذا قرروا الانتحار. المهم أن تكون المسؤولية واقعة على أكتافهم هم، لا على أكتاف صفوة حاكمة يتهمونها بالتقصير ويطلقون عليها النكات، ولا على أكتاف صفوة معارضة يتعاطفون معها دون أن يحملوها إلى موقع الحكم. فجوهر فكرة المشاركة ليس فقط أن يشارك الناس في صنع القرار والمصير، وإنما أن يتحملوا مسؤولية اختياراتهم^(٢١).

معنى هذا باختصار أن يتحول خطاب المشاركة من التوجه للحكام إلى التوجه للجماهير، على أن يصارح الناس بجوهر الفكرة دون مجاملة. وعلى أن يوضح للناس تبعات إسقاط سور برلين وبناء مجتمع ديمقراطي. وبهذا المعنى تكون بين الصفوة الإصلاحية والقاعدة الشعبية "مشاركة" في تعبيد طريق المشاركة، لا "مقاولة" لرصفه نيابة عن الجماهير. ولا بعد ذلك من إسداء النصيحة للحكام أن يكونوا أكثر تعقلاً وتفهماً لإمكانية ارتداد الأسلحة الفاسدة إلى نحورهم. لكن هكذا يكون ترتيب توجيه الخطاب: على التوالى... أو حتى على التوازي.. لكن ليس بالمقلوب. فليست هناك مبان تقف على الأرض بالمقلوب!

(٢١) من الضروري هنا ملاحظة أن الغياب الجماهيري عن هياكل المشاركة الرسمية لا يعنى غيابها الستام عن أطر أخرى غير رسمية تحاول من خلالها الحصول على نصيب أكبر من القود الاقتصادية والسياسية. حول هذا الجانب انظر مثلاً فكرة "المجتمع المننى الموازى" فى: محمود عبد الفضيل، أحداث الإرهاب وانتخابات مجلس الشعب، الأهالى، ١٩٩٠/١١/٢٨، وانظر كذلك:

Diane Singerman, Politics at the Household level in a Popular Quarter of Cairo, Journal of South Asian & Middle Eastern Studies, Summer 1990.

(۳)
الانتهاكات

الديمقراطية المنتهكة حقوق الإنسان والمعارضة

تعد قضية حقوق الإنسان واحدة من أبرز القضايا التي يمكن وصفها بنعت "السهل الممتنع" إذ تتجلى عندها ثنائية التناقض الكبرى في التاريخ البشري، ألا وهي ثنائية التناقض بين الفكر والفعل أو بين النظرية والتطبيق^(١). إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، إذ تكتنف هذه القضية ثنائيات أخرى عديدة تلمحها العين طبقاً لزاوية الرؤية، فهناك ثنائية "الشرق والغرب" التي تفرض اختلاف المفاهيم الأولية عند التعرض لقضية "حقوق الإنسان في إطار "حضارات" الإنسان. فما قد يبدو ممجوجاً في حضارة معينة قد يبدو مقبولاً في حضارة أخرى^(٢). ولا أدل على ذلك من أشكال العقوبة البدنية (الحدود) المعروفة في الحضارة الإسلامية والتي تعد شكلاً قاسياً من العقاب في الرؤية الغربية. هذا من حيث المبدأ النظري (العقيدى)^(٣). ناهيك عن اعتياد الكثيرين من أهل الشرق على أشكال من الاستبداد الفعلي كانت أن ترادف بين الشرق نفسه والاستبداد كما في تعبير "فيتفوجيل" الذائع "الاستبداد الشرقي"^(٤).

(١) انظر للكاتب المقالات التالية المنشورة في صحيفة "العرب" للندنية:
- حقوق الإنسان في النظرية والتطبيق، ١٩٨٣/١١/٢١ - وحقوق الإنسان العربي، ١٩٨٤/٩/٢٥
- وحقوق الإنسان لا دار الإحسان، ١٩٨٤/١١/٢٧ - وحقوقيون إنسانيون، ١٩٨٥/٨/٢٩ - وعن حقوق الإنسان، ١٩٨٧/٩/١٥.

(٢) انظر مثلاً: أمانى فتنديل، حقوق الإنسان.. قضية المستقبل، الأهرام، ١٩٨٧/٨/٧.
(٣) يلاحظ أن المبادئ النظرية لحقوق الإنسان في الحضارة الأوروبية الحديثة لم تحل دون وقوع أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان على أرض القارة الأوروبية، وهو ما جسده البربرية النازية في ألمانيا بتقديم نظريتها العنصرية المناقضة لنظرية المساواة الليبرالية وبما اقترفته عملياً من جرائم وصلت إلى حد حرق الناس أحياء في أفران الغاز.

(٤) انظر:

K.A, Wittfogel, Oriental Despotism, Random Houes, 1981.

وانظر نقد هذا العمل في:-

وهناك ثنائية "السياسي والاجتماعي" المعبرة عن اختلاف ماهية الحقوق وعمما بينها من علاقة معقدة للتنافس والتكامل. وهو ما يفترض من الناحية النظرية جهدا كبيرا لصياغة المعادلة الجامعة للجانبين السياسي والاجتماعي لحقوق الإنسان^(٥). ناهيك عن معضلة تجسيد هذا وذاك في واقع مختلف المجتمعات، بل وانعكاسات الصراع بين الكتل الإيديولوجية على هذه القضية على الصعيد العالمي. ذلك الصراع الذي اتخذ حله شكل الحل الوسط المتمثل في إصدار "العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية" والذي تلاه مباشرة إصدار "العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". واستطراداً من ذلك عرفت قضية حقوق الإنسان ثنائية أخرى هي المتمثلة في التمييز بين حقوق الإنسان "الفرد" وحقوق "الشعوب"^(٦). وهو ما عكس جهود الدول النامية لطرح قضايا الانعتاق الاقتصادي والسياسي لشعوبها في المحافل الدولية، حتى أصبح هناك ما يعرف بالحق في التنمية^(٧).

على أن الثنائيات الكبرى التي تعرفها قضية حقوق الإنسان على النطاق البشري الواسع ما تلبث أن تنتشر إلى ثنائيات أخرى كلما اقتربنا من مستوى تجسدها في المجتمعات القومية. ولئن بقيت الثنائيات المتكاثرة عالمية الطابع من حيث كونها إشكالية تواجه سائر المجتمعات القومية دون استثناء، فهي مع ذلك تفرض مستوى آخر للتحليل يستوجب رسم ملامح أوضح لكل دائرة من دوائر هذه القضية الكبيرة. إذ تطالعنا هنا ثلاث ثنائيات بارزة تفرض تفكيراً عملياً لتفهمها جنباً إلى جنب مع التأمل

= Irfan M.Habib, An Examination of Wittfogel's Theory of Oriental Despotism, in: Indian Council for Cultural Relations, Studies in Asian History, 1961.

(٥) انظر مثلاً:

Barrington Moor::Social Origins of Dictatorship and Democracy, Pengvin Book, London, 1981.

وعن تطبيق ذلك على نطاق الشرق الأوسط، انظر دراسة تشارلز عيسوي عن المحددات الاجتماعية للديمقراطية في هذه المنطقة، في:

Walter Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, Routledge and Kegan Paul, London, 1958.

(٦) انظر مثلاً:

Droits de L'homme.. Droits des Peuples, le Monde Diplomatique, fevrier, 1984.

(٧) حول قضية التنمية في منظور حقوق الإنسان، انظر أعمال المؤتمرات والندوات التالية والمنشورة بواسطة الـ - International Commission of Jurists في جنيف:

- Human Rights and Development, Barbados, Sept. 1977.=

النظري والبحث الفلسفي في هذا الشأن، تلك هي: ثنائية الترادف والتمايز بين "حقوق الإنسان" و"الديمقراطية"، وثنائية "الممارسة" و"الانتهاك" لحقوق الإنسان، وأخيراً ثنائية الإنسان "السياسي" والإنسان "العادي".

وما يمكن قوله بإيجاز هنا بشأن هذه الثنائيات هو أن هناك أولاً فارقاً بين الحديث عن الديمقراطية فكراً ونظاماً والحديث عن حقوق الإنسان نظرية وتطبيقاً^(٨). إذ يفترض توجيه خطاب دعوة احترام حقوق الإنسان لسائر الأنظمة مثل منع التعذيب وانتهاك حرمة جسم الإنسان. وهو أمر يفترض ألا ينتظر حتى يصبح النظام السياسي المعنى ديمقراطياً بالمعنى الواسع. كذلك فإن حقوق الإنسان يمكن أن تنتهك في جانب أو آخر داخل أعرق الأنظمة الديمقراطية^(٩). إلا أنه بجانب هذا التمايز يوجد في الواقع العملي قدر من الترادف بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، بحيث تكاد ممارسة حقوق الإنسان أن تتناسب تناسباً طردياً مع مستوى ديمقراطية النظام السياسي. ويلاحظ ما كان هنالك من اعتراف ضمني بهذه الحقيقة في النزاع الأخير من قبل الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية حيث سمحت عملية إعادة البناء (البيروسترويكا) بالاعتراف بالعديد من الحريات الليبرالية (التي اعتبرت زائفة في السابق) كحقوق إنسانية أساسية يتوجب استيعابها داخل النظام الاشتراكي.

ومن ناحية أخرى، فإن الحديث عن "ممارسة" حقوق الإنسان أو "انتهاك" هذه الحقوق، إنما يفترض تناولاً واقعياً يقر بوجود "مستويات للممارسة" و"مستويات للانتهاك" في سائر البلدان بلا استثناء. حيث لا يوجد بلد واحد في العالم تمارس فيه حقوق الإنسان بالكامل، كما لا يوجد بلد تنكر فيه حقوق الإنسان إنكاراً مطلقاً. ولا يتنافى ذلك مع حقيقة أن سجل انتهاك حقوق الإنسان إنما يصل إلى مستوى متدن للغاية في الكثير من الدول

=Development, Human Rights and the Rule of Law, The Hague, April, 1981.

- Rural Development and Human Rights in South East Asia, Penang, Dec. 1981.

وانظر كذلك أعمال ندوة "الحقوق الاقتصادية للإنسان في العالم الثالث" جامعة الزقازيق، يناير ١٩٨٤.

(٨) انظر للكاتب: الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأهرام، ١٩٨٥/٥/٧.

(٩) مثلاً إدانة منظمة العفو الدولية لبريطانيا لممارستها التعذيب في أيرلندا، وإدانة المجلس الأوروبي لسويسرا وغيرها من الدول الأوروبية بشأن العديد من قضايا الإنسان الفردية والجماعية.

حسبما تدل تقارير منظمة العفو الدولية على الأقل في جانب وجود سجناء للرأى والضمير وحرمانهم من المحاكمة العادلة وإيذائهم بدنياً. لكن وجود مستويات متعددة للممارسة والانتهاك يظل حقيقة الأمر إذا كان الحديث متعلقاً بحقوق الإنسان في تنويعاتها الواسعة الواردة بالمواثيق الدولية. كما أن هذه تبقى مسألة حركية، بمعنى أنه يوجد بجانب الخلاف بين بلد وآخر في هذه المستويات خلاف آخر داخل البلد الواحد بين فترة وأخرى، حيث تسير مستويات الممارسة والانتهاك إلى الأمام أو إلى الوراء. وإن كان الطابع الغالب في عصر انفتاح الحدود والاتصال الإعلامى هو سيرها إلى الأمام في المتوسط التقديرى العام للعالم ككل، هذا من الناحية الفعلية. أما من الناحية النظرية فتكاد الأوراق الدستورية لمختلف البلدان تتشابه في إقرارها بحقوق الإنسان على الصعيد الداخلى جنباً إلى جنب مع انتشار توقيع الدول على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان على الصعيد العالمى^(١٠). ورغم الفجوة الهائلة بين الناحيتين فإنه يبقى للناحية النظرية قدر من الأهمية من حيث إن إقرار الدول لمواثيق معينة في الداخل والخارج يبقى أساس حاجتها في صدد انتهاكها فعلياً لما أقرته ورقياً.

ومن ناحية إضافية، فإن أى حديث عن حقوق الإنسان في مجال الممارسة والانتهاك عند أى مستوى إنما يفترض الإقرار بالتمايز العملى بين إنسان وإنسان في هذا الصدد. أى بين الإنسان "السياسى" والإنسان "العادى" على أرض الواقع، ورغم أن أرض الكتابة والتوثيق إنما توحد الإنسان المقصود بخطابها في كينونة واحدة، ذلك أن أكثر الناس إلحاحاً في الدعوة لممارسة حقوق الإنسان وأكثر الناس تعرضاً لانتهاكها هم بالتحديد العناصر السياسية النشطة في حركات المعارضة، وإن استلزمت الدقة هنا إبراز تعلق ذلك بحقوق الإنسان في جانبها السياسى، حيث تقع آثار انتهاكها في جانبها الاقتصادى والاجتماعى على الإنسان العادى الممثل للأغلبية المحرومة في بلدان العالم الثالث على وجه الخصوص، ويقع بين هذا وذاك فى الغالب انتهاك حقوق الإنسان فى جانبها الثقافى الذى تتعرض له بالذات الأقليات المتميزة بإنسانها السياسى والعادى.

(١٠) حول توقيع الدول للمواثيق الدولية انظر المصدر التالى:

Un, Human Rights: International Instruments, New York, 1982.

وفوق كل هذا تتعقد الصورة حين يتعلق الأمر بالقوى الاجتماعية والسياسية أو بالإنسان الجمعي، حيث تتوزع هذه القوى في واقع المجتمعات إلى قوى حاكمة وقوى معارضة لكن بشيء من التداخل المعقد، فقد تكون قوة ما حاكمة بالمعنى الاجتماعي (تستحوذ على نصيب كبير من الثروة الوطنية مثلاً) لكنها محرومة من النشاط السياسي المستقل ومبعدة عن مقام الحكم، أي غير حاكمة من الناحية السياسية. وقد تكون هناك قوة ما حاكمة بالمعنى السياسي (قطاعات من البيروقراطية والعناصر التكنوقراطية) لكنها ليست بالضرورة مستحوذة على نفس النصيب من الثروة الوطنية (مثلاً أحوال الموظفين المعوزين في البيروقراطية المصرية)، وهنا يكون الحديث عن الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان السياسية أيضاً سلاحاً في يد الأقوياء اجتماعياً الضعفاء سياسياً (نموذج حزب الوفد)، بينما يكون الحديث عن الديمقراطية الاجتماعية وحقوق الإنسان الاجتماعية أيضاً سلاح المحتكرين للحكم دون احتكار للثروة (نموذج الحزب الوطني في دفاعه عن مكتسبات العمال والفلاحين مثلاً).

فإذا ما استطرنا من ذلك إلى تناول الوضع في مصر على وجه الخصوص لقلنا إجمالاً: إن لمصر أولاً نصيبها من الدعوة لحقوق الإنسان المتميزة عن الدعوة للديمقراطية، من خلال حركة حقوق الإنسان المستقلة عن الأحزاب، لكن قدراً من التداخل قائم بين الأمرين لا محالة من خلال التداخل النظري الأصلي بين حقوق الإنسان وحياته الديمقراطية، ومن خلال حقيقة أن الكثيرين من النشطين في إطار حركة حقوق الإنسان هم أيضاً من عناصر المعارضة السياسية بمعناها الواسع غير المقتصر على الأحزاب. وثانياً أن في مصر مستوى متحركاً من ممارسة وانتهاك حقوق الإنسان، ربما اختلف من يوم ليوم لكنه في خطوطه العامة قد عرف تحسناً أكيداً في مجال ممارسة الحقوق السياسية، عبر النقلة من نظام الحزب الواحد المهيمن إلى نظام التعددية السياسية على محدوديتها. أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فقد تراجع مستوى ممارستها بمقدار ازدياد التمايز الاجتماعي مع نفس النقلة إلى نظام الانفتاح الاقتصادي، وتلك هي المفارقة الكبرى التي تعرفها الحياة المصرية والتي ولدت استقطابات أيديولوجية حادة تتراوح ما بين إنكار وجود تحسن سياسي وإنكار وجود تراجع اجتماعي. وثالثاً وأخيراً يتميز وسط تلك وضع الإنسان السياسي

والعادي، إذ تنشط حركة أبناء الصفوة السياسية ما بين نشاط شرعى يستفيد من إطار التعددية السياسية على محدوديته ونشاط متصادم مع جهاز الدولة بعنف متبادل، وبقدر من التداخل بين النشاطين. أما الجمهرة الغالبة من المواطنين فتتميل نحو اللامبالاة إما اختياراً من جراء عدم تصديقها للعبة أو جبراً من جراء انشغالها بالسعى للرزق، وإن انتفضت بعض القطاعات الجماهيرية بين الفينة والفينة بصورة عفوية غير خاضعة للقيادة المباشرة للصفوة السياسية النشطة.

وإذا ما توقفنا عند مسألة انتهاك حقوق الإنسان فى جانبها السياسى الممكن التعبير عنه "بالديمقراطية" من باب التوسع النظرى والانتقاء العملى، لقلنا إن ثمة بالطبع مستوى من الانتهاك خاصاً بمصر تقترفه مجتمعة أطراف التشكيلة السياسية المصرية. وليس هناك مقام القياس الكمى لهذا المستوى - إذا جاز ذلك أصلاً - ولو من باب المقارنة بدول أخرى معلوم بالعين المجردة أنها أحسن أو أسوأ من مصر كثيراً أو قليلاً فى هذا الصدد. فالأفضل على أى حال هو القياس الداخلى بين ما كان عليه الوضع وما صار إليه لتقدير مدى التحسن أو التدهور أو حتى الثبات، لكن المختار هنا هو إثبات أن ثمة هذا القدر أو ذاك من انتهاك الديمقراطية بواسطة "جميع" أطراف "التشكيلة" السياسية المصرية. ومن الممكن تقسيم هذه الأطراف إلى ثلاث فئات عينية - وتقريبية أيضاً بحكم التداخلات الفعلية بينها - هى "المجتمع" بمعناه الواسع الذى يضم بالطبع قوى وطبقات وفئات وشرائح، و"الدولة" بجناحيها المدنى والعسكرى وبقدراتها فى الهيمنة والقمع، و"الصفوة الحاكمة" بأحد المعنيين الاجتماعى أو السياسى أو بكليهما، وأخيراً "الصفوة" المعارضة أو العناصر السياسية النشطة فى إطار الأحزاب وسائر المنظمات الجماهيرية ومنابر الفكر والإعلام بل والتواجد الفردى للمعارضين المستقلين.

وبالطبع فإن أشكال الانتهاك تختلف باختلاف الأطراف، وإن وجدت مظاهر للتشابه الجوهرى والمظهرى فيما بينها. فقد تعد لامبالاة الجماهير انتهاكاً لحقوقها الخاصة، وقد لا يقل عزوفها عن صناديق الانتخابات خطراً على حريتها ومصالحها عن خطر قيام السلطات بتزوير الانتخابات. ولئن استأثرت الدولة والصفوة الحاكمة بنصيب الأمد من انتهاك حقوق المجتمع والصفوة المعارضة، فإن للصفوة المعارضة نصيبها من القيام بنفسها بهذا

الانتهاك سواء اتجه ذلك ضد المجتمع أو ضد الدولة والصفوة الحاكمة، أو ضد نفسها، وحيث إن استئثار الدولة والصفوة الحاكمة بالانتهاك معروف في أدبيات الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، فإنه من الممكن استكمالاً لرسم ملامح الصورة المعقدة، أن يتم الحديث عن انتهاك الديمقراطية بواسطة الطرف المعارض في التشكيلة السياسية.

ويتم هذا النوع من الانتهاك في مصر على مستويين هما: مستوى الانتهاك من خلال "الممارسة العامة"، ومستوى الانتهاك من خلال "الممارسة الخاصة" للصفوة المعارضة، أي مستوى الحركة والتفاعل مع بقية أطراف التشكيلة السياسية، ومستوى الحركة والتفاعل داخل كل من تنظيمات هذه الصفوة المعارضة.

وبالنسبة للمستوى الأول فإن الصفوة المعارضة المصرية إنما تجد نفسها في إطار التشكيلة السياسية بإزاء اختيار صعب بين التصعيد والتهدة في مجال المواجهة الفكرية والعملية للسلطات الحاكمة وبالأخص السلطة التنفيذية وما تحتويه من أجهزة قمعية تعرقل بمختلف الوسائل نشاط الصفوة المعارضة، وبينما تجد التهدة منطقاً في تشجيع النمو المتدرج للتجربة الديمقراطية، يجد التصعيد منطقاً في إجبار الصفوة الحاكمة على التخلي عن الموقع الاحتكاري الذي تحتله في السياسي ككل، ناهيك عن دفعها إلى التخفيف من غلواء استخدامها للأجهزة والأساليب القمعية، وبينما يفترض التهدة تنفيس شحنة العواطف الغاضبة سواء بالتنفيس السياسي أو بتطبيب الخواطر وتلطيف لهجة الخطاب السياسي، فإن التصعيد يفترض إطلاق شحنات موجبة من العواطف المتأججة والصدام اللفظي والفعلی الحاد مع السلطات، وفي هذا السياق تصبح كل الميكانيكيات مبررة، ويتم تحويل الحبة إلى قبة، ويلتجأ أحياناً إلى الكذب الصريح وربما افتعال المعارك لتسجيل نقاط ضد الحكومة. وفي هذا المععان قد تنتهك بصورة ما بعض حقوق الإنسان على يد القوى المعارضة نفسها. من ذلك مثلاً حق التعبير الحر عن الرأي الذي يتحول في الصحافة المعارضة إلى "الرأي المعارض للحكومة فقط" مثلاً أن الصحافة الحكومية تحبذ نشر "الرأي الموالي للحكومة فقط". ولكم رفضت الصحف الحزبية المعارضة في مصر نشر

مقالات لا تروق لها^(١١)، فلم تعد في هذا الصدد مختلفة جوهرياً عن صحافة الحكومة، هذا بخلاف التعبيرات للزاعقة في التنديد بسياسات حكومية قد تكون شبيهة بالسياسات البديلة التي يفترض أن تطرحها المعارضة إن هي وصلت إلى مقعد الحكم^(١٢). ويبلغ هذا الأمر أقصاه حين يكون الحديث عن قضية مثل "الانتخابات" التي يغلب على خطاب المعارضة افتراض تزويرها بالكامل، أو قضية مثل "التعذيب" الذي تبرز صحف المعارضة ممارسته بواسطة الحكومة عند أسوأ مستوياته في جميع الحالات^(١٣).

ومن المفارقة العجيبة أن الهجوم على الحق الإنساني الأساسي في حرية العقيدة لم يأت من قبل الناطقين بلسان الحكومة بقدر ما أتى من قبل بعض المعبرين عن المعارضة المصرية. وذلك حسبما دلت تناول قضية أصحاب العقيدة البهائية بصورة عدائية على يد أحد أهم كتاب صحيفة معارضة تفخر بتراتها الليبرالية^(١٤). هذا بغض النظر عن المماحكة في حكم قضائي يدعم وجهة نظر الكاتب، إذ جرت العادة لدى أطراف المعارضة السياسية المصرية على الاستخدام السياسي الواسع للأحكام القضائية التي تدعم مواقفها، بينما تبدو تمللاً من تلك التي لا تكون في صالحها (مثلاً الحكم الشهير بتبرئة ضباط الشرطة المتهمين بالتعذيب).

ومن المفارقات العجيبة أيضاً أن أطراف المعارضة دائبة الهجوم على احتكار الصفوة الحاكمة للعبة الانتخابية ما تلبث هي نفسها أن تلعب دوراً شبيهاً في المواقع التي تتكشف فيها قوتها، وأبرز مثال على ذلك هو ظاهرة

(١١) انظر مثلاً مقال الدكتور فؤاد زكريا، المعنون "وفد مصر أم وفد بورسعيد؟" والذي رفضت صحيفة "الوفد" نشره (نشر في صحيفة الشعب، ١٩٨٤/٨/٢٨)، ولكاتب هذه السطور عدد من المقالات رفضت صحيفة "الأهالي" نشرها وحملت العناوين التالية: السياسة المصرية بين المبدئية للتذكارية والعملية المفرطة - مفتاح السويس - الصحافة والشارع السياسي - أزمة المعارضة في مصر.

(١٢) انظر مثلاً سياسة "التكشف الاقتصادي" الذي سيكون مفروضاً على البلاد لسنوات قائمة أيا كان نوع الحكومة - أو الحزب الحاكم. وهناك كذلك دعوة العديد من الأعلام المعارضة لإلغاء قوات الأمن المركزي في أعقاب تمردة الشهير رغم أن الأرجح هو أن تحتفظ أي حكومة أو حزب حاكم آخر بهذه القوات الموجود معانها في كل دول العالم (وإن نظمتها بطريقة مختلفة). انظر مثلاً مقال الدكتور وحيد رافت في الوفد، ١٩٨٦/٣/٦ وكذلك ردنا عليه: المتفقون المصريون والتنبؤ بالماضي.. رؤية نقدية لمعالجات أحداث الأمن المركزي، الخليج، ١٩٨٦/٣/٢٩.

(١٣) لاحظ مثلاً استخدام تعبير "لبشع أنواع التعذيب" في الحديث عن معاملة الشرطة للمسجونين السياسيين من طلاب الجامعات. انظر مثلاً: تقرير عن الانتخابات الطلابية، الشعب ١١/٢٩/١٩٨٨.

(١٤) جمال بدوي، ضلال، الوفد، ١٩٨٨/١١/١٩.

"اكتساح" التيار الإسلامي للانتخابات في النقابات المهنية، بحيث يحتل في مجالسها وضعا شبيها لما يحتله الحزب الحاكم في مجلس الشعب. ويعد التترع بأن تلك إرادة الناخبين في الحالتين مبالغة متمحكة في النظم الانتخابية لإنكار حق التمثيل على من لم تصل أصواتهم إلى الأغلبية. ومن الطريف أنه في سياق الخلافات داخل صفوف القوى المعارضة قد لا تهتم هذه القوى بإعلان النتائج الحقيقية للانتخابات بقدر اهتمام طرف بإبراز "اكتساحه" لها واهتمام طرف آخر بنفى وقوع "الاكتساح"^(١٥). وبذلك يتم انتهاك أحد الحقوق الإعلامية لعامة الناس، ألا وهو معرفة الحقيقة قبل تلوينها وتحليلها لصالح هذا الطرف أو ذاك.

أما عن "انتهاك الممارسة الخاصة" بالنسبة لأطراف المعارضة فيتضح في حالة الأحزاب والقوى المنظمة الشرعية والمحجوبة عن الشرعية^(١٦). إذ توجد داخل هذه الأطر أشكال من التنظيم الفعلى العشائري والشللى بغض النظر عن الديمقراطية الورقية المنصوص عليها في الوثائق الحزبية. كما تنتشر العلاقات الأبوية والزبونية بين القيادة والقواعد. ويؤكد هذا الوضع ما يتمتع به قادة الأحزاب من شرعية تاريخية تجعلهم بوزنهم الشخصى أكبر من أحزابهم، وبالتالي يفرضون ثقلهم على الحراك الديمقراطى بين الكفاءات الحزبية، بل وتتحد أوزان من دونهم من القيادات بمقدار الاقتراب من الزعيم أو البعد عنه. وتتأثر الأجيال الحزبية الشابة بذلك تأثراً سلبياً حين لا تستوعب قدراتها وطموحاتها الجماعية من ناحية، وحين يصبح طريق صعود قادتها الأفراد وعراً أو ممهداً طبقاً لرغبات القادة المخضرمين^(١٧). وفى سياق بنية حزبية من هذا النوع تنتهك قواعد الديمقراطية التى تطالب بها الأحزاب على المستوى القومى دون أن تراعيها كثيراً داخل بيتها، حيث

(١٥) قارن بين قول صحيفة الشعب "التيار الإسلامى يكتسح الانتخابات" (٨٨/١١/٢٩) وقول صحيفة الأهالى "انحسار نفوذ جماعات التطرف الدينى فى الانتخابات الطلابية" (٨٨/١١/٣٠). انظر بين هذا وذاك المقال المتوازن: د. عصام العريان، الشعب ١٩٨٨/١٢/٦.

(١٦) حول الجماعات السياسية المحجوبة عن الشرعية فى مصر، انظر: التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٦ و ١٩٨٧ مؤسسة الأهرام، القاهرة.

(١٧) هناك مثال حزب التجمع الذى شهد مؤتمره لمحافظة القاهرة عام ١٩٨٥ صداماً فكرياً وجلباً بين كتلة من الشباب المتمرد وقيادة الحزب، حيث قامت القيادة الحزبية بتجميد نشاط قيادات الكتلة الشابة حتى انفرط عقدها. ويلاحظ عموماً بطء إيقاع صعود القيادات الشابة داخل حزب اليسار والسرعة النسبية لهذا الصعود فى صفوف التيار الإسلامى. حول قضية الأجيال السياسية عموماً انظر للكاتب: قضية الأجيال فى السياسة العربية، الخليج، ١٩٨٦/٨/٢٦. وانظر كذلك: أسامة الغزالي حرب، الأجيال والسياسة فى مصر المعاصرة، الأهرام ١٩٨٨/٩/٢٣.

يبرز هنا المثال الصارخ للعمليات الانتخابية الشكلية لانتخاب القيادات الحزبية والتي هي أقرب إلى انتخاب التعيين منها للانتخاب الحر. ويعد انتهاك الديمقراطية بهذه الدرجة أو تلك على يد القوى المتصدرة حركة الدعاية لها مظهراً من مظاهر التناقض المألوف بين الفكر والفعل في كافة الأنشطة البشرية، لكن هذا لا يكفي لتبرير أن يكون "باب النجار مغلغ". فالنتائج العملية لذلك لن تؤكد فقط حقيقة أن حقوق الإنسان هي ضحية الجميع، بل ستفرض أخطاراً على الديمقراطية الجنينية التي يعرفها بلد كمصر، فالتناقض بين الفكر والفعل يترك أثراً تربوية محبطة على جيل الشباب فتفقد الديمقراطية جنودها المستقبليين. وإذا تبدو الأحزاب الشرعية نصف شرعية لا أكثر، فإن تأكيد الأحزاب على النصف السالب من الشرعية بدلاً من نصفها الموجب إنما يشجع جيل الشباب على الخروج تماماً من حلبة الشرعية. وهو الإغراء الذي أصقلت الأحزاب بريقه حين أجمعت على تأييد تنظيم "ثورة مصر" باعتباره تنظيمًا وطنياً وبغض النظر عن استخدامه للسلاح في دائرة حماية السلطة الشرعية، وهو ما يتضمن دعوة ضمنية وصريحة لتفجير الديمقراطية الجنينية من جراء تغليب الاعتبار الوطنية على الاعتبار الديمقراطية بصورة تامة. وهو ما يعيد إلى الأذهان عهد الأحادية السياسية الذي عرف نفس التغليب، وفشل في إيجاد المعادلة الملائمة بين اعتبارات "الوطنية" و"العدالة" و"الديمقراطية". كذلك فإنه ليس بعيداً عن الأذهان العهد الذي سبقه والذي فشل مثله في إيجاد هذه المعادلة. فلعل اللحظة الراهنة تكون هي الثالثة الثابتة التي يوجد فيها المصريون ما يجب إيجاده لكيلا يصبح التجريب العبثي مصيرهم. ولعلمهم يفعلون ذلك بأكبر قدر من ممارسة حقوق الإنسان وبأقل قدر من انتهاكها. وتلك معادلة أخرى على المصريين أن يتقنوها في صياغتها وتجسيدها. وهي مسئولية مشتركة لكل أطراف التشكيلة السياسية في بلد حرمة الطبيعة من الجبال التي يأوى إليها الراغبون في العصمة من المسئولية.

(٤)
الانتخابات

الانتخابات البرلمانية فى مصر: أى انتخابات.. وأى برلمان.. وأى مصر؟

بينما كنت أتاهب لكتابة هذه الكلمات طالعت فى صحيفة "الأهرام" تحت عنوان "الأب الدكتاتور" الخبر الطريف التالى:
"اعتقلت السلطات اليونانية مؤقتاً مواطناً بجزيرة كريت تحفظ على بطاقات زوجته وابنه الانتخابية ليمنعهما من الإدلاء بصوتيهما فى الانتخابات العامة التى أجريت أمس الأول، لأن اتجاهاتهما الحزبية تخالف اتجاهاته. وقد اتصل الابن بالبوليس الذى اعتقل الأب مؤقتاً حتى تمارس عائلته حقها الانتخابى" (الأهرام، ١٠/٤/١٩٩٠).

ربما اتفق أغلب القراء المصريين على أن هذا بالفعل خبر طريف. وربما كان السبب أن شيئاً من هذا غير متوقع حدوثه فى مصر، إما لأن الأب سلطان فى أسرته ويستطيع أن يفرض اختياراته على بقية أفرادها، أو لأن البوليس المصرى ليس ديمقراطياً إلى حد التدخل لتمكين أى فرد من ممارسة حقه فى الاختيار!

على أن أطرف ما فى هذا الأمر هو أنه يذكرنا بحقيقة تاريخية غاية فى الجدية، وهى أنه إذا كانت اليونان هى البلد الذى "اخترع الديمقراطية" قبل حوالى ألفى عام، فإن مصر هى البلد الذى "اخترع الدكتاتورية" قبل حوالى خمسة آلاف عام. وبرغم أن البعض من المصريين المعاصرين يتمسكون ببراءة هذا الاختراع التاريخى ويريدون مصر دكتاتورية إلى الأبد، إلا أن الأمر لا يدعو لليأس تماماً من إمكانية أن تكون مصر بلداً ديمقراطياً. فمثلما عرفت اليونان أنظمة الحكم الدكتاتورية فيما بين دولة "أسبرطة" القديمة والحكم العسكرى فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، عرفت مصر صنوفاً من الكفاح الشعبى فى سبيل الحرية السياسية منذ أيام "الفلاح الفصيح" فى العصور الفرعونية وحتى محاولات إقامة نظم سياسية شبه ديمقراطية منذ الثورة الوطنية فى ١٩١٩ وحتى يومنا هذا، وليس هناك

ما يمنع من أن يكفل الكفاح بالنجاح في منظور المستقبل، فتصبح مصر بلداً ديمقراطياً حقيقياً، اللهم إلا إذا سائرنا التعبير الفلكلورى القائل "مفيش فايدة"!

إن المشكلة في مصر ليست هي "استحالة" البناء الديمقراطي، وإنما هي "صعوبة" هذا البناء في ظل قيم الاستبداد الموروثة عن الأجداد. وحول هذين المحورين ينقسم المصريون، فهناك اليائسون من إمكانية التطور الديمقراطي لبلدهم، وهناك الآملون في هذا التطور. إلا أنه لكي يتحقق أمل الآملين لابد من إدراك أولى لصعوبة المهمة والجهد اللازم لها. وهو ما يستوجب دراسة موضوعية للتاريخ والواقع تتبنى عليها خطط تحقيق الأمل. وهذه عملية فكرية مستمرة ونوع من التفكير اليومي الذي لا يتوقف عند لحظة واحدة، تماماً مثلما أن الكفاح الديمقراطي العملي هو عملية مستمرة ويومية وليس أبناً للحظة واحدة، لكن هذا لا يمنع من وجود لحظات بعينها ذات أهمية خاصة للتفكير والممارسة معاً.

وقد عرفت مصر في تاريخها المعاصر ثلاث لحظات مهمة بالنسبة للتطور الديمقراطي فيها. جاءت اللحظة الأولى بعد ثورة ١٩١٩ حيث حصلت مصر على استقلالها الاسمي عام ١٩٢٢ وصدر دستور ١٩٢٣ كدستور لنظام سياسي برلماني هو صورة من صور الديمقراطية. لكن أثر هذه اللحظة قد انتهى بعد ثلاثين عاماً حين تفاقمت أزمة النظام السياسي. تلك الأزمة التي عبر عنها فشل مصر في الحصول على استقلالها كاملاً واستمرار السيطرة البريطانية عليها، كما عبر عنها تدخل السراي الملكية في الحياة السياسية وتزوير الإرادة الشعبية، وعبر عنها أخيراً فشل الطبقة المالكة في حل مشكلة العدالة الاجتماعية، حيث بقي المجتمع منقسماً بحدة بين الباشوات يوليو ١٩٥٢ لمواجهة، فأقامت نظاماً سياسياً جديداً حقق الكثير من الإنجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الطبقات الوسطى والشعبية لكنه قام على أساس الأحادية السياسية في الفكر والممارسة.

وجاءت اللحظة الثانية عند منتصف السبعينيات وخصوصاً عام ١٩٧٦ الذي شهد تحول الاتحاد الاشتراكي العربي من تنظيم سياسي وحيد إلى ثلاثة منابر سياسية، ثم إلى ثلاثة أحزاب سياسية مستقلة خاضت الانتخابات البرلمانية في ذلك العام كتعبير عن اليمين واليسار والوسط، إلا أن هذه اللحظة بدأت تستنفد أثرها منذ مولدها، حيث استمر الحزب المفترض تعبيره

عن الوسط (حزب مصر العربى الاشتراكى ثم الحزب الوطنى الديمقراطى) مسيطراً على جهاز الدولة بما فيه البرلمان بصورة شبه احتكارية. وقد تفاقمت الأزمة السياسية حتى وصلت لذروتها فى التزوير الفاضح لانتخابات ١٩٧٩ ثم اعتقال المعارضين فى سبتمبر ١٩٨١ وأخيراً اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر من نفس العام.

أما اللحظة الثالثة فجاءت مع تولى الرئيس مبارك للحكم واتخاذ عدة إجراءات للتصالح مع المعارضة، كان أبرزها رمزياً الالتقاء مع زعمائها المفرج عنهم من السجن، وأهمها فعلياً السماح للصحف الحزبية بمعاودة الصدور باعتبار أن حرية الصحافة الحزبية هى أهم؟ من جراء عدم رغبة الجهاز الحاكم فى توسيع نطاق التجربة الديمقراطية حيث اعترضه على وجود أحزاب شرعية لقوى سياسية رئيسية، وحيث الصدام مع المعارضة الإسلامية التى لجأ بعض أطرافها إلى العنف، وحيث تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار، وحيث استمرار التدخل فى تحديد نتائج الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤ و ١٩٨٧. وقد كان أبرز أشكال التدخل هذه المرة - فضلاً عن التزوير الصريح - هو صياغة قوانين انتخابية فشلت فى اختبار دستوريته أمام القضاء.

لقد أصبح المطروح فى مصر اليوم هو الحديث عن لحظة رابعة فى مسلسل التطور الديمقراطى، لحظة تأتى ببنیان أكثر تماسكاً فلا تستنفد أثرها بسرعة ويستمر تجدد الأزمة السياسية. فهناك هذه المرة الأزمة الاقتصادية الحادة. ومن احتكاك الأزميتين قد يشتعل البلد كله. وبهذا المعنى لا يكون الأمر مجرد حديث بسيط عن عدم دستورية البرلمان السابق وإجراء انتخابات جديدة لبرلمان لاحق. فحكم المحكمة الدستورية فى هذا الشأن إن هو إلا فرصة لوقف ضرورية لتدارس الوضع ورسم الأهداف الملائمة للمصلحة العامة والبحث عن طرق تحقيقها. هذا إذا كان الهدف هو بالفعل المصلحة العامة والوطنية لمصر كشعب ومجتمع ودولة. أما إذا كان كل المطروح هو مجرد تجاوز المأزق الدستورى مع استمرار الحال فى جوهره، أى استمرار التعريف الضيق للنظام السياسى باعتباره مجموعة مقاعد يجلس عليها مجموعة أفراد لهم مجموعة مصالح ويدافعون عنها بشراسة، فلن يكون هناك جديد فى الأمر. ستكون هناك فقط "إعادة صياغة" للقوانين الانتخابية، و"إعادة التفاف" لتحقيق نفس النتائج الانتخابية، و"إعادة

رسم" للمقاعد البرلمانية دون تغييرات جوهرية، وستستمر الأزمة. وسينفجر الناس في الشارع خارج المؤسسات الدستورية.

ولما كانت الانتخابات البرلمانية هي جوهر العملية السياسية في النظام المفترض أن يكون ديمقراطياً، فإن تناولها بالدراسة والبحث في كيفية تحويلها إلى عملية حقيقية تسمح لعامة الناس بالمشاركة في صنع مستقبلهم، يصبح أمراً ضرورياً. وتطبق نفس الضرورة على دراسة وضع ودور البرلمان نفسه كمؤسسة، وكيفية تحويلها إلى أداة حقيقية لتمثيل مصالح الناس، وتشريع القوانين التي تفيدهم لا القوانين التي تضرهم، والرقابة على السلطة التنفيذية التي تدير حياتهم اليومية بدرجات من سوء، وأخيراً تحقيق استقرار النظام السياسي المبني على رضا الناس لا على إلهاب ظهورهم بكرابيج السلطة. ومن هذا وذاك نستطيع أن نسهم في الإجابة عن سؤال: أي مصر تلك التي نريدها؟ بعد أن نكون قد حاولنا الإجابة عن سؤال: أي برلمان نستحق؟ ونكون قبل ذلك قد أجبنا عن سؤال أي انتخابات يجب أن تكون في مصر؟

أي انتخابات؟

مثلاً تعرف الطبيعة ظاهرة "الانتخاب الطبيعي" التي فحواها أن "البقاء للأصلح" ضمن مختلف الكائنات المتصارعة، يعرف المجتمع البشري الانتخابات كأساس للشرعية السياسية، أي كأساس لقبول وضع القرار السياسي في يد مجموعة من الناس هي المجموعة التي انتخبها الأغلبية. ولئن عرف التاريخ البشري أسساً مختلفة للشرعية السياسية، مثل شرعية التوارث في النظم الملكية وشرعية القوة في النظم الثورية، فإن الشرعية السياسية في مفهومها الحديث تقوم على أساس الانتخابات، وإن تجاوزت داخل المجتمع الواحد مختلف أشكال الشرعية، حيث يتميز مجتمع عن آخر بنصيب الانتخابات في الشرعية العامة للنظام السياسي، والذي قد يكون نصيباً كبيراً كما هو الحال في البلدان الديمقراطية المتقدمة أو نصيباً محدوداً كما هو الحال في أغلب بلدان العالم الثالث والتي لا تقوم الانتخابات في البعض منها سوى بدور الديكور.

وقد عرفت مصر فى تاريخها المعاصر الانتخابات كأساس للشرعية السياسية يتعايش مع غيره من الأسس، مثل الشرعية الملكية قبل ١٩٥٢ والشرعية الثورية بعدها. ولم تعرف مصر ظاهرة تعليق إجراء الانتخابات لمدة طويلة (علقت فى الأردن مثلاً لأكثر من عشرين عاماً).. لكنها عرفت ظاهرة إجرائها شكلياً وتفصيلها على مقياس الحكومة القائمة بتزويرها على نطاق واسع، وهو ما حدث فى ظل النظام السياسى الليبرالى قبل ١٩٥٢ مثلما حدث فى ظل النظام الثورى بعد ١٩٥٢، فى الحالتين تفادت السلطة التنفيذية عدم إجراء الانتخابات لكنها أتقنت فنون إجرائها على النحو الذى يأتى بالنتائج المطلوبة.

وبعد سقوط النظام الملكى لم تعرف مصر طريقة اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر، وإنما عرفت طريقة الاستفتاء على مرشح وحيد لرئاسة الدولة يرشحه ثلثا أعضاء البرلمان، وهو ما يستلزم أن تكون أغلبية الثلثين مضمونة داخل البرلمان، وقد توافر ذلك بسهولة حيث كانت عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطاً للترشيح للبرلمان. ثم توافر بقدر من التدخل بعد إلغاء هذا الشرط وتعدد الأحزاب التى افترض أن يكون حزب الأغلبية بينها حاصلاً على أغلبية الثلثين اللازمة لضمان ترشيح رئيس الجمهورية والذى كان شخصية عسكرية فى جميع الحالات منذ ١٩٥٢ وحتى الآن، أى أن نظام انتخاب رئيس الدولة أثر بدوره على الانتخابات البرلمانية فأعاق تحررها وفرض عليها نوعاً من الجمود؛ ولذلك يصعب الحديث عن تحرر الانتخابات البرلمانية وتضييق نطاق تزويرها إلا بالحديث فى نفس الوقت عن تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية لتكون مباشرة ومفتوحة لانتخاب رئيس مدنى، إن جوهر المشكلة - بجانب استقرار عادة التدخل فى الانتخابات - هو الصدام بين الشرعية العسكرية والشرعية المدنية للنظام السياسى، ففارق بين انتخابات نظام يتجه تفكيره أساساً لاستدعاء الجيش حين تكون فى البلد أزمة حادة (كما حدث فى ١٩٧٧ و ١٩٨٦) وانتخابات نظام يتجه تفكيره أساساً إلى إجراء انتخابات جديدة حين تكون هناك مثل هذه الأزمة.

وفى مصر كما فى غيرها تعتبر الانتخابات مؤشراً على المشاركة الشعبية فى العملية السياسية، أى عملية اختيار المحكوم للحاكم وتفويضه بسلطة اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه للقرار. والمؤشر قد يكون كمياً وقد يكون

كيفية. وهو يتحدد في الحالة الأولى بالأرقام المعبرة عن حجم المشاركة، حيث يلاحظ هنا ثلاثة أمور، أولاً أنه من الصعب الحديث عن قياس دقيق بأرقام قاطعة لأن التزوير بدرجات مختلفة كان سمة ملازمة لكل الانتخابات التي عرفتھا مصر في تاريخھا المعاصر، ربما باستثناء أول انتخابات في ١٩٢٤ أي منذ أول حكومة شكلها سعد زغلول باشا. وكما هو معروف فإن تسويد بطاقات التصويت نيابة عن الناخبين الغائبين لا يؤدي فقط لزيادة نصيب الحزب الحاكم أو المتحكم في الأصوات، وإنما يؤدي أيضاً لزيادة زائفة في نسبة الحضور أي مستوى المشاركة، وربما يحسب لوزير الداخلية حسن أبو باشا أنه اكتفى في انتخابات ١٩٨٤ بإعلان أن نسبة حضور الناخبين كانت ٤٣% من المسجلين في كشوف الناخبين. ومما يزيد الأمور صعوبة في حساب نسبة المشاركة ذلك الكم من الفوضى الذي تعرفه الكشوف الانتخابية نفسها من حيث أسماء المسجلين وعناوينهم ومن هاجر أو مات منهم.

والملاحظة الثانية هي أن المؤشر الكمي للمشاركة الشعبية في الانتخابات قد عرف الهبوط والصعود على مدى الانتخابات التي عرفتھا مصر، لكنه سار عموماً في خط هابط منذ انتخابات ١٩٢٤ التي شارك فيها ٩٦% من المسجلين إلى انتخابات ١٩٥٠ التي شارك فيها ٦١% من المسجلين وحتى انتخابات ما بعد ١٩٥٢ والتي تراوحت نسبة المشاركة فيها حول النصف، ولا شك أن الانخفاض المطرد لنسبة المشاركة - مع تعدد أسبابه - إنما يشكل خطأ للإحباط والاغتراب في علاقة المجتمع بالنظام السياسي، كما أن عدم إقبال المواطنين على تسجيل أنفسهم في كشوف الناخبين إنما يؤكد رسوخ هذا الخط.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالصورة المفزعة لحجم المشاركة والقاعدة الضيقة للشرعية السياسية للنظم التي حكمت مصر، واللتي يوضحهما تقدير مختلف للأرقام والنسب على النحو التالي:

* عدد المسجلين في كشوف الناخبين = نصف العدد الواجب تسجيله من المواطنين فوق ١٨ سنة.

* عدد من يحضرون الانتخابات = نصف عدد المسجلين على الأكثر، أي ربع الواجب تسجيلهم.

* ثلاثة أرباع هؤلاء ينتخبون الحزب الحاكم.

* ثلث هؤلاء أصوات بالتزوير والتدخل الحكومى (أى صوتين حقيقيين وصوت كاذب - وهى نسبة لا يحلم بها الحزب الحاكم فى انتخابات نزيهة).
أى أن الحزب الحاكم يحكم مصر على أساس النسب الانتخابية التالية:
٧٠% من المصوتين (نسبة انتخابات ١٩٨٧).
٣٥% من الهيئة الناخبة (كل المسجلين المصوتين والغائبين) بدون تزوير.

٢٤% من الهيئة الناخبة بافتراض تزوير الثلث.
١٨% من الهيئة الناخبة الافتراضية (كل من بلغ سن الانتخاب) بدون تزوير.

١٢% من الهيئة الناخبة الافتراضية بافتراض تزوير الثلث.
وكلما صغرت النسبة اقتربنا أكثر من أرض الواقع دون ادعاءات أو مماحكات!

وإذا كانت الانتخابات مؤشراً كمياً على مشاركة المحكومين، فهى بالمثل مؤشر كمى على موقف الحاكمين من العملية الانتخابية، فعدم حماسهم لتنقية الكشوف الانتخابية من أسماء الموتى وسائر الشوائب، وعدم حماسهم لتسجيل كل الهيئة الناخبة الافتراضية أو كل المواطنين البالغين ثمانية عشر عاماً فأكثر، وعدم حماسهم لحفز الناس للمشاركة فى الانتخابات، كل هذا يشير إلى رغبة دفينة نحو حصر العملية كلها فى حدود محدودة باعتبار أن العبث بالأرقام الكبيرة، هذا مع التجاوز عن فكرة معاملة المواطنين كأرقام لا كأصحاب إرادة ومصدر للسيادة.

على أن مواقف الحاكمين تتبدى أكثر حين نتعرض للانتخابات كمؤشر "كفى" على المشاركة، فحتى مع تساوى الأرقام تختلف نوعية الانتخابات من بلد لآخر، وتعد الانتخابات المصرية مؤشراً نوعياً على ضعف الميول الديمقراطية لأغلب الأطقم الحاكمة التى تولت أمور مصر فى تاريخها المعاصر، حيث مال هؤلاء عادة لتحديد نتيجة الانتخابات سلفاً ولو بالتقريب، واستخدموا لتحقيق ذلك الأسلوب المباشر المتمثل فى التزوير، أو تغاضوا عن ممارسته بواسطة رجالهم فى الميدان فى أحسن الأحوال، كما استخدموا الأسلوب غير المباشر المتمثل فى تغييب تكافؤ الفرص بين القوى المتنافسة فى الانتخابات، وخصوصاً من خلال وسائل الإعلام الرسمية التى لا تتواجد فيها المعارضة إلا بصورة رمزية ووقتية، وإذا قسمنا الدقائق

المتاحة لأحزاب المعارضة في التليفزيون أثناء الانتخابات على طول الفترة ما بين انتخابين برلمانيين لأصبح نصيب كل حزب منها دقيقة واحدة في الشهر!

والأهم في هذا السياق هو كون الانتخابات مؤشراً كيفياً على مواقف المحكومين والتي لا تصطدم دائماً مع مواقف الحاكمين حسبما يشاع، بل إن الكثير من مواقف الحاكمين ما كان لها أن تفرض نفسها لو لا قبول المحكومين لها، هذا القبول الذي يتم بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة. وتتمثل الطريقة المباشرة في إتاحة الفرصة للتدخل في الانتخابات والعبث بنتائجها من خلال عدم المشاركة في التصويت مما يتيح تسويد أصوات الغائبين أيّاً كانت مبررات غيابهم، كذلك فإن التزوير "قيمة" مقبولة في المجتمع عموماً سواء في الحياة الاجتماعية أو في الانتخابات، فلم نسمع أن المصريين "احتقروا" شخصاً أو قاطعوه لأنه مزور. وبعض المعارضين يرفضون التزوير من طرف الحكومة لا من حيث المبدأ؛ ولذلك تعرف بعض اللجان الانتخابية تقسيم الأصوات بين الأحزاب أو المرشحين الأفراد، بما يعبر عن قبول التزوير كنوع من الفهولة أو الشطارة!

أما أخطر ما في الانتخابات البرلمانية كمؤشر كفي على اختيارات المواطنين في مصر، فهو ما يتعلق بمعايير انتخابات المواطنين لنوابهم في البرلمان، حيث الغالب هو معايير "العصبية" و"المجاملة" و"الخدمات الفردية" على حساب "القدرة" أو "الفكر" أو "القضية" أو "الحزب"، أي على حساب تمثيل المصالح الاجتماعية بمعناها الواسع والجماعي، وكذلك على حساب تمثيل القوى السياسية المختلفة في المجتمع، وهذا ما أثبتته دراسة الدكتورّة سلوى شعراوي جمعة لانتخابات ١٩٨٧ في دائرتي السويس وشرق القاهرة (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، حيث طغى عامل الخدمات الشخصية التي يقدمها المرشح لأهالي الدائرة، ولم يتأثر بشخصية المرشح نفسه سوى بعض فئات الشباب والنساء وهو ما يسرى على فئات المتعلمين والمتقنين المشاركين في التصويت والذين يصوت معظمهم أيضاً على أساس الخدمات الشخصية، هذا مع ملاحظة غياب معظم المتعلمين والمتقنين عن التصويت أصلاً، وربما كان للغائبين معايير أخرى إن هم شاركوا.

وإذ يلاحظ أن معياراً أساسياً في الانتخابات قبل ١٩٥٢ كان معياراً سياسياً ووطنياً (خصوصاً بالنسبة لمرشحي الوفد من المسلمين والأقباط) فالواضح أن هناك تدهوراً في معايير انتخاب النواب بالنظر لطغيان معيار الخدمات الشخصية الذي يجعل من الانتخابات البرلمانية مناسبة لرد المجاملات لا للاختيارات السياسية، وبهذا المعنى تصبح العملية الانتخابية عملية بيع وشراء للأصوات بأسلوب المقايضة إن لم يكن بأساليب الدفع النقدي العاجل والآجل، إنها هكذا عملية تجارية أكثر منها عملية سياسية. وتعترف بذلك كل القوى السياسية التي تعرف أن طريقها إلى البرلمان ليس هو برنامجها السياسي أو القدرات السياسية والفكرية لمرشحيها، وإنما هو قدراتها المالية والاتصالية في مجال أداء الخدمات الشخصية وشراء الأصوات الفردية، هذا بجانب ما قد يكون لمرشحيها من عصبية، وهذا كله هو أساسها؛ ولذلك لا يكون غريباً أن تكون الانتخابات البرلمانية في مصر هي بالأساس منافسة بين القوى الأبوية، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا في نتائج الانتخابات وتشكيل البرلمان.

ولعل هذا هو أحد أهم أسباب عدم إقبال المثقفين بالذات على الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، فقد يكون هناك مرشح مثقف ذو قدرات فكرية وسياسية عالية، لكن الناخبين يفضلون عليه شخصية بسيطة أو حتى جاهلة (حكومية أو معارضة) تؤدي لهم خدمات شخصية (انظر: شهادة مرشح قنا الدكتور الطاهر أحمد مكي المنشورة في الأهالي، ١٧/٦/١٩٨٧) وليس هناك ما يشجع المثقفين على التصويت في انتخابات لا يؤثر على نتائجها، ليس لأن الحكومة تزورها وحسب، وإنما لأن المعايير السائدة تجعل المواطنين أنفسهم ينتخبون أسوأ برلمان ممكن، وتلك في النهاية مسئولية في أعناق المواطنين لا تحتل التبرير أو المجاملة، وإن لم ينف هذا كله احتمال أن "يفلت" من غربال الانتخابات بعض الرجال المحترمين!

أي برلمان؟

يتضح مما سبق أن البرلمان في عرف المواطن المصري هو "مجمع للخدمات" لا فارق كبير بينه وبين المجلس المحلي أو مجلس إدارة جمعية خيرية. ولا يلتفت المواطن كثيراً لمعنى أن البرلمان هو إطار السلطة

التشريعية على المستوى الوطنى، وأنه يستلزم أعضاء لهم القدرة على ممارسة مهام هذه السلطة، ولهذا لا يجد ضيراً من وضع أشخاص على مقاعد البرلمان مكانهم الحقيقى على مقاعد المجالس المحلية أو مجالس إدارات الجمعيات الاجتماعية والخيرية، فالقدرة على الخدمة الشخصية قد تكفى مسوغاً لعضوية هذه المجالس ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين، لكنها لا تكفى قط لعضوية البرلمان المفترض أن يقدر أعضاؤه على تمثيل المصالح الاجتماعية والوطنية الواسعة، بل يفترض أيضاً أن تكون لهم قدرات "فنية" فى مجال صياغة التشريعات ومناقشتها ومراقبة تنفيذها، وهى قدرات لا تتوافر إلا مع قدر من العلم والمعرفة والاطلاع والدراسة (وليس شرطاً الشهادة الدراسية).

وبسبب الفهم الضيق لمهمة البرلمان والأساس الضيق لاختيار أعضائه تغيب فى الحياة اليومية العلاقة بين المواطن والبرلمان، إذ يندر أن يتابع المواطنون النشاط البرلمانى، وبخاصة نشاط نائبيهم. وبعض النواب يظل صامتاً طوال سنوات عمر البرلمان، وربما يكثر تغيبه عن مجرد حضور جلسات البرلمان الذى استمات أصلاً فى الوصول إليه، وهذه مسائل لا تعنى المواطنين طالما أنهم ينظرون إلى نائبيهم كرجل الخدمات الشخصية الذى أصبح بعد انتخابه "مندوب اتصال" مع المرافق الحكومية التى تعطل مصالح المواطنين، فيكون مطلوباً منه قضاؤها، وهو ما يسعى إليه معظم النواب بالفعل حرصاً على الأصوات الانتخابية، دون أن يقابله أى سعى لإحاطة أهل الدائرة علماً بالنشاط البرلمانى للنائب، هذا إذا تبقى له وقت للنشاط البرلمانى بعد الوقت المنفق فى أداء الخدمات الشخصية، وبهذا الشكل يستمر انقطاع الصلة بين المواطن والبرلمان، بل بين النائب والبرلمان!

وهذه مشكلة ليس لها من حل سوى بتطوير وعى برلمانى جديد فى مصر يدفع المواطن للتمييز بين اختيار القيادات المحلية والاجتماعية واختيار أعضاء البرلمان، وينطبع فى ذهن الكاتب منذ الطفولة شعار انتخابى كان يرفعه المرشح إسماعيل عبد التواب فى دائرة مصر القديمة: "لا يعدكم بالمعجزات.. لكنه سيسهر على مصالحكم". ويبدو أن أغلب ناخبي الدائرة لم يرق لهم هذا الشعار الواقعى فكانوا ينتخبون المرشح مصطفى كامل مراد متصورين فيه القدرة على عمل المعجزات لكونه من رجال الدولة، لكنهم بعد فترة طويلة نسبياً أثروا عليه مرشحاً آخر هو الحاج حسن

الجميل، وهو مناضل قديم من الإخوان المسلمين وله قدرات كبيرة فى مجال الخدمات الشخصية تجعله نموذجاً للقيادة المحلية والاجتماعية دون أن تكون له بالضرورة القدرات المفترضة فى عضو البرلمان. وفى دوائر أخرى اختار الناخبون أحياناً شخصيات ذات قدرات سياسية متميزة دون أن تكون لهم قدرة كبيرة على أداء الخدمات الشخصية، ونموذج ذلك فى انتخابات ١٩٧٦ انتخاب الدكتور محمد حلمى مراد عن دائرة مصر الجديدة وانتخاب النائبين أبو العز الحريرى وعادل عيد فى الإسكندرية.

ولا يعنى الوعى البرلمانى الجديد نفى فكرة الخدمات الشخصية من الأساس، لكنه يعنى بالنسبة لها أربعة أمور أخرى، أولاً: ألا تكون الأساس الوحيد لانتخاب عضو البرلمان وإن جاز أن تكون الأساس الوحيد لانتخاب عضو المجلس المحلى أو مجلس إدارة إحدى الجمعيات، وثانياً: ألا يتفرغ النائب بعد انتخابه لهذا الموضوع على حساب نشاطه البرلمانى ذى الطابع السياسى والمرتبط بالمصلحة الوطنية العامة لا بمصالح دائرته فقط. أو ثالثاً: لا بد من معادلة للتوازن بين هذا وذاك، على نحو ما فعل نواب مرموقون مثل الدكتور محمود القاضى الذى عرف بنشاطه الجماهيرى الرياضى وقدراته السياسية العالية، والمستشار ممتاز نصار الذى عرف بعصبية لكن أيضاً بتميزه السياسى، والنائب العمالى أحمد طه ذى الأداء المرتفع فى مجالات الخدمة الشخصية والتاريخ النقابى والتمثيل السياسى للمصالح العمالية والوطنية العامة. ورابعاً وأخيراً: لا بد أن يتضح للمواطن أن قضاء الخدمة الشخصية إنما يكون "لكل الأشخاص" وليس لشخصه فقط، وهو ما يستحيل أن يقوم به النائب الفرد مباشرة بالنسبة للجميع. لكنه يستطيع أن يقوم به من خلال مساهمته فى إصدار تشريعات تسهل قضاء مصالح المواطنين وتعاقب رجال السلطة التنفيذية حين يعطلون قضاء هذه المصالح أو يميزون فى قضائهم بين المواطنين، وهو ما لا يصدر إلا عن برلمان قوى، والبرلمان الذى هو مجمع للخدمات والعصبيات ليس بالضرورة برلماناً قوياً. فما هو البرلمان القوى إذن؟

يكون البرلمان قوياً بتكوينه "الموضوعى" وبتكوينه "الذاتى"، فمن الناحية الموضوعية كلما كان البرلمان يضم ممثلين عن مختلف القوى الاجتماعية كان أفضل. ومن المعروف أن برلمانات ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت تضم ممثلين عن الطبقات العليا والوسطى فقط. حتى أن وجود

نائب اشتراكي واحد في برلمان ١٩٥٠ (وإن كان أصلاً من الأعيان وهو المهندس إبراهيم شكرى) كان بمثابة فاكهة الطبق البرلماني (انظر: دراسة الدكتور عزة وهبى لبرلمان ١٩٥٠ والصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٥)، وقد استحدثت الثورة نظام تمثيل العمال والفلاحين بنصف مقاعد البرلمان والمجالس الشعبية المنتخبة. وكان ذلك معالجة قانونية لاختلال تمثيل القوى الاجتماعية، لكن القيمة الفعلية لهذا الإجراء قد تناقصت بمرور الوقت لثلاثة أسباب.

أولاً: أن فئة أغنياء ومتوسطى الفلاحين قد سيطرت على مقاعد البرلمان على حساب فقراء وصغار الفلاحين. وهو نفس ما حدث بالنسبة للعمال حيث سيطرت فئة العمال السابقين أكثر من فئة العمال الممارسين، فلم يعد في البرلمان المصري من العمال والفلاحين الحقيقيين إلا أقل القليل وما هو أدنى بكثير من النسبة المقررة اللهم إلا إذا اعتبرنا ارتداء الجلباب مؤشراً على استيفاء النسبة.

وثانياً: فإن اقتصار الترشيح للبرلمان على أعضاء الاتحاد الاشتراكي لفترة قد قصر التمثيل العمالي والفلاحي أيضاً على العناصر الموالية للنظام السياسى دون القيادات الطبيعية لهذه الفئة الشعبية، باستثناء من أثر "التقية" وأعلن ولاءه للنظام ولو عن غير إيمان لكى يمر إلى البرلمان.

وثالثاً وأخيراً: فقد استقر تمثيل هذه الفئة فى دوائر كثيرة بواسطة شخصيات بعينها استغلت مواقعها البرلمانية فى خلق عصبية لنفسها إن لم يكن الاستحواذ على ثروات فى جيوبها. حتى أن البعض منها أصبح أقرب إلى تمثيل المصالح الارستقراطية منه إلى تمثيل المصالح العمالية والفلاحية. وإذا يدور فى مصر جدل متقطع حول موضوع نسبة تمثيل العمال والفلاحين، فالواضح أن أطراف الجدل إنما تتطرق كلمات حق أريد بها باطل إلا فيما ندر (انظر مثلاً: ليلى تكلأ، العمال والفلاحين إلى أين؟ الأهرام، ١/١٩٨٧). فنفر من المدافعين ضد استمرار النسبة هم فى الخلاصة مدافعون عن مصالح الارستقراطية ويضيرهم أن يروا ذوى الجلايب الزرقاء تحت قبة البرلمان، ونفر من المدافعين عن استمرار النسبة هم فى الخلاصة مدافعون عن مصالح الارستقراطية العمالية والفلاحية، ويفيدهم التمحك فى الشعارات الاشتراكية. وربما كان الحل الواقعى فى ظل تغير التركيب السكانى وزيادة عدد الطبقة الوسطى هو الاكتفاء بنسبة الربع للفئة

العمالية الفلاحية بشروط صارمة تجعل تمثيلها فقط من نصيب فقراء وصغار الفلاحين والعمال الممارسين، وسواء بقى التمثيل الشكلى للعمال والفلاحين بنسبة النصف أو طردوا صراحة من البرلمان فلن يعدموا أبداً عدداً من المثقفين المنتمين أو "الدكاترة" الذين سيستميتون فى الدفاع عن مصالح هذه الفئة الشعبية.

ويقودنا هذا إلى مسألة التكوين "الذاتى" للبرلمان المصرى، فالمستوى العام لأعضائه متواضع للغاية من ناحية العلم والثقافة والقدرة على الإقناع وممارسة مهمة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية. والسبب فى ذلك هو نوع الانتخابات التى تعرفها مصر على النحو المفصل أعلاه. ذلك النوع الذى سمح بأن يصل إلى مقاعد البرلمان بعض القبضات وتجار المخدرات بجانب نائب أمى، بينما لم يسمح بأن "يفلت" إليها خبير زراعى عالمى ومثقف مرموق مثل الدكتور مصطفى الجبلى الذى رشح نفسه فى دائرة الجيزة فى انتخابات ١٩٨٧، ولم يشفع للرجل لدى ناخبى هذه المحافظة الزراعية أن إعلاناً نشر لتأييده فى صحيفة "الأهرام" (١٩٨٧/٤/٢) موقعاً عليه من ثلاثة رؤساء وزراء وثمانية وزراء سابقين وعدد آخر من المثقفين المعروفين من مختلف الاتجاهات الفكرية.

ولذلك لا يكون مستغرباً أن أبرز مظاهر "النشاط" البرلمانى فى مصر، أو بالأحرى "الكسل" البرلمانى، هو ظاهرة "النواب الصامتين" الذين يبقون هكذا طوال مدة البرلمان والذين يشكلون أغلبية العضوية. وإذا يحلو للبعض افتراض أن السبب فى ذلك هو هذه النسبة العالية من العمال والفلاحين - أى غير المتعلمين وغير القادرين على الإقصاد عن أنفسهم - فالحقيقة أن جهل الأفندية والبكوات والباشوات أعضاء البرلمان كثيراً ما يكون أوضح وأشد وطأة. وكثيراً ما تغلب الفهلوة على كلام الفصحاء منهم، مما يجعل الصمت فضيلة. وعلى أى حال، فإن المستوى العام للبرلمان يتأثر بهذا الجانب الذاتى لتكوينه حيث يتذكر الكثيرون أن عدداً من النواب القادرين فى برلمان ١٩٧٦ (د. محمود القاضى - د. حلمى مراد - عادل عيد - أحمد طه - أبو العز الحريرى - وغيرهم) كانوا هم عصب البرلمان ونقطة الجاذبية فيه، حتى أن الرئيس السادات اضطر لحل هذا البرلمان لأنه لم يحتمل حوالى خمسة عشر نائباً معارضاً قوياً فيه. وفى ضوء هذا يكون من

المفهوم تمنى البعض أن تأتى الانتخابات القادمة بجديد فى مجال نوعية أعضاء البرلمان، فحسبما كتب أحد كبار الصحفيين:

"نحن نريد أن تأتى لنا الانتخابات القادمة بمثل هؤلاء الرجال الذين كانوا يملأون المجالس النيابية حرارة وحيوية وحياة. عندنا عدد كاف من الذين يصفقون ويهتفون ويرقصون. إنما نحن نريد برلماناً نسمع فيه صوت الأمة إلى جانب صوت الحكومة. النواب الكبار يصنعون البرلمان الكبير" (مصطفى أمين، فكرة، أخبار اليوم ١٩٩٠/٥/٢٦).

على أنه أياً كانت عيوب المواطنين فى معايير اختيارهم لأعضاء البرلمان، وأياً كانت عيوب هؤلاء الأعضاء، فإن العيب الأكبر فى مصر يظل هو موقف السلطة التنفيذية من البرلمان وتصورها لدوره. ذلك أن جوهر موقف السلطة التنفيذية إنما يعتبر البرلمان مجرد هيئة تكميلية للسلطة التنفيذية نفسها، أو بالأحرى "مكتب" حكومى للشئون التشريعية وليس "سلطة" تشريعية تحدد للسلطة التنفيذية ماذا تفعل. بل إن العكس هو الصحيح حيث تحدد السلطة التنفيذية للبرلمان ماذا يفعل، من خلال تحريك أعضائه الممثلين للحزب الحاكم حركة نمطية فيها انصياع للأوامر دون تشغيل للفكر. وكذلك من خلال نفوذ رئيس الدولة على أعضاء البرلمان، حتى أنه هو الذى يحدد شخص رئيس البرلمان ووكيله كما يملى الكثير من قراراته بنوع من "الإدارة بالتليفون". وهو وضع يقبله أعضاء البرلمان كأمر طبيعى أو كسياسة واقعية تعترف بأن السطوة فى النظام السياسى المصرى هى للسلطة التنفيذية وبخاصة رئيس الجمهورية، وقد وصل الأمر إلى حد امتثال أعضاء الأغلبية البرلمانية لرغبات الرئيس السادات بفصل عدد من أبرز النواب المعارضين (كمال الدين حسين - الشيخ عاشور - أبو العز الحريرى - أحمد فرغلى) ولهذا يبقى نطاق الخلاف بين السلطتين محدوداً ونادراً ما يعرف الصدام. وحتى المهمة التشريعية فى جانبها "الفنى" وهو صياغة القوانين تقوم بمعظمها السلطة التنفيذية بما لها من هيئات للفتوى والتشريع تصوغ مشاريع القوانين وتعرضها على البرلمان للتصديق بأكثر مما يقترح أعضاء البرلمان أنفسهم للقوانين.

ومن المناظر المألوفة فى ساحة البرلمان المصرى منظر النواب وهم يتكالبون على الوزراء للتوقيع على أوراق وطلبات تتقضى بها مصالح المواطنين فى دوائرهم. وهو منظر يعبر عن أسلوب النواب فى الحفاظ على

الأصوات الانتخابية، كما يعبر عن أسلوب الوزراء فى شراء صمت النواب. لكنه يعبر أكثر عن ميزان القوى الحقيقى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى مصر.

ولا شك أن الحفاظ على ميزان قوى مختل من هذا النوع هو أحد أهم أسباب تدخل السلطة التنفيذية فى العملية الانتخابية، إذ تحاول أن ترسم مقدماً خريطة البرلمان من حيث توزيع المقاعد ومن حيث نوعية من يجلسون عليها. وذلك لكى تضمن برلماناً أغلب أعضائه من الممتمثلين أو الصامتين أو المتكلمين كلاماً إنشائياً. وهو ما لا يتسنى إلا بتحويل العملية الانتخابية الطريفة التى يتداولها الناس أنه حين اعترض بعض أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى على ترشيح الدكتور رفعت المحجوب لرئاسة برلمان ١٩٨٤ وهو عضو معين به، قال لهم رئيس الحزب والدولة: "كلكم معينون". وهى دعاية فيها مرارة الحقيقة!

أى مصر؟

يطول الحديث عن نوع المجتمع والنظام السياسى الذى ينشده المرء، لكنه يسهل استنتاج أن من كتب السطور السابقة لا بد أن يكون راغباً فى مصر ديمقراطية بالفعل لا بالادعاء. فمصر التى نعرفها اليوم تقف فى منتصف الطريق ما بين الديمقراطية والدكتاتورية. ولا بد لها من اختيار حاسم إلى الأمام أو إلى الوراء. فأياً كان النظام "الاجتماعى" الذى يختاره المصريون (رأسمالياً - اشتراكياً - انفتاحياً - إسلامياً... إلخ) لا بد أن يكون نظامهم "السياسى" ديمقراطياً. لأن هذا النظام السياسى هو الذى يتيح لهم حق اختيار النظام الاجتماعى دون إملاء من قوى عالمية، أو سلطة دكتاتورية محلية، أو أقلية سياسية تدعى العصمة والعظمة وتختار الطريق نيابة عن الناس، فى الديمقراطية يكون للناس حق الاختيار، لكن يكون عليهم تحمل مسئولية اختياراتهم صابت أم خابت. وهكذا تشارك الشعوب فى صنع مصيرها بنفسها. ولأن كفاح المصير البشرى قد دار دائماً حول هدف تحقيق الحرية والعدل، فقد استقرت الديمقراطية صورة للحرية يتصارع الناس من خلالها حول الطرق المختلفة لتحقيق العدل. الحرية هكذا تأتى أولاً لكنها لا

تكفى بدون الخبز، وفي إطار الديمقراطية يكون الصراع حول طريقة إنتاج وتقسيم الخبز صراعاً بين البشر الأحرار لا صراعاً للغاب بين الحيوانات. وتمثل الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية، كما يمثل البرلمان أهم مؤسسات النظام الديمقراطي. وحين لا تتواجد الانتخابات ولا البرلمان يكون نضال الناس من أجل إيجادهما. وحين يتواجدان شكلياً أو صورياً يكون سعى الناس لتحويل الشكل إلى مضمون والصورة إلى أصل، وهذه الحالة الأخيرة هي حالة مصر والمصريين. وليس أمام مصر سوى إصلاح نظامها الانتخابي قانوناً وممارسة، وإصلاح مؤسساتها التشريعية انتخاباً وأداءً. فذلك هو محور تجاوز حالة التردد والانتقال الحاسم إلى نظام ديمقراطي متكامل الأركان، وتلك هي بداية تشجيع ملايين المواطنين على المشاركة في العملية السياسية لا الاكتفاء بالتفرج عليها. ومع المشاركة يأتي الإحساس بالمسؤولية، حيث سيلاحظ المصريون عندئذ أن الفوضى تعم حياتهم وأن عليهم تنظيم أنفسهم بصورة أفضل.

وفتح باب المشاركة للملايين يجعل من باب أولى فتح باب المشاركة لكافة القوى السياسية، ليس فقط القوى الشرعية الممثلة في أحزاب سياسية معترف بها وإن تعرضت للحصار، وإنما أيضاً القوى الفعلية المحجوبة عن الشرعية أياً كان مذهبها السياسي، فمن الضروري الاعتراف بهذه القوى بل إتاحة الفرصة أمامها لدخول البرلمان ليكون أكثر تمثيلاً للمصالح الاجتماعية المتنوعة في المجتمع ككل. فالتمثيل السياسي وسيط للتمثيل الاجتماعي، وخلق القوى السياسية فيه خلق للمجتمع. ولا أقل من البرلمان أهمية جهاز التليفزيون الذي يصل إرساله إلى الملايين بالفعل والذي لا مهرب من تحويله إلى أداة لتدريب هذه الملايين على المشاركة الديمقراطية. وهو ما لن يتأتى إلا حين يطالع المواطن على الشاشة الصغيرة كل يوم وجوه السياسيين الحاكمين والمعارضين يناقشون بصراحة مختلف قضاياها، وهي عملية يمكن أن تساهم في إبراز شخصيات سياسية قومية تحظى بثقة الجماهير. إن ديمقراطية التليفزيون مسألة لا تقل أهمية عن ديمقراطية الانتخابات والبرلمان.

إن جوهر الأمر بالنسبة للنظام السياسي هو نوع الدولة ونوع المجتمع ونوع العلاقة بينهما، والدولة سلطاتها الثلاث المعروفة، التنفيذية والتشريعية والقضائية، والتي قد تقوم العلاقة فيما بينها على التوازن أو الاختلال في

العادة لصالح السلطة التنفيذية، ومصر مثال للحالة الأخيرة وإن وجدت بها سلطة قضائية مستقلة، حيث يتركز الاختلال في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو عيب يحتاج إلى إصلاح بدءاً من الانتخابات البرلمانية. أما المجتمع المدني بمعناه الواسع، أى بما يشمل من أحزاب ونقابات وجمعيات ومنظمات ومنتديات تعبر عن مختلف المصالح والرغبات بل والأمزجة، فتصدره صفوة قيادية ضيقة في غياب المشاركة الواسعة للجماهير المصرية وفي غياب تشجيع الدولة لها على المشاركة. ومع ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تنمو رويداً رويداً، فتجد من الدولة تبرماً بهذا النمو وإصراراً على القوالب التقليدية التي تعوق هذا النمو. ومثال ذلك التضييق على نشأة الأحزاب السياسية، حتى أن الخصومة القضائية أصبحت هي الطريق الوحيد لذلك، وحرمان المعارضة من التمثيل في المجالس المحلية تماماً، والتدخل في النقابات خصوصاً العمالية، والتمسك بالقانون ٣٢ الذي يجعل نشاط الجمعيات الأهلية خاضعاً لسطوة السلطة التنفيذية. ولا شك أن الإصلاح الانتخابي والبرلماني يمثل مدخلاً لتدعيم قوة المجتمع المدني وتنظيم علاقته بالدولة بما يعنى قوة للدولة نفسها، قوة رضا المجتمع عنها لا قوة قهرها له. فالبرلمان في أحد وجهيه يمثل المجتمع المدني لكونه تعبيراً عن الإرادة الشعبية، وفي وجهه الآخر يمثل الدولة لكونه السلطة التشريعية لها. وفي إصلاح هذه الرابطة العضوية إصلاح للطرفين.

إن شروط التقدم الوطني في عمومها لا ترتبط فقط بممارسة "الحرية" السياسية وتحقيق "العدل" الاجتماعي، وإنما ترتبط أيضاً بمقدار "الكفاءة" الاقتصادية، أو توليد وتعظيم الثروة الوطنية، أو طريقة إنفاق الوقت والجهد والمال، لكن الكفاءة السياسية مقدمة ضرورية للكفاءة الاقتصادية. وحين يطالع المرء نوع الجدلي الدائر في مصر حول موضوع القطاع العام والقطاع الخاص كأن كلا منهما ينتمي لشيء آخر غير الثروة الوطنية المشتركة يكتشف المرء أن هناك قصوراً في العقلية السياسية لدى مختلف الأطراف، وهو قصور يعبر عن نوع من عدم الكفاءة السياسية التي تؤدي بدورها لعدم الكفاءة الاقتصادية.

والكفاءة السياسية يلزم تجسدها في وجهى العملة، أى في الدولة والمجتمع معاً، وكفاءة الدولة يلزم تجسدها في سلطتها الثلاث، خصوصاً في

السلطة التنفيذية التى تحوى البيروقراطية العتيقة المتقننة فى تعويق التقدم وتعطيل مصالح المواطنين. إن تحديث الجهاز التنفيذى للدولة، بدءاً من حصول موظفيه على رواتب كريمة تغنيهم عن الرشوة، هو مقدمة ضرورية للحديث عن أية درجة من التقدم أو ملاحقة العصر. وأحد شروط تحديث وتحسين أداء الجهاز التنفيذى أن يكون هناك جهاز تشريعى فعال يضغط عليه ويراقب أدائه ويقوّمه. وبهذا الشكل تتكامل عملية إصلاح جهاز الدولة ككل؛ فتكون دولة قوية بالفعالية والإنجاز لا بالقهر والقمع.

أما كفاءة المجتمع فلها أبعاد أربعة. أولاً: الكفاءة السياسية المتعلقة بمقدار مشاركة المواطنين فى العملية السياسية وحسن اختياراتهم فى العمليات الانتخابية. ولا شك أن انتشار روح اللامبالاة بل واللائتءاء وعدم الإقبال على أية صورة من صور المشاركة بما فى ذلك الانتخابات البرلمانية، إنما يعبر عن ضعف الكفاءة السياسية للمجتمع. ولهذا السبب يكون من الطبيعى أن تحتكر الصفوة الحاكمة إدارة شئون المجتمع كما تتولى الصفوة المعارضة الاعتراض نيابة عنه دون أن تحقق الكثير لغياب صوت أصحاب الشأن. وثانياً: هناك الكفاءة الاقتصادية لأعضاء المجتمع من حيث كونهم مواطنين منتجين. ولا شك أن انتشار الفوضى والإهمال والفساد وضعف الإنتاجية فى الحياة الاقتصادية المصرية بجانب سوء توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء وتدهور حال المتوسطين إنما يصم المجتمع المصرى بضعف الكفاءة الاقتصادية ويحفظ لمصر مكانة الدولة المتخلفة. وثالثاً: هناك الكفاءة الاجتماعية التى تتحقق بالتزام الناس بالنظم العامة وحفاظهم على المرافق المشتركة كقيمة سلوكية يلتزمون بها من تلقاء أنفسهم ودون ضرورة لرجل الشرطة. وهنا أحرز المصريون أسوأ سجلاتهم، فالشارع المصرى ملئ بمظاهر الفوضى والتسيب من أول نظام المرور إلى النظافة حتى أن كلمة "الذوق" لم يعد لها محل من الإعراب! ورابعاً وأخيراً: هناك الكفاءة الثقافية المتعلقة بنظم التعليم والعلم والمعرفة والثقافة بأدابها وفنونها. فحسب مقدار الإشباع الذى توفره هذه النظم للناس - خصوصاً مع تعدد مشاربهم وميولهم الثقافية - يتحدد مقدار الكفاءة الثقافية للمجتمع وكذلك للدولة التى تدير هذه النظم. صحيح أن مصر هى مركز الثقافة العربية وأنها قدمت للعالم أدبياً نابغة مثل نجيب محفوظ. لكنها فى النهاية دولة تعرف تخلفاً بائناً فى "إدارة" مرافقها الثقافية، مما أدى لانتشار

مظاهر مثل الأمية وتدهور مستوى التعليم وهجرة العلماء. ناهيك عن الصدام الحاصل بين مواطنيها ذوي الثقافة الدينية ومواطنيها ذوي الثقافة العصرية، وبين أطفالها الأغنياء وأطفالها الفقراء الذين يذهب كل فريق منهم إلى مدارس مختلفة.

على أن حل المشاكل المذكورة وغيرها إنما يرتبط بمقدار الكفاءة السياسية للمجتمع والدولة. أي بالعملية الديمقراطية بما فيها من انتخابات برلمانية، هذا بغض النظر عما تأتي به هذه الانتخابات من نتائج وعمن تأتي به على مقاعد الحكم. فالمهم هو استقرار القواعد الديمقراطية للنظام السياسي بما يضمن للناس تغيير حكومتهم من خلال الانتخابات. ولا يعنى هذا ضرورة وجود قانون انتخاب ملائم وحسب، وإنما يعنى كذلك ضرورة التخلص من كافة القوانين سيئة السمعة التي تعوق حريات المواطنين ومشاركتهم فى العملية السياسية. وهذا وذلك ممكن بضربة واحدة، وإن استلزم الأمر زمناً حتى تسفر الممارسات الانتخابية عن أفضل الممثلين. لكن ما يمكن تحقيقه بضربة واحدة بالنسبة للعملية الانتخابية هو القضاء على "التزوير" بتجريمه ومعاملته كتجارة المخدرات. وبالتالي يتم الإجهاز على "تزوير الإرادة" الشعبية، وتبقى مسألة "سوء الاختيار" الشعبى للتدريب الديمقراطى للناس عبر الزمن حتى يحسنوا الاختيار ويأتوا لأنفسهم بأفضل البرلمانات والحكومات موضوعياً وذاتياً.

إن هذه كلها أمور لا تحتل الإرجاء بالنظر إلى مقدار الإصلاح اللازم للنظام السياسى المصرى ليقوى على مواجهة مشكلات مصر الرئيسية التى تحتويها أربعة تحديات كبرى. أولاً: تحدى الوفاق السياسى بين الدول الكبرى مع عملية التنافس الاقتصادى الحاد فيما بينها عند مستويات مرتفعة لا تصل إليها هامة دول العالم الثالث. وثانياً: تحدى المخاطر الإقليمية من عدوانية إسرائيلية، ومن نقص فى موارد المياه. وهو تحد يفرض نفسه فى وقت يتراجع فيه وزن مصر الإقليمى (حتى كنموذج ديمقراطى حيث سبقتها بسرعة الأردن والجزائر) بسبب مشاكلها الداخلية. وثالثاً: تحدى هذه المشاكل الداخلية نفسها وأهمها الأزمة الاقتصادية بأبعادها الثلاثة (المديونية - البطالة - التضخم) وبانعكاساتها الاجتماعية مثل انتشار المخدرات والجريمة والعنف. ورابعاً وأخيراً: التحدى الذى يفرضه الجيل الشاب المفترض منه أن يدفع معظم فاتورة الحساب عن كل هذه المشاكل. حيث

يجد هذا الجيل مشقة وعنتاً في التعليم والتوظيف والسكن والزواج، مما يفقده الإيمان بكل شيء ويجعله يكفر بالشعارات الوطنية، حيث تتوزع قوى أبناء هذا الجيل بين من يمارسون اللامبالاة في كل مظاهر الحياة، ومن يتعاطون المخدرات، ومن يحاولون الهروب خارج المكان، ومن يحاولون الهروب خارج الزمان، وأخيراً من يحاولون تدمير المعبد على أنفسهم وعلى أعدائهم.

ومن غير المتصور أن تتمكن مصر من مواجهة كل هذه التحديات إذا كانت بعد تحبو أمام "ألف باء" الأشياء. إن إجراء انتخابات سليمة واختيار برلمان صادق في تمثيله هي مجرد خطوة أولى في رحلة الألف ميل. والتعثر أمام هذه الخطوة لا يُبقي كثيراً من الأمل في النفوس. والأمل هو وقود السير واحتمال مشقة الطريق. ولن يصفح التاريخ عن عرقل خطى أبناء مصر وقتل الأمل في نفوسهم!

(٥)
الاحتمالات

التطور الديمقراطي في مصر عشية القرن الواحد والعشرين

تعيش مصر اليوم تجربة ديمقراطية صغيرة العمر والنطاق، قد يكون من الأدق وصفها بحالة اللادكتاتورية واللاديمقراطية. وبأحد هذين الوجهين يتم عرض التجربة بواسطة طرفيها المتصارعين، الجهاز الحاكم والقوى المعارضة. إذ يركز رجال الحكم على مقدار الحرية المتاحة في مصر والذي يتجاوز بكثير ما كان متاحاً فيها من قبل، كما يتجاوز أكثر ما هو متاح - أو بالأحرى غير متاح - لدى الجيران. بينما تركز القوى المعارضة على جوهر الاحتكار القائم في عملية صنع وتنفيذ القرار. والتجربة بوجهيها هي الصيغة الفعلية لديمقراطية بلد عرف تاريخه عقوداً محدودة من الليبرالية السياسية، بينما عرف قروناً طويلة من الاستبداد السياسي الذي مارسته السلطات المحلية والأجنبية على السواء.

ولإدراك المحتوى الموضوعي لنسخة الديمقراطية المصرية الراهنة لابد - أولاً - من استبعاد الرؤيتين المتطرفتين لتقويم التاريخ الديمقراطي المصري. أي الرؤية القسرية لمصر كنموذج لمجتمع الاستبداد الذي يستحيل تحويله إلى مجتمع ديمقراطي، باعتبار أن الاستبداد قبولاً وممارسة قد أضحي فيما بين العصور الفرعونية والإسلامية ثقافة لعامة المصريين أكثر منه أداة للحكم بالمعنى السياسي الضيق. وهي الرؤية التي لخصها المؤلف الكلاسيكي "مصر تبحث عن مجتمع سياسي"⁽¹⁾. وكذلك الرؤية الرومانسية لمصر كأعرق ديمقراطية في المنطقة، باعتبارها صاحبة أقدم الدساتير والبرلمانات العربية. وهي الرؤية التي تتخلل كتابات المثقفين من

* هذه الورقة مهداة إلى الأخ الدكتور محمد السيد سعيد وزملائه من مناضلي جيلنا الذين أساءت إليهم سلطات الدولة فأساعت إلى التطور الديمقراطي في مصر!

(1) Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community, Harvard Univ. Press, 1961.

المعارضين السياسيين حتى اليوم^(٢). فمثل سائر الأمم عرفت مصر الاستبداد ومقاومة الاستبداد، كما عرفت ممارسة الديمقراطية والدكتاتورية في نفس اللحظة وفي لحظات متتابعة.

أما الملمح الأهم في مسار تاريخ مصر في الاستبداد والليبرالية معاً، فقد تكون من شقين. الأول هو "وسطية" الحالة المصرية في هذا وذاك. أى أن مصر لم تعرف لا الليبرالية الشكلية البحتة ولا الليبرالية الواسعة. بل هي قد عرفت ليبرالية المابين، حيث حال دون اتساع نطاق أهم تجاربها الليبرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٣) عوامل مثل الاحتلال البريطاني، واستبداد السراى الملكية، والأنانية الاجتماعية للطبقة المالكة. وقد بدت هذه الوسطية انعكاساً للمكان، أى للجغرافيا السياسية لمصر بموقعها الوسطى. وهو ما ينطبق كذلك على الاستبداد المصرى الذى عادة ما كان متوسطاً في مقداره إذا ما قورن بمجتمعات أخرى عرف تاريخها - ولم يزل - حمامات الدماء كأداة مستمرة للحكم.

أما الشق الثانى فيتعلق أكثر بالزمان. إذ كانت مصر في العادة "متسقة" مع زمانها من حيث نوع النظام الذى يحكمها. ففي عصر الليبرالية كانت ليبرالية. وفي عصر الاشتراكية أصبحت اشتراكية، ثم في عصر الليبرالية الجديدة (الانفتاح) صارت ليبرالية أو انفتاحية. أى أن مصر عموماً لم تسر عكس الاتجاه الذى سارت فيه كتلة واسعة من دول العالم الثالث الذى تنتمى إليه، وهى بهذا المعنى دولة "رائدة" فى التقدم والتدهور على السواء.

لكن حساسية مصر إزاء المكان والزمان لا تنفى وجود لحظات من السبلادة فى تاريخها، خرجت فيها من الوسطية إلى التطرف ومن الاتساق إلى الانشقاق بهذا المقدار أو ذاك. على أن تلك كانت أساساً لحظات تردد طالبت أم قصرت لكنها عبرت. من ذلك مثلاً لحظات الفوضى الشديدة فى العصور القديمة والحديثة على السواء. ومن ذلك لحظات القمع الدموى للمعارضين السياسيين فيما بين الأربعينيات والستينيات. ولحظات الترشق بالعنف بين الحاكمين والمعارضين أيضاً فيما بين الأربعينيات والثمانينيات. ومنها اللحظة الراهنة التى تشهد مراوحة شديدة بين التقدم إلى الأمام فى

(٢) انظر مثلاً تأكيد احد الكتاب على أن التجربة الليبرالية فى مصر بدأت بمجلس شورى القوانين عام ١٨٦٦ "فكانت بذلك رابع تجربة ديمقراطية فى تاريخ العالم الحديث" (الطفي الخولى، ديمقراطية المليون مواطن، الأهرام، ١٩٨٦/١١/٣٠).

الطريق الديمقراطي والتراجع إلى الخلف نحو ميراث الاستبداد. وهى
كغيرها لحظة عابرة ستمر برغم ضجيج تصريحات المتنافسين السياسيين
بل وبرغم دوى رصاصات المتحاربين.

إن أياً من هذه اللحظات ليس له القدرة على تغيير المسار التاريخى
الذى حفرته لمصر حقائق المكان والزمان. لكن للتردد ثمنه والذى أحياناً ما
يكون باهظاً، خصوصاً إذا صادف اللحظات الانتقالية فى التطور البشرى
العام. كما أن للأخطاء الصغيرة آثارها الوخيمة على المدى الزمنى. فالتردد
الذى صاحب لحظة الانتقال الأولى للديمقراطية، أى عملية تقسيم السلطة
بين حكومة الشعب والسراى الملكية فى أوائل العشرينيات، هو الذى سهل
مهمة السراى فى وأد التجربة الليبرالية التى لم ترغبها من الأصل. وخطأ
اللجوء للعنف السياسى فى لحظة غير ملائمة (حادثة قتل السردار) مكن
الاحتلال البريطانى من عنق الديمقراطية الوليدة، فخنقها بالإقالة المبكرة
لحكومة الشعب. وخطأ تعذيب وإعدام القيادات الإسلامية فى الأربعينيات
والستينيات هو الذى كرس فكر العنف الإسلامى وجمع حوله جيلاً من
الشبان المتشددين. والتردد الذى صاحب لحظة الانتقال الثانية إلى
الديمقراطية، أى قصر اللعبة على ثلاثة أحزاب أحدها وارث تلقائى للحكم
فى منتصف السبعينيات، هو الذى أعاد الناس إلى بيوتهم بعد أن خرجوا
للمشاركة فى التجربة الجديدة^(٣). وبذا كانت اللامبالاة واللامشاركة التى
تشكو منها مصر اليوم. وبهذا كله كان انقطاع التراكم التاريخى اللازم
لإيجاد بنية مستقرة للمجتمع الديمقراطى. أى كانت ظاهرة "الانتقال
المحجوز" بشأن التطور الديمقراطى فى التاريخ المعاصر لمصر.

(٣) لاحظ مثلاً الأعداد الهائلة من المواطنين الذين انضموا لعضوية الأحزاب المعارضة ثم
تركوها. كذلك يلاحظ أن الرئيس السادات - وهو صاحب القرار الجسور بالانتقال للتعددية
السياسية - يأتى على رأس قائمة الأشخاص المتهمين بعرقلة التطور الديمقراطى، فحسب تعبير
خالد محمد خالد: "لو كان هناك إيمان بالديمقراطية لما تخبط السادات فيما رأيناه من تخبط ولما
تورط فيما شهدناه من تورط. لقد كان هناك قدر من السذاجة يشوب علاقته بالديمقراطية. وذلك
حين أراد أن يأكل التفاحة وفى الوقت نفسه يحتفظ بها!" (الديمقراطية فى صحبة السادات، الوفد،
١٩٨٤/١٢/٢٧).

وحول التطور الديمقراطى بدءاً من هذه اللحظة انظر المراجع التالية:

- جمال العطيفى، الطريق إلى الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.
- عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨.
- على الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١، المركز العربى
للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

وفى هذا السياق جاءت لحظة الانتقال الثالثة، وهى الممتدة منذ تولى الرئيس مبارك للحكم وحتى الآن^(٤). حيث اختلطت فى هذه اللحظة أعراض الإقدام الجسور بأعراض التردد البليد. ففى الثوانى الأولى تبدت جسارة مد الجسور مع المعارضة، خصوصاً من خلال الصدور الحر لصحفها. ثم جاء تمثيلها البرلماني الأوسع، وبالأخص من خلال التعامل الواقعي مع القوى الإسلامية غير الشرعية. إلا أن شيئاً لم يتغير بخصوص الحزب الحاكم المترادف مع جهاز الدولة. كما لم يتغير شيء بخصوص قانونية القوى المحجوبة عن الشرعية وبنية النظام الحزبي إجمالاً. وإن هى إلا ثوان أخرى حتى اكتملت "عودة الاحتقان"^(٥) فى قلب التجربة الديمقراطية: تزوير الانتخابات، وعنف الشرطة مع المواطنين عموماً ومع السياسيين المعارضين خصوصاً، وتمجيد شخص رئيس الجمهورية من خلال وسائل الإعلام، واختيار شخصيات أوتوقراطية للمناصب المهمة الوزارية والصحفية... إلخ. كذلك فإن مجمل التجربة الديمقراطية خلال اللحظة الثالثة قد جرى فى ظل قانون الطوارئ بما يعطيها مذاقاً استثنائياً وصورة مؤقتة.

بهذا المسار تكون لحظة الانتقال الثالثة قد استنفدت أثرها^(٦). كما يتضح جوهرها كلحظة شهدت إجراءات لتغيير الحالة النفسية فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات، لا كلحظة تغيير مؤسسى فى تكوين النظام السياسى. وبذا تبقى مسألة التغيير المؤسسى مطروحة. كما يصبح الحديث عن لحظة انتقال رابعة أمراً وجوبياً. فهل تأتى هذه اللحظة؟

ثمة مجموعتان من العوامل المتناقضة المعوقة للتطور الديمقراطى والدافعة له. وطبقاً لنتائج الصراع بينهما فى السنوات المتبقية من القرن العشرين سيتحدد شكل مجيء لحظة الانتقال الرابعة. فإما انتكاسة للتطور

(٤) حول التطور الديمقراطى اعتباراً من هذه اللحظة، انظر:

- محمد أبو الأسعد، نزاهة الانتخابات فى مصر فى بداية عهد الجمهورية الرابعة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤.

- محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤.

- إبراهيم طلعت وآخرون، الديمقراطية هى الحل، دار المصرى الجديد للنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

- على الدين هلال وآخرون، التطور الديمقراطى فى مصر - قضايا ومناقشات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦.

(٥) التعبير للدكتور سعد الدين إبراهيم، نطق به فى محاضرة عامة.

(٦) انظر مثلاً: عناوين المقالات الصحفية الدالة على هذا الإحساس باستنفاد الأثر، مثل: ميلاد حنا، هذه الجرعة من الديمقراطية لم تعد تكفى، الوفد، ١٩٨٩/٧/٢٧. وكذلك بعض التحقيقات الصحفية مثل: بدوى محمود، هل تتحمل الساحة السياسية أحزاباً جديدة؟، الجمهورية، ١٩٨٩/٤/٦.

الديمقراطى تفترض تعوداً اجتماعياً واسعاً قبل التوصل للحظة انتقال حاسمة، أو إدراك لهذه اللحظة كالحظة ذروة فى التطور المتدرج للعملية الديمقراطية واتخاذ الإجراءات الضرورية لتجسيدها فيما بين تغيير الدستور وإعادة توزيع السلطة بين القوى السياسية. ولا ينفى ذلك إمكانية استمرار حالة التردد والمراوحة لبضع سنوات قد ترجئ تفجر الأزمة دون أن تحلها. وأول العوامل المعوقة للتطور الديمقراطى هو عامل الأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر والتى يتوقع ازدياد حدتها بمرور الوقت. وقد تستلزم عملية تشريح الأزمة الاقتصادية حديثاً متخصصاً. مثلاً يستلزم طريق الخروج منها رؤية استراتيجية تدمج الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، المحلية والعالمية، الراهنة والمستقبلية. لكن التوصيف العام لملامح الأزمة هو ما لا يختلف بشأنه منهج عن آخر. فلامح الأزمة متجسدة عيناً بما يجعل وصفها محل اتفاق عام لدى المتخصصين. مثلاً أنها محل شكوى عامة لدى المواطنين. إنها ببساطة أزمة مجتمع يستهلك أكثر مما ينتج، وأزمة اختلال فى توزيع مقدار الاستهلاك بين فئات المجتمع، وأزمة إدارة رثة لمعظم جوانب العملية الإنتاجية. وأزمة جهاز بيروقراطى عتيق معوق للعملية الإنتاجية، وأزمة طبقة رأسمالية معظمها طفيلي ومضارب ومهرب وأقلها إنتاجي. هذا إذا طرحنا جانباً صور الفساد الصريح فى الاقتصاد والمجتمع.

وما لا يمكن طرحه جانباً فى هذا السياق يتمثل فى ثلاثة اعتبارات تزيد بلة الطين. أولها: هو المديونية الثقيلة للعالم الخارجى، والتى لا مهرب من دفعها على مدى عمر أجيال كاملة، خصوصاً أن الدولة المصرية غير مستعدة للتمرد على النظام العالمى فى ظل ارتباطاتها واتجاه العالم الثالث عموماً نحو البحث عن حلول وسط لمشكلة المديونية.

وبالتالى فإن جهاز الدولة غير متهىئ من الناحية السياسية سوى لسيناريو وحيد هو سيناريو دفع الديون بالكامل، بغض النظر عن العجز الاقتصادى فى لحظات الدفع الفعلية، وهو ما يعنى أن تشهد هذه اللحظات - وهى قادمة لا ريب فيها - إما استعداداً لإشهار الإفلاس أمام العالم، أو إجراءات تقشفية داخلية لاستخراج المبالغ المطلوبة من جيوب المواطنين. والمشكلة ليست فى أن هذه الجيوب خاوية من حيث المتوسط العام، ففى مصر "أموال مثل حبات الأرز" كما يقول العامة. ولكن المشكلة تتمثل فى

توزع الثروة على الجيوب، بحيث إن بعضها يكون مثقوباً وبعضها يكون مثقلًا. وقدر من أموال الجيوب المثقلة بعيد عن متناول يد الدولة لوجوده خارج البلاد بمقدار يعادل ديون مصر بالكامل.

أما ثلثي الاعتبارات: فهو المتعلق بعجز موارد الدولة عن مقابلة التزاماتها إزاء المواطنين سواء تعلق الأمر بدعم السلع الأساسية أو بتوفير الخدمات الأساسية. وهو ما يدفع لتقليص الدولة لمقدار التزامها نفسه دون بديل محدد سوى خفض الفعلى لمستوى معيشة قطاعات اجتماعية واسعة منخفضة المستوى أصلاً. إنه مرة أخرى النقش غير المتميز بالعدل أو على الأقل المساواة فى الظلم، لكونه يقع أساساً على حساب أصحاب الجيوب المثقوبة الذين يصطلون أصلاً بنار التضخم. ويكفى النظر إلى هيكل الرواتب والأجور فى الدولة، ليس فقط لإدراك مقدار العسر الذى يلقاه المواطنون حال لقاء التضخم بالنقش فى معيشتهم، وإنما أيضاً لإدراك أن هذا الهيكل نفسه هو دعوة صريحة للسرقة.

والاعتبار الثالث: يتعلق بوضعية هجرة العمل المصرى إلى الخارج. فبغض النظر عن الآثار السلبية لهذه الهجرة على هيكل الاقتصاد المصرى، فقد استقر الحال على اعتبار تحويلات المصريين بالخارج مكوناً مهماً فى موارد الاقتصاد القومى. والمشكلة أن جل المصريين المهاجرين يعملون فى أسواق بلدان النفط التى تراجعت مواردها بما أثر على أصحابها وعلى العاملين عندهم. وهو ما يعنى تراجعاً نسبياً فى قيمة التحويلات. إلا أن الأخطر من ذلك هو احتمال عودة بعض المهاجرين قسراً أو اختياراً. وليس هناك من يدعى أن الاقتصاد المصرى مهياً لاستقبالهم، أو أن لدى الدولة المصرية خطة طوارئ لاستقبالهم إذا قضى الأمر وعادوا فى ظروف انتشار البطالة. ناهيك عن عجز الدولة المصرية عن حماية مواطنيها بالخارج وحفظ كرامتهم لدى الأشقاء الذين يتقنون فى إهانتهم. وناهيك أيضاً عن الثمن السياسى الذى تدفعه الدولة المصرية لبعض هؤلاء الأشقاء، إذ تتستر على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان وعلى تجاوزاتهم المزعومة للنظام الإقليمى العربى.

وخلاصة هذه الاعتبارات أن مصر تواجه أزمة اقتصادية مضاعفة تعبر عن اضمحلال عصر النفط. والمردود السياسى لذلك هو أن التجربة الديمقراطية المصرية التى بدأت مع الفورة النفطية قد أصبحت اليوم أمام

اختبار التحول إلى "ديمقراطية بلا بترول". وهو ما يعنى أن سباقاً قد بدأ بين الاتجاهات الأوتوقراطية (مثلاً أصحاب شعارى "الاعتقال هو الحل" و"آلاف القتلى فى مقابر الخفير إذا تحركت الجماهير") وبين الاتجاهات الباحثة عن حل للأزمة الاقتصادية فى الإطار الديمقراطى. وبما أن الديمقراطية المصرية هى أقرب إلى كونها "أوتوقراطية متعددة الأحزاب" فمن الممكن انتصار أساطين الأوتوقراطية والنكوص بالتجربة كلها.

أما العائق الثانى فى طريق التطور الديمقراطى فيأتى من طبيعة تركيب هيكل جهاز الدولة المصرى على المستويين الذاتى والموضوعى. ولا يستلزم الأمر حديثاً مطولاً عن الجانب الذاتى، حيث اختيار القيادات على أساس التوارث الداخلى من قلب الجهاز أو على أساس الولاء السياسى والشخصى المضمون. وفى الحالتين يفرخ الجهاز قيادات متواضعة المستوى ويندر أن يتواجد من بينها من هم على فهم للتطورات العصرية وإدراك لتبعات التطور الديمقراطى. هذا إذا كانت هذه القيادات مؤمنة أصلاً بالديمقراطية. إذ تتوزع بين أربع فئات غير متلقية لأى تدريب ديمقراطى، وهى: العسكريون ورجال الشرطة والبيروقراطيون والمتقنون المدنيون المتسلقون. أما رجالات الحزب الحاكم فلا يختلفون كثيراً عن هذه الفئات بسبب ترادف جهاز الحزب مع جهاز الدولة. وهو ما يجعلهم أقرب إلى الموظفين التنفيذيين منهم إلى سياسى الشارع باستثناءات محدودة، أى أن الموضوع هنا باختصار هو أن فى مصر اليوم "ديمقراطية بلا ديمقراطيين" حسبما كان الحال بالنسبة لتجربة "اشتراكية بلا اشتراكيين" التى انقضت، بل إنه يلاحظ تراجع نفوذ العناصر الداعية للحوار فى المجتمع السياسى، باستبدالها بعناصر أوتوقراطية متشددة أو ببقائها الشكلية فى مناصبها دون تأثير على مسار الأحداث. ونموذج الحالة الأولى هو انتقال وزارة الداخلية من يد اللواء أحمد رشدى إلى يد اللواء زكى بدر^(٧). بينما نموذج الحالة الثانية هو تراجع نفوذ بعض مستشارى الرئاسة المدنيين كالدكتورين أسامة الباز ومصطفى الفقى اللذين نسجت حولهما الأساطير دون مبرر حقيقى (باستثناء ما كان للأول من وزن ثقيل فى اللحظات الأولى لرئاسة مبارك بعد أزمة مقتل السادات). يضاف إلى ذلك نموذج استقرار وضع قيادات

(٧) فى نقد السياسة الأمنية للواء زكى بدر، انظر: حمدى شفيق ومجدى حلمى، هذه منجزات الحزب الوطنى، الوفد، ١٩٨٩/٧/٢١.

تفذية فى مناصب مهمة لاعتبارات الولاء الشخصى والسياسى أكثر من اعتبارات المهارة المهنية والسياسية، مثلما هو الحال بالنسبة للسيد صفوت الشريف ضابط المخابرات السابق الذى استقر فى وضعه كوزير للإعلام ما يربو على عقد من الزمان.

أما على المستوى الموضوعى فيلاحظ أن أساس العلاقة بين جهاز الدولة والتجربة الديمقراطية هو أساس ضعيف للغاية، بحيث يبدو من غير الملزم لجهاز الدولة أن يرفع نظاماً ديمقراطياً فى البلاد. فالدستور الحالى هو دستور مجتمع سياسى أحادى حُشرت فيه حشراً مادة متعلقة بالتعددية كصورة رسمية للنظام السياسى. لكنه ليس مصاعاً أصلاً لتنظيم علاقات القوى فى مجتمع تعددى. وبالتالي فهو لا يحول دون أن يكون النظام أوتوقراطياً من الناحية الفعلية، ما دامت التعددية الشكلية استوفيت بوجود عدد محدود من الأحزاب الشرعية التى يعامل جهاز الدولة أكثر نشاطها كنشاط غير شرعى. أما بقية النظام القانونى للدولة ما دون الدستور فهو أيضاً نظام يلائم مجتمعاً سياسياً أحادياً. وليس فيه من مظاهر تنظيم التعددية سوى قانون الأحزاب الذى تكفلت ميكانيزمات تطبيقه بتعطيل نشأة الأحزاب فى ظله، وهو ما يعبر أيضاً عن عقلية أوتوقراطية غير راغبة بجدية فى نشأة الأحزاب. هذا من ناحية الإطار التنظيمى للديمقراطية، ودونما توقف عند الممارسات المناهضة حتى لهذا الإطار المحدود فى الواقع العملى^(٨). كذلك يلاحظ غياب وثيقة سياسية تعبر عن فكر النظام السياسى والمفترض أن يكون فكراً ديمقراطياً يتخلل جهاز الدولة وينعكس فى أدائه.

كذلك يلاحظ أن قدراً كبيراً من الالتزام بالديمقراطية أو عدم الالتزام بها إنما يتعلق بإرادة رئيس الدولة وكونه شخصياً راغباً فى الديمقراطية أم لا. حتى أن وسائل الإعلام الحكومية لا تتردد فى توفير الانطباع بأن النظام الديمقراطى كله موجود بناء على "توجيهات الرئيس" لا على "إرادة الأمة" أو "طبقاً للدستور". وهو ما يوحى باستمرار الروح الفرعونية فى النظر للنظام السياسى الحديث، ويجعل من رئيس الدولة حاكماً إلهاً فوق الدستور والقانون. وتلك هى البيئة النفسية التى تحاصر رؤساء الدول فى مصر فتضعف من ميولهم الديمقراطية وتقوى من ميولهم الأوتوقراطية. إنها

(٨) انظر مثلاً: عمر أحمد عمر، الخروج على الدستور والشرعية سياسة ثابتة لنظام الحكم، الأمل، ١٧/٥/١٩٨٩.

الحالة الخطيرة التي جعلت أحد الأعلام الأجانب يصف مصر بقوله: "إن فيها طائفة تقصد القديسين". ولا تسرى خطورة الحالة على رئيس الدولة في مصر بقدر ما تسرى على سائر المواطنين الذين ينتفى لديهم الإحساس بالمسئولية عن شئون البلد باعتبار أن لها صاحباً واحداً هو المسئول الوحيد والباقون موظفون لدى مسئولين لكونهم "عبد المأمور". وأبرز أشكال تجسد هذه الروح فجاجة هو شكل تمهيد الطرق وتنظيف الأماكن، فقط إذا كان رئيس الدولة سيقوم بزيارتها. وهو ما يمثل مأساة في التفكير ما تلبث أن تتحول إلى ملهاة حين لا يقوم رئيس الدولة بزيارة الموقع المزمع على نحو ما حدث بشأن "فضيحة سوق".

يضاف إلى ذلك حقيقة أن جهاز الدولة المصرى يعرف سطوة كبيرة للسلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. وهاتان سلطتان رقابة لا غنى لأية تجربة ديمقراطية عنهما. إلا أن سطوة السلطة التنفيذية تؤثر على مقدار أداء هاتين السلطتين لمهامهما الرقابية. إذ يبلغ الأمر حد صياغة السلطة التنفيذية لتركيب البرلمان من خلال التدخل في العملية الانتخابية. بحيث يبقى البرلمان أساساً فرعاً تشريعياً للسلطة التنفيذية أكثر منه سلطة تشريعية في حد ذاته. ناهيك عن المستوى المتواضع لأغلب أعضائه القادرين على تمثيل مصالحهم الخاصة بأكثر من قدرتهم على تمثيل المصالح الاجتماعية والوطنية. كذلك تعاني السلطة القضائية - وبرغم تراثها الكبير في مجال حماية الحريات - الضغوط غير المباشرة للسلطة التنفيذية والتي تضعف قدرات القضاء في حراسة التجربة الديمقراطية، على الأقل من خلال كم القضايا المعروضة عليه بما يفوق طاقته. هذا مع تزايد ميل بعض دوائر السلطة التنفيذية للتدخل المباشر في شئون القضاء، سواء من خلال نفر من القضاة الموالين سياسياً والموعودين بمناصب تنفيذية بعد التقاعد من الخدمة القضائية، أم من خلال الدفع بضباط الشرطة الحاصلين على ليسانس الحقوق للعمل بالنيابة ثم التحول لقضاة.

على أن تعويق تطور التجربة الديمقراطية لا يرجع فقط لنوعية جهاز الدولة، بل يرجع بالمثل إلى نوعية الصفوة السياسية المصرية بمعناها الواسع، سواء في ذلك جناحها الجالس على مقاعد الحكم أو جناحها الجالس في مقاعد المعارضة، وذلك هو المعوق الثالث للتطور الديمقراطي في مصر عشية القرن الحادى والعشرين. فلئن كان للصفوة الحاكمة معايها

المعبرة عن الجانب الذاتى لتخلف جهاز الدولة المصرى وتوتر علاقته بالديمقراطية فكراً وممارسة، فإن للصفوة المعارضة أيضاً معاييبها المؤثرة سلباً على العملية الديمقراطية^(٩). فالصفوة المعارضة فى مصر يغلب على فكرها طابع السلفية والانشداد إلى الماضى، سواء فى قوالبها الأيديولوجية أو فى معاركها السياسية والتي يدور جزء معتبر منها حول التاريخ^(١٠). والكثير من شعاراتها يعكس عقلية جيل الأربعينيات أكثر من عقلية التهيؤ للمستقبل بتفحص تعقيدات الحاضر العالمى والمحلى. واللغة التى تطرد بها هذه الشعارات وتتناول بها مختلف قضايا المجتمع هى لغة غوغائية فى أغلب الأحوال تعكس تبرماً بالأوضاع أكثر مما تعبر عن وعى بالمشكلات ووصف لطرائق حلها. وهى صفوة قليلة ما تمارس داخل أحزابها الديمقراطية التى تنادى بها للمجتمع كله. وفيما بين أطراف الصفوة المعارضة ما صنع الحداد، حيث نادراً ما يجتمعون على موقف واحد متماسك مما يتيح للحكومة المناورة عليهم جميعاً^(١١). وفيما بينهم وبين جهاز الحكم معارك شعواء تحول الصراع الديمقراطى إلى حالة من فقدان الاتجاه، كما تستخف بجانب "الاتفاق والتراضى" كجانب مهم فى العملية الديمقراطية بالإضافة لجانب "الصراع"^(١٢). إن لسان حال الصفوة المعارضة فى مصر

(٩) فى نقد المعارضة المصرية، انظر للكتاب: أزمة المعارضة فى مصر، الخليج، ١٩٨٩/٨/١ وحقوق الإنسان وانتهاك الديمقراطية فى التشكيلة السياسية المصرية، ورقة قدمت فى الملتقى الفكرى الأول لحقوق الإنسان فى مصر، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٨.

(١٠) حول هذا الموضوع انظر: أحمد عبدالله وآخرون، تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى، دار شهدى، القاهرة، ١٩٨٨.

(١١) انظر مثلاً فشل قوى المعارضة فى دخول الانتخابات البرلمانية أو مقاطعتها ككتلة واحدة. ولاحظ كذلك طرافة رفض الإخوان المسلمين (وهم قوة محجوبة عن الشرعية) لتوقيع الناصريين والشيوخ على بيان موحد للمعارضة باعتبار الأخيرين قوتين محجوبتين عن الشرعية (الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٩/١٠/٣٠).

(١٢) فى نقد الترشق بين الحكومة والمعارضة وجوانب عدم النضج لدى كافة القوى السياسية انظر ما يلى:

- مقالات صلاح الدين حافظ فى الأهرام، ومثلها:

ديمقراطية الإصلاح وديمقراطية النهب ١٩٨٨/٢/١٠

إدارة الأزمة بين الحكومة والمعارضة ١٩٨٩/٣/٨

أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية ١٩٨٩/٣/٢٢

- مقالات سلامة أحمد سلامة فى الأهرام، ومثلها:

حالة من الارتباك الإعلامى ١٩٨٨/٢/٢٨

قبل أن تصبح لعبة ممة ١٩٨٨/٥/١٥

أفيال فى مصنع للخزف ١٩٨٩/٢/٢٦

- عبد المنعم سعيد، القوى السياسية والمساءلة الديمقراطية فى مصر، الأهرام ١٩٨٨/٤/٢٩.

يكاد يختصر مشاكل البلد الهيكلية فى أن الذين يجلسون على مقاعد الحكم هم أشخاص آخرون غير أشخاص المعارضين. كما يكاد يختفى لدى هذه الصفوة المعارضة الإحساس بمسئولية البحث عن الاستقرار السياسى كضمانة لاستمرار التجربة الديمقراطية نفسها وقطع الطريق على الأوتوقراطيين المدنيين والعسكريين الراغبين فى تدميرها. إن الصفوة المعارضة غير الناضجة سياسياً يمكنها أن تعرض التجربة الديمقراطية للخطر بمقدار ما أن جهاز الدولة الأوتوقراطى يتمنى الوثوب عليها. وتلك مقولة أكدتها الوقائع فى بلدان أخرى من العالم الثالث أقربها على عتبة مصر السودان.

وإذ تتداخل الأخطار التى يشكلها جهاز الدولة الأوتوقراطى والذى يعبث داخل الأحزاب المعارضة لإضعافها مع الأخطار التى يشكلها الضعف الأصلى للصفوة المعارضة وعدم نضجها، فإن الخطر الأكبر على التجربة إنما يأتى من مصدر آخر هو ناتج هذا وذاك. وذلك هو العامل الرابع الذى يعوق التطور الديمقراطى فى مصر. إنه حقيقة اللامبالاة الشعبية الواسعة، وضعف المشاركة الجماهيرية فى الحياة السياسية، وضيق قاعدة المجتمع المدنى وخمول مؤسساته فى مواجهة سطوة أجهزة الدولة التنفيذية^(١٣). فالحضور الجماهيرى فى كافة العمليات الانتخابية محدود من الأصل قبل أن يعبث جهاز الدولة بنتائجها تأثيراً أو تزويراً. والمشاركة الجماهيرية فى الحياة الحزبية محدودة أيضاً. والنقابات التى تلتقى فيها الصفوة مع بعض جماهيرها، والتى عادة ما كانت منابر أنشط من الأحزاب نفسها، أصبحت ميداناً لتوترات حادة خصوصاً النقابات المهنية التى تنبئ انشقاقاتها بحالة من "العصاب" أصابت الطبقة الوسطى المصرية^(١٤). والجمعيات الأهلية مازالت

= - أسامة الغزالى حرب، النظام الحزبى فى مصر وأزمة الفعالية، الأهرام ١٣/٥/١٩٨٨. (١٣) انظر مثلاً: لطفى الخولى، ديمقراطية الرجل العادى، الأهرام ٧/١٢/١٩٨٦. ومحمد السيد سعيد، دولة ديمقراطية وقوية أيضاً، الأهرام، ٢٣/١٠/١٩٨٧. والسيد يس، صالون الاقتصادى، الأهرام الاقتصادى، ١١/٣٠، ١٢/٧/١٩٨٧.

(١٤) حول أوضاع النقابات وما فى حكمها من جماعات المصالح انظر: مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر - نور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣.

- التقرير الاستراتيجى العربى، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٦ والسنوات التالية.
- كتابات أمانى قنديل ومثالها: جماعات المصالح فى مصر إلى أين؟، الأهرام ١٥/٤/١٩٨٨.
وأزمة الممارسة الديمقراطية وجماعات المصالح فى مصر، الأهرام، ٣/٢/١٩٨٩.
- حسنى عامر، النقابات المهنية: لماذا أصبحت تنظيمات مشاغبة؟، الجمهورية ١١/٩/١٩٨٦. =

خاضعة للقانون ٣٢ الذى صمم لإحكام سيطرة الدولة على النشاط الأهلى فى ظروف مجتمع للأحادية لا للتعددية. ونظام الإدارة المحلية أصبح حكراً للحزب الحاكم وفرعاً تنفيذياً للجهاز الحاكم، دون تنوع فى مشاركة الصفوة ودون مشاركة جماهيرية ملموسة.

وبذلك تكون القاعدة الشعبية للتجربة الديمقراطية ضيقة. وهو ما يجعل التجربة كلها فى مهب الريح ويزيد من احتمالات سقوطها أمام العواصف. سواء استرشدنا فى ذلك بالأمور والنظريات حول ضعف الأساس الاجتماعى للديمقراطية فى هذا الجزء فى العالم^(١٥)، أم اكتفينا باستثارة الواقع. إن ضعف المشاركة الشعبية فى التجربة الديمقراطية - وبغض النظر عن أسبابه - معناه من حيث النتائج استعداد الناس لتقبل البديل الأوتوقراطى، خصوصاً فى ظروف أزمة اقتصادية قد يتقدم لحلها دكتاتور يتحدث عن النظام والقانون والضبط والربط ومحاربة الفوضى والفساد^(١٦).

ويبقى خامس المعوقات وآخرها، ألا وهو ظاهرة العنف السياسى. فالعنف السياسى للجماعات المعارضة عادة ما كان فى تاريخ مختلف النظم هو القشة التى قصمت ظهر البعير والشرارة التى أشعلت السهل كله. وهو الذريعة التى يتصيد بها خصوم الديمقراطية فى جهاز الحكم، حتى أنهم يفتعلونها افتعالاً إن لم تتوافر لهم تلقائياً على نحو ما فعل هتلر فى حريق الرايخستاغ. وحتى إن لم يتمكن هؤلاء من الانقضاض على الديمقراطية تماماً، فهم يتمكنون على الأقل من حصارها فى نطاق محدود بذريعة انتشار العنف. كذلك فإن رد الفعل المتمثل فى عنف الدولة يرسخ لدى رجالها عادة قمع الخصوم حتى أولئك الذين لا يلجأون للعنف. وتصبح الأمور أكثر

= - عصام العريان، ارفعوا أيديكم عن الثورات، الشعب، ١٩٨٨/١٢/٢٠.

- سلامة أحمد سلامة، ظاهرة الانقلابات فى الثورات، الأهرام، ١٩٨٩/٢/٥.

- صلاح الدين حافظ، الحريات النقابية والإكراه الديمقراطى، الأهرام ١٩٨٩/٢/٨.

- أمين هويدى، لى تكون نقياً، الأهلى، ١٩٨٩/٨/١٦.

(١٥) انظر مثلاً:

- Charels Issa wi, Social Foundations of Democracy in the Middle East, in: walter laqueur (ed.) The Middle East in Transition, Routledge & kegan pavi, London, 1958.

- Barrington Moore, Social Origins of Dictatorship & Demo cracy, Pengian Books, London, 1981.

(١٦) انظر مثلاً: أحمد عبدالله وآخرون، الجيش والديمقراطية فى مصر، دار سيناء، القاهرة، يناير ١٩٩٠.

تعقيداً حين يمتد عنف الدولة إلى عامة المواطنين في أقسام الشرطة وفي الشوارع وعلى الكبارى وفي المجتمعات المحلية، فتترسخ لديهم كراهية الدولة والاستعداد في مرحلة لاحقة لممارسة مختلف صور العنف ضدها. إنها الحلقة الجهنمية المعروفة التي تتسببها ظروف الأزمة، وعقلية تحقيق الأمن بترويع المواطنين الموجودة في قلب جهاز الدولة، عقلية التصفيق للشبان الذين يمارسون العنف الموجودة في قلب دوائر المعارضة^(١٧). وتقترب الأمور من حافة الكارثة حين يتزايد مزاج العنف في المجتمع على وجه العموم، بما في ذلك داخل العلاقات الأسرية التي أصبحت تعرف تصفية الخلافات بالعنف على نحو غير مسبوق. فإذا نسب كل هذا إلى مجتمع كالمجتمع المصري غير المتميز بحدة المزاج النفسى أو الممارسة الواسعة للعنف السياسى على مدى تاريخه الطويل، لاتضح مقدار الخطر الكامن في اتجاه الأمور على هذا النحو. وهو ما لا يهدد التطور الديمقراطي وحسب، وإنما مجمل النسيج الاجتماعى بما يجعل الأزمة المنظورة أزمة تحلل مجتمع أكثر منها أزمة نظام سياسى.

إلا أنه برغم كل هذا، وإزاء هذه العوامل الخمسة المعيقة للتطور الديمقراطى، تتواجد عوامل خمسة مقابلة تحتوى إمكانية الدفع بالتجربة إلى الاستمرار وربما التطور نحو آفاق أكثر ديمقراطية، أى نحو لحظة رابعة فى مسلسل التطور الديمقراطى لمصر المعاصرة. وأول هذه العوامل الدافعة هو عامل الإطار الدولى والمد العالمى للديمقراطية فكراً وممارسة^(١٨). فالعالم كله يتغير فى اتجاه مقرطة النظم السياسية (أى جعلها ديمقراطية) واحترام حقوق الإنسان. حتى أنه قد بدأ يترسخ فى الوعي الجمعى للبشرية أن مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان والتصدى لانتهاكها ليست من مسائل السياسة الداخلية التى لا يجوز لأطراف أجنبية التدخل فيها. والقوى العظمى الباحثة عن دول تدور فى فلكها أصبحت تفضل أن تكون النظم السياسية فى

(١٧) ليس للمعارضة رؤية نظرية متماسكة حول موضوع العنف. ويشير لسان حال بعض فصائلها إلى الترحيب بالعنف الإسلامى. كما أنها جميعاً قد رحبت بالعنف الذى مارسه تنظيم ثورة مصر لارتباطه بالقضية الوطنية وبرغم ما فيه من إسقاط لهيبة الدولة المصرية كدولة وبغض النظر عن النظام السياسى القائم فيها.

(١٨) انظر مثلاً للكاتب: ملامح العالم الجديد، العرب، ١٤/٤/١٩٨٨. وكذلك: فهمى هويدى، فقه التعايش، الأهرام، ١٩٨٩/٩/٥ وعبد المنعم سعيد، نحن والبث التلفزيونى المباشر، الأهرام، ٨/٩/١٩٨٩.

هذه الدول أكثر ديمقراطية، على خلاف عاداتها التاريخية في الوقوف إلى جانب الدكتاتوريات العسكرية أو المدنية وحكامها المطلقين. ولم يعد هؤلاء الآخرون يحلمون بأن ينقذهم أحد من مصير شاه إيران أو طاغية الفلبين. كذلك فإن أكثر النظم جموداً قد انطلقت أخيراً من عقالها وسارت في الطريق الديمقراطي بما استلزمه ذلك من تغييرات كبيرة في الهياكل القائمة وقلب البعض منها رأساً على عقب، وذلك على نحو ما حدث في الاتحاد السوفيتي وبقية العالم الاشتراكي.

ولا تستطيع مصر أن تشذ عن هذه القاعدة. بل يفترض لها بحكم التاريخ والجغرافيا أن تكون أكثر حساسية وتواؤماً مع التطورات العالمية. خصوصاً إذا كانت هذه التطورات معلومة بالتمام للمواطن المصري من خلال مختلف وسائل الإعلام. وأيضاً بسبب اختلاف مزاج هذا المواطن إزاء الدولة التي لم تعد تَرْهَبُهُ كثيراً^(١٩) من جراء تراجع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها إزاءه، وبعد استشعاره لشيء من الحرية في ظل التجربة الديمقراطية عبر السنوات المنصرمة. صحيح أنه من الممكن - بل من الأرجح - أن يراوغ جهاز الدولة المصري في مواجهة التطور الديمقراطي العالمي، لكنه يلزمه أن يكون حكام مصر بصورة قاطعة من صنف المجانين لكي يقدموا على مغامرة الانتحار الوطني بالسير عكس الاتجاه الديمقراطي العالمي. وهو ما يتعذر على حكام دولة كبرى بحجم الصين.

أما العامل الثاني الذي قد يدفع بالتطور الديمقراطي في مصر إلى آفاق أرحب فهو ذلك المتعلق بالدور الإقليمي - العربي والأفريقي - لهذا البلد. فهذا مرة أخرى دور تفرضه حقائق التاريخ والجغرافيا ويتجاوز نوع نظام الحكم القائم في مصر في هذه اللحظة أو تلك. إلا أن "نوع" النظام إنما يؤثر على "كفاءة" أداء هذا الدور الإقليمي بما فيه من أخذ وعطاء على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية. ومن غير المتصور أن تلعب مصر دوراً إقليمياً مؤثراً من خلال نظام أوتوقراطي في الوقت الذي يتجه فيه الجيران أنفسهم نحو الديمقراطية، إلى حد أن بعض أكثر الأنظمة دموية أصبح يتحدث الآن عن التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولما كانت صلات مصر بإقليمها تحتوى مكوناً حضارياً يربطها بشعوب الإقليم أكثر من مجرد

(١٩) انظر مثلاً: صلاح الدين حافظ، نحن وهم وتحولات العصر الديمقراطي، الأهرام، ١١/١/١٩٨٩.

علاقاتها السياسية بحكومات الدول، فإن صورة مصر لا بد أن تكون متسقة مع تطلعات هذه الشعوب. وتطلع الشعوب للديمقراطية مسألة ليست في حاجة إلى إثبات. إن من اللافت للنظر اليوم أن يطلب الجيران رجال الشرطة المصريين لا للتعلم من خبراتهم القمعية وإنما للإشراف على الانتخابات (نموذج ناميبيا).

والعامل الثالث الذى يدفع بالتطور الديمقراطى، هو حقيقة الأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر. فثنى مثلت الأزمة فى أحد وجهيها عاملاً معيقاً للتطورات الديمقراطية، فهى فى وجهها الآخر قد تمثل عاملاً دافعاً. ذلك أن حل الأزمة إنما يفرض إجراءات وبرامج نقشفية يصعب فرضها على المواطنين بالقوة وحدها. إذ يلزم نوع من التراضى بين الدولة والمجتمع لإعمال مثل هذه الإجراءات، بما يعنيه ذلك من تراض بين الحكم والمعارضة كنقطة بداية. كذلك يلزم لسداد ديون البلد وتحقيق معدل معقول للتنمية أن تتم تعبئة طاقات المجتمع نحو مزيد من الإنتاج والإنتاجية. وهو ما يتعذر على النظام الحاكم فرضه على المواطنين دون أن يتوافر لهم شيء من الإحساس بأن النظام جاد فى الاضطلاع بمسئوليته فى التوزيع العادل لأعباء التقشف وتوفير أجواء الحرية. تلك الأجواء التى يصبح توفيرها "ضرورة تعويضية" عن أعباء الأزمة الاقتصادية، أى كمقابل سياسى للضائقة الاقتصادية^(٢٠). وذلك هو السيناريو الذى ترجحه بعض الكتابات الأجنبية حول أوضاع مصر المحتملة فى المستقبل القريب^(٢١). أما أن تجتمع فى مصر الضائقة الاقتصادية والتضييق السياسى فمعناه أن المسألة قد أصبحت "موت وخراب بيوت" بالتعبير الشعبى. وهى حالة من المستبعد أن يقبلها لفترة طويلة أى شعب مهما كان شائعاً عنه من قدرة على الصبر والاحتمال.

وثمة عامل رابع يدفع فى اتجاه التطور الديمقراطى المستقبلى انطلاقاً مما تحقق فى السنوات الفائتة، ذلك أن التعددية قد نمت بالفعل فى تربة وادى النيل بصورة تجاوزت الصورة التقليدية لمصر ككيان أحادى تتدمج

(٢٠) انظر للكاتب: الداء الاقتصادى والدواء السياسى، العرب، ١٩٨٨/٣/٢٥.

(٢١) مثلاً: Lillian Craig Harris (ed.), Egypt: Internal Challenges & Regional Stability, Royal Institute of International Affairs, London, 1988.

وانظر عرض الكاتب لهذا الكتاب بالعربية فى: العرب، ١٩٨٨/٤/١ وبالإنجليزية فى: Third world Quarterly, July 1988.

فيه الأمة والمجتمع والدولة. فقد تراجع نصيب الدولة من السيطرة المباشرة على الاقتصاد القومى بواسطة ملكيتها للقطاع العام، وذلك فى ظل النمو الكبير للقطاع الخاص عبر سنوات الانفتاح. وتراجعت كذلك قدرة الدولة على تعبئة مدخرات المواطنين الذين اتجهوا بها لأوعية أخرى مثل شركات توظيف الأموال. كما ضعفت قدرة الدولة فى مجال الدعم المباشر للسلع والخدمات حتى أنها ما برحت تحاول التخفيض من المبالغ المرصودة لهذا الغرض فى ميزانياتها. بل إن قدرة الدولة قد ضعفت فى مجال توفير الأجور والرواتب الملائمة لموظفيها. وبذا فقدت الدولة أدوات هيمنتها فى المجال الاقتصادى، وإن احتفظت بالأدوات القسرية فى مجال الأمن ومعظم الأدوات الفكرية فى مجال الإعلام.

وقد انعكس كل هذا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى أصبحت التعددية من طبائع الأشياء فيها. كذلك استمرت الحياة الثقافية على تعدديتها الطبيعية، بل تعمقت حالة الانشطار الثقافى فى المجتمع المصرى بين أنصار الثقافة الإسلامية وأنصار الثقافة العصرية المتأثرة بالحضارة الغربية^(٢٢). وهذه كلها ظواهر تفترض حياة ديمقراطية يتم من خلالها إقرار التعددية وتنظيم تعايش وتفاعل مختلف الأطراف. وهو ما يفترض أيضاً نوعاً من الوساطة التى يمكن أن تقوم بها الدولة بصفقتها حكماً لا حاكماً.

ويبقى العامل الخامس والأخير الدافع للتطور الديمقراطى، وهو الانعكاس السياسى لوضع التعددية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلئن جاءت التعددية السياسية سابقة على إقرار الصور الأخرى للتعددية مع لحظة الانتقال الثانية للديمقراطية فى منتصف السبعينيات، فهى اليوم تعد لاحقة لما تجسد بالفعل من صور للتعددية فى الاقتصاد والمجتمع والثقافة. ولهذا السبب تكون التعددية السياسية أكثر ترسخاً فى الأرضية الوطنية، ويكون اتجاهها الطبيعى نحو مأسسة وضعها وتقنين حقوقها ومقاومة ما من شأنه النكوص عن مكتسباتها، وبذلك تتجذر التجربة الديمقراطية على وجه العموم وتحتوى على إمكانيات توسعها وتكاثرها الذاتى. ويكفيها أن تتحول إلى لعبة جادة إزاء من أرادوها لعبة شكلية أو صورة من صور الديكور والدعاية.

(٢٢) انظر للكاتب: الانشطار الثقافى فى المجتمع المصرى.. حالة جيل الشباب، ورقة قدمت فى الندوة الدولية لمنوبة طه حسين، كلية الآداب بجامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩.

على أن جدية اللعبة لن تكتمل إلا بدخول لاعبين جدد. فالغالب على اللعبة حتى الآن هو الأفكار التقليدية التي تبنتها القوى السياسية منذ الأربعينيات. والمسيطر على هذه القوى هو جيل الأربعينيات نفسه. أما جيل ١٩٦٧ فلم يتجسد وجوده في الساحة السياسية إلا من خلال العناصر الإسلامية المتشددة المؤمنة بالعنف والتي تعد بهذا المعنى لاعبة خارج الملعب. وعلى ذلك فإن ملامح اللعبة الديمقراطية في مصر على عتبات القرن الحادى والعشرين ستتحدد بمقدار الحراك الحاصل في صفوف هذا الجيل وقدرته على النزول إلى الملعب كطرف متميز وفاعل. خصوصاً أنه سيكون على أى حال جيل التحول والمسئولية عن دخول مصر إلى العالم الجديد للقرن الجديد^(٢٣).

إن ما تشهده مصر اليوم فى إطار حركة التغير السريعة فى العالم كله هو مجموعة من الصراعات التى لم تحسم نتائجها بعد والتى سيحسم الكثير منها خلال السنوات العشر المتبقية من القرن العشرين: صراع بين القوى الديمقراطية والقوى الأوتوقراطية، صراع بين الإحساس بما يجرى فى العالم حيث الرغبة فى ملاحقته، وتبادل الإحساس بما يجرى حيث تكاسل العقل وتثاقل الخطى فى الملاحقة، صراع بين الرغبة فى قطف ثمار التراكم الذى صنعه التجربة الديمقراطية حتى الآن حيث الميل نحو توسيعها بالمزيد من الجدية والمشاركة الشعبية، وبين الرغبة فى الاكتفاء بما كان حيث الميل نحو خلق الجديد أو حتى الإجهاز على الموجود، صراع بين إدراك ضرورة تعبئة الشعب كله لمواجهة الأزمة الاقتصادية حيث التوزيع العادل للأعباء والتعويض بمزيد من الحرية وتصور أن حل الأزمة يكمن فى صمت الناس أو إسكاتهم ليتولى عباقرة الحكم أمر الحل، حيث القرارات المطلوب أن تطاع فوق ما يستطيع. وأخيراً صراع حسم بين جيل محتكر وجيل محروم محتج.

ولما كانت الصراعات السياسية - خصوصاً المركبة على هذا النحو - تجد حلولها فى لحظات نزوة حاسمة عبر مسارها التاريخى، فإن مصر

(٢٣) حول قضية الأجيال انظر للكاتب: قضية الأجيال فى السياسة العربية، الخليج، ١٩٨٦/٨/٢٦ وكذلك: أسامة الغزالي حرب، الأجيال والسياسة فى مصر المعاصرة، الأهرام، ١٩٨٨/٩/٢٣ وعلى الدين هلال، عن الشباب والشيوخ، الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٩/١٠/٢.

تنتظر لحظة ذروة قادمة لا ريب فيها. قد تتخذ هذه اللحظة شكل "المصادمة" التي عرفتتها شعوب أزاحت بالقوة عوائق التطور الديمقراطي من طريقها. وقد تتخذ شكل "المصالحة" التي عرفتتها شعوب أخرى أدرك حكامها ضرورة التغيير واسع النطاق في اتجاه الديمقراطية، ولو على طريقة "بيدي لا بيد عمرو". ولئن كان من اليسير التنبؤ بإتيان اللحظة - لكونها من بدايات الأمور في التاريخ البشرى - فإن من العسير التنبؤ بالشكل الذي ستتخذه، مصادمة أم مصالحة أم توليفة بينهما، ذلك أنه خارج البدهيات لا توجد في التاريخ البشرى حتميات كذلك التي تحلم بها وتتوزع عليها أطراف الصفوة السياسية المصرية: حتمية الحل الاشتراكي - حتمية الحل الإسلامي - حتمية الحل الرأسمالي. ذلك أن الحتميات تنفي حق الناس في الاختيار، وتلك هي أسوأ بضاعة يمكن أن تقدمها أي صفوة سياسية لشعبها. لكن السقوط الأخلاقي لفكرة الحتميات التي انتشرت يوما على اتساع العالم لا ينكر على العقل حق صياغة الاحتمالات والترجيحات. كما أنه لا ينكر على القلب حق الأمل. وعلى هذا الأساس تكون ترجمة ثلاثية "المحتوم - والمحتمل - والمأمول" في الحالة المصرية هي:

- المحتوم هو فقط البدهى. والبدهى أن لحظة ذروة ستأتى يوما في مصر.

- المحتمل هو ما تبينه شواهد الصراع بين العوامل المعيقة والعوامل الدافعة. والشواهد تشير إلى توليفة من المصادمة والمصالحة.

- المأمول هو ما يرغبه القلب ولو كان صاحبه ذا عقل أكاديمي. والقلب راغب في مصر ديمقراطية مستقرة عبر الرحلة بين قرنين وإلى ما لا نهاية.

(٦)

العسكريون

القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر

فى بلد كمصر من بدايات الأمور أن يهتم "المهتمون بالسياسة" بمسألة الدور السياسى للقوات المسلحة. وذلك باعتبار ما عرفه المصريون من دور سياسى للجيش على مدى حقبة تاريخية طويلة انتهت بتولى الجيش لمقاليد الحكم فعلاً فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ومنذ تلك اللحظة نشأ فى مصر نوع من الحكم العسكرى المرتبط بنوع من التغيير الاجتماعى الجذرى بما برر استخدام مصطلح "الثورة" لوصف النظام السياسى للبلاد دون التوقف عند لحظة "الانقلاب العسكرى" ودون رفض قاطع لمبدأ "الحكم العسكرى" الذى يحقق الإنجازات الوطنية والاجتماعية.

إلا أن الأمر بدأ يختلف فكراً وفعلياً فى النصف الأول من الستينيات حين اختلطت فى الصفوة السياسية الحاكمة فى مصر الملامح "العسكرية" بالملامح "المدنية"، وذلك بحكم الدور الذى قام به الخبراء الفنيون (التكنوقراط) فى تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى وصفت رسمياً "بالاشتراكية". فبغض النظر عن الخلاف حول المصطلحات لم يعد الأمر مجرد حديث بسيط عن "الحكم العسكرى" البحت بالمعنى الذى تناوله علماء السياسة فى دراساتهم^(*). ثم جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتفرض مزاجاً وواقعاً جديداً اتسم برفض جمهرة المواطنين للأشكال الصريحة من الحكم العسكرى وبالأخص الممارسات القمعية لجهاز الدولة الذى سيطر عليه العسكريون باسم ثورة يوليو ١٩٥٢، وبهذا بدأت عملية التغيير التدريجى فى اتجاه خلق نظام سياسى مدنى يقوم على "الشرعية الدستورية" و"التعددية" أو "الديمقراطية" بالمعنى الواسع وبغض النظر عن مقدار النجاح فى التجسيد العملى لهذه الشعارات.

(*) خلع الأدب السياسى على الحكم العسكرى العديد من التسميات: "البريتوريانية" (نسبة إلى الحرس البريتورى لأباطرة الرومان) و"الستراتوقراطية" (نسبة إلى الحكم العسكرى على عهد الناصر الإنجليزي كرومويل) و"البونابرتية" (نسبة إلى نمط حكم نابليون بونابرت فى فرنسا). انظر مثلاً:

Peter Lyon, Back to the Barracks, Third World Quarterly, January 1985, PP. 9-15.

وانظر للكاتب: العودة إلى الثكنات، العرب، ١٩٨٥/٩/٣ ونموذج الانتقال من الحكم العسكرى إلى الحكم المدنى فى أمريكا اللاتينية، السياسة الدولية، يناير ١٩٨٦، ص ٨٣-٩٣.

ومع ذلك فقد استمرت شعارات وإنجازات ثورة يوليو أساساً للشرعية السياسية في مصر يلتقى عليه الحزب الحاكم الذى يعتبر نفسه امتداداً لتنظيمات الثورة ووريثاً لإنجازاتها، والقوى السياسية المعارضة إلى اليسار سواء فى ذلك القوى التى تسمى باسم قائد الثورة أو القوى الاشتراكية الجذرية الداعية لانطلاقة إلى الأمام من حيث وقفت الثورة، وحتى قوى اليمين السياسى التى تحتفى بشرعيتها الخاصة كتاريخ الوفد بالنسبة لليبراليين والدين الإسلامى بالنسبة للحركة السياسية الإسلامية، هذه القوى أحياناً ما تعلن - خصوصاً فى زمن الانتخابات - رغبتها فى الحفاظ على مكتسبات الثورة.

ولما لم يكن الأمر مجرد استمرار للشعارات بل لقدر من الممارسات والمؤسسات التى نشأت فى أحضان الثورة جميلها وقبيحها معاً، فقد ظل بند الدور السياسى للعسكريين مطروحاً على جدول أعمال الجدل السياسى فى البلاد. ذلك الجدل الذى أصبح ولا شك مفتوحاً بدرجة أعلى من ذى قبل مع وجود قدر أكبر من حرية النشر والتعبير. وقد انعكس ذلك فى نشاط الأكاديميين من علماء السياسة الذين بدأوا فى تناول الدور السياسى للعسكريين فى أوراقهم العلمية. ومنهم من سبقت له الريادة فى هذا المجال مثل الدكتور أنور عبد الملك الذى تبوأ مكانة عالمية فى دراسة الدور السياسى للعسكريين منذ أن أصدر كتابه المعروف "مصر مجتمع عسكرى". وهو الكتاب الذى لخص فى وضوح "الأداء الوطنى" و"الممارسة القمعية" لعسكريي ثورة يوليو فى نفس الوقت، إلا أنه يلاحظ - على ما يتبدى من إسهامات الدكتور أنور عبد الملك فى الندوات العلمية الأحدث - ارتفاع نبرة الدفاع عن دور سياسى مباشر للعسكريين لدى الرجل بما يضعه موضع الاختلاف مع الجيل الأحدث من الباحثين السياسيين الآملين فى خلق مجتمع ديمقراطى وحكم مدنى أكثر تبلوراً فى بلدهم. وأحد أشكال الممارسة الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية هو نقل الاهتمام بالقضايا العامة - ومنها بالطبع قضية الدور السياسى للعسكريين - من دائرة الصفوة الضيقة "المهتمة بالسياسة" إلى الدائرة الأوسع من المواطنين على الأقل بدءاً من دائرة "المهتمين بالقراءة". وهو ما تسهم فيه ولاشك حركة نشر الكتب ودور النشر المهتمة بقضايا الناس فى وقت انتشرت فيه أكثر دور النشر المهتمة بقضايا الملائكة والشياطين! وبالطبع فإن فى ذلك اختباراً للادعاءات

الديمقراطية للنظام السياسى الذى قد تفرع بعض دوائره من طرح المشكلات بأكثر من تبرمها بطرح الخزعبلات!

ولأن الجدل حول قضية الدور السياسى للعسكريين هو موضوع قديم اتخذ يوماً شكل الهمس ثم شكل المظاهرات، فالجديد فى الأمر هو أنه يتخذ اليوم شكل الحوار الديمقراطى المفتوح. وتلك ولا شك علامة من علامات النضج السياسى العام فى مصر لا بد من تثبيتها وتطويرها حتى نتجاوز منهج التعامل مع مشكلات حياتنا بطريقة الكبت والانفجار. على أن نتناول هذا الموضوع لا يعنى على الإطلاق النيل من المكانة الاعتبارية التى ترسخت لدى المصريين إزاء قواتهم المسلحة بما لها من تاريخ وطنى ممتد^(*). لكنه فى سياق الديمقراطية الوليدة لابد من مناقشة كل الموضوعات دون مجاملات.. وهو ما يمثل فى حد ذاته مؤشراً على تلك الديمقراطية الوليدة أو تحولها المبكر إلى ديمقراطية وثيدة!

(١)

منذ خمسة آلاف سنة تقريباً وحدّ مينا نارمر مصر العليا ومصر السفلى بقوة السلاح. ومنذ ذلك الحين قامت وحدة سياسية متماسكة على ضفاف النيل. وقد لعبت القوات المسلحة عبر تاريخ مصر كله دوراً مهماً للحفاظ على هذه الوحدة. وسواء فى لحظات النصر أو فى لحظات الهزيمة أسهمت القوات المسلحة بشكل كبير فيما طرأ على البلاد من نقاط تحول تاريخية. وخلال الفترة الحديثة من تاريخ مصر كانت نقطة التحول المتميزة هى الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ بعد دحر الثورة الوطنية التى قادها أحمد عرابى ورفاقه من العسكريين الوطنيين^(٢)، كما كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وما تمخض عنها من ثورة اجتماعية هى أهم نقطة تحول فى تاريخ مصر المعاصر.

(*) تأكيداً لهذه النقطة، انظر مقالتي للمحرر المتضمنتين فى "ملحق هذا القسم" هل يترجل راكب الحصان؟، العرب، ١٩٨٦/٩/١ وسياسيون وعسكريون، العرب، ١٩٨٧/١٢/٢١.

(١) كتبت هذه الدراسة أصلاً باللغة الإنجليزية وراجعتها المؤلف بعد ترجمتها إلى العربية. ونشرت فى: على الدين هلال وآخرون، النظام السياسى المصرى.. للتغير والاستمرار، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٩٨٨. كما نشرت بالإنجليزية فى مجلة:

Third World Quarterly, October 1988.

(٢) عن الثورة العرابية انظر: صلاح عيسى، الثورة العرابية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢.

ولم يمنع استمرار مصر كوحدة سياسية متميزة من وجود تغيرات في مركزها القانوني السياسي تراوحت ما بين كون مصر مركزاً لإمبراطورية مهيمنة وبين كونها بلداً تابعاً، وكذلك الأمر فيما يتصل بقوات مصر المسلحة، فهي أيضاً قد شهدت العديد من التغيرات الموازية لما شهدته مصر ككل. وعلى سبيل المثال فقد سرح الجيش المصري بعد أن قهر البريطانيون مصر وحل محله جيش هزيل^(٣). وبذلك تخلى الجيش عن دوره الطبيعي في الحفاظ على وحدة البلاد. وكان قادة الجيش الجدد من طبقة ارسطراطية من ملاك الأراضي الأتراك بينما كان أبناء الطبقة الوسطى المصرية يتهربون من التجنيد بدفع مبلغ من المال (البديلة)، أما أبناء فقراء الفلاحين فكانوا يهربون من الخدمة العسكرية هرباً وبالذات من خلال فقء العين اليمنى^(٤). وكانت معنويات الجيش في فترة الاحتلال الإنجليزي تختلف تماماً عنها أيام محمد علي باشا التي قام فيها الجيش بدور طبيعي في بناء مصر الحديثة في الفترة ١٨٠٥ - ١٨٤٠ والتي تلت الغزو الفرنسي في ١٧٩٨ - ١٨٠١، إلا أن طموحات محمد علي باشا توقفت تحت وطأة الضغوط الأجنبية عام ١٨٤١ وتلا ذلك الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ والذي واكب فترة مظلمة من تاريخ مصر وقواتها المسلحة. ثم استقلت البلاد اسماً سنة ١٩٢٢ دون أن يترك هذا أثراً في الموقف العام للقوات المسلحة المصرية حيث احتفظت بريطانيا لنفسها بحق الدفاع عن مصر. ولم يتسن للجيش المصري أن يعيد تنظيم صفوفه ويسترد مكانته إلا بعد أن تم توقيع المعاهدة المصرية الإنجليزية سنة ١٩٣٦.

وبينما يعتبر المدى الذي بلغه أبناء الارستقراطية الزراعية في سيطرتهم على مناصب الجيش العليا موضع خلاف نظري^(٥)، إلا أنه مما لا

(٣) Roger Owen, The Role of the Army in Middle Eastern Politics - A critique of existing analyses, Review of Middle East Studies, No. 3, 1978 (Ithaca Press, London), P. 65.

(٤) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، غير مؤرخ (حوالي عام ١٩٧٤)، ص ٨٤ - ٨٧.

(٥) يؤكد بعض المحللين أن كبار الضباط في الجيش المصري قد مثلوا "جزءاً متكاملًا مع الطبقة الارستقراطية الحاكمة في مصر قبل الثورة" (مجدى حماد، المؤسسة العسكرية، في: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري - البناء السياسي، المجلد رقم ٤، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٦٥).

هذا بينما يشير آخرون إلى أن "جميع جنرالات الجيش المصري لم يكونوا من أبناء الطبقة الحاكمة فعلاً، فلم يكن من بينهم اقطاعي واحد ولا رأسمالي كبير" (أحمد حمروش، الانقلابات العسكرية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣).

شك فيه أن زيادة أعداد العناصر الشابة من أبناء الطبقة الوسطى التي التحقت بالكلية الحربية منذ سنة ١٩٣٦ قد غيرت من الطبيعة الطبقية العامة للجيش، والأمر الأكثر يقيناً هو أن الجيش لم يعتد قمع الحركات الشعبية حتى في ظل النظام القمعي خلال سنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤^(٦) وبذا لم ينظر أحد إلى الجيش كقوة سياسية منازرة لأحد الأطراف في الصراعات السياسية المدنية.

لكن أحداثاً بعينها جرت داخل مصر وخارجها قد بدأت في إيجاد انطباع مختلف بخصوص موقف القوات المسلحة في الحياة السياسية، فقد كانت هناك انقلابات الجيوش في البلاد المجاورة - العراق وسوريا - واستمرار بريطانيا في إضعاف الجيش المصري، بل وتدخل قوات الاحتلال الإنجليزي للتأثير على التطورات السياسية في مصر (حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢)، ثم حرب فلسطين ١٩٤٨ وفضيحة الأسلحة الفاسدة^(٧)، لكن الأهم من ذلك كان هو تفاقم أزمة النظام السياسي والاجتماعي قبل ١٩٥٢ والتي دفعت بصغار الضباط لتولى مقاليد الأمور نيابة عن الطبقة الوسطى المتمردة التي قامت منظماتها السياسية^(٨) بدور كبير في التربية السياسية لهؤلاء الضباط، وقبل أن يتم لهم الاستيلاء على السلطة كانت السلطات المدنية قد بدأت في الاستعانة برجال الجيش لحل بعض مشكلات التمويل والنقل ومواجهة الكوارث والأوبئة^(٩).

وعندما تم للجيش الاستيلاء على السلطة وإخضاع المقاومة الشعبية للحكم العسكري، لم يكن يهدد أمن النظام العسكري إلا العسكريون أنفسهم، وقد وضعوا نصب أعينهم الانقلابات المتكررة في سوريا المجاورة وحاولوا داخل مصر إزالة شبح استيلاء العسكريين على السلطة مرة أخرى بكل وسائل التهيب والترغيب الممكنة^(١٠).

= انظر أيضاً: أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، المجلدان ١، ٤.

(٦) أنور عبد الملك، سبق ذكره، ص ٨٧.

(٧) أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٤٤ - ٣٤٦. انظر أيضاً: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.

(٨) غنى عن الذكر أن أهم هذه المنظمات كانت، هي: الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية، حيث كانت قيادات الضباط الأحرار إما من أعضاء هذه التنظيمات أو من المتعاطفين معها.

(٩) أحمد إبراهيم خضر، سبق ذكره، ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

(١٠) أحمد حمروش، سبق ذكره، ص ٥٨.

وبينما لم يستغرق عبد الناصر إلا سنتين لمواجهة تهديد المعارضين المدنيين، فإنه لم يتمكن من السيطرة على الجيش وإزالة ما به من نزعات سياسية إلا بعد خمس سنوات تقريباً^(١١) وقد مثلت فئة "الجنود" واحدة من الفئات الاجتماعية الخمس التي اعتبرها عبد الناصر الأساس الاجتماعي لأيديولوجيته السياسية القائمة على فكرة تحالف قوى الشعب، وحسبما أوضح عبد الناصر: "لا نريد سياسة داخل الجيش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية"^(١٢).

والذى حدث فى الحقيقة هو أن الجيش قد ظل قوة موازية لقوة عبد الناصر المدنية بعد أن خلع رداءه العسكرى. وقصة العداء المستحكم بين عبد الناصر وقائد جيشه المشير عبد الحكيم عامر كانت من الحكايات الشعبية فى مصر قبل وبعد إقدام المشير عامر على الانتحار إثر كارثة حرب ١٩٦٧.

ولما كان عبد الناصر قد أقام شرعيته على أساس الإنجازات الاجتماعية - الاشتراكية - وإحياء القومية العربية، فقد لجأ عبد الناصر إلى الجيش لى يقوم بمعظم المهمة فى كلتا الحالتين، ولكى يحقق ذلك كان من الطبيعى أن يعد جيشاً قوياً بمساندة السوفييت^(١٣)، وذلك باعتبار أن المشكلة الفلسطينية والمواجهة مع إسرائيل قد مثلت بؤرة السياسة العربية لعبد الناصر، وقد عزز موقف الجيش إنجاز الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١ ومساندة الثورة فى اليمن ١٩٦٢.

وعندما أراد عبد الناصر أن ينجز ثورته الاجتماعية اعتمد إلى حد كبير على القوات المسلحة فاحتل الضباط المراكز العليا فى الحكومة والمؤسسات الاقتصادية واحتل المشير عامر مركز رئيس المجلس الأعلى

(١١) نفس المرجع، ص ٥٩. حتى وقت متأخر من فترة حكمه، وبرغم هزيمة الجيش فى حرب ١٩٦٧ ظل عبد الناصر على مخاوفه من أن "ضباط الجيش مارسوا العمل السياسى فى الخمس عشرة سنة الأخيرة ومن الممكن أن يخرج بعضهم على النظام ليتأمر بقوة السلاح" (ورد فى: عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية، ٢٣ يوليو، ١٩٧٩/٨/١٣).

(١٢) ورد فى: أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٣٣١.

(١٣) عن مساندة السوفييت للجيش المصرى انظر: Salah Al-Din Hadidi, Military Dependency: The Egyptian Case, in: Talal Asad and Roger Owen (eds.), The Middle East, Macmillan Press, London, 1983, PP. 65-68.

للمؤسسات العامة^(١٤). إلا أن الفنيين المدنيين دخلوا بالتدريج عالمهم، وفي المقابل بدأ ضباط الجيش أيضاً اقتحام عالم الفنيين حيث كان طريقهم إلى هذا هو الحصول على درجات جامعية تصل في بعض الحالات إلى الدكتوراه^(١٥). وقد أثرت هزيمة الجيش المنزلة في ١٩٦٧^(١٦) على وضعه في أعين المدنيين، الأمر الذي بدأ يتغير بواسطة الأداء الأفضل للجيش خلال حرب الاستنزاف (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، ثم مع جو الإحساس بالانتصار عندما تمكن الجيش من عبور قناة السويس في أكتوبر ١٩٧٣. والمهم أن هزيمة ١٩٦٧ قد فرضت نقاشاً علنياً لمساوئ وأخطاء القيادات العسكرية مما استلزم بالضرورة إدخال تعديلات على النظام السياسي^(١٧).

وبعد مظاهرات العمال والطلبة في فبراير ١٩٦٨^(١٨) حدث بعض التقدم نحو الديمقراطية فأنشئ بيان ٣٠ مارس وتكون مجلس وزراء يضم نسبة عالية من المدنيين^(١٩). وبعد موت عبد الناصر سنة ١٩٧٠ انتقلت السلطة إلى السادات دون حاجة إلى الاستعانة بالقوة العسكرية، إلا أنه كان على السادات خلال صراع مايو سنة ١٩٧١ أن يحيد الجيش، لأن قائده الفريق محمد فوزي كان ضمن المجموعة المناوئة للسادات، وقد تمكن السادات بمعاونة أنصاره في الجيش، وبخاصة رئيس الأركان الفريق محمد صادق وقائد الحرس الجمهوري الليثي ناصف، من النجاح في تحقيق ذلك^(٢٠). وفي

(١٤) سامية سعيد إمام، رأسمالية الانفتاح الاقتصادي بين الاستمرار والتغيير، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الحادي عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة، ٢٩ مارس - ٣ أبريل ١٩٨٦.

(١٥) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ص ١٨٨.

(١٦) عن انسحاب الجيش المصري من سيناء، انظر: خضر، سبق ذكره، الصفحات ٢٤٠ - ٢٤٧.

(١٧) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ص ١١٥.

(١٨) عن هذه المظاهرات والتي تلتها في نوفمبر ١٩٦٨ انظر:

Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt, Al-Saqi Books/Zed Press, London, 1985, PP. 149-175.

(١٩) نفس المرجع، ص ١٤٣، كانت النسبة المئوية للوزراء العسكريين ٥٨% في مجلس ١٩٦٧ - قبل الحرب - ثم صارت ٦٦% إبان الحرب إلى أن أصبحت ٤١% بعد الحرب. مجدى حماد سبق ذكره، ص ١٨٤، جدول و. shahrough Akhavi, Egypt: Neo-Patrimonial.

Elite, in: Frank Tachau (ed.) Political Elites and Political Development in the Middle East, John Wiley & Sons, New York, 1975, P. 91, table ; Hrair Dekmejian, Egypt under Nasser, Univ. of London Press, 1972, p. 259, table.

(٢٠) انظر: لطفى الخولى، مدرسة السادات السياسية، كتاب الأهالي، رقم ١١، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٦، ص ٢٣٢ وما بعدها.

ظل حكم السادات تم المزيد من تخفيف الطابع العسكرى للسياسة المصرية. فقد ضم مجلس وزراء يناير ١٩٧٢ ٢١,٢% فقط من الوزراء العسكريين^(٢١). ومن بين ٣٥ شخصاً شكلوا قمة الصفوة السياسية الحاكمة كان هناك ثمانية فقط من أصول عسكرية (٢٢,٨%)^(٢٢). إلا أن ذكريات عهد السادات تحمل بعض العلامات العسكرية المهمة: فهو قد قام بتعيين أحد العسكريين نائباً ثم أصبح هو خليفته فى تولى رئاسة الدولة، كما كانت هناك حادثة الطائرة التى أودت بحياة عدد من القيادات العسكرية المهمة، ثم أخيراً قتل السادات نفسه أثناء عرض عسكرى فى سنة ١٩٨١.

لقد حاول العسكريون الذين تولوا السلطة فى مصر منذ ١٩٥٢ إقامة نموذج للتطور الاجتماعى دون مشاركة من قبل الفئات السياسية المدنية^(٢٣). أى أنهم قد شقوا طريقهم الخاص بأن وقفوا حائلاً ضد تفاعل الصراع الاجتماعى^(٢٤). وعلى الرغم من أنهم نجحوا فى شق طريقهم فإن هزيمتهم قد نسفت منطق نموذجهم الاجتماعى، حيث أصبحت فكرة إحراز التقدم الاجتماعى على حساب ممارسة الحريات السياسية فكرة غير مقبولة من أكثر المصريين^(٢٥).

وقد مثلت التعددية السياسية وخلق نوع من نظام تعدد الأحزاب رداً على هذا التحدى جنباً إلى جنب مع ملائمة ذلك للتحول نحو الاقتصاد الحر (الانفتاح)، ومع ذلك لا بد أن نذكر أنه حتى الآن وبعد حوالى أربعين عاماً من استيلاء الجيش على السلطة فى ١٩٥٢، وبعد حوالى عقد ونصف من بداية نظام تعدد الأحزاب فى ١٩٧٦، ظل كل رؤساء الجمهورية ونوابهم من العسكريين. والأهم من ذلك هو موقف الجيش فى مواجهة التطور الديمقراطى الراهن، وهو موقف يجد كل من المراقب المصرى والأجنبى صعوبة فى تقييمه حسبما يتضح من الكتابات القليلة حول هذا الموضوع^(٢٦).

(21) Akhavi, Loc, cit.

(22) Raymond A, Hinnebuch, Egyptian Politics under Sadat, Cambridge Univ, Press, 1985, p. 94-5, table 1.

(٢٣) أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، ص ص ١١٤ - ١١٥.

(٢٤) أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، ص ٣٥٨.

(٢٥) نفس المرجع، ص ص ٣٦٠ - ٣٦١.

انظر أيضاً: طارق البشرى، الديمقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥.

(٢٦) انظر على سبيل المثال: أحمد عبد الله، هل يترجل راكب الحصان؟، العرب، ١٩٨٦/٩/١ وسياسيون وعسكريون، العرب ١٩٨٧/١٢/٢١ وكذلك: =

إن من الطبيعي في ظل نظام تعدد الأحزاب أن يختلف الدور السياسي الذي يلعبه الجيش بصرف النظر عن المدى المحدد للتنافس الحزبي على السلطة السياسية (أى مع وجود حزب حاكم فعلى وحيد)، إلا أنه حتى الآن لا يمكن القول بأن تحديداً قاطعاً للدور السياسي للجيش قد تم الاتفاق عليه في مصر، فلم تزل تلك نقطة نزاع بين الحكم والمعارضة يدور حولها الحديث والهمس وحتى الصمت. وحسبما يقول عادل حسين رئيس تحرير صحيفة الشعب: "أعرف موقف عدد من الوطنيين الذين يتوجسون أو يتطيرون من ذكر الجيش في مجال حديثاً عن السياسة والديمقراطية. وهم يطلبون في أحسن الظروف أن نغلق هذا الملف ونمنع الحديث فيه.. إن إحدى المهام الملحة هي السعي لإيجاد صيغة متينة وصريحة وصحية للعلاقة بين الجناحين المدني والعسكري للدولة"^(٢٧). ويضيف: "فضلاً عن ضرورة تدخل غير العسكريين في متابعة الأهداف والتوجيهات العامة لما يحدث في مجال الجيش، فإن من حق الجيش بل من واجبه أن يتدخل بقدر ما في المجالات المدنية. بتعبير آخر، فإن التفاعل والتنسيق بين الجيش وباقي الوزارات والمؤسسات السياسية مسألة لا غنى عنها"^(٢٨).

وتتجه سهام المعارضة والنقد الخاص بالجيش وموقفه من الحياة السياسية، نحو العديد من القضايا التي تصدرها المطالبة بتفصيل الرقم الإجمالي لميزانية القوات المسلحة المقطوعة من ميزانية الدولة، وإخضاع ميزانية الجيش لمراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات^(٢٩). على أنه من الواضح أن وجهتي المعارضة الأساسيتين إنما تتمثلان في رفض ارتباط الجيش بالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم من ناحية وارتباطه برئاسة الدولة من ناحية أخرى. وحول هاتين النقطتين تدور الثثرة والهمس أكثر مما يكتب وينطق.

= Robert Bianchi, Interest Group Politics in the Third World, Third World Quarterly, April 1986, PP. 507-539; John O. Riddle, The Egyptian and Fundamentalism, Defence & Diplomacy, May 1986, PP. 15-20; Paul Jaber Egypt's Crisis – Amerca's Dilemma's Foreign Affairs, Summer 1986, PP. 960-980.

(٢٧) عادل حسين، الجيش ومستقبل الديمقراطية، الشعب، ١٩٨٦/١/٧.

(٢٨) عادل حسين، عن الجيش مرة أخرى، الشعب، ١٩٨٦/٧/١.

(٢٩) انظر على سبيل المثال: الشعب، ١٩٨٦/٦/١٠.

ففى ظل حكم السادات كان قائد الجيش المشير عبد الحليم أبو غزالة عضواً فى المكتب السياسى للحزب الحاكم، ضارباً بذلك قواعد الدستور التى تحرم على العسكريين النشاطات السياسية^(٣٠)، وفى أكتوبر سنة ١٩٨٤ صحح الرئيس مبارك هذا الخطأ، بأن نعى المشير عن قيادة الحزب. على أن إصرار المشير على حضور ومخاطبة المؤتمرات العامة للحزب الوطنى الديمقراطى كان موضع نقد من المعارضة على أساس أن مشاركته فى المؤتمرات العامة لبقية الأحزاب مسألة محتملة^(٣١). كما دأبت دوائر المعارضة على الدعوة للفصل بين وظيفة وزير الدفاع من ناحية ووظيفة قائد الجيش من ناحية أخرى.

والحقيقة أن بعض النقد الهادف لإبعاد الجيش عن الحزب الحاكم إنما يهدف فى النهاية إلى إبعاد رئاسة الجمهورية عن الجيش. وقد دأبت أحزاب المعارضة على دعوة الرئيس مبارك لأن يكون رئيساً لكل المصريين وذلك بأن يتخلى عن رئاسته للحزب الحاكم، ولو أن الرئيس فعل ذلك فإنه يكون قد اختار أن يؤسس سلطته على شرعية التراضى السياسى القومى، وهو ما يعنى أيضاً أن تكون قاعدة السلطة فى مصر قاعدة مدنية بالأساس، ذلك الوضع الذى يتوهم القليلون أن يكون هو الوضع المعبر عن حقائق السياسة المصرية الراهنة. إن الشرعية العسكرية للحزب الحاكم ورئاسة الدولة معاً هى المقصودة بتلميحات وتصريحات المعارضة بشأن تعيين العسكريين كمحافظين لأغلبية المحافظات^(٣٢). وعندما توصلت الحكومة إلى اتفاق مع شركة جنرال موتورز لدمج صناعة السيارات المحلية فى الصناعة الأمريكية بالرغم من معارضة وزارة الصناعة لم تكن صحف المعارضة فى حاجة إلى التلميح فهى قد أدانت القوات المسلحة^(٣٣) باعتبارها القوة الكامنة وراء تمرير ذلك الاتفاق.

(٣٠) فى انتخابات ١٩٨٧ كان ترشيح اللواء جمال السيد وزير الدولة للإنتاج الحربى مثاراً لمنازعات قانونية من قبل منافسيه فى دائرة جنوب القاهرة الانتخابية، ومع ذلك فقد قبل ترشيحه على أساس "تقاعدته" من الجيش (الأهرام ١٩/٣/١٩٨٧)، بينما أشارت صحف المعارضة إلى "استقالته" من الجيش لتقادى هذا المآزق للقانونى (الأهالى ١٨/٣/١٩٨٧).

(٣١) مدحت الزاهد، ملاحظات حول حضور وبيان المشير أبو غزالة لمؤتمر الحزب الوطنى، الأهالى، ١٩٨٦/٨/٦.

(٣٢) المحافظون واللعب بالنار، الأهالى، ١٩٨٦/٧/١٦.

(٣٣) انظر: لأهالى، ١٩٨٦/٦/١١ والشعب، ١٩٨٦/٧/١، والأهالى، ١٩٨٦/٧/١٦.

ويحظى المشير أبو غزالة بنصيب الأسد من الثروة حول العسكريين ذوى الطموحات السياسية والميول الأمريكية كما يتجه إليه الكثير من سهام المعارضة. وقد ذهب أحد أساتذة الجامعة إلى حد نقد الظهور المتكرر للمشير فى وسائل الإعلام، وأطلق عليه اسم "النجم الساطع" و"رجل الساعة" و"المنقذ"^(٣٤). كما يكثر الحديث حول صراع السلطة بين الرئيس والمشير بحيث إن الأخير قد أنكر ذلك وأكد أنه ليس فى استطاعة أحد الإيقاع بينهما إذ إنهما مرتبطان بروابط شخصية وأسرية^(٣٥). والواضح أن المعارضة اليسارية هى الأكثر إلحاحاً فى نقد المشير من المعارضة اليمينية ومن المعارضة الإسلامية. بل إن أحد رجالات المعارضة الإسلامية قد قدم الشكر إلى المشير لأنه رفض مهاجمة الإسلاميين كما ركز على أهمية الدين للجيش وذلك فى تسجيل تليفزيونى تم حجه عن المشاهدين.^(٣٦) كما لم ينس المعارض الإسلامى الثناء على ارتداء زوجة المشير للحجاب^(٣٧).

ولدى دوائر المعارضة تحفظات جوهرية تتصل بالقوات المسلحة، إذ إن استراتيجية الدفاع الوطنى ومفهوم الأمن القومى فى حد ذاتهما موضع جدال. فعلى الرغم من التعاون المحدود بين البعض من المثقفين المدنيين والمثقفين فى المؤسسات العسكرية مثل أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، يظل تحديد محتوى استراتيجية الدفاع ومفهوم الأمن القومى وقفاً على المؤسسة العسكرية وحدها، ولا يتسنى لمجتمع المدنيين سوى معرفة شذرات من الفكر العسكرى من خلال الصحافة^(٣٨). ولذا اقترح أحد كتاب المعارضة أن يتم لقاء بين المشير وبعض المتخصصين من ممثلى المعارضة لدراسة أهداف ومهام القوات المسلحة معاً^(٣٩). وتساءل كاتب آخر بسخرية عما إذا كان ما يهدد أمن مصر هو إسرائيل والولايات المتحدة أم الاتحاد السوفيتى والعرب وعلى وجه الخصوص ليبيا واليمن الجنوبي^(٤٠).

(٣٤) سعيد إسماعيل على، هذا النجم الساطع، الأهالى، ١٩٨٦/١٠/٨.

(٣٥) الأهالى، ١٩٨٦/٨/٦.

(٣٦) محمد عبد القدوس، تعظيم سلام للمشير، الشعب، ١٩٨٦/١٠/١٤.

(٣٧) نفس المرجع.

(٣٨) انظر على سبيل المثال: اللواء أحمد فخر، الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية،

الجمهورية، ١٩٨٥/١/٢٠ ولقاء مع اللواء مصطفى العباسى، الجمهورية، ١٩٨٦/٤/١٠.

(٣٩) محمد أحمد لبيب، الأهداف العسكرية، الوفد، ١٩٨٦/٨/٢١.

(٤٠) فيليب جلاب، للدفاع ضد من ؟ الأهالى، ١٩٨٦/٧/٣٠.

وقد أعلن المشير في مناسبات مختلفة وعبارات فضفاضة أن هدف القوات المسلحة هو الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة ترابها الوطنى وسلامة حدودها، كما أكد دور مصر العربى والأفريقى والإسلامى وكذلك حماية الشرعية الدستورية^(٤١). وما يقلق المعارضة هو الخلط بين عملية حماية الشرعية الدستورية ومساندة الحزب الحاكم فى الداخل، بينما يقلقها أكثر إغفال الدوائر العسكرية ذكر إسرائيل كمصدر للخطر الخارجى، وتأكيد المشير لالتزام الجيش بمعاهدة السلام مع إسرائيل^(٤٢) تفسره بعض دوائر المعارضة على أنه إغفال لواحد من مصادر تهديد الأمن، أو هو على الأقل تهوين من شأنه.

وفى الحقيقة فإن إغفال ذكر إسرائيل كمصدر للخطر وإعلان الالتزام بمعاهدة السلام لا يشكلان من الناحية الفعلية تغييراً جوهرياً لنظرة العسكريين المصريين إلى إسرائيل. وهو ما أكدته المشير نفسه فى جلسة مغلقة للجنة الدفاع بمجلس الشعب، دعيت إليها صحف المعارضة على ألا تنشر إلا البيان الرسمى الذى يصدر عن اللجنة. لكن صحيفة "الأهالى" لم تحترم هذا الشرط، فورد فى طبعتها الأولى كثير من التفاصيل التى صرح بها المشير بما استدعى تدخل السلطات الرسمية لاستبدال هذه الطبعة بطبعة أخرى حذفت منها تصريحات المشير. وقد أحدثت هذه التصريحات ذعراً فى إسرائيل نفسها بما دفع الصحافة الرسمية المصرية للرد على الحملة الإسرائيلية^(٤٣). ولئن ضربت هذه الحادثة مثلاً لنوع العلاقة بين الحكومة والمعارضة فيما يتصل بالخلاف حول مسائل الدفاع والأمن، فإنها تعد أكثر دلالة على ضعف الموقف المصرى العام فى مجال الدفاع عن الأمن القومى حتى أنه عندما طرح موضوع مشاركة الجيش المصرى فى حرب الخليج فإن تناوله قد تم بقدر أكبر من الهدوء.

ولدى المعارضة مآخذ أخرى على استراتيجية الدفاع كما يتصورها العسكريون، مثال ذلك أن تكون الحرب ضد الإرهاب هدفاً للجيش المصرى^(٤٤) الذى قد يصبح بذلك أداة فى يد الولايات المتحدة من الناحية

(٤١) انظر على سبيل المثال: الأخبار، ١٩٨٦/٧/٢١ والأهرام، ١٩٨٧/١/١٣.

(٤٢) نفس المرجع.

(٤٣) انظر على سبيل المثال: محمد عبد المنعم، المشير أبو غزالة وزوبعة داخل إسرائيل، الأهرام، ١٩٨٧/٢/٥ وموسى جندى، ضجة فى إسرائيل حول تصريحات المشير، الأهرام، ١٩٨٧/٢/١٨.

(٤٤) الأخبار، ١٩٨٧/٧/٢١ والأهرام، ١٩٨٧/١/١٣. انظر أيضاً: لقاء المشير مع أخبار اليوم، ١٩٨٦/٤/٢٦.

الفعلية. ومما دعم هذه المخاوف حادثة اعتراض الأمريكيين للطائرة المصرية التى كانت تقل مختطفى السفينة الإيطالية سنة ١٩٨٥ (حيث أفادت مصادر إيطالية وأمريكية أن المشير أبو غزالة بنفسه قد زود الأمريكيين بمعلومات عن رحلة الطائرة، وهو ما أنكرته السلطات الأمريكية والمصرية معاً) ^(٤٥).

ولدى المعارضة كذلك بعض التحفظات على سياسة تسليح الجيش المصرى، وكان الرئيس السادات قد رفع شعار "تنويع مصادر السلاح" بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣. وهو ما كان يعنى من الناحية الفعلية التحول من مصادر السلاح السوفيتية إلى المصادر الأمريكية. وقد أدى الاستمرار فى هذه السياسة مع اعتماد صناعة الأسلحة المحلية على المكونات الأمريكية إلى تضخيم شكوك المعارضة على الرغم من أن قادة الجيش المصرى يكررون الإعلان عن نجاحهم فى تصنيع الأسلحة محلياً ^(٤٦) بالتعاون مع العديد من المصادر غير الأمريكية ^(٤٧)، هذا إلى جانب تصدير الأسلحة المصنعة محلياً ^(٤٨).

وواضح مما سبق أن ما يثير مخاوف المعارضة هو الاتجاه حثيثاً نحو تأكيد الروابط بين القوات المسلحة المصرية والولايات المتحدة. وقد عبرت المعارضة عن ذلك بصوت مرتفع عندما طرح موضوع إقامة الولايات المتحدة لقواعد عسكرية فى الأراضى المصرية، وكذلك عبور السفن الأمريكية النووية لقناة السويس، وهذا بجانب دفع مصر لفوائد باهظة عن ديونها العسكرية للولايات المتحدة، حيث تصر الدوائر الرسمية على أنها لا تسمح بإقامة قواعد أجنبية على أرض مصر كما تمنع مرور السفن النووية وأنها تواصل التفاوض مع الولايات المتحدة لخفض الفوائد المفروضة على ديون مصر العسكرية ^(٤٩). وفى مواجهة الصعوبات التى يعانيتها اقتصاد

(٤٥) الأهرام، ١٢/٦/١٩٨٦.

(٤٦) انظر على سبيل المثال: بيان المشير أبو غزالة، الأهرام، ٤/٦/١٩٨٦ ولقائه مع صحيفة مايو، ٩/٦/١٩٨٦. وكذلك اللقاء مع الفريق عادل خليل، الأهرام، ٢٨/٦/١٩٨٧.

وأيضاً: إنتاج دبلية أمريكية فى مصر، الأهرام الاقتصادى، ١٣/٧/١٩٨٧.

(٤٧) انظر مثلاً: لقاء مع اللواء عادل خليل، الأخبار، ٢٦/٦/١٩٨٦.

(٤٨) الأهرام، ٤/٦/١٩٨٦ و ١٩/٣/١٩٨٧.

(٤٩) محمد عبد المنعم، الزيارة ل واشنطون والزواج التى تصحبها، الأهرام، ١٦/٦/١٩٨٦ وحمدي فؤاد، تقرير عن مفاوضات أبو غزالة فى واشنطن، الأهرام، ٢٥/٦/١٩٨٦ ومحمد عبد المنعم، الاستقرار ضد الاستقرار، الدفاع، عدد رقم ٨، يوليو ١٩٨٦ ومصدر عسكرى يؤكد: ليس =

مصر المحمل بأعباء الديون تظل المعارضة منتبهة إلى احتمال أن يؤدي هذا الوضع إلى خضوع مصر بشكل علني أو سري للضغط الأمريكية^(٥٠). ولذلك يستوجب النظر إلى هذه المسألة باعتبارها أحد المحاور المهمة التي سيساهم تطورها في تحديد الدور المستقبلي للقوات المسلحة إزاء العملية الديمقراطية في مصر.

وبيسما تعبر المعارضة عن مخاوفها بشأن استراتيجية الدفاع من خلال نقدها اليومي للسياسة الحكومية، فإن جانباً بعينه من هذه المشكلة قد استأثر بحملة صحفية مدتها شهران. وذلك هو الجانب الخاص بالإتفاق العسكري. فقد ردت صحيفة "مايو" بعنف على مطالبة أحد ساسة المعارضة بخفض الإتفاق العسكري بمقدار نصف بليون جنيه^(٥١). وقد أيدته في مطلبه هذا معارض آخر سبق أن احتل منصب وزير الدفاع في عهد الرئيس عبد الناصر (الأستاذ أمين هويدى). بل إن هذا الأخير قد ذهب إلى أبعد من مجرد تأييد مطلب خفض الميزانية نصف بليون جنيه مطالباً بأن يكون بليوناً كاملاً^(٥٢).

وقد تصدى رئيس الدولة بنفسه للرد على المعارضة، وكان ذلك أثناء احتفال تسلم القوات الجوية لطاخم من طائرات الميراج الفرنسية. إذ قال الرئيس بنبرة عتاب: "إن هناك من يجلسون في غرف مغلقة ويتحدثون عن تخفيض النفقات العسكرية، في حين أن نصف ميزانية القوات المسلحة يصرف على رواتب رجال القوات المسلحة ويصرف الباقي على صيانة المعدات العسكرية والإعاشة والملبس"^(٥٣). وقد التقى الرئيس بالصحف الرسمية مرتين كرر فيهما نفس الكلام قائلاً: "إننى أتألم كثيراً من كثرة الكلام في هذا الموضوع. الذين يرددونه لا يفهمون حقيقته. وإنما هي عملية مزائدة فقط. وأنا أقول لهم حرام عليكم بلدكم. ولو كانت هناك حالات للإسراف في الإتفاق العسكري لعزلت في الحال المسئول عنها... والواقع إننى فى دهشة من أن ينساق البعض منا خلف دعاوى خفض الإتفاق

صحيفاً ما نشرته الأهللى حول تخصيص رصيف دائم للأسطول الأمريكى بالإسكندرية، الأهرام، ١٩٨٧/٣/١٢.

(٥٠) انظر على سبيل المثال: محمد حمدينو، رصيف دائم للأسطول الأمريكى بالإسكندرية، الأهللى، ١٩٨٧/٣/١١ وعادل حصين، كيف يحكموتنا وكيف تصدر القرارات؟ الشعب، ١٩٨٧/٣/١٧.

(٥١) مايو ١٩٨٦/٦/٩.

(٥٢) لقاء مع أمين هويدى، الأهللى، ١٩٨٦/٦/٢٥.

(٥٣) الأهرام، ١٩٨٦/٦/٢٩.

العسكري المصري، وهي دعاوى تبناها في البداية عدد من أنصار إسرائيل ممن يطمحون في أن تبقى إسرائيل القوة الوحيدة المتفوقة في هذا الإقليم^(٥٤). وقد استمرت المعارضة تتأقش الموضوع إلا أنها في هذه المرة استهدفت الرد على الرئيس نفسه، وأثارت في نفس الوقت مواضيع أخرى مثل سرية ميزانية الجيش وإنتاج واستيراد المعدات الحربية وعموماً حق المدنيين في مناقشة المشاكل السياسية والاقتصادية التي تخص قوات بلدهم المسلحة^(٥٥). وقد واصلت الصحافة الحكومية ردها على صحافة المعارضة بهذا الصدد^(٥٦). وقد تميز الجدل بسمة جديدة هي اشتراك ضباط متقاعدين ذوي رتب عالية فيه^(٥٧). ومنذ ذلك الحين أخذ المشير يؤكد في كل مناسبة أن القوات المسلحة "ترشد" إنفاقها وتهتم بالكيف لا بالكم^(٥٨). وبرغم أن الجدل كان يتمحور أساساً حول قضية الإنفاق العسكري إلا أنه قد حمل مغزى أكبر من حيث إنه قد أبرز التوترات القائمة بين الجناحين المدني والعسكري للصفوة السياسية المصرية وكشف الخلاف القائم بينهما حول هذا الجانب الحيوي من جوانب قضية الأمن القومي. ولم يكن هذا المغزى المؤثر على استقرار النظام السياسي ككل ليغيب عن ذهن رجل جيش ذكي مثل اللواء أحمد فخر في تعليقه على الموضوع والذي بدا كما لو كان بمثابة إنذار عسكري إلى المدنيين^(٥٩).

وبينما عكس هذا الجدل عن الإنفاق العسكري نوعاً من الصراع القائم داخل صفوف الصفوة السياسية، كان هناك مجال آخر لنقد القوات المسلحة يعكس المشاعر المختلطة لرجل الشارع إزاءها. وذلك هو الخاص

(٥٤) الأهرام، ١٩٨٦/٧/٤، والمصور، ١٩٨٦/٧/٤.

(٥٥) إبراهيم دسوقي أباطة، لا تصادروا على المطلوب، الوفد، ١٩٨٦/٧/٣، وحسين عبد الرازق، نحن والرئيس، الأهالي، ومحمد أحمد لبيب، ١٩٨٦/٧/٩ ووحيد رأفت، حول حديث رئيس الجمهورية عن قضايا الساعة، الوفد، ١٩٨٦/٧/١٠ ومحمد أحمد لبيب، الإنفاق العسكري، الوفد، ١٩٨٦/٧/٣١ ومحمد حلمي مراد، للرقابة الغائبة على الإنفاق العسكري، الشعب ٩/٩/١٩٨٦.

(٥٦) على سبيل المثال: إبراهيم نافع، سؤال لا يحتاج إلى جواب، الأهرام، ١٩٨٦/٧/١١ وعصام رفعت، قراءة اقتصادية في ملف النكسة، الأهرام الاقتصادي، ١٩٨٦/٨/٤.

(٥٧) عميد طيار محمد زكي عكاشة، ماذا نريد: قوات مسلحة أم انكشارية، الأهرام الاقتصادي ١٤/٧/١٩٨٦، اللواء أحمد فخر، الإنفاق العسكري المصري، الأهرام، ١٩٨٦/٧/٢٥، اللواء إبراهيم شكيب، حول قضية الإنفاق العسكري، الأهرام، ١٩٨٦/٨/٦.

(٥٨) الأهرام، ١٩٨٦/٧/١٣ و١٩٨٦/١٠/٢٢.

(٥٩) بتعبير اللواء أحمد فخر: "لا يمكن أن يحدث حوار ونقاش وتبادل رأي حول الإنفاق العسكري إلا إذا كانت الدولة تملك قدرة عسكرية دفاعية تمنع الآخرين من خلق واصطناع ظروف تهددنا إلى الحد الذي يمنعنا من الحديث والحوار"، (الأهرام، ١٩٨٦/٧/٢٥).

بامتيازات العسكريين وتدخلهم فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. حيث نشأ جدال استمر لعدة أسابيع حول هذا الموضوع قبل أن يثور الجدل المشار إليه أعلاه. وقد افتتح الجدل فى أكتوبر ١٩٨٤ على صفحات "الأهالى" الدكتور سعيد إسماعيل على^(٦٠). وقد رد على الدكتور بشكل سريع بعض كبار ضباط الجيش المتقاعدين، إذ كتب اللواء إبراهيم شكيب يقول: "إنه من الثابت عملياً أن الخدمات - وليس الامتيازات - الممنوحة للقطاع العسكرى فى مصر أقل منها بدرجة ملحوظة عنها فى جيوش دول أخرى عديدة تتميز بتواضع متوسط دخل الفرد فيها عنه فى مصر"^(٦١).

وقد برر اللواء شكيب قيام الجيش بالنشاطات الاقتصادية على النحو التالى: "ليس بخاف على أحد أنه عند الدراسة المستفيضة لعناصر الجدوى الاقتصادية للخطّة الخمسية للتنمية برزت الفجوة الرهيبة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون أو بالأحرى الفارق بين ما هو مأمول وبين واقع القدرة على تحقيقه، ومن ثم كان القرار بمشاركة القوات المسلحة بإمكاناتها التخطيطية والتنظيمية والتنفيذية فى إنجاز بعض أهداف الخطّة فى التوقيّات المحددة لها، حيث فرضت قضية التنمية نفسها فرضاً"^(٦٢). وفيما بعد دافع اللواء أحمد فخر عن خطة الجيش لتحقيق الاكتفاء الاقتصادى الذاتى على النحو التالى: "ليس من مصلحة أحد ونحن فى دولة يقول دستورها إنها ديمقراطية اشتراكية، أن نتحدث عن أحد أنجح الأعمال الديمقراطية الاشتراكية فى القوات المسلحة وكأنها خروج عن الخط القومى وانعزال عن باقى المجتمع، عندما لا تترك القوات المسلحة أبناءها عرضة لعوامل السوق والعرض والطلب وخلو السكن ومقدم الشقق وتفتح مشكلة الإسكان بطريقة اشتراكية... وقد يقبل الفكر العسكرى المصرى أن يأتى الهجوم على هذه المشاريع من رجال الأعمال والمستثمرين. أما أن يجيء ذلك من المصريين الوطنيين ومن إخوانهم وأقاربهم وجيرانهم فهو أمر محير ويدعو إلى اليقظة والحذر"^(٦٣).

وقد واصل الدكتور سعيد إسماعيل على النقاش بالتأكيد على انتقاداته للدور "السياسى" و"الاقتصادى" و"الأمن الداخلى" للقوات المسلحة. وبجانب

(٦٠) سعيد إسماعيل على، عفوا سيادة المشير، الأهالى، ١٠/٢٤/١٩٨٤.

(٦١) اللواء إبراهيم شكيب، شكراً ليها السادة، الأهالى، ٧/١١/١٩٨٤.

(٦٢) نفس المرجع.

(٦٣) أحمد فخر، الأهداف الاستراتيجية للعسكرية المصرية، الجمهورية، ٢٠/١/١٩٨٥.

ذلك أضاف هامشاً حول "الاهتمامات الأمنية" بشخصه منذ أن كتب مقالاته السابقة^(٦٤). وقد رد اللواء شكيب مقراً بأنه في مرحلة سابقة من التاريخ المصري كان للقوات المسلحة دور سياسى مباشر ولكن ذلك لم يعد قائماً بعد^(٦٥). وقد أكد على عدم إمكانية تحديد خط فاصل بين السياسيين والمتقنين والعسكريين وأن النقد يجب أن يوجه إلى مدى كفاءة الموظف العام وليس إلى لون الزى الذى يرتديه^(٦٦).

وقد قام أستاذ القانون الدكتور محمد نور فرحات باختتام النقاش مشيراً إلى التاريخ الوطنى للقوات المسلحة المصرية وفي نفس الوقت إلى مخاطر تدخلها في الحياة المدنية، وكذلك إلى إمكانية القبول المؤقت لاشتراك الجيش في المشاريع الاقتصادية، مع التمييز الواضح بين الدور الدفاعى للجيش والدور الاقتصادى للمؤسسات المدنية، وأخيراً ربط النقاش حول الامتيازات العسكرية بالنقاش حول الامتيازات العامة لمختلف الفئات الاجتماعية^(٦٧). إلا أن الدكتور فرحات قد أضاف للنقاش بعداً آخر هو ذلك المتمثل بالامتيازات القضائية للعسكريين والناבעة عن الفصل بين القضاء المدنى والقضاء العسكرى، حيث تظل محاكمة العسكريين أمام المحاكم العسكرية فقط - حتى بالنسبة للجرائم غير العسكرية - موضعاً من مواضع الشكوى التى يستشعرها قطاع من المجتمع المصرى يضم القضاة والمتقنين والسياسيين بل وعامة المواطنين^(٦٨).

وبالرغم من أن النقاش السابق قد توقف إلا أن قضية الامتيازات العسكرية وقيام العسكريين بالأنشطة المدنية قد استمرت تطرح على صفحات صحف المعارضة^(٦٩). وبالمقابل استمرت الصحافة الحكومية تنثى

(٦٤) سعيد إسماعيل على، المضمون به على غير أهله، الأهلى، ١٩٨٤/١١/٢١.

(٦٥) اللواء إبراهيم شكيب، لكل شىء آفة، الأهلى، ١٩٨٤/١٢/٥.

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) د. محمد نور فرحات، حول حكم المؤسسات وتحكم المؤسسات، الأهلى، ١٩٨٤/١٢/١٩.

(٦٨) على سبيل المثال، انظر: عادل عيد، المحاكم العسكرية ليست محاكم: القضاة العسكريون ليسوا قضاة، الشعب، ١٩٨٦/٩/١٦ ورجب البناء، متى يخضع العسكريون للقضاء العام. الأهرام، ١٩٨٧/١/٩. انظر أيضاً: المستشار حافظ السلى، القضاء الطبى وحقوق المساواة أمام القضاء، بحث مقدم إلى مؤتمر العدالة الأول، نادى القضاء، القاهرة، ٢٠-٢٤/٤/١٩٨٦.

(٦٩) عبدالله السيد، عمكرة للتعليم، الأهلى، ١٩٨٦/٧/٣٠ وأمين هويدى، كلمة لوجه الله، الأهلى، ١٩٨٦/٧/٣٠ وبيان الأمانة المركزية لحزب التجمع: الديمقراطية فى خطر، الأهلى، ١٣/٨/١٩٨٦ ووحيد رافى، نحن نرفض هذه الظواهر ونحذر من عواقبها، الوفد، ١٩٨٦/٨/٢١ وجمال سليم، النشاط الاقتصادى للقوات المسلحة، صوت العرب، ١٩٨٦/١٠/٢٦.

على خدمات القوات المسلحة للمجتمع المدني^(٧٠). وكان هذا أيضاً موضوع رسالة علمية كتبها أحد العسكريين (العقيد وحيد مهدى عامر)^(٧١). وقد ظلت تلك واحدة من القضايا الخلافية بين الجناحين الحاكم والمعارض من الصفوة المصرية، وكذلك بين المعارضة المدنية والقضاء المدني في كفة والعسكرية في كفة أخرى.

إن الشكوى الثلاثية للمعارضة المصرية بالنسبة للقوات المسلحة (استراتيجية الدفاع - الإنفاق العسكري - امتيازات العسكريين) إنما تمثل عنصراً مهماً من عناصر التوتر بين قطاع من الصفوة المدنية من ناحية والصفوة العسكرية المدنية الحاكمة من ناحية أخرى. وهي تعكس الإطار العام لطبيعة الحكم المحددة تاريخياً في مصر حيث تلعب الدولة دوراً مركزياً في المجتمع للدرجة التي تؤكد بها سلطتها على حساب - وليس على أساس مشاركة - المجتمع المدني. والتجربة الليبرالية الراهنة في مصر هي أقرب إلى "أوتوقراطية متعددة الأحزاب"، أو هي شكل من "ليبرالية الدولة" حيث حرية التعبير مكفولة نسبياً لتخفيف الضغوط الاجتماعية بدرجة ما. وهذا لا يغير من القلب الأساسي لإخضاع المجتمع المدني لسلطة الدولة وإن أصبح ذلك بواسطة حزب للدولة يتنافس في انتخابات ذات مشاركة محدودة من قبل الهيئة الناجبة - بغض النظر عن الأرقام الرسمية - مع ضمان حصوله على أغلبية الثلثين لتمرير قرارات الدولة المركزية والتي من أهمها اتفاق جناحي الصفوة الحاكمة المدني والعسكري على شخص رئيس الدولة.

(٧٠) انظر على سبيل المثال: علاج المدنيين في المستشفيات العسكرية، الجمهورية، ١٢/٥/١٩٨٦ وانيس منصور، مواقف (شكر المشير على إسعاف المواطنين بمائة ألف زجاجة قطرة من إنتاج القوات المسلحة)، الأهرام، ١٩٨٦/٩/٢١ ورئيس الوزراء يؤكد على أن القوات المسلحة تلعب دوراً مهماً في تخفيف المعاناة عن المواطنين، الأهرام، ١٩٨٦/١٢/١٦ والرئيس يوافق على إخلاء القوات المسلحة لقطعة أرض وتحويلها لمصيف ببور سعيد، الأهرام، ١٩٨٧/٣/١٩. انظر كذلك: محمد عبد النبي، القوات المسلحة في عهد مبارك، شباب بلادي، ١٩٨٧/٧/١١.

(٧١) أخيراً: تقييم دور القوات المسلحة في التنمية الاقتصادية، الأهالي، ١٩٨٦/٦/٤ وتقييم دور القوات المسلحة في عملية التنمية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، النصر، يوليو ١٩٨٩.

(٧٢) انظر مثلاً المظاهر المعلنة لتأييد القوات المسلحة لترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية: الأهرام، ١٩٨٧/٦/٣٠ و ١٩٨٧/٧/٢١ (كتابة اسم الرئيس مبارك بتشكيل الطائرات في السماء) وكذلك حرص الرئيس مبارك على حضور احتفالات تخريج الضباط: الأهرام، ٨٧/٧/٢٢ وكذلك: ٦ سنوات مع الرئيس مبارك (حديث للمشير)، أخبار اليوم، ١٩٨٧/٨/٨ والقوات المسلحة تباع مبارك لفترة رئاسة ثانية، النصر، أغسطس ١٩٨٧. لاحظ أيضاً تحفظ المعارضة على تدخل القوات المسلحة في السياسة على هذا النحو (مثلاً: سعد الغنام، نهايته، الأحرار، ١٩٨٣/٧/٦).

إن ميراث اللامبالاة العام، ومركزية الدولة، والمشاركة العسكرية الفعلية في السلطة بجانب تخفيض التوترات الاجتماعية عن طريق درجة من درجات الليبرالية السياسية، كل هذا يجعل احتمال استيلاء العسكريين على السلطة في مصر أمراً غير محتمل. إن النظام يعمل. فحتى عندما تم استدعاء الجيش لقمع انتفاضة يناير ١٩٧٧^(٧٣) وتمرد فبراير ١٩٨٦^(٧٤) عاد الجيش إلى ثكناته مرة أخرى وظلت السلطات المدنية مسيطرة^(٧٥). إن المثل السائر بين كثير من المدنيين في مصر هو أن الجيش لا يحتاج إلى الاستيلاء على السلطة لأنه يجلس بالفعل على قمته. والبعض يمكن أن يضيف الصعوبات التكنيكية لتدبير الانقلابات عن طريق مجموعات صغيرة وسط جيش ضخم كالجيش المصري، وإذا حدث، فإنه يجب أن يكون انقلاباً من القيادة العليا للجيش، وهي نفسها قلب النواة المؤثرة في أعمال السلطة المدنية، وهنا يجد التعميم التالي مكاناً له:

"خارج أمريكا اللاتينية من الصعب الإشارة إلى حالات من الدولة المستبدة التي تمثل عادة رد فعل قمع لوجود قطاع شعبي راديكالي قوي، أو لوجود مطالب ملحة لبورجوازية قومية مسيطرة، أو لوجود حالة من الاستقطاب الشديد والصدام المائل بين هذا وذاك، فباستثناء تركيا والفلبين هناك احتمال ضئيل لتكرار نموذج الأرجنتين وشيلي في الشرق الأوسط وآسيا"^(٧٦).

ومع ذلك فإن طمأنة النفس من خلال هذه الصورة أمر جد خطير. فالموقف المصري يتضمن عناصر أخرى يجب أخذها في الحسبان. أولاً:

(٧٣) حول هذه الانتفاضة انظر: حسين عبد الرازق، مصر في ١٨ و ١٩ يناير، دار الكلمة، بيروت، سنة ١٩٧٩.

(٧٤) حول هذا التمرد انظر: الأهرام، ١٩٨٦/٣/٤ والجمهورية، ١٩٨٦/٤/٤.

(75) Hamdi Saleh, Egypt's Crisi Gives Mubarak a New Image, Los Angeles Times, 21.3.1986.

(76) Robert Bianchi, op. cit., P. 536.

ومن الجدير بالذكر أن ضعف الاحتمال الموضوعي للانقلاب العسكري لا ينفي وجود الفكر الانقلابي لدى البعض من ضباط الجيش، بل وبعض المحاولات الصغيرة لتجسيده. وفي هذا الإطار تقع عملية الكلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤ وما تردد لدى بعض دوائر المعارضة (الشعب، ٥/١٩/١٩٨٧) من وجود تنظيم سرى تم اكتشافه في الجيش، وهو ما نفاه على وجه العجلة وبلغة حادة الفريق إبراهيم العرابي رئيس أركان القوات المسلحة (الأهرام، ١٩٨٧/٥/٢٠) إلا أن صحيفة "الشعب" عاودت تأكيدها مرة أخرى (عادل حسين، كارثة الاتفاق السري مع أمريكا، الشعب، ٥/٢٦/١٩٨٧).

لقد اعتاد العسكريون المصريون خلال حوالى أربعين عاماً العمل تحت القيادة السياسية لرجال عسكريين مثلهم. وحتى الآن لم يختَر الرئيس مبارك نائباً لرئيس الجمهورية، فإذا وقع اختياره على شخصية عسكرية مرة أخرى فمن المحتمل أن تستمر بالبلاد فى رحلة الرئاسة حتى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. إن سيكولوجية العسكريين الذين لم يعتادوا على تلقى الأوامر من المدنيين، وسيكولوجية الأمة التى لم تعتد على أن يقودها أحد غير العسكريين ستصبح بذلك هى السيكولوجية التى ترسخت لدى المصريين ما يزيد على نصف قرن.

ثانياً: إن عودة الجيش إلى التكنات بعد إخماد تمرد فبراير ١٩٨٦ لا يمكن اعتبارها مثلاً مستمراً. وذلك لسبب بسيط هو أن ذلك التمرد قد مثل مشكلة داخلية فى إطار المؤسسة الحاكمة وكان من الممكن أن تعالج عبر "عملية" - وليس عبر "مجاهة" - مع السكان المدنيين الذين قد يفرض تمردهم على نحو مشابه تغييرات سياسية أبعد مدى، بما فى ذلك التغيير فى اتجاه مزيد من العسكرية للنظام السياسى^(٧٦). صحيح أن انتفاضة ١٩٧٧ قد مثلت مجابهة مع السكان المدنيين. لكن فى ذلك الوقت كان الرئيس السادات يتمتع بشرعية مدنية أحرزها نتيجة لإنجازه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبدرجة كافية للرد على أى أفكار عسكرية للاستيلاء على السلطة.

ثالثاً: إن التجربة الديمقراطية فى مصر لا تقوم على قاعدة عريضة. فالقوة السياسية الرئيسية فى البلاد هى مجموعات النخبة المنخرطة فى صراع الشعارات السياسية وتحمل أفكاراً عتيقة، كما تبدى درجة مذهلة من عدم النضج الفكرى والسياسى سواء على مستوى السياسة الصراعية أو على مستوى السياسة التفاهمية داخل المجتمع، والأغلبية الساحقة من السكان لا تثق فى كل هذا، ولهذا فإن هذه الأغلبية تمثل مرشحاً طبيعياً لقبول صيغة أوتوقراطية بديلة للحكم من الممكن أن تحقق درجة أفضل من الانضباط والنظام. وفى إحدى المرات بدا الجيش ملوحاً بنقطة نظام إزاء الجدل الذى لا ينتهى حول مزايا وعيوب ثورة يوليو ١٩٥٢ حسبما تراها القوى السياسية المتنافسة فى البلاد^(٧٨). لكنه عندما تزداد حدة التوتر فى المستقبل، قد يكون مطلوباً من الجيش أكثر من مجرد نقطة نظام.

(٧٧) أحمد عبدالله، بعد العاصفة الأولى، العرب، ١٩٨٦/٤/٩.

(٧٨) فليتوقف المتحاورون، النصر، يوليو ١٩٨٦.

رابعاً: إن الصيغة البديلة للتغيير قد تكون هي الطريق إلى الجنة، وهذه هي المهمة التي يمكن أن تقوم بها الحركة الإسلامية التي - برغم كونها كغيرها حركة من حركات الصفوة - إلا أن لديها أرضية شعبية أوسع وترتكز على قاعدة اقتصادية قوية تتمثل في شبكة البنوك والشركات الإسلامية. صحيح أن الجيش هو الحاجز المنيع ضد الاستيلاء الإسلامي على السلطة بالوسائل غير البرلمانية. ولكن الحركة الإسلامية قد تثبت قوتها إلى حد أبعد - ربما من خلال هبة شعبية أخرى من أجل الخبز - للدرجة التي تقنع العسكريين بعمل صفقة بين الطرفين. وعلى أية حال فإن قيادة الجيش لا تألو جهداً في إثبات "إسلاميتها" تماماً مثل وسائل الإعلام والحزب الحاكم، كما أن المشير قد أكد مراراً على الأساس الإسلامي للعقيدة العسكرية المصرية^(٧٩)، وهو لا يفتقد الرضا من طرف السياسيين الإسلاميين المدنيين^(٨٠).

خامساً: حقا إن البيئة الدولية قد أصبحت تشجع على المزيد من الديمقراطية وتحبذ القليل من الحكم العسكري. ولكن هذا هو العالم الثالث حيث لا تستسلم القوى العظمى بسهولة لخسارة أتباعها أو شركائها، فبرغم كل شيء قام "الشياطين" الأمريكيون بعقد صفقة مع "المجانين" الإيرانيين في لحظة مبكرة من حرب المصطلحات التي دارت بينهما. فعندما يتعلق الأمر بحماية مصالح قوة عظمى ذات نفوذ في بلد من بلدان العالم الثالث لا يوجد استبعاد من حيث المبدأ للاتفاق مع العسكريين أو الإسلاميين أو كليهما.

سادساً: توجد بمصر أزمة اقتصادية واجتماعية، يكفي لتبيان مدى عمقها واتساعها أن نذكر: تضائل موارد البترول، وثقل الديون الخارجية الكبيرة، وضغوط الأجيال الجديدة غير القادرة على الحصول على تعليم رخيص (ناهيك عن أن يكون مجانياً) أو وظيفة مناسبة أو حتى مسكن

(٧٩) على سبيل المثال: أبو غزالة في ختام الندوة الاستراتيجية: الاستراتيجية العسكرية المصرية نابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية، الأهرام، ٤ و ١٩٨٧/٣/٦. وكذلك: أبو غزالة في تخريج دفعة في الكلية الحربية، الأهرام، ١٦/٧/١٩٨٧. وحول الأصول التاريخية لزيادة الجرعة الدينية في التوجيه المعنوي داخل القوات المسلحة منذ حرب ١٩٦٧ انظر حديث اللواء محمد رشدي حسان في: الشعب، ١١/١/١٩٨٨.

(٨٠) محمد عبد القدوس، سبق ذكره. فيما بعد أثنى الدكتور محمد عباس (وهو رمز إسلامي معروف) ثناء كبيراً على القوات المسلحة وأبدى استعداداً لقبول احتكار العسكريين لمنصب رئيس الدولة. انظر: محمد فخري، من يحكم مصر بعد مبارك؟ بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٤٤ - ٢٥٧.

للزواج. وفي كل مكان في هذا العالم أينما وجدت إدارة مدنية غير كفاء أو فاشلة في معالجة الأزمة الاجتماعية، وفي غياب إمكانية استبدالها بإدارة مدنية أخرى أكثر كفاءة، يتم استدعاء العسكريين للقيام بالمهمة. ومصر ليست استثناء من ذلك.

إن الجيوش لا تتخذ موقفا ثابتا في مواجهة العمليات الديمقراطية، فهي تهدد البعض بينما تدع البعض الآخر وشأنه. إن ما يهم هو نوع ومدى العمليات الديمقراطية التي نتكلم عنها. إن المقارنة بين ممارسة الديمقراطية السياسية ومقدار ممارسة الديمقراطية الاجتماعية ليست أقل أهمية من المقارنة بين النصوص الديمقراطية والمشاركة الحقيقية.

إن مستقبل الديمقراطية في مصر يتوقف على مدى اتساع العمليات الديمقراطية في كافة مجالات الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية معا. وفيما يخص مسلك القوات المسلحة إزاء الديمقراطية فهو يمكن أن يتغير مثلما تتغير العمليات الديمقراطية نفسها. ولا يمكن وضع تكهنات دقيقة لتوقع اتجاه هذا التغير، فالتكهنات تخدم المواقف الساكنة وليست المتغيرة. وهذا أكثر من صحيح في حالة بلد كمصر عرفت عنه الصلابة التاريخية والقدرة على الاستمرار^(*).

* بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة، نشر الباحث الأمريكي روبرت سبرنجبورج دراسته التالية: Robert Springborg, The president and the Field Marshal: Civil-Military Relations in Egypt Today, Middle East Report (MERIP), No. 147, July – August 1987.

وتركز هذه الدراسة على وجود صراع سياسي بين الرئيس والمشير كما تمثلت بالمعلومات الخاصة بقاعدة القوة التي يبنها المشير لتدعيم موقعه بحيث أصبح من المتعذر إبعاده إلا من خلال "ثورة صحيحة". وفي تقديرنا أنه برغم دقة متابعة الباحث لهذا الجانب من الوضع السياسي المصري ووجوب النظر في توقعه أن تنشأ في مصر "ثورة شمولية على النمط الأمريكي اللاتيني تكون قاعدة قوتها التحالف بين العسكريين والبورجوازية الكبيرة" إلا أنه قد بالغ في استخراج دلالات التفاصيل الذاتية لصراع القوى عند قمة السلطة المصرية، كما هون من شأن القوة الدستورية والفعلية لمنصب رئيس الدولة والتي تعينه في اللحظات الحرجة على حسم الصراع لصالحه (انظر نموذج مايو ١٩٧١)، مثلما هون من شأن الطبقة الوسطى المصرية والصفوة المدنية عموما في مناخ التعدد السياسي المحلي والانفتاح السياسي الدولي بحيث أصبح من المتعذر أن يقتصر دورها على "الوقوف على جانب الطريق للتصفيق لمن ينتصر في صراع السلطة" حتى ولو صح ذلك بالنسبة للأغلبية الشعبية غير المشاركة في الحلبة السياسية. ولا ينفي ذلك اتفاقنا مع الباحث بشأن الأخطار العامة لتدخل الجيش في الحياة السياسية وشدة ارتباطه بإحدى العظميين على نحو ما تشير ملاحظتنا الختامية (كتبت هذه الملاحظة قبل إقالة المشير أبو غزالة من منصبه).

ملحق سؤال جديد فى الساحة السياسية المصرية: هل يترجل راكب الحصان؟

"الرجل الذى يمتطى جواد" أو "راكب الحصان" هو العنوان الفلكلورى الذى اختاره البروفيسور "فاينر" لكتابه الرائد حول العسكريين ودورهم السياسى. وفى كثير من البلدان يحوم فى سماء الحياة السياسية بصورة شبه دائمة سؤال حول بقاء راكب الحصان فوق حصانه أو احتمال ترجله من على صهوته إلى أرض السياسة والحكم المباشر.

وقد حدث ذلك فى التاريخ المصرى المعاصر مرتين مشهورتين. الأولى عام ١٨٨١ مع الثورة العرابية التى قادها العسكريون، والثانية عام ١٩٥٢ مع الثورة التى قادها عبد الناصر وزملاؤه من العسكريين.

وباندلاع الثورة الأخيرة أصبح العسكريون جزءاً من نسيج الحكم المباشر بعد أن خلعوا البزة العسكرية وتحولوا إلى مديرين وسفراء ووزراء متحالفين فى ذلك مع العناصر التكنوقراطية المدنية التى وقفت فى معسكر الثورة عن اقتناع أو عن مسaire. إلا أن ذلك قد ارتبط بجهود ناجحة لعبد الناصر لإبعاد الجيش عن السياسة باستخدام سيف المعز وذهبه. وموضع النجاح هنا هو غياب سلسلة الانقلابات العسكرية التى عرفتها بلدان أخرى عن الساحة السياسية المصرية، وإن بقى للمؤسسة العسكرية دور التأثير فى مجريات الأمور من خلف الكواليس. وبرغم تجرع الجيش لمرارة الهزيمة فى ١٩٦٧ وتذوقه لحلاوة النصر فى ١٩٧٣، فالبادى أن قاعدة الدور المتوسط للمؤسسة العسكرية - أى عدم غيابها تماماً عن السياسة وعدم تدخلها فيها بالانقلابات - هى القاعدة التى استقرت بالنسبة للدور السياسى للجيش المصرى حتى وقتنا هذا، يضاف إلى ذلك القاعدة المشروطة والمتمثلة فى أن التدخلين المباشرين للجيش فى الحياة السياسية المصرية حتى الآن قد تما فى إطار شرعية مدنية نتجت عن ارتباط هذين التدخلين

بالثورة الوطنية الساعية للاستقلال بما جعل لهما حظاً من القبول الشعبى
المعتبر.

إلا أنه يلاحظ أن سؤالاً جديداً عن الدور السياسى للمؤسسة العسكرية
المصرية قد بدأ يحلق فى الحياة السياسية المصرية فى الآونة الأخيرة برغم
أن تلك هى فترة الاستقرار النسبى فى تجربة التعددية السياسية المحدودة.
وبجانب هذا التناقض الظاهرى، فإن الجديد فى الأمر هو أن السؤال
المطروح قد أصبح قريباً من صياغته الروتينية فى الدول المعروفة
بتدخلات العسكريين فى شئون حكمها، أى أن السؤال بعبارة أخرى قد
أصبح بعيداً عن التيقن من استمرار القاعدتين المشار إليهما قاعدة الدور
المتوسط وقاعدة الارتباط بالثورة الوطنية. وبالتالي فإن ما يتبقى من
مضمون السؤال إنما يتعلق بالتساؤل عن اتساع نطاق الدور السياسى
للعسكريين المصريين واحتمالات وصول هذا الدور إلى مستوى الحكم
المباشر دون أن تكون مدعاة ذلك تحرير البلاد من الاستعمار.

لقد تواتر الحديث عن المؤسسة العسكرية المصرية بدرجة أعلى من
المألوف، فإذا طرحنا جانباً ما يسرى فى الشارع الشعبى وبالأخص فى
كواليس الصفوة المثقفة من شائعات وتأكيدات حول وجود صراع بين
العسكريين والمدنيين عند قمة الحكم وارتباط ذلك بأشخاص بعينهم من
الجانبين، فالثابت مع ذلك أن جدلاً بهذا الشأن قد دار على صفحات الصحف
بين عينة من مثقفى الصفوة المدنية المصرية وعينة من العسكريين، وأن
الجدل قد وجد بعض تعبيراته المنشورة على لسان رئيس الدولة ووزير
الدفاع بالإضافة إلى رؤساء تحرير الصحف القومية المعروفة المعروف
عنهم التعبير عن السياسات الرسمية أكثر من تعبيرهم عن هموم الشارع
الشعبى أو الصفوة المثقفة أو حتى اقتناعاتهم الخاصة. وقد بدأ الجدل فى
أخريات عام ١٩٨٤ على صفحات جريدة (الأهالى) المعارضة حين أثار
الكاتب المستقل الدكتور سعيد إسماعيل على موضوع امتيازات المؤسسة
العسكرية وتدخلها فى النشاط الاقتصادى المدنى، وقد رد عليه فى حينه
وعلى صفحات نفس الصحيفة اللواء إبراهيم شكيب، بينما تولى اللواء أحمد
فخر الرد على صفحات جريدة "الجمهورية"، وقد حاول الدكتور نور فرحات
تهدئة خواطر الطرفين بطرح الأمر بطريقة مترنة.

إلا أن توقف المقالات المتعلقة بهذا الموضوع لم يعنِ انتهاء النزاع، حيث كتب وزير الدفاع السابق أمين هويدى مؤخراً مقالاً يعتب فيه على رفقاء السلاح صورة التميز التى غدت مصاحبة لهم بدلالة ما أصبحت تحتويه الإسكندرية من مرافق وأبنية مقصورة على ضباط الجيش (الأهالى ١٩٨٦/٧/٣٠)، وكان أمين هويدى قد أضاف للجدل بنداً جديداً يتعلق بالإنفاق العسكرى للجيش المصرى والذى دعا الرجل إلى تخفيضه وترشيده برفع الكفاءة الكيفية للأداء العسكرى. ويبدو أن رجالات الحكم العسكريين والمدنيين معاً كانوا هذه المرة أكثر استعداداً لمواجهة هذه الأطروحة التى يبدو أنهم كانوا ينتظرونها بشغف ليرفعوا من درجة حرارة الجدل.

إذ تم رفض هذه الأطروحة ليس بمجرد المقالات الصحفية هذه المرة وإنما أيضاً بمقاطع من خطب وتصريحات رئيس الدولة ووزير الدفاع، وكان تكتيك هذه المرة هجومياً مضاداً أكثر منه دفاعياً. حيث تم استحضار مفاهيم الأمن القومى والتصدى للعدو وإن اقتصر الأمر على ترديد عناوين المفاهيم دون الخوض فيها. ولا يستثنى من ذلك سوى مقال اللواء أحمد فخر (الأهرام ١٩٨٦/٧/٢٥) الذى أوماً فيه إلى دور الجيش فى حماية النظام السياسى بما فى ذلك هذا الحوار الذى يدور حول الإنفاق العسكرى. وبرغم ذلك فإن اللواء فخر لم يسم الأعداء المهددين لمصر ونظامها وحواراتها، حتى إن الكاتب فيليب جلاب قد دعاه لأن يحدد أولاً من هم الأعداء قبل أن يتحدث حول الإنفاق العسكرى لمواجهةهم (الأهالى ١٩٨٦/٧/٣٠). وبرغم وجهة هذه النقطة الأخيرة إلا أنها تعكس فى تقديرى شيئاً من التزيد فى موقف المعارضة المصرية إزاء الجيش المصرى، حين تفترض أنه قد شطب إسرائيل من قائمة الأعداء. ذلك أن هذا غير صحيح عملياً، وإن ظل من حق المعارضة أن تتساءل عن الإمكانية الحقيقية لمواجهة إسرائيل فى ظل الإطار السياسى القائم على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، هذا بالإضافة لحقها فى التساؤل عن مبرر إضافة ليبيا لجبهة الأعداء ومدى ما يعكسه ذلك من ميول ذاتية لبعض قادة الجيش تعكس بدورها تحيزاتهم الخاصة لا المفاهيم الصحية للأمن القومى.

وفى تصورى أن هذا الجدل كله إنما لا يقصد به الحديث عن مسائل الإنفاق العسكرى وامتيازات العسكريين وتدخلهم فى النشاط الاقتصادى بقدر ما يمثل حديثاً غير مباشر فى مسألة أكبر هى دور العسكريين فى الحياة

السياسية المصرية ومدى تهديدهم لإطارها الديمقراطي النسبي، أى أن الحديث كله إنما يجرى بطريقة "الكلام لك يا جارة" دون مواجهة صريحة لجوهر الموضوع وإن وجدت بعض الاستثناءات الأكثر صراحة على صفحات جريدتى "الشعب" و"الأهالى"، والأمر على هذا النحو يتم من كلا الطرفين. بمعنى أن المدنيين يتناولون البنود التفصيلية بدل القضية الكلية، وأن العسكريين يردون بسلاح المقالات الصحفية بدل السلاح الحقيقى الذى فى حوزتهم.

ولئن أدت أزمة الأمن المركزى إلى طرح الموضوع بصورة أكثر صراحة فى الشارع الشعبى الذى رأى الجيش فى طرقات البلاد أمام عينه إلا أن الكسب الذى حققه الجميع بالخروج من هذه الأزمة - وخصوصاً المعارضة السياسية التى لم تتعرض للاضطهاد والجيش الذى أثبت عدم رغبته فى الاستيلاء على السلطة - قد أرجأ المواجهة الصريحة للقضية الكلية إلا أن ذلك لن يمنع من تكرار المراوحة حول الموضوع بل قد تحل المواجهة الصدامية محل المواجهة الفكرية إذا تكررت فى البلاد أحداث على نطاق أحداث الأمن المركزى.

وفى تقديرى أنه قد آن الأوان لكى ينخرط أبناء الصفوة المدنية والعسكرية، الحاكمة والمعارضة فى حوار صريح حول هذه الموضوع يفترض له أن يدور على ثلاثة مستويات:

أولاً: أن يكون للعسكريين تمثيلهم فى الحوار الوطنى الذى تأخر أكثر من اللازم والذى يفترض أن يدور أصلاً بين مختلف القوى السياسية الحاكمة والمعارضة، وعلى قدم المساواة من ناحية فرصة المناقشة والاقتراح لمناقشة قضية إنقاذ مصر من أزمتها الاقتصادية وتطوير نظامها السياسى التعددى، قبل أن يكون البديل المفروض هو الإنقاذ والتطوير بغير طريق الحوار.

ثانياً: أن يطرح العسكريون تصورهم لسيناريوهات الفوضى المدنية الداخلية التى قد تجبرهم على الاستيلاء على السلطة كاحتمال حقيقى، وأن يطرح المدنيون شروطهم للالتزام الجيش بالشرعية الدستورية وأساليب الوقاية من الفوضى المدنية بالطرق السياسية لضمان عدم تدخل الجيش. بعبارة أخرى لا بد أن يناقش الطرفان أموراً تفصيلية مثل انتخاب رئيس جمهورية غير عسكرى، وانتقال السلطة السياسية بين الأحزاب، والسماح

بأحزاب أخرى، والسماح بأساليب للتعبير المكتوب (الصحف) والتعبير المنطوق (المظاهرات والتلفزيون) أوسع مما هو متاح حالياً.

ثالثاً: أن يناقش الطرفان سبل الحفاظ على أداء عسكري مرتفع وفي نفس الوقت رفع مستوى الأداء المدني المتدهور إلى مستوى الأداء العسكري دونما إدارة عسكرية مباشرة للمرافق الاقتصادية، فمن غير المعقول أن يظل الجيش هو المؤسسة الوحيدة ذات التنظيم الجيد بينما الفوضى هي طابع المؤسسات المدنية، حيث يمكن هنا نقل بعض الخبرات العسكرية دون عسكرة للاقتصاد لأن معنى ذلك ألا يكون في البلاد اقتصاد مدني فعال أبداً، هذا مع سعي الطرفين لتقليل الفجوة بين الامتيازات المعيشية للعسكريين والنصيب المتاح للمدنيين.

وأخيراً فإن بقاء راكب الحصان على حصانه أو ترجله من عليه، إنما يتوقف على وجود بعض الرجال العقلاء سواء من المدنيين أو العسكريين الذين تتوافر لديهم الحساسية لقياس الموقع الحالي لمصر والاستعداد لإنقاذها من مزيد من التدهور.

(العرب، ١٩٨٦/٩/١)

سياسيون وعسكريون

موضوع دور العسكريين في الإدارة السياسية من المواضيع المطروقة دوماً على مستوى الفكر السياسي (راجع مقالنا المعنون، العودة إلى الثكنات، والمنشور بهذه الصحيفة^(*) بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣) وبالأخص بالنسبة لبلدان العالم الثالث التي عرفت الأنوار السياسية المباشرة وغير المباشرة للعسكريين.

ويزداد الاهتمام بهذا الموضوع مع التحولات الفعلية التي تشهدها دول كثيرة بشأن التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، وكذلك ما تشهده من تطورات أقل درجة من الانتقال الحاسم من هذا الشكل من الحكم إلى ذاك الشكل. حيث يتعلق الأمر هنا بالدور الذي يلعبه العسكريون في ظل الحكم المدني وبالأخص مع نمو نظم التعددية السياسية في بعض دول العالم الثالث، حيث تكثر الشعارات الديمقراطية التي لا تفترض في الواقع غياب

(*) العرب.

الدور السياسى للعسكريين. وإن غطت الشعارات على المناقشة الصريحة لدور العسكريين وبالتالي تتولى الشائعات طرح الأمر، فالحقيقة إن أطر التعددية السياسية لم تمنع العسكريين من لعب دور سياسى يستوجب القيادة سواء كان هذا الدور محدداً أو متصلاً أو يبرز من وقت لآخر على طريقة النطق بعبارة "نحن هنا" والتي قد تنطق بلسان المقال صراحة أو بلسان الحال فعلاً. ومن الطبيعى أن يكون للعسكريين دور، خصوصاً فى الأنظمة التى اعتادوا أن يلعبوا فى إطارها دوراً قيادياً من الصعب ألا يكون له شكل من أشكال الاستمرار حتى مع تغير شكل الأنظمة نفسها. وتلك هى النظرة الأوقع التى يفترض أن يتم بموجبها تناول موضوع الدور السياسى للعسكريين والتى تختلف عن النظرة التأميرية نحو الموضوع. أى تلك التى لا ترى فى الأمر سوى استعداد العسكريين للقيام بانقلابات عسكرية تستولى على السلطة السياسية برغم أن هذا لا يمثل سوى صورة واحدة من صور الدور السياسى للعسكريين.

وإذا دلفنا من هذا المدخل إلى الأوضاع فى دولة كمصر لطالعنا عدداً من التفاصيل المكونة للحالة المصرية فى الموضوع. فهناك أولاً الكلام الكثير فى الصحف الأجنبية عن وجود صراع بين جناح مدنى وجناح عسكرى فى السلطة السياسية يفسر به أسلوب معالجة بعض القضايا الداخلية والخارجية. وتعطى هذه الصحف الكثير من التفاصيل التى لا يمكن التدليل عليها بصورة مباشرة. ولكن للكثير مما يتردد خارج البلاد صدها داخل البلاد حيث تكثر بالفعل الشائعات حول هذا الموضوع. ولما كانت الشائعة هى منطق الالتقاء بين الحقيقة (حيث لا دخان من غير نار) والخيال (حيث لا مكان للدقة العلمية فى الكلام المرسل)، فإنه من غير الصائب التركيز على الجانب الذاتى الذى يحصر الصراع فى أشخاص بعينهم من القيادات المدنية والعسكرية بل الأفضل البحث فى الإطار الموضوع لتولد مثل هذا الصراع.

ومما يؤكد أهمية التركيز على الإطار الموضوعى تلك التفصيل الثانى فى الحالة المصرية والمتمثل فى استخدام الجيش مرتين فى مواجهة حركتى تمرد خلال عقد واحد من الزمان أتت الأولى من الشارع الشعبى (١٩٧٧) وأتت الثانية من داخل جهاز السلطة (تمرد الأمن المركزى فى ١٩٨٦). وفى الحالتين لم يكن الحكم عسكرياً، بل فى الحالة الأولى لم يكد يمر عام

على إعلان التعددية السياسية بينما في الحالة الثانية كانت الشعارات الديمقراطية تتردد بشدة باعتبار أن الانفراجة الديمقراطية قد مثلت إنجازاً سياسياً لعهد الرئيس مبارك برغم كافة المصاعب الاقتصادية.

وهناك تفصيل ثالث ربما مردون أن يلحظه الكثيرون، ذلك هو الاهتمام المتزايد للقوات المسلحة بقضايا السياسة الداخلية باعتبارها ذات أثر على الأمن القومي، وذلك على نحو ما دلت ندوة "إعداد الدولة للدفاع" والتي لخصها في حديث لصحيفة "الجمهورية" (١٠/٤/١٩٨٦) اللواء مصطفى العباسي رئيس هيئة البحوث العسكرية، حيث اتضح من تلخيصه عناية الجيش بالسياسة الاقتصادية على وجه الخصوص.

إن فهم الإطار الموضوعي للدور السياسي للعسكريين في دولة كمصر يفترض التطرق إلى عدد من النقاط. أولاً تلك الخاصة بالتاريخ الوطني الثابت للجيش المصري منذ مرحلة مبكرة أهم معالمها الثورة العرابية التي قادها عسكريون وطنيون مثل أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي ومحمد عبيد ثم فترة حرب فلسطين التي أبرزت بطولات عسكريين مثل أحمد عبد العزيز وعبد القادر طه، وامتداداتها الأحدث التي أبرزت بطولات كان أشهرها استشهاد الفريق عبد المنعم رياض في حرب الاستنزاف ١٩٦٨. وغنى عن الذكر أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد جسدت الدور الوطني للعسكريين المصريين برغم كل ما شاب حكمهم فيما بعد من ممارسات غير ديمقراطية. وهذا التاريخ الوطني للعسكريين المصريين هو الذي احتفى به الأستاذ أحمد حمروش في مقدمة سلسلة كتبه التي أرخ فيها لثورة ٢٣ يوليو. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن سياسات التبعية الاقتصادية والسياسية التي كرسها في عهد الرئيس السادات لم تترك ظلالها على العسكريين المصريين بحيث أصبح من بينهم نفر أقرب في توجهاتهم للمصالح الأمريكية، لكن ذلك يعنى بالقطع استمرار سريان روح التاريخ الوطني في القطاع الأعظم من العسكريين المصريين.

أما النقطة الثانية فهي المتعلقة بكون الحركة السياسية المباشرة للجيش المصري قد اتخذت في الغالب صف الحركة الوطنية المدنية ولم تتخذ شكل قمع هذه الحركة أو الاستيلاء على السلطة السياسية في سلسلة من الانقلابات العسكرية على نحو ما يحدث في بلدان أخرى كثيرة، وبصورة عامة لا تتبلور داخل الجيش المصري تيارات سياسية قاطعة على النحو الذي عرفتته

بلاد مثل البرتغال ودول أمريكا اللاتينية، ولا يعنى ذلك غياب التوجهات السياسية عن العسكريين المصريين. فلو لا وجود مثل هذه التوجهات لما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢. لكنه يلاحظ أن العناصر المسيسة من الضباط المصريين لم تكن امتداداً تنظيمياً للحركة السياسية المدنية بالمعنى الصارم الذى يسمح لكل مجموعة سياسية من الضباط بالقيام بانقلاب عسكرى فور صدور الأمر من قيادتهم المدنية. لذلك كان لضباط ثورة يوليو تنظيمهم الخاص وقيادتهم العسكرية برغم صلاتهم بالحركة السياسية المدنية. كذلك فقد ضم هذا التنظيم أكثر من تيار فكرى. ويلاحظ على العكس من ذلك بالنسبة للعناصر العسكرية التى تأثرت بالحركة المدنية الأحدث وبالذات الإسلامية أنها لم تنجح فى لعب دور سياسى قيادى داخل صفوف العسكريين بل اقتصر دورها على التحركات العلوية مثل حادث الكلية الفنية العسكرية وعملية اغتيال الرئيس السادات برغم المضمون الانقلابى لهذه التحركات وأثارها السياسية.

والنقطة الثالثة التى تتعلق بالدور السياسى للعسكريين المصريين هى وجود حدود فنية تمنع نمو الاتجاهات الانقلابية داخل صفوفهم. ذلك أن الحركة الانقلابية بالنسبة لجيش كبير كالجيش المصرى هى حركة صعبة بالطبيعة بحيث لا تترك احتمالاً للاستيلاء العسكرى على السلطة إلا من خلال اتفاق القيادة العليا للجيش على التحرك فى هذا الاتجاه. وهو اتفاق يصعب توافره من الناحية الذاتية خصوصاً فى غياب تأريخ أو تراث للتدخل العسكرى من هذا النوع.

وبرغم كل هذا، فإن ثمة جوانب ثلاثة يمكن للعسكريين من خلالها أن يلعبوا دوراً سياسياً مختلف الدرجات، فهناك أولاً تأثير القيادات العسكرية على القرارات السياسية المؤثرة على وضعهم الخاص بدءاً من سياسة التسليح والدفاع والسياسة الاقتصادية التى تؤثر على استراتيجية الدفاع وانتهاء بسياسة الأجور والمرتبات التى تمس الوضع المعيشى للعسكريين. وفى حالة وجود وجهات نظر لدى القيادة العسكرية بشأن المواضيع السياسية التى تختص بها السلطة المدنية، فالأرجح أن تأخذ السلطة المدنية ذلك فى الاعتبار فى ظل ضعف الشرعية السياسية العامة للنظام أو عدم اعتماده على قاعدة شعبية نشطة، وهناك ثانياً لحظات التمرد الشعبى التى تجعل اللجوء للجيش لإخماده احتمالاً وارداً بما يقوى الوضع السياسى

للعسكريين عموماً، ثم هناك ثالثاً الأزمة الاجتماعية العامة والتي قد يفشل النظام السياسى فى حلها بما يهدد وجوده ويطرح البدائل له. ومع وجود هذا الاحتمال يصبح وضع العسكريين أقوى ما يكون. إما لأنه سيناط بهم عندئذ الحفاظ على وجود النظام نفسه أو لأنه سيكون أمامهم أنفسهم فرصة طرح البديل من عندياتهم.

ومع ضرورة الاهتمام بكل الاحتمالات والتهيؤ لها بالنسبة للقوى السياسية المدنية التى تتحسب من التدخلات السياسية للعسكريين، فقد يكون من الأوقع بالنسبة لهذه القوى التمييز بين ابتزاز العسكريين للقوى المدنية أو تهديدهم بالاستيلاء الانقلابى على السلطة وبين أن يكون لهم دور محدد ومقبول ترسم قواعده فى إطار الشرعية الدستورية ومن خلال حوار صريح بين المدنيين والعسكريين. ولا شك أن الجو العام فى المجتمع الدولى ككل يتيح فرصة معقولة لرسم هذه القواعد وإتمام هذا الحوار لأن الميل العام بشرياً وسياسياً قد أصبح نحو أن يكون الحاكم مدنياً وأن يخدم العسكريون المجتمع المدنى بأفضل ما عندهم لا بأسوأ ما عندهم.

(العرب، ١٩٨٧/١٢/٢١)

(٧)

الإسلاميون

١ - صراع الدنيا والدين فى الدولة المصرية

صراع الدين والدولة مسألة لا يجب أن تثير الفرع من حيث المبدأ، فهى سنة الكون بدينه ودنياءه، باعتبار أن الدين هو "المثال" والدنيا هى "الواقع" وهناك دائماً هامش بين المثال النظرى وإمكانية تجسيده فى الواقع. وهو ما يسرى على كل المثل النظرية سواء كانت أفكاراً بشرية أو عقائد دينية. وأقصى ما يمكن أن يحلم به الإنسان هو "أكبر درجة ممكنة" من تطبيق المثال فى الواقع، حيث يستحيل تطبيقه بالكامل، لأن أداة التطبيق هى الإنسان نفسه كفرد وكمجموعة على ما بكليهما من معايير، وعلى ما يحتوى المجتمع البشرى من مصالح متصارعة، ونشطاء الحركات السياسية الدينية الذين يعدون الناس بالتطبيق الكامل للدين إذا أوصلوهم إلى الحكم، هم على أقل تقدير أهل خيال (يوتوبيون) من الناحية الواقعية وإن أكبر فيهم الكثيرون دفاعهم عن المثال. وهؤلاء بحاجة لتذكيرهم بأن الإمام على بن أبى طالب قد رفض فى صدر الإسلام أن يكون "خيالياً" فامتنع عن أن تكون بيعته على أساس تمكنه القطعى من اتباع سنة الرسول (ص) والخليفين أبى بكر وعمر، بل أرادها على أساس "قدره من ذلك واستطاعته" فذهبت الخلافة إلى عثمان الذى قدم الوعد القطعى بالتزام المثال، ثم أثبت الواقع أنه كان الأبعد عنه، على العكس من "على" الذى كان المدافع الأقرب عن المثال لكنه كان الأبعد عن ادعاء إمكانية تجسيد البشر لـ "المثال" بالكامل.

وصراع الدنيا والدين، أو المثال والواقع، يتواجد داخل الإنسان وداخل المجتمع وداخل الدولة التى تنظم حياة هذا وذاك. وفى مصر يتواجد هذا الصراع فى إطار الدولة ككيان سياسى تنظيمى أكثر مما يتواجد داخل الفرد والمجتمع، فالمصريون كأفراد وكمجتمع قد سكوا لأنفسهم منذ غابر الزمن العملة التى يتمسكون بها والتى تحمل على وجهيها الدين والدنيا معاً. وفى الوقت الذى كانوا فيه يكتشفون عالم المادة ويترجون فى التعامل معه حتى عرفوا الزراعة، كانوا أيضاً يكتشفون عالم الروح ويترجون فى اكتشافه حتى عرفوا الله كأول توحيديين فى التاريخ البشرى كله. وفى الوقت الراهن يعرف المصريون فى حياته اليومية نوعاً من المصالحة بين الدين والدنيا،

فيعتبر دينه أثمن شيء لديه ويعيش دنياه بأقصى ما يستطيع وبأقرب ما يكون إلى مضمون الآية الكريمة: "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا" أو إلى مضمون الحديث الشريف "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً". وتلك مصالحة متحركة يتجه بندولها أحياناً نحو الدنيا فيكون إسراف المصرى على نفسه وابتعاده عن "المثال" الدينى الذى يعيه فى يقينه، بينما يتجه أحياناً نحو الدين فيكون الإسراف أيضاً فى مظاهر التدين إلى حد "الدروشة". لكن فى جميع الأحوال يبقى المصرى باحثاً عن نقطة التوازن التى تجعل من المصالحة "معادلة" للتوازن بين الدين والدنيا.

أما على أرضية الدولة، فالصراع بين الدين والدنيا محتدم. ومرجع ذلك هو وجود الحركة السياسية الدينية التى توجه للدولة إصبع الاتهام (وأحياناً إصبع الديناميت) باعتبارها خارجة عن الدين بهذا القدر أو ذاك أى باعتبارها "عاصية" أو "لا تطبق الشريعة" أو "جاهلة" بأحكام الدين أو "جاهلية" هى ومجتمعها مجتمعين، وذلك حسب الجناح الذى يوجه الاتهام من الأجنحة الكثيرة للحركة السياسية الدينية.

ومن ضمن الاتهامات يبرز اتهام الدولة بأنها "علمانية" حيث تفسر العلمانية ببساطة بأنها فصل الدين عن الدولة، أو اللادينية على وجه العموم. كما يهاجم شعار "الدين لله والوطن للجميع" باعتباره دلالة تنازل ومجاملة تمت فى ظروف استثنائية من الثورة الوطنية ضد الاستعمار.

وفى جميع الأحوال يتم تذكير الدولة بأن دين أغلبية مواطنيها هو الإسلام، وأنه دينها الرسمى بنص الدستور، وأن المادة الثانية من الدستور التى تنص على كون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع هى مادة واجبة التطبيق، وهى دعوة تتم بحماس أكثر من مثيله الذى تحظى به بقية مواد الدستور والتى لا يقل تعطيلها فى الواقع العملى عن تعطيل هذه المادة. ولا شك أنه من الصعب تلخيص كل أطروحات الحركة السياسية الإسلامية فى هذا الحيز. كما أنه ليس من الإنصاف بتر عرض هذه الأطروحات أو الاكتفاء بعرض ما نقوله أجنحتها المتشدة بما يصور الحركة تصويراً كاريكاتورياً قد يستملحه خصومها لكنه ينافى الفهم الموضوعى لهذه الظاهرة المعقدة. خصوصاً أن اجتهادات مفكرى الحركة تحاول تأصيل ما عندها فيما وراء الشعارات العامة مثل "الإسلام هو الحل".

وبعض هذه الاجتهادات جدير بالتحاور من على أرضية مصلحة الوطن الذى يضم أنصار وخصوم هذه الحركة معاً. بل إن من بين هذه الاجتهادات ما يمكن اعتباره و"طنياً" و"عصرياً" و"ديمقراطياً". وكل هذه أسس للمجادلة بالحسنى مع أطراف الحركة الإسلامية التى تقف موقفاً معتدلاً وقابلاً للحوار مع الآخرين على قدم المساواة.

وما يمكن قوله هنا هو أن بعض الشعارات العامة للحركة الإسلامية قد تصادف قبولاً بدرجات مختلفة من قبل مخالفيها بل خصومها، وأن المسألة ليست رفضاً تلقائياً لأى شيء تطرحه الحركة الإسلامية. لكنه بجانب درجات قبول الشعارات هناك أيضاً ملاحظات. فطرح الإسلام باعتباره دين الأغلبية ودين الدولة وبأنه حضارة هذه الأمة على وجه العموم ديناً ودولة، هذه كلها أطروحات مقبولة لأنها ببساطة صحيحة. لكن الملاحظات الأساسية التى ترد على هذه الشعارات هى التساؤلات المشروعة التالية:

- هل كون الإسلام دين "الأغلبية" يعنى عدم تساوى "الأقلية" فى حقوق "المواطنة" التى يقرها العالم الحديث كله؟ وهل يكفى لمعالجة هذا الأمر الحديث النظرى عن "التسامح" فى الإسلام أو عن كون الأقلية فى "ذمة" الإسلام، أو هل يكفى القول بأن "لهم مالنا وعليهم ما علينا"؟ بل هل من الصحيح أصلاً الحديث عن "أغلبية" و"أقلية" فى أمور الدين التى هى أصلاً مجال للإشباع الروحى والتنظيم الأخلاقى يستوى الناس كافة فى احتياجهم إليه؟

- هل كون الإسلام هو جوهر حضارة هذه الأمة يعنى أنه المكون "الوحيد" لها، أم أنه المكون "الرئيسى" الذى بجانبه مكونات أخرى ذات أهمية أيضاً، سواء كان ذلك تراث أديان أخرى عرفت منطقتنا أو تراث العصر الذى نعيش فيه والبشرية التى نعيش معها؟

- هل كون الإسلام "دين ودولة" وكونه "دين الدولة" يعنى أن علينا إقامة "دولة دينية"؟ وهل يكفى هنا تمييز بعض المفكرين الإسلاميين بين "الدولة الدينية" و"الدولة الإسلامية" باعتباره تمييزاً نظرياً قد لا يحل المشكلة فى الواقع؟

أما ما هو أكبر من "الملاحظات"، فهو تلك "التخوفات" و"الاستخلاصات" التى تتمخض عن رؤية الحركة الإسلامية فى الممارسة والاستماع إلى لسان حالها، فالسلوك الطائفى المدمر لبعض أجنحتها يطرح تخوفاً حقيقياً على

الأقلية الدينية، ويضرب فكرة المواطنة في الصميم، ويجعل الحديث عن "التسامح" في الإسلام غير ذي موضوع في الواقع. بجانب كون من يلوكون هذا الحديث غير ذوي صفة لأنهم متعصبون من الطراز الأول.

كذلك فإن قيام بعض أجنحة الحركة الإسلامية بتسفيه كل إنجازاتنا الفكرية التاريخية باعتبارها "علمانية"، وتحقير كبار مفكرينا وأدبائنا على امتداد الرقعة من طه حسين إلى نجيب محفوظ باعتبارهم "عملاء للغرب" لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء لا يرون في تاريخنا وحضارتنا سوى الإسلام وما دونه سقط المتاع.

وأخيراً، فإن التمييز بين "الدولة الدينية" و"الدولة الإسلامية" يبقى تمييزاً نظرياً إلى حد كبير يجعل من حق الكثيرين التخوف من وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة السياسية خشية أن تقوم بإطفاء أضواء الفن والأدب والحرية الشخصية والعامة، وتسويد شاشة التليفزيون، ودهان كل شيء باللون الذي ستعتبره إسلامياً. هذا دونما إشارة لنماذج النظم الإسلامية التي عرفتها وتعرفها دول مجاورة تعاطفت وتتعاطف معها الحركة الإسلامية المصرية بهذه الدرجة أو تلك. وبرغم صحة ما يقال من أن هذه التجارب ليست "حجة" على الإسلام، فإنها تبقى مع ذلك "مؤشراً" على التطبيق الإسلامي في عصرنا... ذلك العصر كثير البشر وسريع التطورات ومتجدد الاختراعات الذي تحاول الحركة الإسلامية أن تقيم فيه ما كان قائماً في عصر النبوة البعيد.

إن الدولة الإسلامية هي بالصفة والموصوف دولة دينية، وكل المطلوب أن يثبت لنا أنصارها أنها أفضل من الدولة المدنية أو العلمانية بأن يثبتوا لنا أنها أكثر تلبية لحاجات البشر، أي أكثر إنسانية، لا أن يثبتوا لنا أنها دولة ملائكية كما يفعلون حين يجترون الحديث عن التسامح في الإسلام نصوصاً وتاريخاً، أو أنها دولة شيطانية كما يفعلون بفشلهم في تكرار ما يجترون من أمثلة ونماذج للتسامح الإسلامي بل وإثباتهم للتعصب الإسلامي في الدوائر التي يسيطرون عليها، ثم إن إثبات إنسانية الدولة الإسلامية يفترض التزاماً بالقيم الإنسانية العليا التي تجعل "المساواة" أعلى درجة من مجرد "التسامح". فهل يقبل المسلمون مساواة كاملة مع غير المسلمين، بما في ذلك أن يكون قادتهم ورؤساؤهم من غير المسلمين؟

ترى اية إجابة نتوقع "عملياً" لمثل هذا السؤال؟ إنها الإجابة التي يتكفل بها النطاق الراهن للتعصب الدينى والتشدد السياسى الذى يفصح عنه قطاع بارز من الحركة السياسية الإسلامية المعاصرة والذى ألبسها غطاء رأس يسميه الآخرون "التطرف".

ثم ما وجه الأصالة فى موقف الحركة الإسلامية من "العلمانية"؟ إن نظرتها للعلمانية باعتبارها فصلاً للدين عن الدولة هى نظرة صحيحة، لأن هذا هو أصل نشأة فكرة العلمانية من الصراع بين الاستبداد الكنسى والتحرر الإنسانى فى أوروبا المسيحية، أما نظرتها للعلمانية باعتبارها لا دينية بالجملة فنظرة غير صحيحة، ذلك لأن الدعوة فيها كانت أولاً منصبية على الاهتمام بأمور العالم (وهذا هو أصل الكلمة) والإمساك بناصية العلم. أما موقفها من الدين فكان دعوة لجعله "علاقة شخصية" بين الإنسان وربه أكثر من كونه دعوة إلى الإلحاد الكامل، ومع ذلك احتفظت أوروبا بتراثها المسيحى فى المجالات الاجتماعية والثقافية وبقيت منه مؤثرات فى المجال السياسى لم تختف أبداً برغم الفصل الرسمى بين الدين والدولة.

أما نسخة العلمانية التى تبناها المفكرون والسياسيون فى بلادنا وطبقوها بهذا القدر أو ذاك فلم تكن أبداً علمانية لا دينية، بل كانت دوماً "علمانية مؤمنة" هى أقرب إلى "العلمانية التركيبية" من دينين هما الإسلام والمسيحية باعتبار أن هذين هما الدينان الرئيسيان فى مصر.

ربما كان هناك من يحلم حقاً بفصل الدين عن الدولة، لكن أحداً لم يتصرف على هذا النحو. وأبرز رجال الدولة غير المسلمين فى تاريخ مصر الحديث "مكرم عبيد باشا" كان أبرز مزايه انغماسه فى الثقافة الإسلامية إلى حد حفظه للقرآن وقدرته على الاستشهاد بالسير بآياته مما جلب له شعبية هائلة لدى المسلمين قبل المسيحيين حتى أن أحد شعارات أنصاره من طلاب الأزهر الشريف كان شعار "الله أكرم... يحيا مكرم".

إن عدااء الحركة الإسلامية للعلمانية التى عرفناها والتى لم تكن قط ملحدة هو فى أحد جوانبه عدااء "للعصرية" - أى تناول أمور الدين والدنيا معاً فى إطار العصر الذى نعيش - يعبر عن "الفكر الإسلامى المحافظ" فى رؤوس رجالها أكثر مما يعبر عن "الإسلام" فى أصوله ومقاصده.

إن العلمانية عندنا يحمل معناها بأكثر مما يحتمل، فبعض أنصارها يفهمونها بالمعنى المترجم عن الثقافة الأوروبية والذى يعنى فصل الدين عن

الدولة، وهو أمر مستحيل والدعوة إليه مضيعة للوقت في ظروف حضارة توحيدية يشكل الدين جوهر فهمها للدنيا، كذلك فإن خصوم العلمانية يعاملونها باعتبارها الكفر نفسه ويسيطون إلى رموزها التي جسدت "العصرية" ولم تكن قط معنية بتجسيد "الكفر".

وقد سمي الكاتب الإسلامي الأستاذ عادل حسين العلمانيين باسم "الدينويين". وهو من حيث لا يقصد ربما يكون قد أوضح حقيقة هؤلاء، وهي حقيقة لا تستوجب الخجل أو الاعتذار، لأنها تعنى الاهتمام بأمور الدنيا، وهو سعى مشروع بل مشكور بمنطق الدين نفسه الداعي لإعمار الأرض وحسن الاستخلاف فيها. والمقابلة لذلك على الناحية الأخرى هي كلمة "الأخرويين" التي تنطبق على رجالات الحركة الإسلامية أكثر من غيرهم، والتي تعنى العناية بأمور الآخرة. وهو ما لا يستوجب أيضاً خجلاً أو اعتذاراً كسعى مشروع ومشكور لإشباع حاجات الإنسان الروحية.

إن كل المطلوب فهمه ببساطة هو أن أحد هذين الجانبين لا يستبعد الآخر، وأنه من الممكن أن يكون المرء دينوياً وأخروياً في نفس الوقت. وهذا هو حال أغلب الناس، ولا ضير في أن تكون هناك أقلية ممن هم دينويون فقط أو أخرويون فقط.

ففى دنيا الله الواسعة مكان للكفار وال دراويش.

إن الإطار الإجمالى لمعالجة إشكالية العلاقة بين الدين والدولة والذي يوجزه البعض فى كلمة واحدة هي "الإسلام السياسى" أمر يستحق التوقف. حيث بالإمكان الإشارة إلى بضعة أمور تتعلق بهذا المفهوم، أولها أنه مصطلح أوروبى لن يرضى أحداً ممن ينظرون للإسلام فى شموليته التى تضم فيما تضم جانب النشاط السياسى والسلطة السياسية، وإذا كان من الممكن أن يستخدم هذا المصطلح مجازاً فمن الضرورى فى نفس الوقت أن يتحدد معناه بكونه يصف القوى السياسية التى تبنى موقفها الأيديولوجى والبرنامجى على قاعدة العقيدة الإسلامية.

وهذا التحديد مهم من حيث إنه يفترض موضوعياً أن هذه القوى السياسية كأي قوى سياسية أخرى تكون معرضة للخطأ والصواب، للقبول والرفض، للثواب والعقاب، من قبل المواطنين الذين من حقهم تقدير موقف أى قوة سياسية تعرض نفسها لتولى قيادتهم، سواء تأسيس فكرها على قاعدة العقيدة الدينية أو أى قاعدة علمانية أخرى.

أما افتراض أن تبنى العقيدة الدينية كأيدولوجية سياسية يعنى تلقائياً أن أصحاب هذا الاختيار على صواب باعتبارهم السائرين على درب الرب والحاكمين بما أنزل الله، فهو افتراض خاطئ وهو أول الطريق للفاشية الدينية التى تبيح دماء الناس باسم الانصياع لأمر الخالق.

ورغم أن العلمانية الغربية ستظل بلا محل من الإعراب فى مجتمعات التدين الشرقى التى سيبقى فيها للدين دائماً شأن فى أمور الدولة، إلا أن القوى السياسية الإسلامية إنما تمثل فى النهاية اجتهاداً واحداً من اجتهادات البحث عن صالح الناس سواء لمرضاة الرب أو بحثاً عن هذا الصالح فى ذاته. وشرعية أى اجتهاد لا يحددها نوع الاجتهاد ذاته وإنما يحددها قبول الناس له، وعلى ذلك ليس أمام القوى السياسية الإسلامية سوى أن تقبل بمنطق المنافسة المفتوحة كطريق للسلطة السياسية. ولن يضير صاحب أى فكر علمانى فى دولة كمصر أن يحتل الإخوان المسلمون أو غيرهم من الإسلاميين أغلب مقاعد البرلمان ويشكلوا الحكومة بأغلبية انتخابية طالما أمكن إقناع نفس الأغلبية باستبدالهم بغيرهم إن هم أساءوا للدنيا باسم الدين أو ظلموا العباد باسم المعبود. فإذا كانت هذه القوى من الرشادة بحيث تقبل قاعدة التنافس المتكافئ هذه، فربما اتسع نطاق رشادتها بما يسمح لها أن تفكر جدياً فيما وراء الشعارات العامة حول قضايا حرية الفكر والتعددية وحقوق غير المسلمين وغير المؤمنين فى ظل الحكم الإسلامى وفى ظل عصر المساواة وحقوق الإنسان.

وما يعنيننا فى الأمر كله حلاً لمشكلة الصراع بين الدين والدنيا فى الدولة المصرية، هو أن تتولد لدى القوى السياسية المعنية بشكل ومضمون هذه الدولة عقلية تدمج الاهتمام الأصيل بكل من الدين والدنيا، سواء اتخذت شكل حركة إسلامية "عصرية" أكثر من التى نعرفها الآن، أو شكل حركة "علمانية دنيوية إيمانية" تسعى لنفس الجذور الشعبية، وفى سبيل الخير فليتنافس المتنافسون بالطرق السلمية.

٢- الحركة السياسية الإسلامية

الملاحظ أن كلمة الشريعة الإسلامية قد تواترت فى مصر تواتراً شديداً بواسطة كل من الحركة الإسلامية وأجهزة الحكم على امتداد الرقعة من

وزارة الداخلية إلى الصحف القومية، ويعطى هذا التواتر انطباعاً خاطئاً بأن المطروح هنا هو قضية تطبيق الشريعة الإسلامية. لكن المطروح على وجه الدقة ليس هو هذه القضية. وإنما هو وضع الحركة الإسلامية نفسها في المجتمع السياسى المصرى وموقف النظام السياسى منها بقواه الحاكمة والمعارضة. وواضح أن لكل من الحركة الإسلامية والحكم القائم مصلحة فى الادعاء بأن المطروح هو قضية الشريعة وحسب. فبالنسبة للحركة الإسلامية تمثل الشريعة ركناً من عقيدتها باعتبارها النظام القانونى الإسلامى. لكن النظام القانونى الإسلامى لا يطبق إلا فى ظل نظام اقتصادى وسياسى إسلامى.

والمطلب الحقيقى للحركة الإسلامية هو إقامة هذا النظام الشامل. أما الإلحاح على موضوع الشريعة بالتحديد، فبالإضافة لكونه مطلباً أصيلاً للحركة فهو يمثل موقفاً سياسياً تكتيكياً يحقق النجاح فيه من خلال توجيه النظام كله فى اتجاه النظام الإسلامى الشامل. كما أن شعار الشريعة يمثل شعاراً واضحاً يسهل إقناع جمهرة المواطنين به باعتبار أن النظام الحاكم يخالف الشريعة مخالفة واضحة، حيث لا يقطع يد السارق ولا يرجم الزانى، وهذه أمور يسهل شرحها بما يحول شحنة العاطفة الدينية للمصريين إلى موقف سياسى مناصر للحركة الإسلامية.

أما النظام الحاكم فيفضل أن يبدو خلافه مع الحركة الإسلامية أمام جمهرة المواطنين خلافاً حول موضوع الشريعة وليس حول النظام الإسلامى بمعناه الواسع. إذ أن الخلاف حول النظام الإسلامى ككل سيعيد اختياراً علمانياً صريحاً وقد يعد موقفاً من الدين الإسلامى نفسه. أما الخلاف حول موضوع الشريعة فيمكن أن يمتلىء بالتفصيلات التكتيكية لتطبيق الحدود ويمكن التأكيد فيه على مطابقة القوانين المصرية للشريعة من الأصل باستثناء مواد محدودة تصبح هى موضوع الخلاف مع الحركة الإسلامية التى يمكن تصويرها بالمبالغة والتعجل.

والأمر على هذا النحو إنما يحتوى قدراً من الادعاء والمناورة السياسية التى لن تخدم فى نهاية المطاف الصالح الوطنى للشعب المصرى، إذ قد تخرج اللعبة عن هذه الحدود ويصبح المطروح على الحركة الإسلامية ليس مطالبة النظام بتطبيق الشريعة وإنما إلقاء القنابل والمتفجرات فى سبيل إسقاط النظام الحاكم واستبداله بنظام إسلامى يستطيع وحده تطبيق الشريعة

ومجمل الأيديولوجية الإسلامية التي يتبناها الجناح الإسلامى الذى سيصل للسلطة.

كما قد يصبح المطروح على النظام الحاكم ليس تنظيم الندوات حول موضوع الشريعة والتأكيد على إسلامية القوانين المصرية وإنما تعقب السياسيين الإسلاميين والإلقاء بهم فى السجون وربما تصفية البعض منهم بالتعذيب وأحكام الإعدام. وقد وصل الأمر إلى هذا المستوى بالفعل. والمشكلة أن الأمر لا يخص هذين الطرفين وحسب. فالقنابل قد تطيح برعوس كثيرة غير الرعوس الحاكمة، والقمع السياسى قد يصبح سمة للنظام تتعرض له كل القوى السياسية النشطة. هذا برغم أن الأطراف القمعية فى الحكم قد أفسحت المجال لفترة للعناصر الداعية لاحتواء المد الإسلامى إلى حد أن الصحافة القومية والتليفزيون القومى قد أصبحا يعجان بالبرامج الإسلامية.

ولو أن الحكومة فى مصر كانت تبغى حقاً محاصرة التطرف الدينى لقام التليفزيون الذى تسيطر عليه والذى يشاهده الناس ليل نهار بنصف هذه المهمة. إذ يكفى تسييس الشعب المصرى من خلال التليفزيون بظهور ممثلى الأحزاب السياسية بمن فيهم الإسلاميون كل يوم على شاشته لمناقشة قضايا المعيشية بحيث يصبح الاختيار الإسلامى واحداً من عدة اختيارات مطروحة لمعالجة هذه القضايا بدلاً من كونه الاختيار النشط الوحيد المقابل للحكم القائم، وبدلاً من مناقشة موضوع الشريعة على حساب مواضيع الخبز، ومناقشة قضايا الدين على حساب قضايا الدنيا.

ولكيلا تفتح الحركة الإسلامية طريق جهنم وهى تقصد طريق الله، ولكيلا يواصل نظام الحكم فى مصر هذه اللعبة الخاسرة والمضیعة للوقت، فإن الحل الأفضل لهذا الأمر برمته إنما يتمثل فى السماح للحركة الإسلامية بتأسيس حزب سياسى شرعى يكون له ما لبقية الأحزاب من حقوق وعليه ما عليها من قيود. وبدلاً من أن تطلب الحركة الإسلامية من الحكومة تطبيق الشريعة الإسلامية، عليها أن تطلب من المواطنين أصواتهم الانتخابية ليشكل حزبها الحكومة بنفسه ويطبق ما يشاء من الشريعة والنظام الإسلاميين. فإذا حصلت على أصوات أقل كان لها مع ذلك تمثيلها السياسى فى البرلمان الذى على قدره ترفع صوتها وتواصل ضغوطها لتطبيق ما تراه صالحاً.

وقد يكون فى ذلك تدريب للحركة الإسلامية على أساليب الصراع الديمقراطي التى قد تتأى بها عن العنف وتعلمها لغة جديدة للحوار غير لغة الكفار والمؤمنين وحزب الله وحزب الشيطان. أما إذا رفضت الحركة الإسلامية عرض بضائعها من خلال الصراع الديمقراطي، فإنها تكون قد حكمت على نفسها بالانتماء إلى عالم غير عالمنا سواء كان عالماً للأخيار أو عالماً للدرأويش. لكن المشكلة تظل أن أحداً لم يعرض عليها هذا العرض لنعرف إجابتها. والأفضل لمصر وشعبها أن يقدم نظامها الحاكم عرضاً واقعياً محدداً فى هذا الخصوص بدلاً من الاستمرار فى تربية ذقن ستخلق يوماً.

٣- الإخوان المسلمون بين الشريعة والشرعية

قبل دخول الإخوان المسلمين إلى البرلمان المصرى وبعد دخولهم استمرت الصرخة الإخوانية القائلة "نحن هنا". ويتم ذلك فى جو إلحاح القوى السياسية المصرية على أذن النظام الحاكم لكى يغير من أوضاع نفسه ويوسع نطاق التجربة الديمقراطية. ومن الطبيعى أن يتركز نصيب الإخوان من هذا الإلحاح فى مجال سعيهم لتحقيق الشرعية القانونية لأنفسهم كقوة سياسية فعلية. فطبقاً للخطاب الذى وجهه المرشد العام السابق المرحوم عمر التلمسانى لرئيس الجمهورية فى أعقاب أحداث الأمن المركزى ١٩٨٦: "حدث ما حدث واستنكر الإخوان المسلمون التدمير والتخريب والإرهاب كما هى عادتهم وأسلوبهم فى كل الأحداث. وأرسلوا لك بذلك برقية، وأيدوا رأيهم فى حديث صحفى نشر فى جريدة أخبار اليوم. كل ذلك حدث وهم يعيشون فى جو من الآمال التى يسمعونها منك فى المساواة بين أفراد الشعب جميعاً فى الحقوق والواجبات، وأنظر إلى الواقع الذى أعيش فيه وكل الإخوان المسلمين فنرى أننا محرومون من أقدم ما يتمتع به أفراد الشعب. وضع قانون الأحزاب وكأنه أعد خصيصاً لحرمان الإخوان المسلمين من تكوين حزب".

ولم تمثل هذه الصرخة سوى حلقة فى سلسلة التذكير الإخوانى المتصل بمطالبهم للحصول على الشرعية القانونية. إلا أن رفع درجة الصوت الإخوانى بهذا الشأن فى أعقاب أحداث الأمن المركزى إنما حمل رسالة

ضمنية فحواها أن الإخوان ليسوا مسئولين عن اتجاه العنف في البلاد على كثرة ما هنالك من أصابع اتهام توجه إلى الحركة الإسلامية بهذا الخصوص. وبالطبع لا يكتفى الإخوان بالرسائل الضمنية وإنما يعلنون صراحة أنهم ضد العنف بما يميزهم عن أطراف أخرى في الحركة الإسلامية التي تضم هؤلاء وأولئك.

ولئن فرضت عملية اغتيال السادات مناقشة قضية العنف الديني على مستوى المجتمع السياسى المصرى، فإن انحسار النشاط المباشر للأطراف المؤمنة بالعنف لبعض الوقت قد ساعد على توجيه المناقشة في اتجاه آخر، إذ أصبح محور المناقشة عوضاً عن موضوع العنف موضوعى الشريعة والشرعية. بمعنى تطبيق الشريعة الإسلامية من ناحية، وإعادة الشرعية القانونية للإخوان المسلمين من ناحية أخرى، وهو ما تم الإلحاح عليه مرة أخرى بعد أن بدأت موجة العنف تطل برأسها من جديد مع محاولات اغتيال ثلاثة وزراء للداخلية ورئيس مؤسسة صحفية.

والحاصل أن الضغط في اتجاه تطبيق الشريعة الإسلامية هو ناتج جهد الحركة الإسلامية بمختلف أطرافها بما في ذلك الإخوان المسلمون الذين ألحوا في طرح هذا الموضوع تحت قبة البرلمان، إلا أنه يلاحظ أن الإخوان قد احتفظوا لعدة سنوات بتكتيك خاص يحول دون تحول معركة الشريعة إلى صدام صريح مع السلطة الحاكمة. فحين حمى الوطيس على عتبات مسجد النور ترك الإخوان القيادة للشيخ حافظ سلامة والعناصر الأكثر جذرية من شباب الجماعات الدينية. ولم يكن الحضور المحسوب للإخوان على هذا الصعيد هو الجانب الوحيد لتكتيك الاعتدال الذى اتبعوه. إذ اتبعوا ذلك بقبول فكرة التدرج فى تطبيق الشريعة على نحو ما دلت كلمات الأستاذ التلمسانى فى جلسات الاستماع البرلمانية التى ناقشت هذا الموضوع، وهو نفس الخط الذى واصلوا إيرازه وهم على مقاعد البرلمان.

ولم يكن تكتيك الاعتدال هذا سوى التعبير الناطق عن تدقيق الإخوان فى حساب الأولويات بالشكل الذى جعل الأولوية الأولى لموضوع شرعيتهم القانونية والذى بدا من الناحية التكتيكية أكثر أهمية حتى من موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية والمفترض أن يكون بالنسبة لهم الاستراتيجية العليا. وربما كان الإخوان هنا أكثر اتساقاً من بقية أطراف الحركة الإسلامية باعتبار أن المدخل الصحيح لتطبيق الشريعة هو تأسيس حزب سياسى يسعى

إلى السلطة لتجسيد هذا الأمر، بدلاً من الإلحاح على التطبيق بواسطة سلطة شبه علمانية يعلم رجال الإسلام السياسى أنها لن تفعل ذلك حقاً، ومع ذلك يصرون على إحراجها بما يوسع من نطاق ادعاءاتها ويوسع بالتالى من نطاق نفوذهم هم ككاشفين للادعاء.

وتتبدى أولوية موضوع الشرعية القانونية فى تفكير الإخوان من خلال مجموعة أخرى من المؤشرات العملية. ومن هذه المؤشرات طرق الإخوان العديد من الأبواب المؤدية لطريق الشرعية.

فهم من ناحية لم يقطعوا شعرة معاوية مع الحكومة سواء من خلال الاتصالات الودية أو من خلال الكتابات المفتوحة على رأى الرأى العام. وهم من ناحية أخرى يطرقون باب القضاء لكسب قضايا قانونية ذات محصلة سياسية مفيدة وإن لم يتضمن ذلك بعد العودة للحياة السياسية كحزب شرعى بحكم قضائى. إذ برغم مقدار النزاهة المعروفة عن القضاء المصرى يتوقع استخدام كافة الضغوط والحيل لمنع صدور مثل هذا الحكم إلا إذا كانت السلطة التنفيذية قد استقرت على أن يصبح الإخوان حزباً شرعياً. وهو ما تخشاه حتى الآن برغم مغامرة السماح لهم بأن يشكلوا عصب المعارضة البرلمانية ذات مرة (١٩٨٧) تكررت ثانية (٢٠٠٠).

ومن ناحية ثالثة فإن الإخوان قد احتفظوا بجسور للتفاهم مع قوى المعارضة السياسية، حيث تجاوزوا إلى حد كبير تراث حساسيتهم فى التفاعل مع القوى السياسية المختلفة معهم. إلا أن ذلك أيضاً يتم بمقدار محسوب يراعى الاحتفاظ بالجسور المقابلة مع الحكومة، كما يراعى تحقيق أكبر كسب للإخوان فى مجال تحسين صورتهم كقوة سياسية قادرة على التفاهم مع الجميع.

ورابعاً وأخيراً فقد توج كل ذلك بدخولهم الجماعى إلى ساحة البرلمان بالفعل. لكن التخمينات التى تواترت فى مصر لفترة حول انضمام الإخوان نهائياً لأحد الأحزاب السياسية الموجودة بالفعل أثبتت أنها اتجاه تبسيطى لا يزن حرص الإخوان على التميز فى الوقت الذى يلوحون فيه بالانضمام لأحد الأحزاب على سبيل تأكيد شرعيتهم الفعلية، وإقناع الحكومة بأن شرعيتهم القانونية هى من قبيل تحصيل الحاصل الذى لا طائل من الوقوف فى طريقه.

وتبقى قضية تميز الإخوان هي بيت القصيد في الأمر. فالإخوان لا يعتبرون أنفسهم حقاً حزباً سياسياً كسائر الأحزاب السياسية، كذلك لا تعتبرهم الحكومة، بل النظام الحاكم كله، حزباً عادياً. وما إصرار الإخوان على الشرعية القانونية سوى مدخل للتواجد في الحلبة السياسية باستراتيجية هجومية تتجاوز الاستراتيجية الدفاعية التي يفرضها غياب الشرعية وغياب تبني العنف في الوقت نفسه. ولئن جاز أن تتيح الشرعية القانونية للإخوان التدريب على أساليب الصراع الديمقراطي، فمن الصعب افتراض أنها ستحول دون إصرارهم على أنهم يمثلون حزباً من نوع خاص يسير على طريق الله دون بقية الأحزاب. وما إصرار النظام الحاكم على عدم السماح بحزب إسلامي - حتى للإخوان المعتدلين بالمقارنة ببقية الجماعات الإسلامية - سوى التعبير عن عدم استعداد هذا النظام لرفع الصراع السياسي إلى مستوى أعلى سيفرضه وجود الإخوان كحزب شرعي.

والمشكلة هنا أن النظام يقف موقفاً وسطاً ما بين السماح بذلك والقمع الكامل للحركة الإسلامية. ولئن ثبت تاريخياً أن القمع أسلوب غير ملائم باعتبار أن الحركة الإسلامية قد نجحت في تحويل القمع إلى شحنة من التعاطف الشعبي معها بصفاتها شهيدة العقيدة لا بصفاتها صاحبة برنامج سياسي معين، فقد ثبت أيضاً أن الديمقراطية التي تضيق عن استيعاب الحركة الإسلامية تدفع بها في النهاية لطريق العنف. أما ما لم يثبت بعد لكن الدلائل تشير إلى احتمال ثبوته فهو أن منهج إمساك العصا من المنتصف الذي يواجه به النظام الحاكم الحركة الإسلامية لا يمكن أن يعمر طويلاً وقد يفضي مرة أخرى إلى لحظة صدام. وحتى إذا لم تصل الأمور لهذا الحد، فالأرجح أن يكون الطرف الفائز في اللعبة الوسطية هو الحركة الإسلامية لا النظام الحاكم. فمحاولة سحب البساط من تحت أقدام هذه الحركة بالتأكيد على إسلامية النظام، ومواءمة القوانين للشرعية، وزيادة ساعات إرسال البرامج الدينية لن تؤدي إلا إلى تأكيد الجو الإسلامي للمجتمع بما يدعم موقف الحركة الإسلامية ودون أن يصدق الناس بالضرورة ادعاءات النظام.

وحتى بعض القوى المعارضة في النظام السياسي تسائر هذا الجو جنباً إلى جنب مع موقفها المبدئي المؤيد لحصول الإخوان على الشرعية القانونية. وهو ما يؤدي لتأجيل المواجهة التفصيلية بين هذه القوى وبرنامج

الإخوان، كما يؤدي للافتراض بأن الشرعية القانونية ستؤدي لتطبيع العلاقة بينهم وبقية القوى السياسية، وهي مسألة غير يسيرة تستلزم تفاعلاً أطول فيما وراء الشرعية القانونية.

وربما كان الموقف الصحيح في هذا السياق هو الاستقرار على حل وسط تاريخي يتجنب أسلوب قمع الحركة الإسلامية أو تملقها أو الافتراض المبكر بأنها ستكون قوة سياسية ديمقراطية. وعوضاً عن ذلك يسمح للحركة الإسلامية بالتواجد كحزب شرعي يضم الإخوان وبقية أطراف الحركة وتكون له حقوق الحزب السياسي وعليه ما عليه من واجبات.

وبذلك يمر موضوع تطبيق الشريعة، بل وإقامة النظام الإسلامي من خلال صندوق الانتخابات. إلا أن ذلك لا بد أن يكون جزءاً من حركة إصلاح ديمقراطي أشمل في النظام السياسي. ولا بد لهذه الحركة بجانب تجديد القوانين من تجديد الفكر بحيث يقبل وجود قوة سياسية تقوم على أساس الدين، دون أن يتقبل منها الابتزاز والإرهاب وادعاء العظمة والعصمة باسم الدين.

وهو ما يستلزم أولاً تراضى الفرقاء حول مبدأ وجود "مسافة معقولة" تفصل بين الدين والسياسة، وفي نفس الوقت الإقرار الواقعي بالتأثر المتبادل بينهما لكن دون أن يسير الدين السياسة ودون أن تسير السياسة الدين. أي أن يكون المسعى المشترك هو بناء دولة حديثة - مدنية - ديمقراطية.. تحترم فيها حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع قيم الأديان.

(ملحق)

نحو "دستور وطنى" جديد... تعقيب على مشروع "دستور إسلامى"
الآن.. الآن.. وليس غداً.

هذا هو الشعار البسيط الواجب الالتفات حوله بشأن ضرورة تعديل الدستور المصرى، أو بالأحرى صياغة دستور جديد ينظم حياة الأمة على قواعد واضحة فى مرحلة انتقال مهمة فى تاريخها وتاريخ الإنسانية. وقد وجدت ضرورة التعديل أو التجديد منذ مدة طويلة، وبالدقة منذ عقد ونصف من الزمان حين انتقلت مصر إلى التعددية فى حياتها السياسية، والتكؤ فى الاستجابة للضرورات إنما يعبر عن عرقلة تحقق مصالح شخصية وفتوية لأطراف مستفيدة من تجميد الأوضاع ولا تعبر عن مصلحة وطنية أو انتماء وطنى، فالموظف العام الذى يخشى تعديلاً دستورياً يحدد مدة خدمته فى الوظيفة العامة إنما يدافع عن مصلحة شخصية مهما تذرع بالمصلحة العامة، كما يبطن رغبة دفينية فى البقاء فى منصبه إلى الأبد مهما أبدى لفظياً من زهد فى المنصب.

بل إن الأمر أسوأ من فجاجة الدفاع عن مصالح شخصية. فالتكؤ فى إنجاز متطلبات التطور فى اللحظة الحرجة، له تكلفة اجتماعية باهظة حين تستدرك الأمة الأمر، إما بعد فوات الأوان حين يكون قد سبقها تماماً العالم من حولها، أو حين يصبح العنف هو البديل الوحيد للتغيير السلمى، كذلك فإن التكؤ فى مسألة هامة كتعديل الدستور هو مظهر من مظاهر التحلل الحضارى العام الذى تشهده مصر فى مناحى حياتها اليومية وليس فقط مظهراً للأزمة فى النظام السياسى، إنه الوجه الآخر للتكؤ فى قضاء مصالح المواطنين، حيث تنقضى فى خمس سنوات مصلحة كان يمكن قضاؤها فى خمس دقائق بواسطة الأجهزة الحكومية فى دولة لها عراقة خمسة آلاف عام!

وعلى ذلك فإن الدعوة العامة التى تقدمت بها أحزاب المعارضة للتعديل الدستورى هى خطوة جادة تستأهل الترحيب، ولا تبرر ذلك الرد الذى تورطت فيه صحيفة "الأهرام" والذى لا بد أن تعتذر عنه لأن فحواه أن الحاكمين هم أصحاب البلد لكن المعارضين هم سقط المتاع وأعداء الشعب! كذلك فإن الجهد الدعوى الذى بذله الدكتور حلمى مراد وزملاؤه القانونيون الأفاضل لصياغة مشروع دستور جديد هو جهد حميد يستوجب الشكر والتحية لا الاستخفاف والسخرية، وليس ذلك بغريب على الرجل بمواقفه الوطنية المشرفة أستاذاً جامعياً ووزيراً حكومياً وسياسياً معارضاً. ولولا اعتبارات العمر والصحة - أمدّه الله بموفور منهما - لحسبت الدكتور حلمى مراد بشخصه مرشحاً ملائماً لرئاسة الدولة قد تجمع عليه قوى وطنية كثيرة مع إنهاء الاحتكار الفعلى لهذا المنصب بواسطة خريجي الكليات العسكرية.

على أن هذا الجهد المشكور إنما يجب استقباله باعتباره افتتاحاً جاداً لحوار عميق حول مسألة غاية فى الأهمية، وبالتالي فالمطروح هنا ليس الإجابة بنعم أو لا على المشروع المقترح، بل المطروح هو التفكير بشأنه والحوار حوله، أى "التفاعل الوطنى" حول الفكرة والصياغة وروح الصياغة ثم أخيراً الوصول إلى "التراضى الوطنى" حول مشروع جديد يحظى بأوسع قبول من مختلف أجنحة الصفوة السياسية للبلد، ثم بعد ذلك يأتى مستوى طرح الأمر على الجماهير الواسعة كقضية كفاحية تتعلق بمصيرها هى، وعلى قدر كفاح الجماهير تقرر مشاريع التغيير أو توضع على رف الكتب.

ومن غير الممكن أن ينطلق التفاعل الوطنى ثم يتحقق التراضى الوطنى إذا كانت نقطة البداية خاطئة. فالمطلوب ليس دستوراً يرضى هذا الجناح أو ذاك من أجنحة الصفوة السياسية أو حتى الحركة الجماهيرية، أى ليس المطلوب دستوراً ليبرالياً أو اشتراكياً أو إسلامياً، يمينياً أو يسارياً، حكومياً أو معارضاً. وليس المطلوب أيضاً حلاً وسطاً بين كل ذلك؛ لأن المقصد السليم هو أن يتم التوصل لوثيقة جامعة، ذات قواعد عامة واضحة كالشمس، وتفصيلها مقبولة من الجميع دون استثناء، ولغتها قاطعة، وتصلح لمدى طويل من الزمن، وفى ظلها يتم تداول السلطة بين أصحاب مختلف الأيديولوجيات دون مشاكل. أى أن المطلوب باختصار هو دستور يتصف أساساً بصفتين هما "الإنسانية" و"الوطنية" وليس أية صفة أيديولوجية أخرى.

أى دستوراً تترجم فيه نصاً كل القيم العليا التى بلغتها الإنسانية من حرية وعدل وكرامة ومساواة ومواطنة وتعددية... إلخ، وأن تكون الترجمة ملائمة لظروف المجتمع المصرى وخبرته التاريخية أى وطنية.

ومن مطالعة مشروع الدستور المقترح وتفهم السياق الذى تم فيه هذا العمل يلاحظ المرء أن ثمة مخاوف مثارة لدى القوى اليسارية فى الساحة السياسية (مثلاً موقف الناصريين، والموقف الذى عبر عنه مقال الدكتور رفعت السعيد فى "الأهالى" ١٩٩١/٧/٣١) وتتراوح المخاوف بين الحرص على مكتسبات اجتماعية وسياسية للجماهير الفلاحية والعمالية وبين التحسب من الطابع الدينى لبعض بنود المشروع المقترح بما قد يجعله أساساً لإقامة دولة دينية لا دولة مدنية. وهذه مخاوف مشروعة يلزم الحوار المفتوح حولها حتى يتم التراضى بشأنها وينعكس ذلك فى صياغة جديدة للمشروع. والأمـر هنا يستلزم أفقاً رحباً يتجنب "المعاندة" بين القوى السياسية وبعضها البعض، كما يتجنب الإصرار على "اللفظية" المفرطة لدى بعض هذه القوى. فإقامة مجتمع إنسانى مسترشد بالتعاليم الإسلامية ليس معناه التكرار اللفظى لكلمة "الإسلام" وإقامة مجتمع ديمقراطى لا تتم بتكرار كلمة "الديمقراطية" نفسها فى نص الدستور أو فى الخطب الشفاهية، وإقامة مجتمع "اشتراكى" أو "متكافل" أو "عادل" لا تتم بالتكرار اللفظى فى النص الدستورى أو فى غيره.

إن من حق الوطنيين الإسلاميين الاطمئنان إلى ملاءمة الدستور الوطنى لروح عقيدتهم الدينية الإسلامية. لكن من واجبهم طمأنة غير المسلمين وكذلك المسلمون غير المنتمين للحركة السياسية الإسلامية إلى أن الدستور وطنى فى الأساس، وأن المواطنة هى أساس الحقوق والواجبات، وأن المساواة بين الوطنيين كاملة برغم اختلاف الدين، أى أن الدستور لهم ولغيرهم بنفس المقدار، ونفس الشئ بالنسبة للوطنيين الاشتراكيين أو اليساريين الذين من حقهم الاطمئنان على مراعاة الدستور للتوازن الاجتماعى (مجانية التعليم مثلاً) والتوازن السياسى (نسبة تمثيل العمال والفلاحين) لكن من واجبهم أيضاً عدم الاستناد فى تحقيق ذلك إلى "حائط مائل" هو الدستور القديم أو إلى نصوص دستورية ظاهرها العدل وباطنها استحالة التطبيق، فالمجانية للأغنياء والفقراء معاً ليست عدلاً. والتعليم الردىء فقط يمكن أن يكون مجانياً لأنه لن يكلف الدولة الكثير، أما التعليم

الجيد الذى نطلبه لجميع أبنائنا فله تكلفة عالية يمكن أن تكون مشاركة بين الدولة والمواطن وأن يكون نصيب المواطن فى التكلفة حسب قدرته المادية بحيث يدفع الجميع مبالغ تصاعدية تبدأ من الصفر بالنسبة لأفقر الفقراء وتبلغ مائة بالمائة بالنسبة لأغنى الأغنياء. أى يمكن النص فى الدستور لا على "المجانية"، وإنما على "العدالة" فى اقتسام النفقة التعليمية بين الدولة والمواطن. أما العمال والفلاحون الحقيقيون - الذين لم تزد نسبتهم فى البرلمان أبدا عن خمسة بالمائة وليس الخمسين بالمائة النظرية - فهم أحوج إلى نصوص دستورية تقرر حقهم فى حد أدنى من الأجور والمعاشات والتأمينات، وحقهم فى الإضراب السلمى عن العمل، وحقهم فى إقامة نقابات واتحادات حرة تماماً من تدخل أجهزة السلطة. أما تمثيلهم البرلمانى الإجبارى (إذا اتفقت كل الأطراف على ضرورة ذلك) فتكفى فيه نسبة الربع بالنظر للزيادة الهائلة فى عدد أبناء الطبقة الوسطى، وبالنظر للإمكانية النظرية بأن تكون لهم نسبة اختيارية أكبر من خلال التصويت فى الانتخابات، وأخيراً بشرط أن يكون مرشحو النسبة الاختيارية من الفلاحين الفقراء والعمال الممارسين لا السابقين.

وبجانب هذه الملاحظات العامة والنقاط المطروحة للتفكير المشترك ثمة مجموعة أخرى من الملاحظات التفصيلية والأكثر مباشرة بشأن طريقة ونص صياغة المشروع المقترح:

أولاً: اللجنة التى تفضلت بصياغة المشروع وإيداء المشورة حوله يغلب عليها طابع الأساتذة القانونيين من الناحية المهنية. وكان يجوز أن تضم بعض علماء السياسة والمجتمع. ومن الناحية الفكرية يغلب عليها عنصر الليبراليين والإسلاميين. وكان يلزم أن تضم العنصر الاشتراكى أو اليسارى (مثلاً الدكتور نور فرحات والدكتور عصمت سيف الدولة). ومن الناحية السياسية يغلب عليها عنصر المعارضين. وكان يجب السعى لأن تضم من ليسوا بالضرورة من المعارضة (مثلاً الدكتور كمال أبو المجد والدكتور سعيد النجار). ناهيك عن أنه ليس فيها امرأة واحدة (مثلاً الدكتور: نعمات فؤاد والدكتورة عائشة راتب والدكتور: ليلي تكل). كما أنها لم تضم للأسف خبيراً واحداً من المواطنين مسيحيي الديانة (مثلاً الدكتور ميلاد حنا والدكتور أنور عبد الملك والدكتور وجدى راغب) إن المفروض أن هذا مشروع دستور لوطن وشعب وأمة، لا لفريق دون فريق.

ثانياً: بنود الدستور المقترح تحتوى إرجاعات كثيرة للقانون لتنظيم تطبيق هذه البنود، وقد دلت الخبرة التاريخية المصرية أن القانون الذى هو أقل درجة من الدستور أبى القوانين إنما يستخدم لا لتطبيق البند الدستورى وإنما لتصعيب التطبيق والالتفاف حول الحق أو القاعدة التى يقرها البند. ولذلك تلزم المراجعة الشاملة لهذا الجانب للتخفيف من الإرجاعات والتوضيح القطعى لمحتويات البنود وقطع الطريق على أن يكون القانون ابناً عاقاً لأبيه الدستور، وبخاصة أن التجربة التاريخية قد دلت أيضاً على استسهال السلطة التنفيذية الخروج على الدستور والقانون بل وعلى العرف والذوق.

ثالثاً: الجانب الاجتماعى فى المشروع مبتور شكلاً ومحاظ موضوعاً. حيث تلزم نصوص أوضح حول معاملة القطاعات الاقتصادية (العام والخاص والتعاونى) معاملة متساوية باعتبارها فروعاً متنوعة للثروة الوطنية الواحدة. كما تلزمه نصوص قاطعة حول مسئولية المجتمع والدولة عن ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة للمواطنين الفقراء. وبخاصة النص على حصول العاطلين عن العمل على "بدل بطالة" أى على معونة اجتماعية مؤقتة يتعيشون منها. وكذلك النص على ضمان التناسب بين الأسعار والدخول. وأيضاً العدالة فى نسب فرض الضرائب وتحقير التهرب الضريبى. هذا بجانب الملاحظات المشار إليها سلفاً حول تكلفة التعليم (ومثلها الخدمة الصحية) وحقوق العمال والفلاحين الفقراء.

رابعاً: الجانب الثقافى فى المشروع لا يصح أن يكتفى بالإشارة إلى انتماء مصر العربى والإسلامى ورعاية الدولة لأداء الخدمة الثقافية. بل يجب أن يضيف بنوداً أخرى مثل القضاء على الأمية، وحرية الآداب والفنون بجانب استقلال الجامعات والحركة الأكاديمية. وأهم إضافتين هنا لا بد أن تكونا أولاً النص على تنقيف النشء بقدر مناسب من الثقافة الفرعونية والقبطية فى مؤسسات التعليم والإعلام، وثانياً توحيد أنواع التعليم الأساسى لغةً ومقررات دراسية (الأزهرى والحكومى والخاص واللغات) بحيث يكون التخصص فى المراحل الأعلى من التعليم، وألا تختلف مدرسة أساسية عن غيرها إلا فى حدود مادة دراسية واحدة متخصصة (دين - رياضة - فنون - صنائع - لغات... إلخ)، وذلك لضمان انسجام ثقافة أبناء

الوطن منذ الطفولة واتقاء نشر الانقسام الثقافى الحاد الذى بدأت وتيرته تتصاعد فى ربوع هذا الوطن.

خامساً: فى الجانب السياسى للمشروع هناك ثلاث ملاحظات:

أ- أن يكون حق الترشيح لمنصب رئيس الدولة مكفولاً وكاملاً ومباشراً بالنسبة لأى مواطن (بلغ سن الترشيح لمجلس الشعب) لما لذلك من دلالة رمزية بالغة فى العلاقة بين الوطن والمواطن. إنه الحق الأعلى للمواطن والذى يعادله الواجب الأعلى فى تحية العلم والسلام الوطنى. أما ما نص عليه المشروع من انتخاب رئيس الدولة من بين خمسة مرشحين ينتخبهم مجلس الشورى من بين عامة المرشحين، فهو طريقة تؤدى لتقويض الحق والفكرة تسمح بالالتفاف والتلاعب من خلال "مصفاة" مجلس الشورى!

ب- بخصوص ضمان نزاهة رئيس الدولة وذمته المالية (مادة ٦١) لابد من النص صراحة على عدم حصوله على أى "عمولات" عن الأسلحة أو الموارد الطبيعية (البترول) أو أى تعاملات اقتصادية يجريها لصالح الدولة أو لصالح أية جهة فى نطاقها سواء بحكم منصبه أو بصفته الشخصية، ولا بد من سريان نفس القاعدة على كل القائمين بالمناصب السياسية الرئيسية للدولة وأسرهم (رئيس الوزراء - الوزراء - السفراء - المحافظون - قادة الجيش). كما تسرى عليهم قاعدة تقديم إقرار الذمة المالية هم وأسرهم عند توليهم وتركهم مناصبهم.

ج- لا بد من إضافة نصوص قاطعة لإنشاء رقابة برلمانية وشعبية على أجهزة الأمن العلى والسرى (الشرطة - المباحث - المخابرات) لضمان معاملتها للمواطنين معاملة إنسانية وقانونية وإيقاف انحرافاتهما ومعاقبة المنحرفين من رجالها، فليس لمصر ذرة أمل فى التقدم العصرى والإنسانى طالما أجهزتها الأمنية تستسهل إهانة المواطنين والتجسس عليهم وتعذيبهم وسجنهم وانتهاك حقوقهم الإنسانية عموماً، ولا قيمة لدستور دون جهاز أمنى دستورى.

سادساً: الجانب الدينى فى المشروع نبرته عالية، وهو أقرب إلى دستور دولة دينية "مستتيرة" منه إلى دستور دولة مدنية "مسترشدة" بالتعاليم الدينية، والفارق مهمة هنا لأنه يحدد ما إذا كنا بصدد "دستور وطنى جامع" أم "دستور دينى منحصر" فالمواطنة المصرية تضم المسلم والمسيحى، ثم

اليهودى وصاحب أية عقيدة أخرى، وبالتالي يكون من المنطقي كلما ذكر الإسلام فى الدستور أن تذكر بجانبه المسيحية. ولا يعتد هنا بالقول أن هناك أغلبية إسلامية وأقلية مسيحية، فهذا دستور للحقوق والواجبات وليس إعلاناً لنتائج الانتخابات. والمواطن مواطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات سواء أكان مسلماً أم مسيحياً، من الأغلبية أم من الأقلية، غنياً أم فقيراً، حاكماً أم محكوماً. مؤيداً أم معارضاً. إنه الإنسان فى قطعة من أرض الله اسمها الوطن تديرها هيئة اسمها الدولة. فإذا ما كان المقصود حقاً هو صياغة "دستور وطنى لدولة مدنية مسترشدة بالتعاليم الدينية ذات الصالح الإنسانى"، فإنه قد يفيد معالجة الأمر بالنظر فى المقترحات التالية:

أ- التخفيف من "اللفظية" الدينية فى لغة المشروع عموماً.
ب- توضيح أن "الحضارة الإسلامية" هى الإطار الأصيل لثقافة الأمة وأبنائها بسائر أديانهم.

ج- النص القاطع على أنه لا تأثير للتمايز الدينى على المساواة فى المواطنة سواء من حيث الحقوق والواجبات عموماً أو من حيث التعبيرات البارزة عن هذه المساواة" فيكون واضحاً أن المواطن المصرى المسيحي يمكن أن يتولى أى منصب مدنى فى الدولة بما فى ذلك أن يكون رئيساً للدولة. حيث يقترح بالنسبة للمنصب الأخير إما أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية مواطناً مسيحياً بصفة دائمة كتعبير عن المساواة (رمزياً) مع بقاء رئيس الدولة مواطناً مسلماً بصفة دائمة كتعبير عن الانتماء لإطار الحضارة الإسلامية (رمزياً أيضاً - أى ليس بسبب الأغلبية الدينية)، أو أن يكون رئيس الدولة نفسه مسيحياً ينتخبه كل المواطنين فى المرة العاشرة إذا تصادف تعاقب تسعة رؤساء مسلمين على المنصب (أى مرة كل مائة عام إذا افترضنا خمس سنوات مدة الرئاسة ومدتين لكل رئيس) ويلزم هنا تجريم الطائفية وتشديد العقوبة على الطائفيين.

د- النص على "أديان" المواطنين لا على "دين" الدولة فالدين يكون للأشخاص الطبيعيين المعرضين للثواب والعقاب فى الآخرة، أما الدولة فشخصية اعتبارية كمؤسسة أو شركة يديرها الأشخاص الطبيعيون (مسترشدين بأديانهم) وبالتالي فهى لا تكتسب صفة دينية إلا من خلال مواطنيها المتعديدين فى أديانهم.

هـ- النص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر "الأول" وليس "الرئيس" للتشريع، يليه "تراثا القبطي" يليه "التراث المشترك للخبرة البشرية". فهذان التراثان أكبر من أن يكونا مجرد مصادر ثانوية لتشريعاتنا المتعلقة بمشاكل الحياة اليومية المعقدة والحياة العصرية في عالم متصل. وما لا نجده في الشريعة الإسلامية - التي هي شاملة في مقاصدها لا في موضوعاتها وإجراءاتها - سنجده هناك أو نبدعه من رؤوسنا.

و- شطب عبارة "تسرى بالنسبة لغير المسلمين" من المادة (٢) وجعلها "تسرى بالنسبة لأهل كل دين" أى على المسلمين وغيرهم.

ز- شطب عبارات بيان "حكم الله" و"حكم الإسلام" و"حكم الشريعة" وجعلها "تقديم الاجتهاد الفقهي لاستلهاام التعاليم الإسلامية وتطبيق الأحكام الشرعية".

ح- إلغاء الباب الثامن الذى يجعل من الأزهر سلطة دينية فوق السلطة المدنية، ويؤكد الطابع العام للمشروع كدستور لدولة دينية. ويمكن استبدال الباب كله بمادة تشير إلى أن كلاً من الأزهر الشريف والكنيسة القبطية هيئتان وطنيتان لبث الإشباع الروحي والثقافة الدينية وينظم عملهما القانون.

ولا يبقى أخيراً سوى تكرار الشكر لمن تقدموا بهذا المشروع فأتاحوا لنا فرصة الحوار حوله وحول أحد شئوننا المصيرية. والمرجو أن يتواصل الحوار على نفس المستوى من الجدية والرصانة وأن يتفهم أصحاب المشروع كيف يفكر شركاؤهم فى الوطن. وذلك لكى نشارك حقاً فى صياغة وثيقة مشتركة لحياتنا المشتركة. وثيقة دونها مشوار كفاح لكى تطبق حقاً بعد الاتفاق على صياغتها. لكن لا اتفاق ولا تطبيق إلا بالتراضى والافتتاح المتبادل بعد أن يتم نبذ وسائل التخويف والتكفير والإرهاب الفكرى والفعلى.

(٨)

الليبراليون

الليبرالية الجديدة وتفكيك الدولة المصرية

تقصد هذه الورقة تقديم نقد أولى غير مجامل لليبراليين الجدد في مصر الذين ينطق لسان حالهم بأن "الليبرالية هي الحل" بالتوازي مع أقرانهم الدينيين (الجدد والقدامى معاً) الذين ينطق لسان مقالهم بأن "الإسلام هو الحل". ومضمون اللسانين دعوة شمولية مغلقة، تتصور في مثالية مطمئنة أن مشاكل الشعوب والمجتمعات يمكن تقديم حلولها في عبوات جاهزة، وأن الشفاء مضمون إذا سار المرضى في هذا الطريق الحتمي. وهو نفس فحوى الدعوة الاشتراكية القديمة التي تحدثت عن "الحتمية" بالنسبة "للحل الاشتراكي". وهذه كلها وجوه متعددة لخطأ فلسفي واحد، لأنه ليس للتاريخ الإنساني مسار حتمي. ويصبح الخطأ خطيئة في حالة الدعوة العنصرية الكاريكاتورية المسماة "تهاية التاريخ" والتي تجدها كامنة في أعماق الليبراليين الجدد والقدامى في مصر وغيرها^(١).

وليس المقصود من نقد الليبراليين الجدد إثارةهم بالنقد دون سواهم ممن يستأهلون ألف نقد في الساحة الوطنية. وعلى رأس هؤلاء العناصر الفاسدة داخل جهاز الدولة المصري وفي أعلى مستوياته والتي أصبحت رائجتها تزكم الأنوف والتي لم يعد الأمر بالنسبة لها مجرد النقد، وإنما النضال من أجل إقصائها ومحاكمتها عن مفاسدها^(٢). والوجه الآخر لعملة الفساد هو الإرهاب السياسي الديني الذي ارتكب من جرائم القتل وإسالة دماء الأبرياء (باسم الجهاد في سبيل الله!) ما يفرض أيضاً الجهاد الوطني الحقيقي ضده ومحاكمته عن جرائمه^(٣). إن الليبراليين المصريين لم يرتكبوا جرائم على

(١) انظر نقداً لهذه الأطروحة في مقالاتنا: نهاية الهدنة، الخليج، ١٩٩٢/٨/٩.

(٢) انظر إعلاننا الصريح بأن فساد كبار رجال الدولة أسوأ من الإرهاب، في: الأهالي، ٩/١٥/١٩٩٢. وكذلك نقدنا لفساد الحكم في: الوفد، ١٠/٩/١٩٩٢ والعربي، ١٤/٤/١٩٩٤.

(٣) انظر موقفنا المبني من الإرهاب السياسي الديني في كتابنا: الجامع والجامعة: نقد الإسلاميين والمنقذين في مصر، المركز المصري العربي، ١٩٩٤ والحوار الوطني، اللجنة المصرية للعدالة والسلام، ١٩٩٤.

هذا المستوى، لكنهم مع ذلك يقفون في موضع النقد على أساس اختلاف الفكر والمصلحة - بسبب ما لديهم من عقائدية تحتوى قدراً من الشمولية وعدم تقدير الخصوصية الوطنية والمجتمعية والثقافية لمصر، كما تحتوى قدراً من الاستخفاف بحقوق فقراء مصر. زد على ذلك الروابط الشخصية والنفعية لبعض الليبراليين بدوائر السيطرة العالمية والتي تجعل ولاءهم الوطنى محل شك. كذلك فقد نزل الليبراليون الساحة بكل ثقلهم بدءاً من تجربة التعددية المحدودة التي دشنها - بنصف قلب - الرئيس الراحل أنور السادات، خصوصاً مع تبلور مشاركة حزب الوفد كطرف معارض - نسبياً - فى الحياة السياسية، ثم مع رفع نبرة الصوت الليبرالى من خلال دعوات مثل "حتمية الحل الرأسمالى"، وتأسيس حكومة من رجال الأعمال^(٤)، وأخيراً مع تأسيس مركز "ابن خلدون" و"جمعية النداء الجديد"^(٥) وتكثيف حضورهما - الاستعراضى أحياناً^(٦) - فى الساحة العامة. وفى هذا الإطار تأتى الكتابات المكثفة لليبراليين الجدد والمتراوحة ما بين كتب وكتيبات ونشرات تبرز محاسن المشروع الليبرالى^(٧)، ومقالات لاذعة توصم غير الليبراليين بأقبح الصفات على طريقة "فرش الملاية"^(٨). لهذا كله يلزم على الليبراليين التحلى بروح قبول "المنافسة" (إحدى دعاواهم وادعاءاتهم الكبرى) واحتمال حرارة مباراة ليس فيها فوز بالتركية الليبرالية!

(٤) المقالات المبكرة لأسامة الغزالى حرب فى "الأهرام"، ومقالات سعد الدين إبراهيم فى "الأهرام الاقتصادى".

(٥) انظر مقالتنا الناقدة لجمعية النداء الجديد تحت عنوان "صدى النداء القديم"، الخليج، ١١/٢٣/١٩٩٢.

(٦) مثلاً محاضرات الدكتور سعيد النجار فى قاعة المؤتمرات وغيرها، ونوع المدعوين من صفوة الملاك والمتقنين والسياسيين. أما استعراضيات سعد الدين إبراهيم فتشمل الندوات المكلفة بجانب الاحتفالات والاستقبالات والأفراح البانخة!

(٧) مثلاً مطبوعات مركز "ابن خلدون" وخصوصاً نشرة "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى" بالعربية والإنجليزية. وكذلك نشرة "نداء الجديد" وسلسلة الكراسات الزرقاء التى تصدرها الجمعية تحت اسم "رسائل النداء الجديد".

(٨) أبرزها مقالات وحيد عبد المجيد المشحة بالادعاء الأكاديمى أحياناً (مغزى مفهوم اليسار فى العصر الراهن، الأهرام، ١٧/١٠/١٩٩٤) أو الصريحة فى فرش الملاية دون ادعاء أكاديمى فى أحيان أخرى (تكريات الإرهاب الأحمر فى أيام الإرهاب الأسود، النداء الجديد، عدد ٦، أكتوبر ١٩٩٤).

(٩) انظر نقداً طريفاً لليبرالية فى: إبراهيم فتحى، الماركسية وأزمة المنهج، دار النهر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٤٥-٧٤.

ومرة أخرى ليس المقصود هو نقد الفكرة الليبرالية في أصولها العقائدية لتحديد مقدار وجاهتها الفكرية^(٩). فرونق الأفكار وأناقته ليسا موضوعنا المختار هنا. فما يهم ملايين المصريين - الفاقدين للرونق والأناقة في المأكل والملبس والسكن - هو "جدوى" الفكرة من الناحية العملية وماذا تقدم لهم في معاشهم. ويسرى ذلك على الفكرة الليبرالية كما يسرى على غيرها. هذا برغم اللطافة الظاهرية لما تحتويه الليبرالية من عناوين حول قيمة الفرد، وقيمة الحرية. جنباً إلى جنب مع السخافة الظاهرية في عنوانها العام والمطلق تقريباً حول قيمة السوق. لكن بغض النظر عن ظاهر الأفكار يبقى الفيصل هو الفعل الخلاق لتطبيق فكرة معينة على واقع معين في لحظة معينة.

ولا يسعنا الليبراليون المصريون بالكثير في هذه الناحية، فمحاضرة الدكتور حازم الببلاوى في جمعية الاقتصاد والتشريع لشرح ماهية الليبرالية جاءت مخيبة للآمال لأن كل ما فعله هو العودة النصية إلى آدم سميث وتوماس هوبز وجان جاك روسو وغيرهم من المفكرين الأوروبيين الذين يجب أن تؤخذ نصوصهم - مثل ماركس أو غيره - في إطارها الزماني والمكاني النسبي. ولم يفعل الدكتور سعيد النجار في نفس المحاضرة سوى أن أضاف روح فوكوياما إلى القائمة المستشارة. ولم يكن غريباً أن محاضرة أعلن عنها في أكثر من صحيفة لم يحضرها أحد تقريباً من جيل الشباب واقتصرت على الحرس القديم، ربما لأن الشباب - كما لاحظ الليبرالي الذكي سعد الدين إبراهيم - كانوا مشغولين بالاستماع إلى أحد المشايخ أو أحد أمراء الجماعات على بعد بضعة كيلو مترات. وهو ما يناقض ادعاء نشرة "النداء الجديد" بأن جيل الشباب يريد لها ليبرالية طبقاً لاستفتاء رأى تم تفسيره على المقاس^(١٠).

وعلى ذكر التناقض لن يجد المرء عسراً في ملاحظة الليبراليين عملياً لادعاءاتهم الفكرية في أكثر من مناسبة بل وفي البنية الأساسية. هل يحتاج المرء لنكاء كبير لإدراك أن الصحيفة "الليبرالية" الأولى في مصر والعالم

(١٠) العدد التاسع، يناير ١٩٩٥، ويلاحظ في الآونة الأخيرة تكرار استطلاعات الرأي التي تنسب للشباب ميولاً هي في الخلاصة ميول الأستاذ الجامعي الذي أجرى الاستطلاع فأعطاه تلاميذه الإجابة التي يريدونها! انظر مثلاً: محسن خضر، دراسة استطلاعية للشباب المصري، للعربي، ٢٩/١٩٩٤/٩.

العربى - الوفد - هى أقرب ما تكون إلى السعودية التى هى الأبعد عن الليبرالية؟! وهل ينسى المرء أنه فى الوقت الذى أفرجت فيه النيابة التابعة للدولة غير الليبرالية عن أصحاب العقيدة البهائية - لكون الدستور يعطيهم الحق فى حرية العقيدة - كان رئيس تحرير هذه الصحيفة الليبرالية ينكر عليهم هذا الحق؟! ^(١١) وهل من مغزى ليبرالى فى تنديد أحد كتاب "النداء الجديد" مؤخراً بمصدرى مجلة "الكتابة الأخرى" لأنهم تجاسروا على تناول الجنس كموضوع لأحد ملفات مجلتهم؟! ^(١٢).

أما عن التناقض فى البنية الأساسية للعلاقة بين الفكر والفعل فيبرزه حال المؤسسات الليبرالية فى مصر والتى يمكن تلخيص الثلاثة الأوائل منها فى ثلاث شخصيات هم فؤاد سراج الدين للوفد، وسعيد النجار للنداء الجديد وسعد الدين إبراهيم لابن خلدون، وكل منهم سلطان على عرشه ولا محل لليبرالية من الإعراب فى بنية القوة الملكية! لكن الأهم من ذلك هو التناقض بين الادعاء الفكرى بتقديم مشروع وطنى (أى للأمة فى مجملها) والموقف الفعلى الحاسم فى الدفاع عن طبقة بعينها هى طبقة رجال الأعمال فى مواجهة بقية الطبقات وبرغم المحاولة الظاهرية لكسب ود الطبقة الوسطى أيضاً. أما الطبقات العمالية والفلاحية الفقيرة فهى خارج المشروع الليبرالى بالكامل إلا كطبقات خادمة بالمعنيين الاقتصادى والسياسى، ومن الطريف أن العواطف الليبرالية تبدو فاترة إزاء الإضرابات العمالية مثل الإضراب التاريخى الثانى لعمال كفر الدوار والذى قتل فيه العمال رمياً بالرصاص للمرة الثانية (لاحظ تنبيه الدكتور محمود عبد الفضيل على صفحات "الأهالى" للإهمال العاطفى والسياسى لإضراب عمال كفر الدوار). هذا برغم تطبيق الإضراب العمالى لمبدأ "المساومة الجماعية" المقر نظرياً فى الفكر الليبرالى، وكذلك برغم وقوع الإضراب فى دائرة القطاع العام لا دائرة القطاع الخاص الذى يمثل المشروع الليبرالى فى جوهره "جماعة ضغط" للدفاع عنه والرغبة فى السلطة السياسية من أجله.

ولا تقل عواطف الليبراليين فى فتورها إزاء العمال سوى فى فتورها إزاء القطاع العام نفسه، بل تكاد تبلغ هنا مبلغ العداء والرغبة فى تصفية الثأر. إن الليبراليين المصريين - بخلاف ظاهر عن أقرانهم من الليبراليين

(١١) جمال بدوى، الوفد، ١٩/١١/١٩٨٨.

(١٢) وجدى فؤاد، الفارق بين الأدب والابتذال، النداء الجديد، العدد ١٢، أبريل ١٩٩٥.

فى بلدان أخرى - لا ينطلقون من مبدأ المحافظة على "الثروة الوطنية" أيا كان شكل ملكيتها، عاماً أم خاصاً. فعندهم أن الخاص هو الحلال والعام هو الحرام تقريباً. ولا نكاد نعرف لهم برنامجاً لتطوير القطاع العام غير أن يباع فى إطار عملية الخصخصة. ولا ضير لدى السوق منهم - نسبة إلى السوق - فى بيعه للأجانب^(١٣). وفى سلوكهم الاجتماعى لا يختلفون عن سلوكهم الاقتصادى. فبدلاً من أن يوجهوا عنايتهم للتعليم العام لإصلاحه لصالح كل تلاميذ الأمة بكل طبقاتها، نجدهم يركزون على إنقاذ جلود أبنائهم بتوفير تعليم خاص متميز لهم - غالباً باللغات الأجنبية بدءاً بالتعليم الأساسى والثانوى ثم مؤخراً ببناء جامعة أهلية (يقصدون لخاصة أبنائهم)^(١٤). وبذلك يضع الليبراليون الجدد مصر على عتبات "قضية وطنية" جديدة فحواها إعادة تمصير ما استولى عليه الأجانب، وكذلك "قضية اجتماعية" جديدة فحواها - بجانب إعادة توزيع الثروة - إعادة توحيد أنواع التعليم الأساسى لكل أبناء الأمة، وهو بالضبط ما كان عليه الحال عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، أى عودة لليبرالية قديمة أخفق مشروعها فى حينه.

وإذا كان لليبرالية الجديدة من مشروع أكثر من مجرد كون الليبراليين جماعة ضغط لصالح رجال الأعمال الراغبين فى الخصخصة - سواء اشترى أم اشترى الأجانب - فهو "مشروع الإلحاق" بمركز السيطرة العالمية، صحيح أن مصر لم تعرف يوماً مشروعاً للقطيعة مع السوق الرأسمالية العالمية - ولا فى عز أيام عبد الناصر - لكن المطلوب هذه المرة هو الإذعان الكامل لصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ولاتفاقية الجات، وللشركات الأمريكية... إلخ وذلك دون هامش للمناورة هذه المرة. ولا يرى الليبراليون الجدد - إلا من رحم ربك - بأساً من كل هذا، فهم رواد التكيف الهيكلى. وتكيفهم لا ينطلق من خطة قومية للإصلاح - الضرورى فى هياكل القطاع العام والخاص والدولة دون انتظار لإشارة من خارج الحدود^(١٥) - وإنما يتبع النصائح - الصحيح التكاليفات - الخارجية. وحركتهم هنا تشابه حركة عيني المريض النازرة لإصبع الطبيب والدائرة

(١٣) يستثنى من ذلك نفر من الليبراليين الوطنيين الذى يدركون الأبعاد السياسية لعمليات البيع والشراء، مثل الدكتور محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فى أمريكا حسبما تكلم مقالاته فى الأهرام (مثلاً: بيع الشركات المصرية للأجانب، ١٩٩٣/٥/٤).

(١٤) انظر: الفصل الخاص بمعركة التعليم فى كتابنا "الجامع والجامعة" المشار إليه أعلاه.

(١٥) انظر: التأكيد على ذلك فى مقالتنا: أصحاب المال.. وأصحاب الحق، العرب، ١٩٨٧/١٠/٧.

مع دورانه. إن التكيف الأحوال هو الذى ينظر للروشتة الخارجية دون أن ينظر للواقع الداخلى: واقع وجود قطاع عام كبير موروث يستحيل بيعه فى أيام، ويلزم عدم بيعه للأجانب، وسيبقى كبيراً حتى بعد بيعه فيلزم تطويره وترشيده. هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية فهناك واقع ثالث الفقر والجهل والمرض للأغلبية المطحونة التى قد لا يعيرها الأجانب أى اهتمام، فكيف يفعل المتكيفون الوطنيون مثلهم؟ اللهم إلا أن يكونوا أهل أنانية اجتماعية وتبعية أجنبية كأجدادهم الذين فتحوا الباب لاستيلاء العسكريين على السلطة منذ حوالى نصف قرن من الزمان!.

إن عدااء الليبراليين الجدد والقدامى للقطاع العام من الثروة الوطنية ما هو إلا الوجه الآخر لإحساسهم باليأس إزاء فقر الأغلبية^(١٦). فلا نلمح لديهم عاطفة مشبوبة إزاء الفقر والفقراء، بل نلمح توجساً من أى إجراء اجتماعى لإعادة توزيع الثروة كالدعم والتأمين والتأمين، ولا نراهم يرحبون بالتنظيم النقابى العمالى (حتى لدى منتجى العاشر من رمضان الذين يضرب بهم المثل فى الحداثة ومع ذلك يهرب منهم عمالهم إلى القطاع العام^(١٧))، وليس لديهم على الجملة برنامج لمكافحة الفقر، أو على الأقل تهذيب مظاهر الغنى الفاجر فى قلب الحياة المصرية^(١٨). وحتى على مستوى الفساد، من قال إن رجال السوق أنظف من رجال الدولة؟ أليست العناصر الفاسدة من هؤلاء وأولئك ضالعة فى حلف غير مقدس للنهب الفاجر لثروة الأمة؟ وهل ظاهرة أبناء كبار المسئولين المسيطرين على مافيا السوق إلا تعبيراً عن هذا الحلف الفاسد؟

إن مصر المكتظة بشعبها فى الوادى الضيق، والتى تكاد تعيش على فيض الكريم ومعونات الكرماء الأشقاء والأعداء، لا تستطيع الانتظار طويلاً حتى تقوم بتعبئة طاقاتها لتصبح مجتمعاً منتجاً وإنتاجية وفعالية عالية. لكن العملية التوزيعية لا تقل أهمية عن العملية الإنتاجية، ومن المستحيل قبول

(١٦) للمرة الثانية أؤكد على استثناء الليبراليين المحترمين المدركين لمشكلة الفقر مثل الدكتور محمود وهبة الذى تناولها بالكتابة على صفحات الأهرام (مثلاً: الحرب على الفقر فى مصر، ١٠/١٩٩٤/٥).

(١٧) انظر مثلاً: بهيرة مختار، الهاربون إلى القطاع العام، الأهرام، ١٠/٩/١٩٩٢ وسلامة أحمد سلامة، إنهم يفضلون الوظيفة، الأهرام، ١٤/٩/١٩٩٢.

(١٨) انظر مثلاً عن الغنى والفقر فى مصر اليوم المقالة للمعبرة: رشدى سعيد، الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر، الهلال، يناير ١٩٩٥. انظر كذلك: معتز الحديدى، مصريون تحت خط الفقر، الشعب، ٢٨/٣/١٩٩٥.

المنطق الليبرالى القائل بتكبير الكعكة أولاً، دون إضافة منطق العدل القائل بتوزيعها العادل فى كل لحظة، سواء أكانت كعكة صغيرة أم كعكة كبيرة. ودون ذلك لا يمكن أن يطلب من المصريين العمل والتضحية، إذ سيكتفون بالعمل "على قد فلوسهم"، لذا تلزم دائماً إجراءات اجتماعية لتحقيق العدل النسبى وموازنة توزيع الثروة لكى تتحقق لمصر انطلاقة وطنية من أى نوع. وهذا هو التحدى أمام الليبراليين وغير الليبراليين من حيث القبول العام والصياغات الفكرية والبرنامجية. كما أنه التحدى أمام الدولة من حيث رسم السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذ هذا وذاك.

وعلى ذكر الدولة نأتى لموقف الليبراليين المصريين من مسألة الدولة، والدولة ببساطة هى مناط السيادة فى إطار كيان وطنى ذى حدود محددة. ولا تتعلق السيادة بالسيطرة القانونية على الأرض والناس وحسب، وإنما تتعلق كذلك بتنظيم إطار العملية الإنتاجية والعملية التوزيعية اللتين بهما يحيا الناس على أرضهم. والليبراليون درجات فى "رفض" تدخل الدولة فى هذا وذاك. فعندهم أن السوق هو الضابط العظيم. لكن أكم من ضابط عظيم قاد جيشه إلى التهلكة. ويصدق هذا على شعوب الدول النامية التى يستحيل ابتداء ترك أمر معاشها لتوازنات السوق وحسب، بل يلزم تدخل الدولة كشريك أصيل فى قيادة الأركان.

وقد تجسد ذلك فى مصر منذ أمد بعيد حيث لعبت الدولة دوراً دائماً فى العمليتين الإنتاجية والتوزيعية. ولم يكن ذلك لأن الفراعنة كانوا اشتراكيين عقائديين. ولكن لأن تلك هى طبيعة الأشياء فى إطار الزراعة النهرية وضرورة ضبط النهر وسلوك الناس حوله بواسطة ضابط مهيب الجانب. وكذلك لأن الكثافة السكانية العالية فى الوادى الضيق تحوى إمكانية أن يأكل الناس بعضهم البعض إن لم يوجد هذا الضابط المهيب، صحيح أن المهيب يصبح عادة الرهيب ويلهب ظهور الناس بكرجاج السلطان الأهوج. وهو ما يفرض على جدول أعمال المصريين بند "ضبط الحاكم" مثل ضبط النهر (التعبير لجمال حمدان) لكن أصل الظاهرة هكذا ولا بد من الإقرار بضرورة وجود دولة قوية دائماً فى مصر (وهى بالقطع غير الدولة القهرية القمعية التى تديرها عصابة للحكم). والإقرار بهذه الضرورة العامة يفترض إدراك أهمية التراضى السياسى والاجتماعى جنباً إلى جنب مع حقوق التنافس والتصارع التى تفترضها ممارسة الإنسان للحرية والتى يحيا بها مع الخبز.

والليبراليون في الوادى الضيق لم يبدعوا نسخة نيلية لليبراليته بقدر ما يدعون للنسخة الغربية الأصلية (الأكلشيه). وشعور التملل من قوة الدولة واضح لديهم، خصوصاً حين يقفون في موقف المعارضة لحكومات ترادف بين نفسها وبين الدولة بل وبين الأمة والوطن. وربما كان لهم في ذلك بعض العذر النفسى، إذ يشاركونهم نفس الشعور كل المتمللين - وفوق ذلك المقهورون - من قهرية الدولة المصرية. لكن للمفارقة لم يتصرف بعض الليبراليين القدامى على نحو آخر حين جلسوا على مقاعد الحكم قبل ١٩٥٢ فزوروا الانتخابات وألهبوا ظهور المواطنين بالسياط. وبعض الليبراليين الجدد يدعو لما هو أسوأ، يدعو إلى تقويض الدولة المصرية وتفكيكها برفع شعارات حق يراد بها باطل مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهى شعارات مطروحة بمعناها الغربى الصرف، كما أنها مصطلحات مترجمة حسب الموضة^(١٩)، وأخيراً هى محل للاستخدام السياسى النفعى بواسطة المراكز الاستعمارية^(٢٠) (طبعاً لم يعد هناك شىء اسمه الاستعمار بالنسبة لليبراليين فهو مجرد خيال عند العقائديين المتزمتين فى الطرف غير الليبرالى).

(١٩) راجع مقالتنا: مصلحة سك المصطلحات، الخليج، ١٦/٨/١٩٩٢.
(٢٠) انظر المقالة الساخرة للدكتور شكرى عياد: إن.. جى.. أوز، الأهرام، ١٣/١/١٩٩٥. وانظر عن الاستخدام النفعى لقضية حقوق الإنسان: محمد نور فرحات، أمريكا وحقوق الإنسان فى مصر: قراءة هادئة فى ملف ساخن، المصور، ٣/٣/١٩٩٥.

جدول رقم (١)
عناوين الدعوة الليبرالية المحلية والعالمية

م	العنوان بالعربية	المضمون	التجسيد	العنوان بالإنجليزية
١	التكيف الهيكلي	تقديم السوق وتراجع الدولة	تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي	Structural Adjustment
٢	الخصخصة	بيع القطاع العام (خصوصاً للأجانب)	بدايات البيع بضغط صندوق النقد الدولي والمصالح الأمريكية	Privatisation
٣	المقرطة (جعلها ديمقراطية)	بناء نظام سياسي ليبرالي	التعددية السياسية الرسمية	Democratisation
٤	المجتمع المدني	تقوية منظمات الطبقة العليا والوسطى وحصر مجال عمل الدولة	جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية ومنظمات ومراكز أخرى	Civil Society
٥	المنظمات غير الحكومية	تقوية منظمات الطبقة العليا والوسطى وحصر مجال عمل الدولة	جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية ومنظمات ومراكز أخرى	Ngos
٦	المشاركة	تقوية منظمات الطبقة العليا والوسطى وحصر مجال عمل الدولة	جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية ومنظمات ومراكز أخرى	Participation
٧	حقوق الإنسان	حماية الحريات الفردية أساساً	منظمات حقوق الإنسان المحلية المدعومة من الخارج مالياً ومعنوياً	Human Rights
٨	قضايا المرأة	تحرير المرأة ومشاركتها	المنظمات النسائية الليبرالية	Gender Issues (Women's)
٩	حقوق الأقليات	المساواة والمشاركة مع الأغلبية	تحريك موضوع الأقباط والنوبيين	Minority Rights
١٠	حقوق الأطفال	مواجهة الانفجار السكاني ومشكلات الطفولة	طرح قضايا أطفال الشوارع والأطفال العاملين... إلخ	Child Rights

إن الوصايا العشر الواردة في الجدول السابق قد لا تثير غباراً بقدر ما تثير حماساً. فهي عناوين لرغبات مشروعة بل ولقضايا نبيلة (حتى الخصخصة اللازمة جزئياً لقطاع من القطاع العام ليكون أكثر فعالية)، ومن العسير على غير الليبراليين الاختلاف مع الليبراليين حول هذه العناوين، ولهذا فهي تنتشر وتكاد توحد الخطاب السياسى لمختلف الفرقاء.

لكن في الأمر شيئاً من خداع النظر الناجم عن غبار خبيث يكتنف هذه الأطروحات، أولاً من الناحية الفلسفية أو من ناحية علاقة العقل والنقل. فمقدار النقل هائل عن التراث الغربى ولا تكيف للفكر الطامح لتكييف الواقع^(٢١). وثانياً من ناحية المصالح المضمرة في طى الشعارات الخلابية، وهي هنا مصالح الغرب ومن يحالفه من الطبقات والصفوات المحلية^(٢٢). وثالثاً من ناحية العقل الباطن لدى الطامحين الآملين في إضعاف بنية الدولة المصرية طالما أنهم لا يجلسون على مقاعد إدارتها، ورابعاً من ناحية الولاء الوطنى المشكوك فيه أصلاً لدى البعض من هؤلاء^(٢٣). لكن الأهم من هذا كله هو تضبيب الرؤية حول جدول أعمال وطنى آخر بنظام أولويات مختلف.

(٢١) أحياناً ما تكون هناك صعوبة حتى في مجرد ترجمة المصطلحات التي يصر بعض الليبراليين على استخدامها مثل مصطلح Governance (نظام الإدارة أو الحكم) ومصطلح Gender (الجنس) ومصطلح Ethnic (عرقي).

(٢٢) تتلقى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان معونات من ثمانى هيئات غربية (التقرير السنوى للمنظمة، ١٩٩٤) وهو أمر ذو دلالة من ناحية جدول أعمال الهيئات الغربية وما تتوخاه من مصالح خارجية.

(٢٣) على سبيل المثال، نطاق الاتصالات الأجنبية التي برر بها وضع الصحافى مصطفى أمين فى السجن لسنتين طويلة لا يساوى عشر معشار نطاق الاتصالات الأجنبية الحالية لعدد من أبناء الصفوة الليبرالية وغير الليبرالية، والبعض من هذه الاتصالات يقع فى نطاق التكيف القديم لقضايا الجاسوسية.

جدول رقم (٢)
جدول الأعمال الوطنى المصرى (اجتهاد مختلف)

م	البند	الفحوى
١	الاستقلال الوطنى ومواجهة الاستعمار	أعلى درجة ممكنة من تطبيق السيادة الوطنية، ومن حفظ الاعتبار المعنوى للكرامة الوطنية، وعدم الخضوع السهل للضغوط الأجنبية، واعتبار القوى الكبرى فى العالم نوعاً من الاستعمار يتم التعامل معه بحذر ومواجهة ضغوطه.
٢	تماسك البناء الوطنى	العلاقة المتوازنة بين المسلمين والأقباط، وبين الفقراء والأغنياء، وبين الرجل والمرأة، وبين الحكم والمعارضة، وبين التحديثيين (العلمانيين) والتقليديين (الدينيين) وبين الشيوخ والشباب.
٣	التنمية الوطنية	زيادة الناتج القومى ٥-١٠% سنوياً، وتوجيه الاستثمار الخاص لإنتاج الغذاء والصناعات المنتجة، وإزالة العوائق البيروقراطية من طريق الاستثمار الخاص المنتج.
٤	إصلاح القطاع العام	تهذيب ترهل القطاع العام مع بقائه قطاعاً كبيراً فى الثروة الوطنية، وزيادة إنتاجيته، ومحاربة الفساد فى صفوف إداراته.
٥	مكافحة البطالة	خطة قومية خاصة لمكافحة البطالة باستثمارات عامة وخاصة مكثفة، وبرامج تدريبية فنية مدعومة لجيل الشباب، ومعونة بطالة للعاطلين حتى يجدوا عملاً.
٦	إعادة توزيع الثروة	إجراءات اجتماعية لصالح الفقراء خاصة، وبرنامج شامل للضمان الاجتماعى، ونظام ضريبي صارم، ودعم إسكان الفقراء، وزيادة ميزانيات التعليم العام والعلاج المدعوم، وإعادة الصياغة لهيكل متوازن للأجور والأسعار.

تابع جدول رقم (٢)

م	البند	الفحوى
٧	تحديث جهاز الدولة	تدريب الموظفين، وإدخال تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات السريعة، وتسريع قضاء مصالح المواطنين لدى البيروقراطية ومعاملتهم معاملة كريمة، وتقوية أجهزة الرقابة ضد الفساد.
٨	إلغاء الاحتكار السياسى	انتخاب رئيس الدولة من بين عدة مرشحين، وتقليل تدخل الإدارة فى الانتخابات، والمشاركة فى السلطة من خلال حكومات ائتلافية، وتقوية السلطات المحلية، وديمقراطية التليفيزيون. ويمهد كل هذا للديمقراطية المتكاملة وتداول السلطة فيما بعد.
٩	تدعيم الثقافة الوطنية وإصلاح التعليم	إقرار حرية التعبير لكل المدارس الثقافية والتعايش بينها، ودعم الدولة للإنتاج الثقافى والفنى، والاهتمام بدراسة تاريخ مصر بكل مراحله (لا إهمال للمرحلة القبطية مثلاً)، والاهتمام باللغة العربية فى المدرسة والإعلام والسوق، وإعادة الصياغة العصرية لبنية ومناهج التعليم، ورفع مرتبات المدرسين لتلائم الأسعار، وتوحيد التعليم الأساسى.
١٠	الدور الإقليمى لمصر	قيادة مصر لمشروع كونفدرالية عربية اقتصادية وسياسية، وتدعيم دورها فى الثقافة والفن العربيين، ورفض نوبانها فى مشروع شرق أوسطى لا يعترف بخصوصية الكتلة العربية، وضمان حد أدنى من القوة لجيش عصى يحمى مصر ويساعد أشقاءها.

إن الاجتهاد المتضمن فى الجدول السابق إنما يقر مقدماً بأهمية الدولة ودورها فى حياة الأمة المصرية. ومن ثم فهو يفترض حرباً لا هوادة فيها ضد الفساد المؤسسى لكبار رجال الدولة الذين جعلوا الفساد فى مصر

عمودياً ومتعمقاً من أعلى لأسفل، بعد أن كان في العادة أفقياً متناثراً هنا وهناك. والفرعون الفاسد (بخلاف الفرعون الطاغية) لا يستطيع أن يقود مشروعاً للنهضة في مصر لأن عنايته الحقيقية لا تتجه لمشروع النهضة بقدر ما تتجه لمشروعه الخاص والمنبنى على نهب الأموال العامة من خلال نظام العمولات. ومن هنا تكون هناك قضية مشتركة مع الليبراليين الداعين لمحاربة الفساد، وإن كان من الضروري دعوتهم لإكمال دعوتهم بإدراك أهمية دور الدولة المتميز عن وجود بعض الرجال الفاسدين على قمته. وكذلك أن يعترفوا بأن فساد السوق - عرين الليبرالية - لا يقل وطأة عن فساد الدولة، وتلزم محاربته دون تذرّع بمبدأ "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً".

كما يتضمن الاجتهاد السالف إقراراً - بل اعتداداً - بمفهوم "الوطنية" بتجلياته السياسية والاقتصادية، وقد قدمت الليبرالية وطنيين عظاماً بل وقادت مشروعاً للتحرر الوطني في زمن سابق. وباستثناء أفراد قلائل يظل الليبراليون المصريون في قلب الوطنية السياسية للأمة المصرية. لكن وطنيتهم الاقتصادية تصبح محل شك، في ضوء مشروع الإلحاق الذي يطرحونه مهما تم تجميله بمصطلحات الانفتاح والاعتماد المتبادل مع السوق العالمية. ولعل البعض من رجال الأعمال المحليين يشعر الآن بمقدار الضغط الواقع عليه من هذه السوق العالمية^(٢٤): فالخصخصة للأجانب قبل أن تكون له، واتفاقية الجات تضيق هامش المناورة أمامه، والحماية الغربية مازالت قائمة ضد منتجات العالم الثالث (مثلاً التضيق على النسيج المصري في السوق الأمريكية)، والتكنولوجيا المتقدمة ليست كلها متاحة له (فالمنتج الوطني يحمل جنسية "الإرهاب" ولو كان عاشقاً للغرب!)... إلخ. وإزاء ذلك يكون من غير المستساغ ذلك التبسط الليبرالي في الحديث عن العلاقات المفتوحة، والشفافية، وافترض أن من يستمسك بفكرة أن للوطن أعداء إنما يتمسك بنظرية المؤامرة الساذجة، بل من الصحيح أحياناً إيلاء شيء من الاعتبار لنظرية المؤامرة، فالذين حضروا إلى المنطقة تحت شعار

(٢٤) انظر نصيحتنا لبعض القيادات العمالية الراديكالية "لا يضغطوا أكثر من اللازم" على طبقة رجال الأعمال الوطنية لأنها هي نفسها مضغوط عليها بشدة من الخارج وكل ما تفعله أنها تحول الضغط الخارجى إلى ضغط داخلى على أعناق العمال. وإن بقى للعمال طبعاً حق الدفاع عن أعناقهم!

تحرير الكويت كان برنامجهم الحقيقي تدمير الجيش العراقي (بغض النظر عن رأينا في نظام صدام). والذين يتحدثون عن حقوق الأقليات في المنطقة قد يكون برنامجهم الحقيقي بالنسبة لمصر هو "تدويل المسألة القبطية" بحيث يأتي يوم يصدر فيه مجلس الأمن الدولي قراراً بالحماية الدولية للأقلية القبطية في مصر. ومن المؤسف أن بعض المحسوبين على الليبراليين هم الذين بدأوا دوران العجلة في هذا الاتجاه^(٢٥).

إن الليبراليين المصريين أمميون اقتصاديون أكثر من اللازم. ومن باب أمميتهم الاقتصادية تتسرب رياح الأممية السياسية التي تؤثر على الانتماء الوطني، وربما تضربه في الصميم (هكذا كان الاشتراكيون الأمميون، وهكذا يكون الأمميون الإسلاميون). بل ربما انفتح المجال لتقويض المكانة المعنوية وللوطن نفسه^(٢٦). كل هذا باسم العالم الجديد، وانفتاح الحدود، وتطور نظم الاتصالات ووسائل الإعلام العالمية. تلك التي تؤثر بالفعل على الأفكار والبنى التقليدية، لكنها في نفس الوقت تستفز الناس للبحث عن كيان مشترك حميم قد يكون الجماعة العرقية، أو الجماعة الدينية، أو الجماعة الوطنية أيضاً.

والخلاصة بالنسبة للجماعة الوطنية المصرية (الأعرق بلا جدال في التاريخ البشري) أن ثمة مشروعاً ليبرالياً يعرض عليها الالتفاف حول أفكار انفتاحية مقبلة على السوق العالمية، باعتبار أن في ذلك مصلحة لمصر قبل أن تستبعد ويسبقها السابقون أكثر فأكثر. لكن في هذا المشروع بذور تقويض البنية التاريخية العريقة المتمحورة حول الدولة، وإفقاد مشروع النهضة طاقة التعبئة حول مفاهيم الوطن والوطنية والمواطنة، وكذلك إخضاع مصر وركنها في مكان أدنى في بنية القوة الإقليمية والعالمية. هذا برغم الشعارات الجذابة للمشروع الليبرالي والتي تتمحور حول قيم الحرية (خصوصاً الفردية) والتي لن تنفي أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة (وبافتراض التغاضي عن مصالح بعض الليبراليين الخبيثاء). كذلك

(٢٥) سعد الدين إبراهيم ومؤتمر المشهور المشبوه حول الأقليات.

(٢٦) هذا هو المستخلص من ثلاثية مقالات محمد السيد سعيد، الذي لم يحسب بعد من زمرة الليبراليين الأقحاح لاحتفاظه حتى الآن بشيء من تعاطفه القديم مع الفقراء. وقد كتب مقالاته تحت عنوان دال هو "نهاية متقف التحرر الوطني"، وهو عندنا التعبير الخجول عن القول بنهاية الوطنية (الحياة، ٤، ١٩٩٤/٩/٦). انظر رداً على مقالين آخرين كتبتهما في الأهرام (١٨ و ١٩٩٥/١/٢٥) في: حسام عيسى، الذكاء التاريخي.. تفسير أم إلغاء للتاريخ؟، الأهرام، (١٢/٤/١٩٩٥).

فإن قائمة الأحرار أطول بكثير من قائمة الليبراليين أو غيرهم. بل إن دافعي ثمن الحرية في التاريخ الإنساني العام وفي تاريخ مصر الخاص كان معظمهم من غير الليبراليين. وادعاء أن "الحرية" هي نفسها "الليبرالية" (والثانية مجرد اجتهاد مصلحي لتنظيم الأولى) هو بند من بنود الخداع السياسي المشوب بالغوغائية لا أكثر.

على أن المشروع الليبرالي لا يقف بمفرده في الساحة الوطنية، إذ يتنافس معه المشروع الإسلامي (وبالمناسبة لا يقول الليبراليون المصريون كثيراً حول المعضلة الإسلامية). كما أن هناك مشروع الدولة المتعلقة بأهداب الوسطية وإن اهتزت يمنة ويسرة. وفي نيل ميزان القوى يأتي المشروع الاشتراكي المهتز بدوره بين قديمه الماركسي الدوجماتي وجديده الاشتراكي الديمقراطي (وبالمناسبة أيضاً لا يجب التهوين من إمكانيات هذا المشروع حيث ستطفو المسألة الاجتماعية بشدة في السنوات القليلة القادمة). ولكل من هذه المشاريع نسختها الرديئة: ليبرالية الإلحاق بمراكز السيطرة العالمية وتفكيك الدولة الوطنية وإفقار الفقراء - ودولة الفساد والنهب والقمع والقيادات الوضيعة فكراً وخلقاً - وإسلامية العنف والإرهاب والتكفير ودولة التزمت الديني البديلة - واشتراكية النقل الدوجماتي عن نصوص الأممية البروليتارية والكلام الديماجوجي المجاني.

لكن تبقى "إمكانية" أن يكون لكل من هذه المشاريع نسخته الإبداعية الحميدة، كما تبقى "ضرورة" أن تكون لكل المشاريع الإبداعية لغة مشتركة وقدرة مشتركة على البناء الوطني، وفي إطار هذا التحدي يتحدد موقع الليبراليين وغير الليبراليين من أبناء الصفوة المصرية التي لم تصنع بعد مشروعها للنهضة الوطنية المفترض أن تعالج إشكالية الخبز والحرية لشعب مصر المتكاثر، وأن تجد لمصر مكاناً تحت شمس اليوم يليق بمكانتها في الذاكرة التاريخية لكل البشرية.

(٩)
إصلاحات

* هناك أهمية لمسألة تطوير الهياكل الديمقراطية في المجتمع المصري. لكن قبل أن نتحدث عن الهياكل التفصيلية أقول في عجلة كيف أرى هيكل الهياكل، أى الإطار العام الذى يضم كل الهياكل.

المفترض أن فى مصر نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً تعددياً، أى يحمل كل التسميات التى تشير إلى المجتمع المتحرر سياسياً. ولكن هذا موجود على الورق فقط، وحتى على الورق هناك قولان لأن دستور ١٩٧١ هو دستور "الاتحاد الاشتراكي العربى" أى نظام الحزب الواحد، ولم يتغير الأمر كثيراً إلا بحشر بعض المواد التى تقول إن مصر أصبحت مجتمعاً تعددياً، وكل المواد الأخرى كما هى روحاً ونصاً، فبافتراض أن الأمور منتظمة على الورق إلا أنها غير منتظمة فى أرض الواقع، لأنه يكون من المبالغة أن نقول إن مصر مجتمع ديمقراطى، فمصر هى التعبير النمطى عن حالة "الديمقراطية واللاديكتاتورية". فيمكن أن نسميها بالمفهوم الشعبى "الرقص على السلام". فلا هى ديمقراطية كاملة ولا هى ديكتاتورية كاملة، فلا يمكن أن نقارن نظامها مثلاً لا بعراق صدام حسين، ولا بسورية حافظ الأسد، ولا بأنظمة الطغيان المطلق، ففى مصر الحال أفضل قليلاً. لكن الحالة سيئة جداً بالنظر لما هو مفترض أن يكون عليه الحال إذا قارنت مصر نفسها بنفسها من حيث إنها صاحبة حضارة عريقة. إن مصر على أقل تقدير لديها ٥٠٠٠ سنة حضارة (ألف ونصف الألف إسلام، ونصف ألف مسيحية، وكسور ألف رومانى يونانى، وحوالى ثلاثة آلاف حضارة فرعونية) أى أنها شىء ضخم جداً فى التاريخ، بل هى أقدم أمة فى تاريخ الإنسانية وذلك ليس موضعاً للفخر الوطنى فقط وإنما موضع للتأمل أيضاً، فكيف يمكن أن تكون مصر حضارة عريقة وفيها ما فيها الآن من مظاهر للتحلل الحضارى؟ فمشكلتها ليست أزمة اقتصادية وسياسية بالمعنى الضيق، فهذه يمكن معالجتها، إنما مشكلة مصر الآن أن بها قدراً كبيراً من التحلل الحضارى والتفكك الاجتماعى يتجلى فى المظاهر الجديدة لجرائم العنف والمزاج النفسى الحاد للمصريين، فحتى جريمة الأخذ بالثأر فى الصعيد لها قواعد وأصول وأصبح

* هذا القسم مصاغ فى لغة أقرب للعامة، حيث كان فى الأصل محاضرة أقيمت فى تجمع أهلى.

هناك الآن خروج على القواعد والأصول. فى كثير من مظاهر حياتنا هناك تحلل حضارى حقيقى فى مصر، لعل فيه بعض الملامح الصومالية أو الزائيرية! فلا بد أن نشعر بالقلق الشديد على تطورات الأحوال فى بلادنا من زواياها المختلفة خصوصاً الزاوية الحضارية بمعناها الواسع. ما هو موقع "السياسى" من كل هذا خصوصاً مسألة الهياكل الديمقراطية فى إطار نظام لا هو ديمقراطى ولا هو ديكتاتورى بل هو نظام يمكن تسميته "أوتوقراطية متعددة الأحزاب"؟ (وأعتقد أن هذا هو أنق وصف للنظام السياسى المصرى، فهو نظام لم يصبح بعد ديمقراطياً، فقد يصبح ديمقراطياً وقد ينتكس).

الهياكل الديمقراطية المفترضة فى أى نظام ديمقراطى - مع مراعاة خصوصية البلدان وخصوصاً إطارها الثقافى - تتمثل أولاً فى وجود أحزاب سياسية تمثل المصالح للقوى الاجتماعية المختلفة وتتنافس فى الوصول للسلطة السياسية كلها أو قدر منها. ومفترض أيضاً أن تكون هناك نقابات تعبر عن المصالح المهنية والفئوية المختلفة. وأيضاً تكون هناك جمعيات تطوعية أو أهلية تعبر عن دائرة أوسع من المصالح بداية من جمعيات دفن الموتى وحتى جمعيات نوادى أعضاء هيئة التدريس. وهذا هو الحد الأدنى المفترض وجوده فى أى مجتمع ديمقراطى أو حتى شبه ديمقراطى، فأين نحن من هذا فى السياق المصرى؟

طبعاً هناك أحزاب بمعنى وجود تعددية قد حشرت فى الدستور ووجدت فى الواقع. ونستطيع الآن أن نقول إن مصر دولة فيها "ستة أحزاب"، وإن كنت قد أسبب إحراجاً لمعظم الموجودين إذا سألتكم: "ما هى أسماء هذه الأحزاب؟ لأنه لن يتذكر معظم الحاضرين إلا أسماء ٤ أو ٥ أحزاب هى الرئيسية منها والباقي لن يتذكره أحد لأنه هامشى. والأحزاب الهامشية تشير إلى إشكالية أخرى فى النظام السياسى وهى أن أداء لجنة الأحزاب إنما يبين وجود نوع من أنواع العبث وعدم الجدية فى النظام السياسى. فلجنة الأحزاب إذا كان الهدف منها إلغاء وجود الأحزاب فلا جدوى منها ولا فائدة لها هى نفسها كلجنة، فيمكن بقرار من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزارة أن يتم منع قيام أى حزب جديد أو ينص على ذلك فى الدستور بالاكتفاء بالأحزاب الموجودة وانتهى الأمر على ذلك! فلجنة الأحزاب ليست هى التى أقرت وجود أغلب الأحزاب. فمعظم الأحزاب الموجودة فى مصر أتت

بأحكام قضائية بدأت بمعركة مع لجنة الأحزاب، ثم انتقلت إلى ساحات القضاء فَحُكِمَ في صالح هذه الأحزاب التي ظهر بعضها في أوان متأخر. فالحزب الناصري قد أقرت شرعيته متأخراً، وكان المفروض أن يكون موجوداً من ١٥ سنة منذ بداية التجربة الحزبية؛ لأنه يعبر عن قوة حقيقية لأناس يتمثلون التجربة الناصرية ولهم وجود في الشارع، وكان من الأفضل لصحة النظام السياسي أن يقبل وجودها منذ اللحظة الأولى التي تقدمت فيها بطلب من هذا النوع، لكن هذا رُفِضَ في البداية. وهناك قوة سياسية أخرى لا يمكن تجاهلها بل إننا نعتقد أنها القوة الأساسية المعارضة في المجتمع المصري وهي القوة الإسلامية. هذه القوة ليس لها حزب قانوني شرعي. هذه القوة لها في إطار الشرعية فقط "حزب العمل" الذي هو بمثابة الواجهة، لأن بقية القوى الإسلامية محرومة من الشرعية.

وحين طرح الأمر على السيد رئيس الدولة في معرض الكتاب، قال: إنتى لا أريد أن أفعل مثل الجزائر، فلن أعمل حزباً إسلامياً على أساس دينى. أى في رأيه الشخصى هذا تفاد للسيناريو الجزائرى، لكنه في رأينا دخول فى السيناريو الإيرانى! فلا بد من الاعتراف بحزب سياسى للقوى الإسلامية، فهذا الأمر لا بد أن ننتهى منه ونضعه على أرضية الشرعية ويتنافس هذا الحزب الإسلامى منافسة متكافئة سلمية مع الآخرين، ومن يريد أن يهزم الإسلاميين فليهزمهم فى صندوق الانتخابات، فلا طريق آخر. والطريق البديل هو تعذيب وإهانة هؤلاء الإسلاميين فيعيشون فترة محنة ويخرجون برصيد المحنة كشهداء ويكتسبون أصوات الناخبين مرة أخرى. إن كل عصا تنزل على ظهر واحد من هؤلاء الشباب الإسلاميين فى غياهب السجون تساوى عشرة أصوات انتخابية سيحصلون عليها حين يأتى أوان انتخابات حقيقية فى مصر. فأنت هكذا تجعلهم شهداء وليسوا سياسيين عاديين، والمصريون شعب يتعاطف مع المعذبين وقت الاختيار فيكرر سيناريو الجزائر، فالذى يهرب من سيناريو الجزائر ليس عليه أن يتحول إلى سيناريو إيران. والذى لا يريد هذا ولا ذاك عليه أن يخلق بديلاً أفضل ويتنافس مع الإسلاميين تنافساً سلمياً مفتوحاً لا توجد فيه وسائل القمع ولا وسائل التعذيب ولا وسائل حرمان قوة أساسية وحقيقية من الشرعية. فهذا غير معقول، وفى لحظة ما من التاريخ علينا أن نواجه هذا الأمر بشجاعة، فبدلاً من أن نواجهه متأخراً جداً علينا أن نواجهه مبكراً جداً.

ومسألة مهمة أخرى بخصوص النظام الحزبى فى مصر هى أنه غير مطروح على الأحزاب التنافس على السلطة. فالأحزاب موجودة لغرضين فى الحقيقة: الغرض الأول هو مخاطبة العالم الخارجى بالقول إن مصر دولة متعددة الأحزاب. أى شىء خاص بالوجاهة الدولية - إذا جاز التعبير - من أجل تدفق المعونات... إلخ ولا يحمل ذلك احتراماً حقيقياً لما يسمى بالإرادة الشعبية أو للاختلاف الحقيقى فى صفوف المجتمع والذى يستلزم أن يكون هناك تنظيم سياسى تعددى. السبب الثانى: تنفيس الغضب الداخلى كى لا يتراكم. فيصبح لدى الناس بعض الصحف الأسبوعية ويقومون بشتم وسب الحكومة من خلالها، فتخرج طاقة الغضب أولاً بأول ولا يتراكم. وتلك الحالة هى التى تحددت فى بداية التجربة الحزبية، تلك التجربة الحزبية التى أصبح عمرها حوالى ربع قرن من الزمان أى عمر جيل بأكمله. فالشباب الذى ولد مع التعددية الحزبية تعدى الآن السن القانونية وأصبح له حق التصويت فى الانتخابات، فأى جديد طرأ على هذه التجربة فى السنوات الأخيرة؟

لا جديد، الشىء نفسه الذى بدأ ١٩٧٦ مازال مستمراً حتى الآن. فقد حدث نوع من التصالح بعد قتل الرئيس السادات عندما أتى الرئيس مبارك ببعض الإصلاحات أو المصالحات الرمزية، كإخراج قادة المعارضة من السجن، والسماح لصحف المعارضة بالصدور مرة أخرى.. إلخ، ثم لا شىء بعد ذلك. والنظام السياسى هو كائن حى لا بد أن يتجدد، بما فى ذلك أن تتجدد أطره. لكن أطر النظام الحالى خصوصاً الحزبية لم تتجدد حتى الآن. فمسألة تداول السلطة غير مطروحة، وأى نظام سياسى غير مطروحة فيه مسألة تداول السلطة لا يمكن أن يسمى نظاماً ديمقراطياً. وفى الحقيقة من الممكن أن يكون مطروحاً مستوى أننى وهو مستوى مشاركة السلطة، لكن حتى هذا لو ذكرته أمام أحد من الحزب الوطنى أو الحكومة "يطب ساكت" لأنه لا يتصور إطلاقاً أنه يمكن أن يشاركه السلطة لأنه يصدق أكذوبة أن معه ٩٠% من المصريين. ولو أن هناك انتخابات نزيهة غداً صباحاً فقد لا ينجح الحزب الوطنى، وجبهة إسلامية قد تستطيع أن تستولى على الحكم فى صندوق الانتخابات. لأن نطاق الفساد الموجود فى البلد، ونطاق التعذيب الموجود فى أجهزة الأمن والشرطة، ونطاق الغلاء والأزمة الاقتصادية، تجعل قطاعاً واسعاً وحقيقياً من الشعب المصرى يفكر أن يختار أقرب بديل

جاهز أيضاً كان هذا البديل الجاهز، وأيا كانت عيوبه، فندخل بالضبط فى سيكولوجيا السيناريو الجزائرى.

فالإشكال هنا أن النظام لا يريد أن يتجدد وهناك جمود شديد فى أطر النظام السياسى، فلا تداول سلطة ولا مشاركة سلطة، وكانت هناك فرصة أخيرة فى الانتخابات المحلية أن تنتشر السلطة وتوزع فى البلد فيصبح كل الفرقاء السياسيين لهم مصلحة فى النظام السياسى، فلا يلجأون للعنف ضده ولا يحاولون أن يدمروه بل يحاولون أن يصلحوه بشكل معتدل ومن الداخل. ولكن لا فائدة، فقد أصر الحزب الوطنى أن يأخذ فوق الـ ٨٥% من المقاعد بالتركية ثم بالانتخابات يحصل على بقية المقاعد ويوصلها إلى ما يقرب من ١٠٠%، فهل هذا معقول؟! وحتى بعض المقاعد التى حصل عليها حزب العمل والإسلاميين، فقد خرجت من تحت أيدى الحزب الوطنى بصعوبة شديدة، فالمقاعد المتوافرة بالآلاف فى المجالس المحلية والتى من الممكن أن توزع على كل القوى السياسية يقوم باحتكارها حزب واحد هو الحزب الأحادى فى نظام يدعى التعددية!

وحين نتحدث عن الأطر الحزبية فى مصر فنحن نتحدث بمعنى نسبى بل ومجازى إلى حد ما، فحجم المشاركة الجماهيرية فى الحياة الحزبية محدود لأن الطريق تقريباً مغلق، فأنت سوف تدعو الناس للمشاركة فى الانتخابات، لكن لماذا يشاركون وهم يعرفون نتيجتها مقدماً؟ لا لزوم لتضييع الوقت ويوم الإجازة هذا هم أولى أن يستمتعوا به فى حياتهم. فهناك جوانب لعدم الجدية فى تطوير النظام السياسى رغم أن الشعارات زاعقة بالدعوة إلى الديمقراطية ومزيد من الديمقراطية، ولكن حقيقة الأمر أن هناك جموداً تاماً فى عملية التطوير الديمقراطى منذ حوالى عقد ونصف العقد من الزمان أى منذ مصالحة ١٩٨١ التى استهلكت طاقتها الآن بل منذ بدايات التجربة.

هذا هو وضع الأحزاب. والبرلمان المفروض أن تنعكس فيه إرادة الأمة من خلال التعددية الحزبية يوجد فيه "كراسى زى الرز"، ٤٤٤ مقعداً لكن الحزب الوطنى "مصر" أن يحتكر أكثر من ٤٠٠ منها. وهذا مزاح سخيف آخر، لأن الكراسى كثيرة جداً وتحتمل أن يكون هناك ١٠٠ كرسى للإسلاميين و ١٠٠ كرسى لليبراليين و ٥٠ كرسياً للاشتراكيين... إلخ فالكراسى كثيرة جداً، ومع ذلك هناك إصرار على الاحتكار السياسى عموماً وأن يحتكر الحزب الوطنى كل هذه الكراسى خصوصاً. إذن عندما تذهب

إلى شخص من جيل الشباب وهو محبط في حياته في أكله وفي شربه ولا يجد وظيفة بعد التخرج.. إلخ، فماذا تقول له وأيهما أكثر إقناعاً: أن يتمرد على النظام السياسى أم يشارك فى ذلك النظام السياسى؟ يشارك بالانتخاب مثلاً فى نظام يعلم نتائج انتخاباته مقدماً، أم يتمرد بمنطق على وعلى أعدائى ويهدم المعبد! أعتقد أن فى داخل النظام السياسى هناك مؤامرة على الشرعية وهناك أناس راغبون أن تشتعل المسألة فى البلاد وأن تحترق بقطع كل طرق التغيير السلمى على الفرقاء السياسيين خصوصاً من جيل الشباب.

ماذا عن النقابات؟

النقابات أيضاً بوتقة لتمثيل المصالح، وتاريخياً كانت النظم السياسية فى مصر معادية للنقابات العمالية بسبب مسألة الخوف من الشيوعية. وذلك يسرى على النظم قبل ١٩٥٢ وبعد ٥٢. حالياً هذا الوضع مستمر والأرجح أنه مع الأزمة الاقتصادية أن تصبح هناك تفجرات تلقائية للحركة العمالية والفلاحية. فهل النظام السياسى يستطيع استيعاب تمثيل المصالح العمالية والفلاحية من خلال النقابات؟ مشكوك فى ذلك لأن البنيان النقابى نفسه مازال أيضاً امتداداً لجهاز الدولة أى السلطة التنفيذية. لكن النقابات المهنية وضعها أفضل قليلاً، لأنها بوتقة تمثيل مصالح الطبقة الوسطى (الأفندية - أصحاب الشهادات - أصحاب الألسنة الطويلة - المقاوون... إلخ) وضعها أفضل فى مسألة امتلاكها لذراع قوة سياسية وتستطيع أن تدافع عن مصالح أعضائها.. وهذا فى الحقيقة يفيد النظام السياسى، لكن عندما يأتى النظام السياسى ويشرع قانوناً جديداً للنقابات المهنية يقضى بأن من لم يحضر الانتخابات بنسبة ٥٠% فالحكومة تقوم بتعيين قيادة النقابات، فذلك موقف متعسف أيضاً لأن ٥٠% من الناخبين لا يحضرون انتخابات رئيس الدولة و ٥٠% لا يحضرون الانتخابات البرلمانية و ٥٠% لا يحضرون الانتخابات المحلية، فلا يوجد ٥٠% من الشعب المصرى مشاركون، لأن معظم الناس غير مصدقين للعبة أساساً. وجيل الشباب متمرد على قواعد اللعبة نفسها لأنها لا تلائمهم ولا تلبى الحد الأدنى من تطلعاته. إذن من غير المعقول أن تطبق على النقابات المهنية هذه المسألة لمجرد أن هناك تياراً سياسياً بعينه استطاع أن يكسب فى هذه الظروف، فالذى يريد أن يهزم هذا التيار السياسى فليهزمه باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية وليس عن طريق إضافة

مزيد من القيود فى ترسانة القوانين المقيدة للحريات المسماة بسيئة السمعة، فهذا استسهال ويقرب طريق الانتحار الوطنى كمضاد للإصلاح الوطنى الذى نتحدث عنه طوال الوقت.

ماذا عن الجمعيات الأهلية؟

نتناول الجمعيات هنا باعتبارها نوعاً من التمثيل للمصالح الاجتماعية المتنوعة، ليس فقط المصالح السياسية ولكن المصالح الاجتماعية بمعناها الواسع جداً. هناك ١٥٠٠٠ جمعية فى مصر، نصفها تقريباً جمعيات خيرية ودينية والباقى متنوعة للغاية من دفن الموتى لأندية هيئة التدريس. وهذه الجمعيات من الممكن أن تكون مدرسة أولية للديمقراطية من خلالها يتعلم المواطن العادى - فى الحى الشعبى أو فى مكان العمل... إلخ - ألف باء الديمقراطية. لكن مع الأسف الشديد فإن القانون ٣٢ لسنة ٦٤ والذى ينظم نشاط مجتمع أحادى وليس مجتمعاً متعدداً. وبالتالي فإن الجمعيات هى ملحق للسلطة التنفيذية ومجبرة تلك الجمعيات الأهلية على أن تكون نصف أهلية أو ربع أهلية وليست أهلية بالكامل فهى امتداد لوزارة الشؤون الاجتماعية. فتستطيع وزيرة الشؤون الاجتماعية فى أية لحظة أن تلغى نتائج الانتخابات لأعضاء أية جمعية وتقوم بحل مجلس إدارة أية جمعية، وحدث ذلك بالفعل مع عدد من الجمعيات، هذا أيضاً ليس فيه تشجيع كافٍ على تطور العملية الديمقراطية. وهناك دعوات ملحة لتغيير هذا القانون وما ينجم عنه من ممارسات^(*).

فى هذه العجالة ماذا نستطيع أن نقول فى نهاية الكلام بشأن الممكن والمطلوب فى مصر؟ والحقيقة أن المطلوب غير الممكن طبعاً. ولا أريد أن أكرر على مسامع حضراتكم أن السياسة هى فن الممكن. فلا أريد أن أكون محافظاً إلى هذا الحد، فمن الممكن أن نكون إصلاحيين بدون أن نكون محافظين.

ولكن هناك حداً أبنى لابد منه لمواجهة الأزمة الهيكلية فى مصر، تلك الأزمة الاقتصادية المعروفة لحضراتكم جميعاً، والأزمة السياسية التى نصف ملامحها، والأزمة الدستورية المرتبطة بهذا الجمود الموجود فى

(*) تغير القانون بالفعل، لكن القانون الجديد لم يأت بجديد فى عقلية وبنية العلاقة بين السلطة التنفيذية والعمل الأهلى.

الإطار الدستوري والقانوني، ونطاق الفساد الواسع الموجود في أجهزة الدولة خصوصاً نهب الأموال العامة، وأزمة جيل الشباب بالتحديد وهو جيل يدفع لأن يكون متمرداً على المجتمع بأكمله أو جيل تكفير وهجرة، وأزمة اللجوء للعنف كحل أخير ثم فلسفة هذا العنف عقيدياً.. إن مصر بهذه الملامح شبه الصومالية أو شبه الزائيرية إنما تواجه كارثة كبرى، فما العمل؟

هناك حد أدنى لا بد أن يفهمه أى مواطن مخلص لهذا البلد أياً كان منطلقه السياسى (يميني، يسارى، ليبرالى، اشتراكى، إسلامى،.. إلخ). وهناك حد أدنى لا بد أن يفهمه النظام السياسى وإلا دفع ثمن تأخر فهمه فالمسألة مسألة وقت فقط لا غير:

(١) لا بد من حملة واسعة لمحاربة الفساد من أجل الإصلاح الوطنى فى مصر لأن الفساد قد استشرى فى كل مكان بالبلد، ولا بد أن يبدأ ذلك بأن يذكر لنا كبار المسئولين أرقام ثرواتهم فى البنوك وغيرها وكم كان معهم حينما بدأوا فى الحكم وكم معهم اليوم؟ إن معركة نزاهة الحكم تتكرر فى تاريخ مصر اليوم.

(٢) أن تكون هناك خطة جادة لتوظيف الشباب العاطل عن العمل. فحين يكون فى البلد ٣ ملايين عاطل عن العمل فسوف يخرج منهم على الأقل ١٠٠٠٠٠ متطرف ويخرج من الـ ١٠٠٠٠٠ متزمت هؤلاء ألف أو ألفا إرهابى حاملين السلاح ضد المجتمع، وهذا شئ منطقى وطبيعى، ولن يعالج هذا سوى بمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ولست أقول أن نقوم بتوظيف كل العاطلين غداً مثلاً، فهذا كلام غير واقعى، ولكن يكون واضحاً لدى جميع العاطلين أن هذه الدولة جادة للغاية فى توظيفهم جميعاً. وأقصد بالدولة طبعاً ليس فقط القطاع العام وإنما أيضاً المجتمع بمؤسساته الاقتصادية بما فى ذلك القطاع الخاص الذى يدعو إلى التخصصة كى يصبح الكلام جدياً، وأن هناك نية لتوظيف هذه الجماهير المعطلة المكونة أساساً من أجيال الشباب.

(٣) أن تحدث بعض التغييرات الجادة فى إطار النظام السياسى نفسه بدون ثورة ولا انتحار... إلخ، فما المانع أن تكون هناك انتخابات برلمانية جديدة فى مصر فيأتى برلمان أفضل بعض الشئ من

البرلمان الموجود عندنا الآن؟ فيرلمان ٨٧ لم يوقع بالنظام السياسى ولم يقم بثورة ولكنه كان أفضل لأنه كان هناك تمثيل للقوى بعض الشيء (بعض الإسلاميين، بعض الليبراليين)، أما البرلمان الحالى فهو الأكثر تعبيراً عن الأحادية وتدهور العملية الديمقراطية، فيلزم أن تجرى انتخابات برلمانية جديدة لاستدراك الأمر قبل فوات الأوان.

(٤) استدراك الأمر كذلك فيما يخص علاقة الدولة بالانتخابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية. وذلك باستحداث تشريعات أكثر ديمقراطية وإتاحة للمشاركة، وتسهيل الممارسات الدافعة للمسار الديمقراطى. ويدخل فى السياق نفسه استدراك الأمر فيما يخص حرية الصحافة وديمقراطية الإعلام خصوصاً التليفزيون، وبالجمله، فإن الإصلاح الوطنى فى مصر لن يتحقق إلا بالسير على قدمين: الأولى تتمثل فى معالجة المشكلة الاقتصادية، ومواجهة الاختلالات الاجتماعية والتصدى بالذات لظاهرة الفساد.. والثانية تتمثل فى الإصلاح السياسى والقانونى الذى يشمل تطوير الأطر الديمقراطية من أحزاب ونقابات وجمعيات وصحافة وإعلام (التليفزيون بالذات)، وهذا الشق الأخير هو ما تعبر عنه جملة واحدة لا سبيل للإصلاح دون استيعابها، ألا وهى:

كسر الاحتكار السياسى فى مصر!!

(۱۰)
تفصیلات

(١) الديمقراطية البورسعيدية!

ما هي حكاية النظام السياسى لهذا البلد؟
هل هو نظام ديمقراطى كما يؤكد رجال الحكم، أم نظام دكتاتورى فى
جوهره كما يؤكد رجال المعارضة؟
أم لعلها حالة اللاديمقراطية اللادكتاتورية؟
المهم هو غياب الاتفاق. وهذا أول طريق الشك الذى يفضى إلى انهيار
البناء؟

فإذا توخينا الدقة وحاولنا قطع الشك باليقين وإنقاذ العش من الخراب
لقلنا إن ما هو موجود فى مصر الآن هو نوع من الديمقراطية ذات الملامح
الخاصة، فهى أولاً ديمقراطية للصفوة لا للشارع، بمعنى أنها مقصورة
أساساً على قطاع نشط من أبناء الطبقة الوسطى القادرين على التعبير عن
أنفسهم تحت رقابة جهاز الدولة ودون تأثير كبير فى جموع المواطنين. تلك
الجموع التى لا تتجح الصفوة فى دعوتها للمشاركة إلا بقدر معين فى مواسم
الانتخابات، لكنها مع ذلك تخرج من الموسم بلا حمص بسبب قيام جهاز
الدولة بتزوير الانتخابات بانتظام.

وبهذا المعنى فإن ديمقراطية هذا البلد هى من ناحية ثانية ديمقراطية
للأقلية لا للأغلبية حيث لا يشارك فى نشاطاتها وصراعاتها أكثر من مليون
واحد من المواطنين، أما الباقون فلا علاقة لهم بهذا الموضوع، وفى أحسن
الأحوال فإن النشاط الديمقراطى يحتل أن يؤثر فيما لا يزيد على ثلث
سكان البلد وهم أولئك الذين يقرأون ويكتبون.

أما الأميون فموقعهم خارج الملعب لأن ديمقراطية هذا البلد هى من
ناحية ثالثة ديمقراطية مكتوبة لكنها غير مسموعة أو مرئية، بمعنى أن
حرية الصحافة هى المظهر الغالب لهذه الديمقراطية والصحافة طبعاً لمن
يقرأ ون فقط.

وبجانب كونها ديمقراطية صحفية، فهي من ناحية رابعة ديمقراطية خرسانية، بمعنى أن الكلام المنطوق فيها يتم فقط داخل مقرات الأحزاب لا في المؤتمرات الشعبية المفتوحة أو المواكب السلمية أو حتى على شاشة التليفزيون.

ومن ناحية خامسة هي ديمقراطية سياسية دون أن تكون ديمقراطية اجتماعية، بمعنى أن أساسها هو المقايضة بين حرية الكلام وحق الطعام باعتبار التمايز الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء وبسبب اتجاه الدولة لتخفيض مخصصات الدعم وتخفيف التزاماتها في مجالات التعليم وتوفير فرص عمل للخريجين. هذا مع ملاحظة أن الديمقراطية قد عاشت في أوروبا من خلال توسيع جانبها الاجتماعي المتمثل في مشاريع وميزانيات ضخمة للضمان الاجتماعي تلتزم بها الدولة.

أما من ناحية سادسة، فهي ديمقراطية تبدو استثنائية لا مستقرة، ذلك أن ممارسة الديمقراطية تتم في ظل قانون الطوارئ ومجموعة من القوانين الكفيلة بإجهاض هذه الممارسة نفسها بعد فترة.

ومن ناحية سابعة فإنها ديمقراطية شبه عسكرية أكثر منها مدنية، إذ يختص العسكريون بمناصب معينة أهمها منصب رئيس الدولة وأغلب المحافظين.

ومن ناحية ثامنة فهي ديمقراطية شخصية أكثر منها مؤسساتية إذ يعلم الناس أن الدكتور فلان أو الضابط علان هو صاحب النفوذ الحقيقي في هذا المكان أو ذلك، كما أن وسائل الإعلام لا تتردد في إظهار أن استمرار التجربة الديمقراطية متوقف على رغبة الرئيس (توجيهات السيد الرئيس).

ومن ناحية تاسعة فهي ديمقراطية أحادية وليست ديمقراطية تعددية، بمعنى أن الحزب الحاكم يظل محتلاً لجهاز الدولة بصورة دائمة وبما يؤكد أنه ليس هناك في الحقيقة حزب حاكم، وإنما هناك الدولة وحولها ديكور أو تحايش الأحزاب السياسية.

أما أسوأ النواحي جميعاً فهي الناحية العاشرة أو الوصية العاشرة من هذه الوصايا العشر التي أوصت بها العقلات المستبدة والآفاق الضيقة التي تتحكم في شئون مصر، ونقصد بذلك كون الديمقراطية الراهنة في مصر خطاباً موجهاً إلى العالم الخارجي أكثر منها تعبيراً عن الاستجابة لرغبات الشعب داخل مصر نفسها، فالمقصود باختصار هو إعطاء صورة للنظام

السياسى تشجع الأموال الأجنبية والقروض الأجنبية على دخول مصر. ولما كان الاقتصاد الانفتاحى الذى تقوده الرأسمالية السمسارية فى مصر قد أصبح معتمداً على الموارد الخارجية لا على إنتاجه الداخلى فقد أصبحت الديمقراطية ضرورة لبث الاطمئنان فى قلوب وجيوب المستثمرين، وبهذا المعنى فهى ديمقراطية من نوع خاص جداً. إنها ديمقراطية بورسعيدية تقوم على نفس المنطق الذى تقوم عليه المناطق الحرة لا على منطق الإيمان الحقيقى بالإرادة الشعبية والصوت الحر الذى يصنع الحكم، ولهذا لم يكن من الغريب أن تشهد مدينة بورسعيد أعنف المعارك الانتخابية بين حزبى الوطنى والوفد باعتبار كليهما من أنصار ديمقراطية السوق الحرة والاستثمار الأجنبى.

إن المقصود من هذه الكلمات ليس التباكى على أطلال هذه الديمقراطية بورسعيدية الهشة، وليس البحث عن متهمين أفراد لنعلق برقابهم هذه الوصايا العشر الذميمة التى تشكل الملامح الخاصة جداً للديمقراطية المصرية الراهنة، وإنما الهدف هو معالجة الأمر بشىء من الأمانة التى تفترض الاعتراف بأن ما هو قائم فى بلدنا هو نوع من النظام السياسى غير المستقر من الناحية الجوهرية لأنه غير مكتمل من ناحية البناء الديمقراطى الذى يدعيه. ولذلك كان من الطبيعى أن تكثر أقاويل الناس عن البديل المرشح للخلافة وما إذا كان عسكرياً أو إسلامياً أو من خلاف ذلك. لقد أصبحت الحدود الراهنة للتجربة الديمقراطية فى بلدنا أضيق من أن تستوعب التطورات القادمة مع استفحال الأزمة الاقتصادية، وسوف تأتى الأزمة الاقتصادية معها بأزمة سياسية لا بد من استدراكها من الآن وقبل أن يأتى أوان انتصار الذين يرفضون الديمقراطية من حيث المبدأ، ولا بديل فى هذا الصدد سوى التقدم خطوة للأمام أو خطوة للخلف، بمعنى الإقدام على توسيع نطاق التجربة الديمقراطية من الناحيتين القانونية والفعلية أو التراجع إلى موقع إعلان الدكتاتورية الصريحة دون ادعاءات لا يبلعها المواطنون فى الداخل ولا تتطلى على رأى العام فى الخارج.

ولهذا كله فقد أصبحت مطالب المعارضة بخصوص تغيير قوانين الأحزاب والانتخابات البرلمانية والمحلية وأسلوب انتخاب رئيس الدولة، بل والدستور نفسه مطالب للحد الأدنى من حيث المقدار ومطالب عاجلة من حيث سرعة التغيير، ذلك أن قدرات الحكم الحالى على مواجهة الأزمة

الاقتصادية هي قدرات متواضعة وغالباً ما ستكون بطيئة الإيقاع، وليس أمام رجالات الحكم سوى تعويض ذلك بتوسيع المجال المتاح للديمقراطية دون عناد أو مكابرة لكي تصبح هذه الديمقراطية هي المدخل السلمي لتغيير الأوضاع الاقتصادية، وبعد أن تتحول من ديمقراطية بورسعيدية إلى ديمقراطية حقيقية.

(٢) الديمقراطية وأزمة الانتماء

"إن الحصول على الإجابات الصحيحة يستلزم أولاً طرح الأسئلة الصحيحة".

تلك قاعدة من قواعد المنطق التي صارت من قبيل الحكمة السائرة، وإعمالاً لهذه الحكمة يتوجب علينا في البداية أن نطرح سؤالاً حول وجود أزمة للانتماء في سياق مجتمع قومي معين، وليكن في هذه الحالة المجتمع المصري الذي يطرح فيه هذا السؤال مراراً على ألسنة الكثيرين هذه الأيام. والإجابة اليسيرة هي: نعم، هناك حقاً أزمة انتماء في هذا البلد.

لكن لنتفاهم أولاً حول معنى الانتماء ذاته، ولنقل بادئ ذي بدء إن هناك مفهوماً فولكلورياً للانتماء هو في جوهره عكس المعنى الصحيح للكلمة، وهو بذلك يصلح لتعريف الانتماء تعريفاً سلبياً على طريقة الحكمة العربية: "وبضدها تتميز الأشياء". والمقصود بهذا هو الانتماء اللفظي التي يتردد بكثرة في أغنيات الراديو والتلفزيون على شاكلة "يا حبيبتي يا مصر". وهي أغنيات يتصور من يستمع إليها أن العلاقة بين المواطن وبلده في غاية التمام وأنه ليست هناك أزمة انتماء ولا يحزنون، وما يشبه الأغنيات هو المانشئات التي تعج بها الصحف الرسمية راسمة صورة وردية لا تختلف عن كلام الأغاني وإلى حد مزعج يوجب الصدح بقول أحد الشعراء: يا أهل المغنى دماغنا وجعنا.. دقيقة سكوت لله!

إن مفهوم الانتماء الذي تبثه الأغنيات والمانشئات في بلادنا هو مفهوم سطحي لوطن كل ما فيه يبرق ويلمع، ولمواطن يتغزل في هذا الوطن في جميع الأحوال على طريقة: "بلادى وإن هانت علىّ عزيزة.. وأهلى وإن ضنوا علىّ كرام".. إنه باختصار مفهوم شعري قد يعكس قدراً من حقيقة العلاقة العاطفية بين الإنسان ووطنه، لكن لا يحكى لنا قصة الحب في إمكانيات تأججها وخبوها مثل كل قصص الحب الإنساني. إن الانتماء الذي

تقدمه لنا الأغنيات والمانشئات هو باختصار شيء أقرب إلى ما يقصده أولاد البلد بقولهم: "مثل الأوز.. حنية بلا بز"! فلنسمه إذن: انتماء الأوز.

أما عن انتماء البشر فمسألة أخرى، صحيح أن انتماء غمار الناس هو أقرب إلى الحالة الوجدانية أى المشبعة بعواطف حب الإنسان لمكان نشأته وترعرعه، إلا أن هذه الحالة يمكن أن تعتربها أعراض التقلب الوجداني حين تضيق بالناس سبل العيش فتجدهم يضربون أخماساً في أسداس ويلعنون اليوم الذى ولدوا فيه على هذه الأرض، وبذا تجدهم تواقين للهجرة ومستميتين فى السعى إليها، حتى إذا هاجروا فعلاً تجدهم عادوا أدراجهم فى حالة حنين إلى الوطن، فإن عادوا إليه فعلاً فى إجازة أو ما شابه تجدهم قد ضاقوا مرة أخرى بصور للمعاملة أصبحت سيئة بمقاييس ماقد يرون خارج بلدهم. وهكذا يسير المنحنى صعوداً وهبوطاً مع وجدان اللحظة، وإن بقى الإطار الوجدانى الأعم هو علاقة الحب التى تربط الإنسان بوطنه والتى يسميها الناس الانتماء.

أما صفوة الناس من أهل الفكر والعلم والثقافة والسياسة فتجد مشاعرهم قد تطعمت بشيء من المنطق العقلى جنباً إلى جنب مع ميول الوجدان. وقد يقبع هذا المنطق فى آخر خلفية العقل فيكون أقرب إلى اللاشعور، أو قد يكون بارزاً منطوقاً فيكون أقرب للمفهوم المعلن. وأساس هذا المنطق هو أن الانتماء إنما هو عملية أو عملة ذات وجهين، الأول هو وجه عطاء الإنسان للوطن، والثانى هو وجه أخذ الإنسان من الوطن. وللعطاء قائمة مفصلة مثلما أن للأخذ قائمة، وقد تكون قائمة العطاء لا نهائية من حيث إنها تشمل التضحية بالنفس فى سبيل الوطن بجانب العمل بذمة والأداء الجاد فى مجال الإنتاج. أما قائمة الأخذ فقد تكون محدودة من حيث إن الإنسان قد لا يطلب من وطنه تتويجه ملكاً وجعله أغنى أو قائمة أحادية فيها العطاء وحسب. ولعل أفضل تحديد لهذا الحد هو ما تشير إليه الآية الكريمة القائلة: "قلعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" ولعل هذه الآية تحسوى تعريف الوطن نفسه مثلما تبين أن الطعام والأمان هما الحد الأدنى المفترض أن يتوافر للإنسان على أرض وطنه، وإلا فأى وطن هذا الذى لا يتيح لأبنائه لا طعاماً ولا أماناً؟ وهل تجدى فى افتعاله وطننا ألف أغنية؟

وحديث الطعام والأمان إنما ينقلنا من المجرى إلى العينى. حيث لا يصبح الوطن قيمة مجردة وحسب، وحيث لا يصبح تراب أرضه فقط هو

جنة محبيه التى قصدها الشاعر بقوله: وطنى لو شغلت بالخلد عنه.. نازعتى إليه فى الخلد نفسى. بل ترتبط قيمة الوطن بما ينشده أهله من قيم إنسانية تحدد تضاريس حياتهم الاجتماعية التى لا تقل أهمية عن تضاريس تراب الوطن. وعندئذ يرتبط الطعام بقيمة العدل، كما يرتبط الأمان بقيمة الحرية، حيث لا يكون الأمر متعلقاً بكم ونوع الطعام وإنما بمقدار العدل فى توزيع ثروة الوطن صغيرة كانت أو كبيرة. كما لا يكون الأمر متعلقاً بنصوص الدساتير المقدسة للحرية وإنما بممارسة شعائرها حقاً فى الميدان، ولأن العدل فى توزيع الثروة يستلزم ضغوطاً من أصحاب المصلحة كما أن ممارسة الحرية تستلزم نوبات حراسة من قبل الممارسين، فإن الإطار المنطقى لاستيعاب هذا وذاك إنما يكون إطار المشاركة الشعبية أو الديمقراطية.

إن الديمقراطية هى منطقة تقاطع جانبى الأخذ والعطاء المكونين لمفهوم الانتماء العقلانى والوجدانى معاً، ففى هذه المنطقة يمكن أن يحاسب المواطنون على عطائهم للوطن (الواجبات) كما يحاسب الوطن بصفته نظاماً اجتماعياً على عطائه للمواطنين ما هم جديرون بأخذه (الحقوق). وليس معنى غياب الديمقراطية أن يغيب الانتماء المعمق وربما المكلف، كما أن توافر الديمقراطية ليس معناه أيضاً إقبال المواطنين على الوطن بصورة تلقائية، فقد يتضمن تاريخ الوطن وواقعه من العوامل ما يجعل علاقة الانتماء باردة من خلال مرض اللامبالاة. فماذا فى مصر يا ترى من هذا وذاك؟ هل انتماء متزايد مع مقدار الديمقراطية الوليدة، أم عوامل معرقة للانتماء والديمقراطية معاً؟

الإجابة تدور بالطبع حول عوامل العرقلة، وإلا لما قلنا فى البداية إن فى هذا البلد أزمة انتماء. فهناك إرث التاريخ البعيد الذى جعل من النظم السياسية فى مصر نموذجاً للاستبداد، كما جعل من فراعينها آلهة لا مجرد حكام. فهل تزيل سنوات الحرية القلائل ميراث استبداد آلاف السنين؟ وهل يتجاسر الناس بسهولة على أن يكونوا فلاحين فصحاء يواجهون الحاكم الإله؟ لقد جرت فى النيل حقاً مياه كثيرة منذ تلك العهود البعيدة، لكن من قال إن آثار الأصول تزول؟ وهناك أيضاً إرث التاريخ القريب حيث الحرية بلا عدل عبر ثلاثة عقود من الزمان فيما بين ثورة ١٩١٩ و ثورة ١٩٥٢، ثم بعد ذلك ثلاثة عقود أخرى أولها عدل بلا حرية وآخرها حرية بلا عدل.

وهناك النموذج السيئ للانفتاح الاقتصادي الذي عرفته مصر فعلم الناس السرقة والتربح بلا عمل، ومعه اختل أكثر توزيع الثروة أى اهتز أكثر جانب الأخذ المحقق للانتماء.

من جماع كل هذا تتبدى أمامنا مظاهر ناطقة لأزمة الانتماء، أى ضعفه على المستوى الجماعى وكذلك ضعفه وانعدامه على المستوى الفردى، فهناك المظاهر الهروبية الحادة مثل الرغبة فى الهجرة بأى ثمن، وانتشار تعاطى المخدرات، واحتداد صور الجريمة، والعنف اليائس لدى بعض الجماعات السياسية. وهناك الإضراب اليومى الصامت عن العمل وفقدان الرغبة فى الإنتاج أو فى أحسن الأحوال الإنتاج "على قد فلوسهم". وهناك الانفصال القاطع بين الخاص والعام، حيث عناية المواطن بكل ما هو خاص وإهماله الشديد وربما تخريبه لكل ما هو عام، حتى أن أنظف الشقق توجد فى أقذر الشوارع دون أن يثير ذلك لدى المواطن إحساساً بالتناقض. وهناك ضعف الرغبة فى المشاركة فى الحياة السياسية بل والحياة العامة بمعناها الواسع، حتى إن المواطن لم يعد يضيره أن يزور صوته الانتخابى على رعوس الأشهاد، فهو غير مصدق للعبة الديمقراطية من الأصل. وقد يكون معه بعض الحق فى هذا، دون أن ينفى ذلك واجب المواطن فى تحويل اللعبة الشكالية إلى عملية حقيقية. لكن بلادة الإحساس إزاء التناقض بين الخاص والعام إنما تضارعها الرغبة فى الهروب من ربط الحق بالواجب.

لهذا كله لا يكون غريباً أن تنتشر بين المصريين ظاهرة الانتماء للأخرة دون الدنيا، وظاهرة الانتماء للماضى دون الحاضر أو المستقبل. ورغم أن المعروف عن المصريين أنهم أهل توسط يبحثون دائماً عن نقطة التوازن بين الأطراف، حيث تتجه الأقلية إلى العنف، بينما تتجه الأغلبية إلى اللامبالاة.

وبين هؤلاء وأولئك يقف النظام السياسى متعناً مع ممارسى العنف، لكن خائفاً من اللامبالين خشية أن يبالوا يوماً. وبهذا يقدم النظام نموذجاً لعدم الانتماء حيث يخرج على القانون وهو يطبق القانون على ممارسى العنف وحتى على ممارسى الكلام أحياناً، حيث لا تتوافر لديه رغبة حقيقية فى المشاركة الشعبية الواسعة، وحيث تغيب عن تصرفاته روح الإحساس بالمستقبل والمسئولية عن الأجيال القادمة باعتبار اكتفائه بإدارة البلد من يوم

ليوم بأية طريقة، وحيث تثبت بعض عناصره الفاسدة أن غاية ضمان مستقبلها الخاص تبرر وسيلة نهب المال العام.

إن أزمة الانتماء في مصر حقيقة حيث الاهتزاز قائم في جانب الأخذ وجانب العطاء معاً. والعملة التي تحتوى الوجهين لا تحتل قيام عوامل التعرية بمسح هذا الوجه أو ذاك. لأن في ذلك مسحا لتضاريس الوطن نفسه من حيث هو مكان للسعادة المشتركة إن لم يكن مكاناً على الخريطة. ومع ذلك فليست الصورة قائمة بمقدار قناعتها في بلدان أخرى قد لا يقدر مواطنوها على مجرد فتح الموضوع خشية القتل بلا دية. ففي مصر بصيص أمل من حرية تعبير وألف باء ديمقراطية. وفيها مناط أمل من رجال منتمين ومهمومين بهوم الوطن. والمهم في الأمر أن يثبت هؤلاء قدرة أكبر على التفكير وطاقة أعلى في ضخ الحماس. وإذا كان بين صفوف هؤلاء النسبة الملائمة من أبناء الجيل الشاب المسئول عن المستقبل والذي تتجسد فيه اليوم أزمة الانتماء، فإن تجاوز الأزمة ممكن بالفعل، بل ربما جاز اعتبارها ضارة نافعة استفاق عندها المصريون فدقوا أبواب المستقبل بكل يد مضرجة.

(٣) الديمقراطية وأزمة المعارضة

لا تختص المعارضة المصرية بالأزمات مثلما لا تختص مصر بالمصائب، لكن أحوال المعارضة في مصر اليوم إنما تستحث القلم على تناول أزمتها القابعة في قلب الأزمة العامة للنظام السياسي، وبصورة تقريبية تتكون هذه الأزمة العامة من جوانب أربعة أو تقوم على أركان أربعة واهية بالدرجة التي تهدد بانهيار البنيان. فهناك أولاً الأزمة الاقتصادية بمكوناتها المعروفة من مديونية وارتفاع أسعار وتدهور خدمات وضعف إنتاج وإنتاجية... إلخ. وهناك ثانياً أزمة أسلوب الحكم بملامحها المعروفة أيضاً من تردد بين الديمقراطية والدكتاتورية ومراوحة بين التعددية والأحادية، وما يتفرع عن ذلك من تفاصيل تتلخص في عودة بعض ملامح الحقبة الاستبدادية وأسلوب الحكم. ثم هناك ثالثاً أزمة الفكر والممارسة لدى أحزاب وقوى وقيادات المعارضة السياسية. وهناك رابعاً وأخيراً أزمة المشاركة في المجتمع المصري على وجه العموم. حيث الصراع السياسي مساجلة بين الحكم والمعارضة دون مشاركة من ملايين المواطنين الذين اعتادوا التفرج على المباراة إلى حد ترك أصواتهم عرضة للتلاعب في الانتخابات، كما اعتادوا المشاركة بالانفجار العاصف مرة كل عقد أو أكثر من الزمان يقومون خلالها بحرق الرموز التي تؤرقهم من أسوان إلى الإسكندرية، ثم ما يليثون العودة إلى منازلهم خلال يوم أو يومين من الانفجار تاركين اللعبة السياسية مرة أخرى للسياسيين.

ولئن اتفق الجميع في مصر على الإحساس بالأزمة، فلا يبدو أن ثمة اتفاقاً على أسلوب مواجهتها بواسطة أي من الأطراف المذكورة. فالجماهير العريضة لم تترجم إحساسها بالأزمة إلى استعداد للمشاركة في الحياة السياسية اليومية، حيث اكتفت بالاستعداد للحظة الانفجار المعتاد من خلال "التسخين" في عدد من الإضرابات والصدمات المتتالية مع الشرطة. وجهاز الحكم يتخذ موقف الدفاع عن النفس سواء تلفظاً من خلال

تصريحات المسؤولين على طريقة "لا مساس"، أو تحوطاً من خلال الاحتماء بقانون الطوارئ وغيره من القوانين الاستثنائية. وكثيراً ما يبدو من خلال التصريحات والتصرفات الرسمية أن مشكلة مصر ليست في وجود أزمة اقتصادية وإنما في وجود معارضة سياسية.

هذا بينما يدل لسان حال الحكم والمعارضة معاً على ضعف الاستعداد لمواجهة الأزمة لدى الطرفين، بينما يزداد استعداد كل منهما لتسجيل نقطة ضد الآخر باستخدام الأزمة نفسها. ولا يكاد يفلت من روح المباراة النفعية هذه سوى عدد من كبار كتاب الأعمدة في الصحف المصرية الذين يلحون في كتابة عناوين الأزمة ودعوة مختلف الأطراف لمواجهة برّوح مسئولة غير الروح التي تعكسها عقدة العظمة لدى الحاكمين وعقدة النقص لدى المعارضين. ويتوقف عند نفس الموضوع عدد من كتاب المقالات من كبار الصحفيين الذين يفصلون ويحللون بعض الشيء في تناول جوانب الأزمة مستشرفين العواقب المستقبلية الوخيمة إذا استمر الحال على ما هو عليه. ويأتى في صدارة النوع الأخير من الكتاب كاتباً "الأهرام" الأستاذان صلاح الدين حافظ وسلامة أحمد سلامة اللذان يعكسان في كتابهما روح القلق على المستقبل الوطنى أكثر مما يعكسان التحيز لأفكارهما السياسية الخاصة.

فإذا ما غضضنا البصر عن ترحم المسؤولين الحاكمين في مصر على "أيام العز" حيث لا معارضة أو حيث المعارضة عرضة للسجن في الصحراء، وافترضنا أن المعارضة قد صارت حقيقة من حقائق الحياة في مصر، سنجد أنه من المجدى تناول الجانب الذى تستأثر به المعارضة المصرية من الأزمة العامة لبلدها. وهنا لا بد من هامش فحواه أن الحديث عن المعارضة المصرية ككتلة واحدة هو بالطبع أمر نسبي من حيث إن هذه المعارضة تتكون من ثلاثة تيارات عريضة (الليبرالى - الإسلامى - الاشتراكى) تتمايز في الفكر والحركة، كما أن كلاً من هذه التيارات يبدو معنياً بالاستئثار بما لديه من عناصر قوة (خصوصاً التيار الإسلامى) وإن بدا أكثر استعداداً للتعاون مع التيارات الأخرى في مجال معالجة جوانب ضعفهم المشتركة والتي يأتى على رأسها الحصار الذى تفرضه الميول الاحتكارية للجهاز الحاكم. ولكنه حتى في هذا الجانب الأخير تبدو أطراف المعارضة مترددة في الاتفاق على موقف حاسم ومتبلور إزاء الحكم، وذلك على نحو ما تبدى مرتين خلال الانتخابات العامة، حيث فشلوا في مقاطعتها

فى المرة الأولى كما فشلوا فى دخولها موحدين فى المرة الثانية. وبالتالى فهم قد تصرفوا كما لو كان هدفهم الحصول على مكاسب انتخابية لا تغيير قواعد اللعبة الانتخابية ككل. فكان لهم شىء مما أرادوا دون أن يتسنى لهم وللمجتمع ككل إحداث تغيير أكبر فى النظام السياسى. وبالتالى كان عليهم دفع ثمن قبولهم للحصار وتواضع طموحاتهم وقدراتهم. إلا أن تمكن معظمهم فى المرة الثالثة من مقاطعة انتخابات ١٩٩٠ قد كشف الأزمة العميقة للنظام السياسى.

إن لأزمة المعارضة المصرية جوانبها العديدة التى يمكن إيجازها فى كونها معارضة غير ناضجة فكرياً وسياسياً يغلب على خطابها السياسى طابع الغوغائية دون الاجتهاد الفكرى، كما يغلب على حركتها السياسية طابع التهيج دون التعبئة الواعية. وهى بالأساس قابلة للعب فى الهامش وغير طامحة لتغيير إطار اللعب نفسه. ناهيك عن أنها فى الغالب معارضة محصورة فى صفوف الصفوة ومحدودة القدرة على إقناع وتحريك الملايين. هذا بالإضافة لبعض العيوب الذاتية فى عدد من قياداتها الذين لا يرقون فوق مستوى الشبهات بما يماثل بينهم وبين رجالات الحكم ويفقد الجماهير الثقة فى اللاعبين وفى اللعبة نفسها التى تبدو لعبة للكراسى لا أكثر. والأخطر من هذا هو عدم قبول المعارضة للمعارضة. بمعنى الجمود الفكرى والتنظيمى الذى يكرس سطوة القيادات التقليدية على أحزابها دون فتح لباب تجديد الأفكار والقيادات نفسها. إذ ليس سراً أن رؤساء الأحزاب يتصرفون كرؤساء الدول داخل أحزابهم، وأن لكل رئيس بطانته التى تعادل جهاز الدولة المحيط بالحاكم.

وهذه العوامل مجتمعة هى التى تضعف القدرات الاستراتيجية للمعارضة، بمعنى كونها بديلاً حقيقياً للجهاز الحاكم الذى احتفظ بقدرة عالية على المناورة مع المعارضة، بحيث خرج فائزاً فى كل الجولات، لا لقوة فيه وإنما لضعف فى المعارضة. هذا الضعف الذى يمتد إلى النواحي التكتيكية بصورة تدعو للدهشة. فباستثناء التيار الإسلامى الذى حقق لنفسه بعض المكاسب التكتيكية تبدو المعارضة ككل عاجزة من الناحية التكتيكية، حتى إن معارضاً "فكرياً" مثل خالد محمد خالد لم يجد بداً من تنبيه المعارضين "السياسيين" إلى أخطائهم التكتيكية التى سمحت للحكومة بمد العمل بقانون الطوارئ بذريعة مواجهة الإرهاب، حيث فشلوا فى التحرك

فى مرحلة مبكرة لقطع الطريق على هذه النريعة. بل لعله كان بمقدورها مقايضة قبولها لقانون مكافحة الإرهاب بإلغاء بقية القوانين الاستثنائية على نحو ما اقترح الدكتور محمد نور فرحات فى لحظة مبكرة. وربما نضيف أنه كان بمقدور أطراف المعارضة اقتراح صيغة لهذا القانون قبل أن يقوم ترزية القوانين الحكوميين بتفصيل قانون على مقاس الرغبات الفضاضة للحكومة. ونفس الشئ ينطبق على دعوة المعارضة لتغيير الدستور، وهى الدعوة التى رفضها رئيس الدولة باعتبار أنها ستفتح الباب لصراعات كبيرة. فقد كان بمقدور المعارضة إثبات عكس ذلك باتفاق مختلف فرقها الأيديولوجية على صيغة لدستور جديد أكثر ديمقراطية يتم عرضه على الرأى العام وإجراج الحكومة من خلاله، أو ربما استبدلت المعارضة ذلك بهدف أقل طموحاً وهو بقاء الدستور الحالى مع الإصرار على تغيير المادة التى أدخلها السادات فى غفلة من الزمن والتى تسمح لرئيس الدولة بأكثر من مدتين للرئاسة حيث سيعتبر رفض رئيس الدولة الحالى لتغيير هذه المادة بالذات دفاعاً عن مصلحة شخصية لا دفاعاً عن الدستور أو السلام الاجتماعى.

إن عجز المعارضة المصرية عن طرح التكتيك المناسب فى الوقت المناسب يبدو حالة مستعصية لا تقتصر على فعاليات الحياة السياسية اليومية، وإنما تشمل كذلك اللحظات الحاسمة والاستثنائية التى يبدى فيها الناس حماساً خاصاً وقدرات استثنائية. فقد كان بمقدور المعارضة أن تفرض بعض التغييرات الديمقراطية فى أعقاب اغتيال السادات إبان شعور رجالات الحكم بالأزمة وقبل أن يجف دم الرجل. ولكنها فضلت امتداح النوايا الحسنة للحاكم الجديد على أمل أن يقوم هو بالتغيير. ثم فوتت المعارضة فرصة أخرى إبان انتخابات الرئاسة الثانية حيث لم تتفق على موقف موحد، وجعلت الأمر هو مجرد قول نعم أو لا للمرشح الوحيد. بينما كان بإمكانها منذ لحظة مبكرة الاتفاق على مرشح آخر وعمل دعاية كبيرة له تلفت نظر الرأى العام المحلى والعالمى إلى أنها لا تقبل الاحتكار أو الجمود فى قواعد اللعبة. وها هى مصر قد خطت نحو أزمة اقتصادية وسياسية حادة قد تفرض عمليات جراحية فى تغيير السياسات بل وأشخاص الجالسين على مقاعد الحكم. فهل تستعد المعارضة من الآن لتحديد ماذا تقول وتفعل إزاء السياسات المحتملة والحكام المرتقبين؟

(٤) حدود الديمقراطية

لسم يلبث رئيس الدولة المصرى أن أشار فى أحد تصريحاته إلى أن التجربة الديمقراطية فى البلاد سيتم تطويرها "على جرعات" حتى هبت أقلام رجالات المعارضة صائحة بأن تلك وصاية على شعب عريق أو ما يليق بالقاصرين لا يليق بشعب بدأ تجربته الديمقراطية منذ أكثر من مائة عام حين أسس أول برلمان فى هذا الجزء من العالم.

ولم تكن تلك سوى "غوغائية المعارضين" المتبرمين - عن حق - من تعرج مسار الديمقراطية التى ينشدون لبلادهم، والذين انتهزوا فرصة هذا التصريح ليعلنوا موقفهم من مجمل الأوضاع بذريعة الرد على تصريح بعينه. فلو أن الرد جاء حقاً فى حدود التصريح لكان من الأسهل استهلال هذا الرد بالقول الصريح: "نعم إن الديمقراطية تتقدم على جرعات". فتلك ليست بدعة بل هى تاريخ الشعوب الذى لم يعرف قفراً إلى الديمقراطية دون اكتساب للحقوق الديمقراطية وبناء لأركان المجتمع الديمقراطى جرعة جرعة، والمجتمعات العريقة فى الديمقراطية اليوم بدأت مسارها الديمقراطى بمواجهة العمال لرصاص البوليس فى المظاهرات والإضرابات، ولن تخرج شعوبنا - بما فى ذلك الشعب المصرى - عن هذه القاعدة التاريخية.

وليس أدل على ذلك من أن التجربة الديمقراطية المحدودة فى مصر اليوم قد تطورت بالفعل على جرعات بدأت بمنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ووصلت الآن إلى وجود عدد من الأحزاب السياسية بل ووجود تمثيل برلمانى لبعض القوى السياسية التى لم تحظ بالشرعية القانونية بعد. ولم يكن ذلك بالطبع منة من الحاكم على المحكومين بقدر ما كان نوعاً من الاستجابة البراجماتية لتفاعلات الصراع السياسى. فرجالات الحكم فى مصر لم يتعلموا حتى الآن أن يكونوا ديمقراطيين بالمعنى المتكامل للكلمة - الذى يشمل تركهم لمقاعد الحكم بالإرادة الشعبية - لكن البعض منهم قد

تعلم أن يكون برجماتياً في التعامل مع الصراعات السياسية، وتلك بالدقة خطوة - أو جرعة - إلى الأمام.

لقد حالت غوغائية الصفوة المعارضة في مصر - والتي لا تختلف كثيراً عن غوغائية الصفوة الحاكمة فيها - دون إقرار رجالها بالطبيعة التدرجية للتطور الديمقراطي. ولو أنهم أقروا بذلك أولاً لجاء القسم الثاني من ردهم على صورة سؤال طبيعي، هو: "ولكن من الذي يحدد مقدار ومسار الجرعات؟" فعند هذا المستوى من طرح الأمر يكون من حقهم رفض أن يكون الحاكم وحده مختصاً بتحديد الجرعات. فإن لم تكن تلك مهمة الأمة كلها بسائر قواها الاجتماعية والسياسية فهي على الأقل مهمة الصفوة السياسية النشطة بتفريعاتها الفكرية المختلفة وبجناحيها الحاكم والمعارض. ذلك أن تحديد أسس العلاقة الصراعية والتفاهمية بين أطراف الصفوة المصرية يمثل مدخلاً ضرورياً لتطوير التجربة الديمقراطية في البلاد قبل أن تسود العقلية الاستبدادية لرجال الحكم على ميولهم البرجماتية للتعامل مع الصراع السياسي، وقبل أن تستسلم الصفوة المعارضة تماماً لغوغائيتها المشهورة فتتعد عن تقديم مشروع فكري واضح لصناعة المستقبل يمكن هضمه شعبياً.

ففي غياب ذلك لن يكون في مصر من المشاريع القابلة للهضم الشعبي سوى مشاريع الشعارات والتي يأتي على رأسها شعار "الإسلام هو الحل" الذي يقدمه بالفعل جناح من الصفوة المعارضة، وشعار "الضبط والربط" أو "النظام والقانون" الذي قد يقدمه العسكريون. إن أي مشروع للتطور الديمقراطي يقر بحق القوى السياسية الإسلامية في التمثيل السياسي مع الحيلولة دون إقامتها لدكتاتورية دينية، كما يتمكن من إلزام العسكريين بالشرعية الدستورية، هو في الحقيقة مشروع للاتفاق على الجرعات المطلوب أن تحقق بها التجربة الديمقراطية المحدودة حالياً، وهو مشروع يتم إنجازه من خلال الصراع السياسي في الشارع بمقدار ما يتم على منضدة التقاهم الوطني لمجتمع يواجه أزمة اقتصادية قد تقدم المبرر لقوى الاستبداد لضرب الديمقراطية السياسية باسم حل الأزمة الاقتصادية.

وإذا ما استمر الخط التصاعدي للاستقطاب ستكون إقامة الدكتاتورية الدينية ذات القبول الشعبي أو الدكتاتورية العسكرية ذات القبول الشعبي أيضاً. وهناك احتمال بالتقاء الطرفين لتشهد مصر دكتاتورية دينية

وعسكرية فى نفس الوقت.. أما القبول الشعبى لأى من هذه الاحتمالات فسيكون راجعاً لفشل الديمقراطية فى ضمان لقمة العيش وحد أدنى من الاستقرار السياسى بما يؤكد نمو الميول الأتوقراطية لدى عامة المواطنين. أما قطاع الأغلبية السلبية فسيكون مستعداً لقبول البديل الأتوقراطى الذى قد يكون أقدر على تعبئته من قدرة التجربة الديمقراطية التى لم تنجح فى إقناعه بمجرد الذهاب للتصويت فى الانتخابات، وتلك هى الصورة المعقدة التى يواجهها نوو الإيمان الأصل بالديمقراطية أياً كانت اختياراتهم الاجتماعية. وتعتقد الصورة يستلزم بالطبع اجتهداً أكبر بكثير من مجرد التعليقات الغوغائية، بل ومن الجمود العقائدى الذى لا يعرف كيفية التعامل مع التعقيدات.

لقد أصبحت كلمة "الاستقرار" هى أكثر الكلمات تردداً على لسان رجال الحكم فى مصر وهم على شفا مواجهة أزمة اقتصادية حادة. وما الجرعات والانتخابات والرصاصات سوى مناورات لتحقيق الاستقرار على نحو ما يرى الراغبون فيه أو ضرب هذا الاستقرار على نحو ما يفضل بعض خصوم النظام. والصحيح أن تصبح الجرعات مطردة حقاً والانتخابات نزيهة حقاً لكى تصبح الرصاصات محاصرة بإرادة شعبية حقيقية. إن مصر بحاجة لإعادة صياغة هيكلية لتجربتها الديمقراطية التى يمكن لوسائل الإعلام - وبخاصة التلفزيون - أن تلعب دوراً مهماً فيها. وذلك لكى يصبح الاستقرار مطلب الجميع بعد أن يتم حوار كاف حول مفهومه وتبعاته، أى باختصار بعد أن يتم الاستقرار على معنى الاستقرار.

(٥) جمود الديمقراطية

الديمقراطية فى مصر تبدو سائرة على الأشواك. ولا يكاد ينبعث الأمل فى استقرارها حتى يبدده الشك فى أن تقوم لها قائمة. ووراء ذلك بالطبع أسباب موضوعية غير مرد اليأس الذاتى من إصلاح الاعوجاج. فهناك أولاً تراث القرون العجاف من الطغيان والاستبداد تارة باسم الفرعون الإله وتارة باسم الإسلام وتارة باسم القومية وتارة ثالثة باسم الديمقراطية نفسها. وهو تراث خلف من العقلية والمؤسسات ما يستعصى على التطوير السريع فى الاتجاه المعاكس. وهناك ثانياً المصالح الاقتصادية التى يدافع عنها أصحابها بسلاح القمع والدكتاتورية، أو فى أحسن الأحوال بواسطة ديمقراطية مشوهة تعطى الناس حق الكلام دون حق الطعام. إن التجربة الديمقراطية المصرية تبدو أضعف من أن تواجه ما قد يهب عليها من عواصف. فهى قد بدأت تترنح ونحن بعد فى مرحلة الهدوء الذى يسبق العاصفة وأمام مجرد احتمال أن تهب العاصفة. ولا شك أن مواجهة هذه الحقيقة المرة لهى أفضل من تكرار التأكيد على أن الوضع فى مصر أفضل من الوضع فى غيرها على أى حال. كما لو كان قدر الشعب المصرى أن يقارن نفسه دائماً بالأسوأ عملاً بالمثل القائل: "من رأى مصيبة غيره هانت عليه مصيبته".

وأبرز مظاهر ترنح الديمقراطية المصرية هى فشلها بعد عقدين ونصف من الزمان فى أن تجتنب الجمهور الأوسع من المصريين الذين لا يُبدون أدنى اهتمام بالوضع السياسى فى بلادهم، ويفضلون البقاء فى مقاعد المتفرجين، ولئن أسعد ذلك رجالات الحزب الحاكم الفرحين بالسيطرة على حياة سياسية خاملة من هذا النوع، والذين لا يُبدون حتى مجرد الاهتمام بتسجيل المواطنين فى كشوف الناخبين بما يجعل تزوير المعارك الانتخابية مهمة أقل عناء، إنما يدفعون البلاد إلى منزلق خطير سيدفعون بأنفسهم ثمنه مع بقية الدافعين. ذلك أن جماهير لا مبالية على هذا النحو إنما تكون أكثر

تقبلاً لوجود بديل غير ديمقراطى عسكرى أو مدنى للنظام الموجود حالياً. والأفضل لمصر فى مواجهة العاصفة التى قد تحمل هذا البديل أن تتخرط جماهيرها فى الحلبة السياسية، وإن جاء ذلك لصالح أحزاب المعارضة وعلى حساب الحزب الوطنى الحاكم. إن الديمقراطية بلا جنود يدافعون عنها هى الخطوة الأولى نحو انتحار هذه الديمقراطية وقيام دكتاتورية عسكرية أو مدنية على أنقاضها.

أما المظهر الثانى لترنح الديمقراطية بعد غياب الجنود، فهو رسوخ الجمود، بمعنى أنه من المفهوم أن تبدأ التجربة الديمقراطية صغيرة ومحدودة. لكن أن تبقى هكذا طوال الوقت فمعناه أن تظل صغيرة فى مواجهة التحديات المتزايدة وهشة فى مواجهة العواصف المحتملة. وهناك العديد من المظاهر الطبيعية للممارسة الديمقراطية مازال غائباً فى مصر. من ذلك المواكب والمظاهرات الشعبية للتعبير عن رأى إزاء قضية أو أخرى بصورة سلمية. فالموقف الوحيد للسلطات المصرية إزاء مثل هذه المظاهر هو إرسال قوات الأمن المركزى لضربها، حتى إذا تعلق الأمر بالتعبير عن موقف إزاء التعرض للمهانة القومية على نحو ما حدث بالنسبة لطلاب الجامعة الذين ضربهم البوليس بقسوة.

وحتى الآن لم يتعلم البوليس المصرى حراسة المظاهرات. وهو لم يتعلم من الأصل احترام كرامة المواطنين الذين تزداد إهانتهم فى أقسام الشرطة بمعدل ينذر بربود فعل عنيفة من قبل المواطنين. وحتى الآن يصر نفر من المسئولين المصريين على أن المظاهرات السلمية أسلوب غير ديمقراطى ويجب منعه. كذلك فإن القوانين التى يتم بموجبها تأسيس الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات هى من أغرب القوانين فى العالم، بل هى دعوة للمجتمع السياسى للخروج على قواعد الديمقراطية أكثر منها وسيلة لدمجه فى العمليات الديمقراطية. وحتى الآن تمارس التجربة برمتها فى ظل قانون الطوارئ الذى تسعى الحكومة لمدّه باسم مكافحة الإرهاب أو المخدرات.

أما الصحافة الحزبية الأسبوعية والتى هى المظهر الوحيد لممارسة ديمقراطية حقيقية وتقدم خارج البلاد كدليل على ديمقراطية النظام السياسى فى مصر، كما أنها وسيلة هامة للتنفيس عن تبرم الناس فى داخل البلاد، فهى الأخرى تتعرض لمناوشات الدوائر الحاكمة. والمشكلة الأكبر هى أن

بعض الدوائر لا تدرك أهمية توسيع نطاق التجربة الديمقراطية وتتصور أن إبقاء الديمقراطية محدودة هو سبيل حمايتها برغم ما هو معروف عالمياً من أن الديمقراطية الهشة تذهب بها العواصف في دقائق معدودة. وأبرز الدلائل على سيادة هذه العقلية الجامدة هو إصرار تلك الدوائر على ألا يرى المواطن المصري إلا جدلاً سياسياً محدوداً على شاشة التلفزيون التي يتابعها الملايين كل يوم. كذلك يصر قادة الحزب الوطني على تضيق فرصه تحسين الممارسة الديمقراطية خلال الانتخابات المحلية حين يصرون على أن يكون للحزب الوطني السيطرة على مائة بالمائة من مقاعد المجالس المحلية.

أما ثالث وأخطر مظاهر ترنح الديمقراطية المصرية، فهو فقدانها للتهيؤ للعواصف الاقتصادية القادمة والمتعلقة بأسعار السلع وديون مصر وتبعيتها الغذائية. فقد مورست الديمقراطية لسنوات سادتها سكرة الموارد القادمة من سوق النفط والآن تذهب السكرة وتأتى الفكرة لتطرح على مصر تحديات اقتصادية حقيقية تعتبر التجربة السياسية الحالية أضيق من أن تستوعبها. فالأرجح ألا تكون الأحزاب السياسية الضعيفة هي قنوات التعبير الشعبى إزاء الوضع الاقتصادى. بل قد تنتفض الجماهير فى حركة احتجاجية واسعة كتلك التى شهدتها مصر عام ١٩٧٧، آنذاك تم إنزال الجيش لضبط الأمور. وكان ذلك بداية إضعاف التجربة الديمقراطية. فهل يحول المستوى الراهن للممارسة الديمقراطية دون تكرار ذلك مرة أخرى؟ وإذا حدث ذلك هل سيكون من الممكن استدراك الأمر بالأساليب الديمقراطية والاستجابة للتحديات الاقتصادية والسياسية عبر سنوات سيفشلون من باب أولى فى إنقاذ الديمقراطية خلال ساعات؟

هذه كلها أسئلة تعكس مخاطر يستشعرها كل من يتجه إلى الغد عبر ما هو قائم من أوضاع، والبادى أن الرجال الذين يمارسون السلطة فى مصر غير قادرين على النظر لأبعد من مقاعد السلطة التى يجلسون عليها. أو هكذا هو الحال بالنسبة لنفر منهم شاء القدر أن يتحكم فى مصائر ملايين المصريين دون مؤهلات حقيقية من شعبية أو علم أو بعد نظر سياسى. ولو نظر هؤلاء إلى تاريخ مصر قبل ١٩٥٢ لعلموا أن الأزمة الاقتصادية واتساع الفوارق الاجتماعية كفيلاان بالعصف بالنظام الديمقراطى كله حتى إذا كانت الممارسة الديمقراطية أوسع نطاقاً من الموجودة حالياً.

وبرغم ذلك لا يجد المرء مفراً من المراهنة على الديمقراطية على أمل أن تصبح أوسع نطاقاً بما يكفل تمثيل المصالح الاجتماعية لفئات الأغلبية الشعبية فلا تضطر هذه الفئات لإحراق الترام، وبما يكفل خضوع جهاز الدولة بمؤسساته المدنية والعسكرية للإرادة الشعبية التي تعبر عنها انتخابات حرة وممارسة يومية للديمقراطية في الشارع السياسى. ذلك الشارع الذى يتوقف على مشاركته استمرار التجربة أو استمرار ترنحها حتى تعصف بها الرياح.

(٦) جنود الديمقراطية

ذكرنى الأستاذ فهمى هويدى فى أحد مقالاته بمصطلح "حراس الضمير". التقطت أنى المصطلح الذى كنت قد سمعت الدكتور ميلاد حنا يلح عليه قبل ذلك فى محاضرة عن إقامة تفاهم وطنى فى مصر، ويدلل على إلحاحه بأن ذلك هو موقف "حراس الضمير". والمقصود بذلك المصطلح هم أولئك الرجال الكبار المعروفون فى الحياة العامة سواء لكونهم من الأدباء أو السياسيين أو غير ذلك والذين يقترب وضعهم الأدبى من مكانة حكماء الأمة أو بالأقل عقلائها الذين تحتاج لمشورتهم إبان الأزمات.

ومن الطبيعى أن تتجه مشورة هؤلاء عادة فى اتجاه لم الشمل وتوحيد الصفوف لإخراج الأمة من عثرتها. وأحياناً ما يتخذون موقفاً اعتراضياً من تصرفات الحاكم فتستحضر الذاكرة مواقف بعض الفقهاء الأقدمين مثل أبى حنيفة النعمان والعز بن عبد السلام وتشابه بينها وبين مواقف الحكماء المعاصرين الذين يحرسون ضمير الأمة. وأذكر أننا فى الأيام الخوالى إبان الصدام بين طلاب الجامعات وحكومة الرئيس أنور السادات، كنا بهذا المنطق والإحساس نحتفى بمواقف أساتذة كبار مثل توفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويوسف إدريس والدكتور لويس عوض حين رفعوا أيديهم بنقطة نظام أمام الحاكم، وحين اعتبروا الحركة الوطنية للطلاب مرادفاً لضمير الأمة الذى هم حراسه. وإذا كانت الأمة تتشد الديمقراطية، فهؤلاء الرجال إذن هم جنود الديمقراطية الساهرون على حراسها.

ولا شك أن لكل أمة رجالها نوى المكانة الذين يلعبون هذا الدور، لا بحكم الوظيفة وإنما بحكم تراكم الخبرة والشهرة والشعبية، وفى لحظات معينة من تاريخ الأمم يكون هذا الدور غاية فى الأهمية وبخاصة فى لحظات الغفوة والانهيار والانتحار. فقد يناط بها إيقاظ النيام وإنقاذ المقدمين على الموت. لكن للعملة وجهها الآخر، فالوضع الطبيعى هو ألا تتعلق مصائر الأمم بحكمة عدد قليل من أبنائها، بل لا بد أن تحتوى المجتمعات

المختلفة على آليات (ميكانيزمات) جماعية للحركة الاجتماعية والسياسية بما فى ذلك مواجهة الأزمات واللحظات الحرجة. والمجتمع الذى لا يتوافر به الحد الأدنى من هذه الآليات هو مجتمع غير ناضج ولو كانت حضارته ضاربة فى أعماق السنين، ولو كان على رأسه أحكم حكماء الدنيا.

إن الأمر المحورى هو أن يتواجد فى كل بلد دولة ومجتمع مدنى، وأن يكون المجتمع المدنى هو المحدد لشكل الدولة التى تمارس سلطاتها عليه فى ظل القبول والرضا طالما بقيت لدى المجتمع المدنى إمكانية تغيير الحكومات وشكل الحكم إذا أسىء استخدام السلطة، أو استجابة لمتطلبات التطور العصرى، أو إنفاذاً لبرنامج اجتماعى أفضل. ومن هنا تأتى الأهمية القصوى للانتخابات التى تجسد إرادة المجتمع المدنى. وهذا كما هو معروف هو أساس الشرعية فى المجتمعات المتقدمة. أما دول العالم الثالث فتحوى شرعيات قسرية (حكم مدنى أو عسكرى بالقوة) أو شرعيات تقليدية (دينية أو قبلية) أو شرعيات مختلطة (شئ من الرضا الشعبى وشئ من الحكم بالقوة). والاتجاه التاريخى هو أن تسير دول العالم الثالث نحو بناء شرعيات ديمقراطية عصرية ترسم فيها بوضوح قواعد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى. وعند ذاك تصبح الأمة بمجملها هى حارسة ضميرها الخاص وتتحرك القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة لتصحيح الأوضاع كلما اعوجبت، سواء تم ذلك بالتغيير السياسى من خلال الانتخابات أو بالضغط الممتد من خلال حريات التعبير المتاحة (النشر - التظاهر - الإضراب... إلخ).

ولا شك أن أبناء الصفوة السياسية فى بلدان العالم الثالث إنما يواجهون الاختيار الحرج بين تقوية الدولة وتقوية المجتمع المدنى. والكثيرون ينتهى بهم طموحهم الشخصى إلى اختيار تقوية الدولة. إلا أن الأمر ينتهى عملياً بحصولهم على مناصب داخل جهازها دون أن يؤثروا حقاً على القواعد المستقرة لعمل هذا الجهاز والتى قد تغلب عليها ملامح العتاقة والاستبداد والفساد. إن الدولة القوية تأتى من مجتمع مدنى قوى، وماعدا ذلك هو دول استبدادية أى دول قوية بالمعنى البوليسى الممجوج للكلمة.

ولا شك أن القفزات الكبرى فى تاريخ مصر قد ارتبطت بدور كبير للدولة منذ العصور القديمة وحتى تجربتى محمد على وعبد الناصر. ولئن ارتبطت تجارب النهضة التى تقودها الدولة بقدر كبير من القمع السياسى

الذى مارسه جهاز الدولة فإن ذلك بالقطع لم يكن الصورة الوحيدة لأداء الدولة التى اكتسبت هيبتها واحترامها لدى المواطنين من نجاحاتها فيما تبنته من مشاريع للنهضة، وعادة ما تتحول الهيئة إلى خيبة مع تراجع الدولة عن تبني مشروعات النهضة حتى إذا استبدلت ذلك بتقليل درجة القمع السياسى الذى تمارسه واعترفت بالحريات السياسية لقوى المجتمع المدنى. وهو بالضبط الوضع الذى تحياه مصر الآن، حيث فقدت الدولة هيبتها فعليا وإن استمرت فى إدارة شئون المجتمع بالصورة الروتينيه للأداء البيروقراطى مطعمة بشيء من تنفيس غضب الناس بواسطة السماح بقدر من الحرية السياسية والاعتراف بالتعددية.

على أنه يلاحظ أن نجاحات الدولة المصرية فى قيادة مشاريع النهضة التاريخية لم تكن سوى الوجه الآخر لقدرة الدولة على تعبئة طاقات الأمة وتوظيفها فى الاتجاه المنشود بتوليفة من الإقناع والقمع. ولما كانت هذه الدولة قد اختطت من السياسات فى العقود الأخيرة من الزمان ما أفقدها القدرة على الإقناع بجانب عدم استطاعتها ممارسة القمع على نطاق واسع فى عالم انتصار الحريات، فقد انفتح الباب على مصراعيه لمناقشة موضوع دور الدولة ودور المجتمع المدنى فى إيجاد وإعمال مشروع للنهضة الطموحة أو على الأقل مواجهة الأزمات ومنع تدهور الأحوال.

ويلاحظ منذ البداية أن هناك خلافاً حول المصطلحات المستخدمة فى النقاش، فالبعض يرادف عملياً بين الدولة وشخص رئيس الدولة أو بين الدولة والسلطة التنفيذية، حيث يندر أن يتحدث دعاة قيادة الدولة لمشروع النهضة عن دور البرلمان أو السلطة التشريعية فى هذا السياق، وذلك برغم أن البرلمان هو بالتحديد نقطة الالتقاء بين طرفى المعادلة: الدولة والمجتمع المدنى. حيث تتحول الرغبة السياسية للمجتمع المدنى إلى برلمان بعينه يصبح هو نفسه السلطة التشريعية للدولة. وهذا ما يجعل عملية تزوير الانتخابات أخطر من نطاق الشكوى الروتينيه من تدخل السلطة التنفيذية. إذ تتفصل الدولة بسلطاتها التنفيذية وسلطاتها التشريعية عن تمثيل الإرادة الشعبية وتصبح قضية الشرعية السياسية مطروحة قبل طرح قضية الإدارة السياسية للمجتمع سواء بمشروع للنهضة أو بدون مشروع.

وهناك كذلك مرادفة بين الحديث عن دور المجتمع المدنى والحديث عن استبعاد العسكريين من لعب أى دور سياسى رغم ما قد يكون لديهم من

طاقات وطنية. ولا أزال أذكر كيف أثرت غضب أستاذنا الدكتور أنور عبد الملك حين استخدمت مصطلح "المجتمع المدني" في إحدى الندوات للدفاع عن الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال العملية الديمقراطية. إذ افترض الرجل أن فى ذلك استجابة لبعض الرؤى الاستعمارية التى تريد استبعاد العسكريين من المشاركة فى التنمية الوطنية فى دول العالم الثالث، وفضل استخدام مصطلحات مثل "الأمة" أو "القوى الشعبية" أو "القوة الديمقراطية" أو حتى "المجتمع" دون تخصيصه بكلمة "المدنى". على أى حال ليست لدى غضاضة فى استخدام هذا المصطلح طالما قصد به القوى السياسية المختلفة للشعب، بل وكافة التعبيرات التنظيمية عن الحركة الشعبية (نقابات - جمعيات - مننديات... إلخ) ودون أن يعنى ذلك استبعاد العسكريين من أداء الدور الوطنى الذى يستطيعون ما دام ذلك فى إطار الشرعية المدنية المتفق عليها لا فى إطار الحكم العسكرى الذى لم يعد مقبولا فى عصرنا مبدئياً وعملياً.

وتلك هى الخلفية التى ترسم فى الذهن بينما يتابع المرء بعض الأحداث والتطورات التى شهدتها مصر والتى يستحسن أن تتم قراءتها بمنظار مدى تأثيرها على قوة المجتمع المدني وصيغة العلاقة بينه وبين الدولة. من ذلك إضراب الفنانين فى نقاباتهم الثلاث واتحادهم المهنى احتجاجاً على صدور القانون المتعجل للنقابات الفنية والذى يسمح بإعادة انتخاب النقباء لفترة ثالثة. حيث قصد بالقانون خدمة أشخاص بعينهم على ولاء سياسى للدولة دون استشارة قطاع المجتمع المدني الذى يخصه القانون، وهو موقف متخلف من الدولة بكل المعايير وما فعله الفنانون هو الصياح بقولهم: "نحن هنا"، وأنه ليس من حق الدولة أن تتجاوز المجتمع المدني عند صياغة التشريعات. وبذا أصبح على الدولة مراعاة مصالح الفئات المكونة للمجتمع المدني بقدر مراعاتها لأن يحتل رجالها الموالون مواقع القيادة فى التنظيمات النقابية كذلك تتركز سلطة الدولة فى الجهاز التنفيذى حيث يقتصر دور البرلمان على توقيع التشريعات التى تأتية من هناك دون تفحص حتى لو أدى الأمر للإضرار بمصالح قطاعات من المجتمع المدني يفترض تمثيلها فى البرلمان. هذا بغض النظر عن مدى الوعي السياسى لدى الفنانين فالمهم هو جوهر موقفهم لا الشعارات السياسية المرتبطة به.

ونفس الشيء ينطبق على دخول الحركة الإسلامية للانتخابات البرلمانية والتي حشدت فيها قواها بشكل فرض التغيير بدرجة على توزيع المقاعد البرلمانية على غير الصورة التي ألفتها السلطة التنفيذية، وفي هذا السياق تأتي أهمية الدور الذي لعبه شباب هذه الحركة في الدفاع عن الصناديق الانتخابية مما جعل للصندوق شيئاً من القيمة وللصوت الانتخابي الفردى شيئاً من الأهمية. وذلك شكل من أشكال تقوية المجتمع المدني بغض النظر عن الفريق السياسى الذى يكسب أكثر نتيجة لذلك. بل وبغض النظر عن موقف الحركة الإسلامية من فكرة المجتمع المدني والإطار الديمقراطي لتنظيمه. ولعل موقف اليسار الدوجماتى فى مصر يعرف كيف يميز بين عدائه الأيديولوجى التقليدى للحركة الإسلامية، واستصواب جوانب نشاط هذه الحركة التى تساهم فى تدعيم المجتمع المدني فى مواجهة السلطة الموروثة لجهاز الدولة.

وقبل هذا وذاك كان هناك إضراب عمال السكك الحديدية الذين افسدت قنوات تحقق مصالحهم المشروعة من خلال الأساليب المستقرة للجهاز التنفيذى العتيق ذى السمعة التاريخية فى المماثلة مع الطبقة العاملة أكثر من غيرها من الطبقات. لقد كان فى هذا الإضراب التلقائى تقوية للمجتمع المدني إلى حد إفزاع رجالات الدولة الذين اعتادوا أن تكون فى بلادهم دولة يسيطرون عليها دون أن يكون فيها مجتمع مدنى يحدد للدولة ماذا تفعل. وقد جاء الحكم القضائى المؤيد لموقف عمال السكك الحديدية مذكراً للدولة بحقيقة وجود المصالح الاجتماعية ودور الدولة فى تلبيتها، مثلما ذكرها كذلك بتخلفها عن الالتزام بما قطعتة على نفسها من عهود على المستوى الدولى تمثلت فى هذه الحالة فى توقيع اتفاقيات العمل الدولية التى تبيح للعمال حق الإضراب. ولا شك أن رفض رئيس الدولة التصديق على هذا الحكم وإعادة العمال للمحاكمة مرة أخرى كان موقفاً مفتقداً للحصافة السياسية لكنه يعكس العادات التاريخية لجهاز الدولة الذى اعتاد أن يأمر فيطاع، وتوقف فهمه لمهمة السلطة السياسية عند مستوى قمع الصراع الاجتماعى لا إدارته.

إن لكل أمة ضميرها، ولكل ضمير حراسه ولكل ديمقراطية جنودها. لكن الفارق بين أمة متقدمة وأخرى متخلفة هو فيمن يقوم بهذه المهمة:

الرجال المرموقون بالنيابة عن مجتمع خامل... أم المجتمع بأكمله بالأصالة
عن نفسه؟

(٧) الديمقراطية وجهاز التشريع

مجلس الشعب هو المبنى الذى يفترض أن يكون كخلية النحل، ويفترض أن تمثل فيه مصالح الشعب، بحيث تنعكس فيما يصدر عنه من تشريعات وقبل ذلك فيما يتم داخله من مناقشات. وغالباً ما تتجه عناية وسائل الإعلام نحو تقويم أداء البرلمان خلال الدورة البرلمانية التى انقضت، فتأتيها الإجابة بالموجب والسالب حول حسن أو سوء أداء البرلمان فى شهور الدورة.

وجدية اللحظة الراهنة فى مصر تفترض سؤالاً أكثر جدية يتجاوز التفصيلات الصغيرة بشأن الأداء البرلمانى. فقد أصبح المطلوب اليوم هو تقويم الدور الاجتماعى والسياسى للمؤسسة التشريعية فى مصر. ذلك أن صياغة دور واضح للبرلمان فى حياة الناس هو حتمية وطنية تستلزم إجماعاً وطنياً غير مجرد الاتفاق على أن يكون فى مصر برلمان. لأن مجرد وجود البرلمان لا يعنى أن هناك نظاماً سياسياً وبرلمانياً أو أن فى البلد ديمقراطية. ولسنا نود هنا مقارنة البرلمان المصرى بغيره من برلمانات العالم، حيث من الطبيعى أن تكشف هذه المقارنة ضعف المؤسسة التشريعية المصرية بحكم تراث الاستبداد العميق فى التاريخ المصرى، وبحكم اختيارات الصفوة الحاكمة، إلى حد أن بعض تصرفات أعضاء البرلمان المصرى تعد مخجلة أو باعثة على السخرية فى دول أخرى. لكن ما يهمنا هو أن نقارن مقارنة داخلية بين الأداء اللحظى للمؤسسة التشريعية والدور المفترض أن تقوم به أصلاً. وحتى يناقش هذا الأمر فى مصر مناقشة مفتوحة تحدد للبرلمان دوراً واضحاً غير مجرد القول بأن فى البلد برلماناً، نفترض أن للمؤسسة التشريعية ثلاثة أدوار محددة.

الدور الأول هو تمثيل المصالح الاجتماعية تمثيلاً صحيحاً وأميناً، بمعنى أنه إذا كان فى البلد رأسماليون وعمال، وملاك وأجراء، طبقات عليا ووسطى ودنيا، وأغنياء وفقراء وبين وبين، فلا بد أن يكون لهؤلاء جميعاً

تمثيلهم البرلماني لكي يكون البرلمان هو ساحة الصراع الاجتماعي بالوسائل السلمية وبدلاً من أن يتم ذلك في الشارع بالوسائل العنيفة، والمشكلة الكبرى هنا هي أن التمثيل الصحيح الأمين لا يكون بالمظاهر وإنما بالمواقف الجوهرية. بمعنى أن ارتداء جلباب الفلاح لا يكفي لتمثيل مصالح الفلاحين مثلاً أن إلقاء خطبة عصماء عن حق العمال لا يعني تمثيل مصالح العمال. كذلك فإن التمثيل الصحيح الأمين لا يتحقق إلا من خلال انتخابات صحيحة أمينة أيضاً. ولهذا السبب فإن مشكلة تزوير الانتخابات في مصر ولو بنسبة بسيطة هي أخطر مما يتصور الكثيرون لأنها تقوض أساس البرلمان نفسه، من خلال تفويض دوره كممثل لكافة المصالح الاجتماعية، حيث تمثل فيه بعض المصالح دون الأخرى وبالشكل الذي لا يستلزم أصلاً إجراء أية انتخابات. حيث يكفي تعيين البرلمان بأكمله. وهو ما أكدته الانتخابات بطريقة القائمة المطلقة التي تأتي ببرلمان شبه معين.

والدور الثاني المفترض للبرلمان هو تحويل المصالح الاجتماعية التي يمثلها إلى قواعد اجتماعية ملزمة في صورة قوانين تنفذها السلطة التنفيذية المعبرة عن الأغلبية البرلمانية. والمفترض أن تناقش هذه القوانين مناقشة كافية قبل أن تصدر وأن تتم عملية الإصدار بشيء من الحساسية. بمعنى ألا تطيح المصالح الغالبة في البرلمان بالمصالح غير الغالبة تماماً. وهو ما يعبر عنه بالمصالح الوطنية العامة التي تعلو فوق الأفق الضيق لتمثيل المصالح الاجتماعية. وليس هناك أضعف من مؤسسة تشريعية لا تناقش القوانين مناقشة كافية وتفقد الحساسية الاجتماعية إلى حد كبير، فإذا أضفنا إلى ذلك كون السلطة التنفيذية هي القائمة فعلاً بإعداد معظم القوانين والحصول على التوقيع ليسير عليها من البرلمان لأدركنا الوزن الحقيقي للبرلمان المصري من حيث لعبه لدور التشريع بل واستحقاقه لصفة السلطة التشريعية.

أما الدور الثالث المفترض للبرلمان فهو أن يكون مجمعاً للكفاءات البشرية السياسية والقانونية والعلمية الممثلة لكافة المصالح الاجتماعية، وهذا الجانب الذاتي هو ما تحرص عليه القوى السياسية المختلفة في برلمانات الدول المتقدمة، حتى أنه حين لم ينجح الزعيم اليساري البريطاني "توني بن" في الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى في حياته حرصت القوى الليبرالية البريطانية على عودته للبرلمان مرة أخرى لأنه يمثل مصالح اجتماعية لا

يمكن إنكارها، كما أنه يمثل كفاءة سياسية وثقافية كبيرة. ولنا حاجة للخوض في وزن البرلمان المصري من هذه الناحية، لكنه يكفي القول باختصار إن في الحلبة السياسية المصرية رجالاً جديرين بالتواجد داخل البرلمان كما أن داخل البرلمان رجال مكانهم الصحيح أبعد ما يكون عن البرلمان. وتكفي نظرة عابرة إلى الأغلبية الصامتة أو المقاعد الخالية لمعرفة القيمة الكيفية لهذا الكم من أعضاء البرلمان.

إن كثيراً من عامة المواطنين يتفلسفون الصعداء حين يكون البرلمان في إجازة فلا يحتل الدقائق التي يحتلها على شاشة التلفزيون. ورغم أن السبب في ذلك يرجع لصورة البرلمان التي تعبر عن جوهر تكوينه وبعده عن لعب الأدوار المفترض أن يلعبها، فإن ذلك يمثل اتجاهًا خطيرًا معناه باختصار أن الناس في مصر أصبحوا مستعدين لتقبل ذهاب البرلمان في إجازة دائمة. فالفارق بين الديمقراطية الشكلية والدكتاتورية الصريحة ليس كبيراً في نظر الأكثرية!

(٨) الديمقراطية وجهاز القضاء

يذكر الناس للمفكر الفرنسي "مونتسكيو" صياغته للمبدأ النظري لفصل السلطات داخل الدولة الحديثة في كتابه المعروف "روح القوانين". لكن واقع الحال في دول العالم المختلفة على اختلاف أنظمتها السياسية يشير إلى قدر من التداخل الفعلي بين مهام السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإن تميزت المجتمعات الأكثر ديمقراطية بتوضيح الخطوط النظرية للفصل بين هذه السلطات. كما أن مساحة التداخل بين السلطة القضائية بالذات والسلطتين الأخرين تظل أقل من المساحة الممكن أن تنشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

ذلك أن أغلب الأنظمة السياسية تحرص دساتيرها النظرية على تمييز سلطاتها القضائية، على الأقل لإثبات أن الدولة المعنية دولة متحضرة يقوم القضاء فيها بمهمة الفصل في المنازعات، بما في ذلك تلك التي تنشأ بين الدولة نفسها والمواطنين الذين يعيشون في دائرة سيادتها.

ولذلك كان من المألوف في تاريخ الدول أن تصدر أحكام قضائية تصنع تاريخاً في ذاتها لفصلها في منازعات جسيمة تنشأ في قلب المجتمع السياسي. ولذلك أيضاً كان تنظيم وتطور السلطة القضائية نفسها موضعاً للنزاع بين الأطراف المختلفة في الصراع السياسي لمختلف الدول والمجتمعات.

ولا تخرج مصر عن هذه الصورة العامة، وإن مرت في تاريخها لحظات ثار فيها جدل شديد حول أحكام محاكمها وحول تنظيم السلطة القضائية فيها على وجه العموم. ومن تلك اللحظات زمن الاحتلال البريطاني حين كان الوطنيون المصريون يقدمون للمحاكم بصفتهم مجرمين فتأتى بعض الأحكام القضائية معترفة بوطنيتهم أكثر من اعترافها بإجرامهم، وزمن استشعار القضاة لعدم الغرابة إزاء العيب في الذات الملكية التي استحققت في الواقع ما جرّمه التشريع على الورق، وزمن التجربة

الاجتماعية الراديكالية للرئيس عبد الناصر والتي أنجزت من خلال سلطة مركزية مهيمنة لم تكن روح السلطة القضائية في صالحها، فتم الحديث عن القضاء بوصفه مرفقاً لا سلطة، ووقعت الواقعة التي سميت بمذبحة القضاء في عام ١٩٦٨. ثم زمن رفع الرئيس السادات لشعار سيادة القانون وتكريمه للقضاة، ثم نعيه عليهم أنهم خذلوه فيما بعد حين كانت أحكامهم تأتي في صالح السياسيين المعارضين لحكمه.

وتبدو اللحظة الراهنة من تاريخ مصر واحدة من اللحظات المكثفة في هذا السياق. فقد تعددت بصورة ملحوظة الأحكام القضائية المضادة للسلطة التنفيذية، وأيد القضاء المعارضين أكثر مما أيد الحكومة، وتوج ذلك بحل البرلمان مرتين بسبب حكم قضائي بعدم دستورية قانون انتخابه بجانب الحكم بعدم صحة عضوية بعض أعضائه. والموضوع بهذه الطريقة يتعلق بدور السلطة القضائية في النظام السياسي المصري. ذلك أنها كانت مصدر الحكم بعدم الدستورية وبالذعوة الموضوعية لإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

وقد لعبت السلطة القضائية دوراً مهماً في النظام السياسي منذ استقلال مصر وحتى الآن، لكن دورها قد تراجع نسبياً في بعض المراحل مثل مرحلة الثورة الاجتماعية في الستينيات، كما تقدم نسبياً في مراحل أخرى مثل المرحلة الراهنة لبناء نظام سياسي ليبرالي. لكن هذا الدور تكتفه اليوم مشكلة تحول السلطة القضائية إلى مركز الثقل في النظام السياسي كله بسبب القدر الهائل من المنازعات السياسية التي تحال إليها للحكم فيها. وتكفي الإشارة إلى أن غالبية الأحزاب السياسية الشرعية قد ولدت بموجب حكم قضائي. ولم يكن الدكتور أحمد كمال أبو المجد على خطأ حين أشار في مذكرة استشارية إلى موضوع نشأة "حكومة القضاء". وهو ما أثار غضب الدكتور محمد حلمي مراد الذي تداخلت لديه مسألة الدفاع المشروع عن نزاهة القضاء المصري ودوره الإيجابي في النظام السياسي ومسألة رفض استفادة الحكومة من طرح موضوع حكومة القضاء أثناء نظر منازعة قانونية بعينها. على أن بيت القصيد هنا هو أن السلطة التنفيذية نفسها هي خالقة حكومة القضاء. ذلك أنها كثيراً ما لا تتصرف تصرف الحكومة المسئولة حين تدفع لصياغة تشريعات واتخاذ إجراءات معلوم مقدما أنها تهدف لإبقاء جماعة بعينها على مقاعد السلطتين التنفيذية والتشريعية وبغض

النظر عن السلامة الإجرائية والموضوعية فيما تفعل. وبذلك تكون هناك ضرورة لمن يتولى التصرف المسئول. وهو ما يقوم به القضاء حين يلجأ إليه المتضررون بالمسكون بأهداب القانون.

ويتسع هامش المناورة القانونية بين الأطراف السياسية المتصارعة من جراء بطء إجراءات التقاضى، وتعدد درجات المحاكم، بجانب تعقد إجراءات الحكم فى بعض المنازعات مثل الحكم بدستورية القوانين من عدمها والذي تختص المحاكم برفعه للمحكمة الدستورية دون أن يكون ذلك من حق المواطنين مباشرة، بجانب احتداد بعض أنواع الدعاوى، مثل قضايا التعذيب التى نظرت المحاكم إحداها وكان المتهم فيها عدداً من ضباط الشرطة .

والصورة الواضحة للنزاع فى مصر ليست بين الحكومة والمعارضة وحسب فى ساحة القضاء، وإنما هى بين القضاء نفسه والسلطة التنفيذية فى البلاد. وهو ما يتجاوز دائرة القضايا السياسية إلى دائرة أوسع من القضايا المتنوعة، وبالأخص المنازعات بين المواطنين الأفراد والسلطة التنفيذية أمام القضاء الإدارى بمجلس الدولة والعبء الذى تنوء به إدارة قضايا الحكومة (سميت حالياً "هيئة قضايا الدولة") من جراء الكم الهائل من المنازعات بين الدولة ومواطنيها والتى يأتى الحكم فى أكثر من نصفها لغير صالح الدولة.

صحيح أن القضاء هنا يمثل الحكم لا الخصم إزاء السلطة التنفيذية، كما أن تسوية المنازعات على هذا النحو تشير لترسيخ مبدأ سيادة القانون وإحفاق الحقوق بما يشهد بديمقراطية النظام السياسى. لكن الكم الكبير من المنازعات التى تقف السلطة التنفيذية طرفاً فيها، والاتجاه العام لأحكام القضاء فيها - فى غير صالح السلطة التنفيذية غالباً - يشير إلى أن ثمة أزمة فى النظام السياسى تقبع فى العمق خلف ظاهر قيام القضاة بأداء وظيفتهم المعتادة، ولهذه الأزمة جوانبها المتعددة.

فهناك أولاً أزمة الفعالية التنفيذية والمواكمة السياسية. ومؤشر هذه الأزمة يكمن فى أن الكثير من المشكلات التى تتحول إلى منازعات قضائية كان يمكن للجهاز التنفيذى حلها بنفسه لو كانت لديه فعالية أعلى فى أداء وظيفته، سواء فى التعامل مع المواطنين الأفراد أو فى التعامل مع القوى السياسية.

إن اكتظاظ ساحات القضاء بالمتنازعين مع السلطة التنفيذية إنما يؤكد ما لدى السلطة التنفيذية في مصر - وهي القلب التاريخي لجهاز الدولة المصري - من عناصر تخلف تجسدها بيروقراطيتها وعتاقة أساليب عملها والمفاسد التي تضمها أحشاؤها بما يباعد بينها وبين التطور العلمي لعصرنا. لذلك فإن ترك المنازعات السياسية تحتد إلى درجة الاحتكام فيها للقضاء، إنما يشير إلى ضعف الإرادة السياسية للسلطة التنفيذية وعدم قدرتها على إحداث التوازن السياسي داخل المجتمع.

وهناك ثانياً أزمة فقدان الانسجام بين سلطات الدولة من جراء المنازعات المشار إليها والتي تشير اتجاهات الأحكام القضائية بشأنها إلى أن فجوة الاختلاف في طريقة التفكير بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية هي فجوة واسعة جداً. والمنطقي أن يؤدي تراكم خبرة الأحكام القضائية إلى اكتساب السلطة التنفيذية للقدرة على التعلم منها وإعادة صياغة طرائق عملها بما يخفف من تحول معاملاتها إلى منازعات قانونية.

لكن يبدو أنه فيما وراء الاستعداد للمناورة في النزاع القانوني وكسب الوقت، لا يتوافر للسلطة التنفيذية استعداد مقابل للتعلم والتطور وتبديل أساليب العمل. إذ تتكرر القضايا المتشابهة التي تنظرها المحاكم وتتشابه الأحكام فيها دون أن تلحظ السلطة التنفيذية ذلك. أو لعلها تلاحظ وتعاند لتبقى الفجوة قائمة وأزمة النظام ناطقة.

وهناك ثالثاً الجانب المؤسسي للأزمة والمتمثل في ازدواجية النظام القضائي بما يحول بين المواطن وقاضيه الطبيعي، إذ تعترض الهيئة القضائية على نطاق اختصاص المحاكم العسكرية والذي يجعل منها قضاء موازياً يميز بين المواطنين في مجال إعمال العدل. ويعترض القضاء بالذات على جلوس غير القضاة - الضباط - على مقعد القضاء بالنسبة لهذه المحاكم، وبالنسبة لأنواع أخرى من المحاكم - مثل محكمة القيم - التي استحدثتها قوانين تعرف بأنها "سيئة السمعة" وأملت اعتبارات سياسية فجأة لا تعين على تحقيق العدل. وفي هذا المجال يقوم التوتر بين السلطة القضائية من ناحية والسلطتين التنفيذية والتشريعية من ناحية أخرى، باعتبار أن الأخيرتين مسئولتان عما يسمى بظاهرة الانحراف التشريعي.

وفي هذا الإطار العام أيضاً تأتي شكوى القضاة من الزج باسمهم في الانتخابات العامة المشكوك في نزاهتها والتي يتولون الإشراف على جانب

واحد منها، أضيق من أن يسمح لهم بضمان نزاهتها. هذا برغم توسيع نطاق هذا الإشراف مؤخراً.

ثم رابعاً وأخيراً يأتي جانب آخر يعيش بسببه القضاة في حالة من المرارة المستمرة. وذلك هو الجانب الخاص بعجز الموارد المخصصة للسلطة القضائية، سواء من حيث رواتب القضاة، وإعداد وأحوال مساعديهم، وأبنية المحاكم، وأرشيف وملفات القضايا. هذا بجانب محدودية عدد القضاة بالنظر لعدد القضايا المطلوب منهم الفصل فيها، بحيث إن محكمة النقض التي لا يقوى قضاتها على نظر أكثر من ألف قضية في العام يكون مطلوباً منهم في العادة نظر ستة آلاف قضية. لذلك - وبرغم السمعة الطيبة للقضاء المصري في عمومه - تتجسد في مصر مقولة: إن العدالة البطيئة هي نوع من الظلم.

وبرغم هذه الملامح الظاهرة لأحد جوانب أزمة النظام السياسي في مصر لا يبدو أن رجالات السلطة التنفيذية على قدر كاف من الاستيعاب والاستعداد لمواجهة الأمر. بل قد يركن البعض منهم لطمأنة النفس بالقول إن القضاة في عمومهم ليسوا على رد مع السلطة التنفيذية والأيدولوجية الحاكمة بسبب صراعهم التقليدي مع العسكريين الذين أقاموا نظام ثورة يوليو، وبسبب الميول الليبرالية والإسلامية لكثيرين من القضاة، وبسبب سوء أحوالهم المعيشية التي لا تسمح موارد الدولة بتحسينها كثيراً.

ومهما كان مقدار الصحة في هذه النظرة، يبقى أن في الأمر أزمة تحتاج لمعالجة لا بد أن تكون السلطة التنفيذية هي المبادرة بها، فليس من المؤشرات الطيبة بالنسبة لأي نظام سياسي - خصوصاً إذا كان يدعى الديمقراطي - أن يكون هذا هو حال العلاقة بين سلطته التنفيذية وسلطته القضائية، كما أنه ليس من مصلحة أي قوى حاكمة أن تكون في حالة خصومة مستمرة مع الكثيرين من المواطنين ومع القوى السياسية المعارضة، فالحكم القضائي هو شهادة شاهد من أهلها قبل أن يصدر حكم الشارع على صلاحية النظام السياسي كله.

(٩) الديمقراطية وجهاز التليفزيون

الوجه الأساسى للتجربة الديمقراطية الصغيرة فى مصر هو الصحافة الحرة نسبياً، فبرغم كل القيود البيروقراطية والقوالب التشريعية التى تضمن لجهاز الدولة خط الرجعة والإجهاز على المقدار الموجود من حرية الصحافة، فإن هذا المقدار يظل عملياً أكبر بكثير مما كان متاحاً فى مصر قبل ذلك، وأكبر كثيراً مما هو متاح لدى الكثيرين من الجيران.

ولهذا فإن حرية الصحافة هى موضع مباحاة السلطات السياسية التى ما فتئت تفاخر بعدم كسر قلم أو إغلاق صحيفة، أو مصادرتها لسنوات متصلة (وهو كلام غير دقيق بالطبع). كما أن حرية الصحافة هى موضع الدفاع المستميت من قبل القوى المعارضة، سواء فى ذلك تلك المناصرة للديمقراطية من حيث المبدأ أم تلك المستفيدة منها عملياً. وعلى وجه العموم فإن خطاب "حرية التعبير" فى مصر إنما يرتبط أساساً بفكرة "حرية الصحافة" منذ اعتادت المظاهرات الطلابية الهتاف بشعار: "عايزين صحافة حرة.. دى العيشة بقت مرة".

وبرغم الأهمية الحقيقية لحرية الصحافة فى إقامة دعائم أى نظام ديمقراطى، إلا أن الوضع المشار إليه يمثل نوعاً من التحيز نحو جانب واحد من جوانب حرية التعبير، فلحرية التعبير جوانب أخرى، منها ما قطع خطوات إلى الأمام مثل حرية نشر الكتب، ومنها ما سار فى محله مثل حرية التعبير من خلال ممارسة حق "الاجتماع السلمى" المنصوص عليه دستورياً والذي تخشاه السلطات أكثر من غيره إلى حد أن قوات الشرطة فى مصر غير مدربة على حماية "المواكب الجماهيرية" أى المظاهرات التى تعرف فقط كيف تقضها.

صحيح أن فى حركة الشارع دائماً مخاطر التحول من الحرية إلى الفوضى لكن السلطات فى مصر غير معنية بحراسة الحدود بين الحرية والفوضى بقدر عنايتها بمنع هذا النوع من التعبير من الأصل، وهو ما

يعكس خوفاً من الناس أكثر مما يعكس ثقة فيهم أو احتراماً لحقهم الدستوري في التعبير على هذا النحو.

هذا "الخوف من الناس" من طرف السلطات الحاكمة، يقابله "التحيز الصحفي" (أي حرية الصحافة) من قبل القوى المعارضة (وبعض أنشط قاداتها من أصحاب مهنة الصحافة نفسها)، ليعطينا في النهاية هذا النوع السائد من الديمقراطية في مصر ألا وهو "الديمقراطية الصحفية"، وينعكس ذلك في الموقف من أدوات أخرى عصرية "يستحيل" الحديث عن حرية تعبير بدونها، ويأتي على رأسها التلفزيون، فإذا كان قراء الصحف يقدرّون بحوالي المليون مواطن الذين هم أبناء الصفوة السياسية بمعناها الواسع (أي المشاركين والمهتمين دون مشاركة)، فإن مشاهدي التلفزيون لن يقلوا عن ملايين من المواطنين هم كل مجموع الشعب تقريباً، فإذا كنا قد اعتدنا على تسمية الصحافة باسم "صاحبة الجلالة" فلا بد من أن نسمي التلفزيون "ملك الملوك" في عالم الإعلام والتعبير والسياسة بل والحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية في بعض أهم مظاهرها، خصوصاً بعد انتشار التلفزيونات الفضائية في السموات المفتوحة.

إن التلفزيون ليس ماكينة مصممة، بل هو أداة صوتية ومرئية للاتصال وتعد أكثر أشكال الاتصال "حيوية". ويكفي أن الناس يعتبرون الشخوص التي يطالعونها على الشاشة الصغيرة ضمن دائرة معارفهم الإنسانية، كما لو كانوا من جملة الأقارب والأصدقاء والجيران. ومعروف أن التلفزيون في دولة كالولايات المتحدة يلعب دوراً حاسماً في انتخابات رئاسة الجمهورية، إلى حد أن المرشحين لهذا المنصب يستعدون للأداء التلفزيوني مثلما يستعد أي ممثل يقدم عرضاً من خلال الشاشة الصغيرة. وهناك من المواد التلفزيونية ما قد أصبح فرعاً من فروع الأدب والفن، مثل الدراما التلفزيونية (التمثيلات والمسلسلات) التي أصبح لها كتابها المتخصصون والذين أصبح البعض منهم من نجوم الأدب والفن ذوى الشعبية الكبيرة (انظر مثلاً الشعبية التي حظى بها مسلسل "ليالي الحلمية" الذي قدم مرحلة مهمة من تاريخ مصر في قالب درامي جذاب).

ودون طموح جامح في أن يساهم التلفزيون في بلد كمصر في "صناعة" الرئيس، لا بد من الدعوة إلى أن يقوم التلفزيون بدوره في "تكبير وتعميق" الحياة السياسية على وجه العموم، فلا ديمقراطية دون تلفزيون

ديمقراطى، ولا مشاركة شعبية واسعة فى الحياة السياسية دون إشراك مختلف القوى الشعبية فى التعامل مع المجتمع من خلال الشاشة الصغيرة، ولا حل للمشاكل دون حوار، حيث لا حوار بلا تليفزيون إذا كان المقصود أن يكون الحوار معبراً عن الملايين المتعرضة لهذه المشاكل، لا أن يكون حواراً مبتوراً داخل غرفة المشورة أى بين أبناء الصفوة وبعضهم البعض على مبعدة من الجماهير.

فما هو الحاضر والغائب فى إسهام التليفزيون المصرى فى هذه العملية حتى الآن؟ لا شك أن تحسناً قد طرأ على طرق التليفزيون المصرى للمجال السياسى. فهناك أولاً الطرق غير المباشرة من خلال المجال الثقافى الذى يساهم فى خلق "الوعى العام" للمواطن والذى هو مقدمة ضرورية لخلق "الوعى السياسى" لديه، حيث تحسنت بعض الشئ نوعية البرامج الثقافية وأصبح بعض ضيوفها من الأدباء والفنانين ممن كانوا ضيوفاً على "القوائم السوداء" التى تحرم الوجوه غير الجميلة سياسياً - فى رأى السلطات - من الظهور على الشاشة. كذلك أصبح هناك "مبدأ" السماح للأحزاب بالدعاية الانتخابية من خلال التليفزيون أثناء الانتخابات البرلمانية، وإن كان ذلك لمدة لا تزيد على الساعتين مرة كل خمس سنوات أى بمعدل دقيقتين.. فى الشهر، وهو معدل "مضحك" لكنه لا ينفى أهمية قبول المبدأ نفسه. وأخيراً فقد أصبحت بعض البرامج تتناول البعض من المشاكل الاجتماعية الحقيقية وإن حرص مصمموها ومقدموها على عدم المساس بالسلطات من خلال الإشارة إلى مسئوليتها عن هذه المشاكل.

هذه كلها وجوه للتحسن لا بد من الترحيب بها وعدم التهورين من شأنها، لكن ما دون ذلك يبقى التليفزيون المصرى أداة ضعيفة من حيث تناوله لقضايا الناس بصورة سياسية مباشرة تشمل تناول أمور الحكم والمعارضة والمحكومين. فالخط العام فى تناوله للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ليس هو البحث عن حل لهذه المشاكل، وإنما فى الغالب "إبراء ذمة الحكومة" إزاء هذه المشاكل. والأخبار الحرفية لتقلات وأنشطة رئيس الدولة هى أهم الأخبار السياسية قاطبة، فحتى إذا كانت تغطى النشاط الروتينى والبروتوكولى للرئيس تظل أهم من أى خبر قد يهز العالم فى نفس اللحظة. ولهذا عادة ما يسخر الأجانب المقيمون فى مصر من نشرة أخبار التليفزيون وترتيب بنودها، وليس هناك من البرامج السياسية المباشرة سوى تغطية

جلسات مجلسي الشعب والشورى بتصرف كبير يهدف بصورة فجأة لتدعيم صورة الحكومة وإضعاف المعارضة، وفي هذا زيادة البلة للطين لأن المستوى العام لأعضاء البرلمان في مصر هو مستوى متواضع جداً، يكفي لسخرية المواطنين من برلمانهم بل من التجربة الديمقراطية كلها.

أما الأدوات الرئيسة لقيام التليفزيون بدعم التجربة الديمقراطية فغائبتان في مصر. وهما أولاً قيام التليفزيون بنقل "الصورة الحقيقية" لما يحدث في المجتمع في برامج الإخبارية، وثانياً قيامه بعرض "الآراء الحقيقية" الموجودة في الساحة السياسية في برامج الرأي. ويكفي درساً أن كل ما كان يبينه التليفزيون عبر سنوات لتجميل صورة النظام السياسي قد انهار في لحظة واحدة، حين أظلمت الشاشة الصغيرة ولم يتبق من إرسالها سوى دوى الرصاصات التي أطاحت برأس الرئيس السادات، وهو الحدث الذي نقله التليفزيون عن غير قصد.

إن نقل الصورة الحقيقية لما يحدث في المجتمع وما يعج به من مشاكل قد يضعف موقف الحكومة ورجالها المسؤولين في هذه الناحية أو تلك لكنه على وجه العموم يقوى النظام السياسي بمعناه الواسع بما يساعد على تحقيق الاستقرار الذي يتحدث عنه كل يوم أهل الحكم دون أن يعرفوا الطريق إليه، فيكفي أن يكون التليفزيون أداة يصدقها الناس لأن أبرز مظاهر "عدم الاستقرار" هو "عدم تصديق" الناس لأي شيء. كذلك فلن يقبل الناس برنامجاً للتقشف الاقتصادي دون أن يكونوا على دراية كاملة بالأسباب التي أدت إليه، أي دون أن ينقل التليفزيون تفاصيل الأزمة الاقتصادية في حياة الناس اليومية.

وتستطيع الحكومة أن تكسب نصف معركتها مع التيارات الإسلامية المتشددة حين يعرض التليفزيون على الناس بالدقة ودون مبالغة صوراً لما يفعله أنصار هذه التيارات. وهي صور من السلوك لا يقبلها المزاج الديني المعتدل لعامة المصريين، وبالتالي ستتم محاصرة هؤلاء بالرأي العام لا بقوات الشرطة. وهو ما كان يبرر تكلفة إنشاء محطة تليفزيونية في أماكن مثل أسسيوط حيث كانت تتكاثر سلوكيات "النهى عن المنكر باليد" من قبل الإسلاميين المتشددين، فلا يكفي أن تقول الحكومة في الصحف إن هؤلاء قد ضربوا أساتذاً أو عطلوا دراسة أو عرقلوا مروراً، لأنه في عصر التليفزيون لا بد أن يرى الناس صوتاً وصورة ليصدقوا.

أما عرض الآراء الحقيقية الموجودة في الساحة حول مختلف القضايا فمعناه من الناحية الموضوعية وجود فقرات "يومية" وبرامج "أسبوعية" يرى الناس من خلالها ممثلي كل الأحزاب والقوى السياسية بلا استثناء، وكذلك العلماء والمتقنون والنقابيون والسياسيون الأفراد - يعرضون مختلف الآراء حول مختلف القضايا، ويتحاورون بالحسنى دون حساسيات ودون ممنوعات. وهو ما يعنى من الناحية الذاتية عدم وجود قوائم سوداء وبيضاء لأشخاص من يظهرون على الشاشة الصغيرة في القضايا السياسية، أى عدم "استئذان" وزير الإعلام من الأصل عن يظهر وعن يخسف. ويا حبذا لو أن نشرات الأخبار اليومية قد ضمنت آراء سريعة لممثلي مختلف القوى السياسية حول القضايا التى تعكسها الأخبار. ومن الطبيعى أن يشمل هذا كله تغطية أوسع لنشاط الأحزاب السياسية كل أسبوع مع إعطاء ساعات إرسال كاملة لتغطية مؤتمراتها العامة التى تعقد مرات قليلة كل عدة سنوات. وذلك ليعرف المواطن بشيء من التفصيل ما هى هذه الأحزاب من خلال نقاشاتها الداخلية لا من خلال يافطاتها. والتحسن الذى تم من خلال "البرامج الحوارية" يلزمه المزيد من الحرية وإزالة الخطوط الحمراء المعروفة.

إن الطريق إلى "الديمقراطية والتنمية والاستقرار" (وهو الشعار الانتخابى للحزب الحاكم) يمر عبر "ماسبيرو"، أى عبر التلفزيون، لكن تلفزيون آخر غير الموجود فى مصر حالياً. تلفزيون يتبنى بجدية منهج عرض حقائق الواقع بغض النظر عما قد يسببه ذلك من إحراج لهذا الطرف أو ذاك، فالمفترض أن هذا تلفزيون بلد كبير وليس تلفزيون عزبة لبعض الأشخاص. وتلفزيون يعتبر نفسه جهازاً إعلامياً لا جهازاً أمنياً، أى أداة لعرض الموجود لا لمنع هذا أو ذاك من الوجود، وهو ما يعنى عرض كل الآراء الموجودة وعلى لسان أصحابها وفى كل المواضيع.

وكل هذا يستلزم بالطبع عقلية سياسية مختلفة لدى الحكام الممسكين بمفتاح التلفزيون (من الطريف أن الرئيس السادات نعى على الدكتور جمال العطيفى وزير إعلامه أن يسمح لممثلي المعارضة بالظهور البارز فى التلفزيون لأن هذه عقلية الـ بى. بى. سى أى الإذاعة البريطانية). فإما أن يدرك هؤلاء أنهم يسIRON بالبلد إلى الهاوية وهم يتحدثون عن الاستقرار، وإما أن يفرض عليهم ذلك أهل البلد بمقدار استعدادهم للكفاح فى سبيل تغيير أحوال بلادهم.

والعقلية المختلفة تستلزم كحد أدنى أن يكون المسئولون عن التلفزيون وأخواته رجالاً ليسوا بالضرورة "معارضين" ولكنهم "محترمون" في إطار ولائهم السياسى العام للنظام. ولأن الأمر ليس مسئولية الحكومة وحدها - وليس كذلك مسئولية الكفاح الجماهيرى وحده - فإن قدراً من المسئولية يقع على عاتق فئتين متميزتين آخرين: أولاً - العاملون فى التلفزيون أنفسهم، حيث أحياناً ما يتطوعون بامتداح الحكومة دون أن يطلب منهم ذلك، إمعاناً فى إثبات الولاء الوظيفى. وأحياناً ما يتاح لهم عرض المشاكل والآراء بشيء من الحرية فلا يفعلون، حيث قد توجد الحرية ولا يوجد الأحرار. هؤلاء - وبالذات متيقظو الضمير منهم - لا بد لهم من ولاء أكبر للوطن والشعب ينعكس فى استخدامهم لسلطة الشاشة الصغيرة التى تحت أيديهم. وثانياً - هناك مسئولية أهل النقد والمعارضة الذين ربما كان حضورهم على شاشة التلفزيون محدوداً اليوم، لكن لا بد لهم أن يتهياؤوا لغد سيحتاجون فيه من هو متدرب على إنتاج الأعمال التلفزيونية وعلى مخاطبة الجمهور ومحاورة الآخرين من خلال الشاشة الصغيرة بقدرة على الإقناع لا على الزعيق. إن الجانب الإعلامى للصراع السياسى فى مصر سيدور حول التلفزيون أكثر مما سيدور حول الصحافة، فمعركة الغد هى "معركة التلفزيون". ومعركة الديمقراطية هى "معركة ديمقراطية التلفزيون".

(١٠) الديمقراطية وجهاز الأمن

مصطلح "الأمن" واحد من أهم مصطلحات القاموس السياسي. ولا تتبع أهمية هذا المصطلح من كثرة تواتره وحسب، بل تتبع أيضاً من مقدار الحساسية الذي يشعه إلى حد أنه يحتل في عالم السياسة ما يحتله مصطلح مثل "علة" في عالم الفلسفة وتفسير الكون، أى أنه كثيراً ما يحال إليه كل تصرف سياسى يستدعى تبريراً، حيث يكون التبرير الجاهز - الحقيقى أو الافتعالى - هو "اعتبارات" أو "مقتضيات" الأمن. وهو ما يسرى على التصرفات السياسية على سائر المستويات المحلية والقومية والإقليمية والعالمية، بحيث إن العادة جرت على إقران كلمة "الأمن" بكلمة مكيفة أخرى تنسب إليها فتصبح "الأمن القومى" أو "الأمن الإقليمى" أو "الأمن العالمى". وفى كل الأحوال تثار مشكلات حول التعريفات والممارسات الخاصة بهذا الأمر. فقد نتفق على الترادف بين الأمن العالمى والسلام العالمى. لكن الأرجح أن نختلف حول المفهوم والصورة اللذين تفرضهما القوى العظمى فى العالم بحيث يصبح الأمن العالمى هو أمنها الخاص. وقد يفرض أيضاً مفهوماً للأمن الإقليمى يتمحور حول الأمن الخاص بقوة إقليمية معينة، أى أن ما يفترض فيه صفة "العمومية" قد تفرض عليه صفة "الخصوصية" من الناحية الواقعية.

ويحدث الشيء نفسه الأمن الخاص بالدولة القومية سواء فى علاقتها بالآخرين (الأمن القومى) أو فى حفظ كيائها المحلى (الأمن السياسى والأمن العام). فقد يسود مفهوم للأمن القومى يجور على حقوق الدول المجاورة فى التمتع بالأمن أيضاً. أو قد يحدث العكس حين يتسمى الخضوع للجيران الأقوياء باسم الأمن القومى. وبنفس الطريقة قد يُطرح مفهوم للأمن السياسى لا يعنى أكثر من الأمن الخاص لأشخاص الحكام، كما قد يعنى الأمن العام مجرد الحفاظ على مصالح اجتماعية متميزة لفئات معينة، أى أن يتحول العام إلى خاص والموضوعى إلى ذاتى. وهو ما تشير إليه بعض حالات

الدول الأفريقية حديثة الاستقلال التي لا يعنى الأمن لديها أكثر من أمن شخص الحاكم بغض النظر عن أمن الأمة أو الشعب أو المجتمع أو الدولة بمعناها الواسع. ذلك الوضع الذى استفادت منه دولة مثل "إسرائيل" حين تفننت فى تصدير خبراتها الأمنية إلى البعض من هذه الدول.

إن التشوه الحاصل مع تحويل العملية العامة إلى إجراء خاص، هو السبب الكامن وراء ما تحمله كلمة "الأمن السياسى" بالذات من إيهاءات حساسة بل ومفزعة. والمفروض أن تكون تلك عملية طبيعية هى من صميم أعمال الدولة الحديثة ومن ضرورات تنظيم الحياة فى المجتمعات الحديثة التى يزداد عدد سكانها كما يزداد تعقد تركيبها. لكنه يبقى من حق الناس أن يتوجسوا بل أن ينفروا من المفاهيم الطبيعية التى تتحول فى الممارسة إلى سلوكيات غير طبيعية مثل مراقبة تحركاتهم والتجسس على تصرفاتهم والتتصت على هواتفهم وأخيراً سجنهم أو تشريدهم أو تعذيبهم. فمجال الأمن السياسى هو أبرز المجالات التى تطبق فيها القاعدة المكيافيلية حول تبرير الغايات للوسائل، وإن دلت الخبرة البشرية الطويلة على أن هذا أيضاً هو المجال الذى تتحول فيه الوسائل إلى غايات فى حد ذاتها. فحين يفشل "الترويع" فى تحقيق "الأمن الحقيقى" - بسبب التناقض المنطقى بين المفهومين - يصبح الترويع نفسه هو "الأمن الزائف" الممكن تحقيقه. كذلك أثبتت الخبرة البشرية أن الأجهزة الأمنية ورجالاتها هى الأكثر عرضة للانحراف ضمن أجهزة الدولة الحديثة بسبب الطبيعة السرية لعملها وغياب الرقابة عليها لكونها هى نفسها الرقيب، وفى جميع الأحوال فشلت أجهزة الأمن الترويعى فى إنقاذ النظم السياسية المكروهة شعبياً حين جاءت لحظة تصفية الحساب بين النظم والشعوب، بل أدت انحرافات هذه الأجهزة لطمس الإنجازات التى يمكن أن يكون قد حققها هذا النظام أو ذلك، حسبما توضح التطورات المعروفة فى أوروبا الشرقية (انظر قبل ذلك الهجوم الشامل على نظام عبد الناصر من زاوية انحراف أجهزته الأمنية).

إن تحقيق الأمن هو أقدم مسعى للإنسان البدائى، وهو يظل أهم مسعى للإنسان العصرى. لكن تطور الحضارة البشرية إلى مستواها الراهن قد جعل للإنسان مساعى أخرى صارت بمثابة القيم العليا التى ينشدها والتى بها يتحقق كيان الإنسان ذاته، وعلى رأس قائمة هذه القيم تأتى قيمتا الحرية والعدل. وبذا يرتبط مفهوم الأمن الحديث بهاتين القيمتين، ونسب كل جهد

أمنى إليهما، بمعنى أن أصبح المزيد من الأمن يعنى بالضبط المزيد من الحرية والعدل والعكس صحيح.

ويعنى هذا بوضوح أن جهود أفراد وجماعات المجتمع لتحقيق المزيد من الحرية أو المزيد من العدل لا يجب أن تعد إخلالاً بالأمن أو تمرداً على النظام العام. نلك أنها فى جوهرها جهود لضمان الأمن وتطوير النظام العام. صحيح أن الأمر قد يتخذ شكل الحركة العفوية فى الشارع أو المصنع أو الجامعة، لكن معالجته لا تكون بتلك الحركة العفوية المضادة المتمثلة فى إرسال قوات الشرطة أو بالجيش لإيقاف تحرك الناس. وإنما تكون بمعالجة الأسباب الجوهرية التى أدت لهذا التحرك. وحين يستلزم الأمر تحريك القوات فلا بد من وزن مظاهره من بضع عشرات من الطلاب أو العمال أو غيرهم، فالمبالغات تعنى الخروج من دائرة الضروريات إلى دائرة استعراض العضلات، أى دائرة الترويع التى هى عينها مجال الأمن الزائف، وهو ما ينطبق على أدوات أمنية أخرى مثل مراقبة التحركات والتتصت على التليفونات، والواجب أن تكون فى أضيق الحدود وتفرضها شبهات جدية حول ممارسة العنف والإرهاب لا "المزاج الروتينى" لرجال الأمن المدمنين لمراقبة تحركات السياسيين. وفى جميع الأحوال لا بد أن يكون أداء الأجهزة الأمنية فى حدود القانون، لأن خروجها عن القانون باسم تحقيق الأمن هو دعوة لكل أطراف المجتمع للخروج عن القانون باسم أى مصلحة أو قضية أخرى، ومن اليسير هنا التذكير بأن الجماعات السياسية التى تعرض أفرادها للتعذيب داخل السجون هى التى فرخت دعاة العنف وممارسيه.

إن الأجهزة الأمنية المعنية بالمجال السياسى لا تستطيع أن تحقق الأمن السياسى بصورة مباشرة ومن تلقاء نفسها، فهى بالأساس أجهزة وسيطة يفترض لكى تحقق "الأمن" أن تعمل بالتعاون مع الأجهزة المسؤولة عن تحقيق "الحرية" و"العدل"، أى سائر أجهزة المجتمع والدولة بقدراتها المختلفة على تحقيق هذه القيم بهذه الدرجة أو تلك، ويأتى فى صدارة تلك الأجهزة الجهاز التشريعى من ناحية والجهاز القضائى من ناحية أخرى، فالقانون الذى يستته الجهاز التشريعى يسهر الجهاز التنفيذى - ومنه الأجهزة الأمنية - على تنفيذه ثم تسليم مخالفيه إلى الجهاز القضائى لمعاقبتهم.

والأجهزة الأمنية هي أجهزة وسيطة أيضاً من حيث كونها أجهزة لجمع المعلومات لا أجهزة لاتخاذ القرارات. والقرارات السليمة تستلزم أولاً قاعدة سليمة للمعلومات، وتلك عملية عصرية تقوم على أسس من العلم الحديث لا تتسجم مع ما هو معروف عن طريقة أجهزة أمنية عديدة في تلفيق المعلومات أو مراكمة ما هو غير ضروري منها، ناهيك عن سوء استخدامها وبالذات ضد الخصوم السياسيين للحكومات القائمة.

وناهيك أيضاً عما قد يعنيه ذلك من تبديد للموارد القومية في الإنفاق على أدوات أمنية زائدة عن الحد الضروري، مثل أدوات التنصت والتصوير والتعذيب، ومثل الحشود الزائدة من قوات الأمن ذات التسليح والتدريب والتموين المكلف، إن "الرشادة الاقتصادية" منطق عام وسلوك ضروري للدولة الحديثة بكل أجهزتها ولا يستثنى من ذلك أجهزة الأمن، اللهم إلا أن يكون الحديث ليس عن دولة عصرية وإنما عن ظاهرة الدولة - الثكنة التي يتجاوزها العصر الحديث.

إن تلخيص موضوع الأمن ممكن من خلال المشهد المعروف عن عمر بن الخطاب "عدلت فأمنت فمت" (أي مارست الحرية بالنوم على قارعة الطريق)، وفحواه أن الأمن واقع في المنطقة الوسط ما بين العدل والحرية. وهي فحوى تصح على كل الأزمنة برغم تعدد صور الحياة في العصور الحديثة، مع ما يعنيه ذلك من اختلاف في صور تجسد العدل والأمن والحرية معاً.

إن تطور وتعقد الحياة الحديثة قد أدى إلى الإقرار بالتعددية كمظهر طبيعي للحياة داخل المجتمع الواحد (والتعددية أصل في جوهر الحياة البشرية بمنطوق الآية الكريمة "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"). وللتعددية أشكالها الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي لا تنفي القواسم المشتركة بين أبناء المجتمع الواحد. وتلك مسألة كبيرة للنظر والبحث، لكن المهم في هذا السياق هو القول بأن صورة تحقق الأمن في مجتمع ما لم تعد هي الصورة النمطية لذلك المجتمع كمجتمع أحادي وهادئ ومستقر، بل أصبحت هي صورة القدرة على تنظيم أشكال وطرائق ممارسة التعددية السياسية وغير السياسية. فلم يعد يعيب أي مجتمع أن يعرف النقد والرفض والمعارضة سواء في شكل كتابات أو هتافات أو مؤتمرات أو مظاهرات.. بل أصبح العيب في ادعاء نعمة ملمس السطح الاجتماعي وغياب البخار المحجوز

تحت الغطاء، فالسطح الناعم قد يكون طين المستنقعات المغرقة، والبخار وإذا لم يتسرب تفجر، إن بيت القصيد في الأمر هو التنظيم الفعال لممارسة الاختلاف كحقيقة إنسانية. والإشباع المتحقق من هذه الممارسة هو الذي يأتي معه بالأمن السياسي والاجتماعي، بل الإنساني.

نماذج من آخر الأعمال

(١)

العنف يهدد الأمن الإنسانى فى عصر العولمة

غير أن افتراق حلفاء الحرب تمخض عن مخاطر السلام الموصوم بمواجهات الأقطاب وسباقات التسلح، واندلعت بالفعل حروب إقليمية بالنيابة عن الأقطاب الدولية. فبجانب استعراض العضلات السوفيتية فى أوروبا الشرقية والعضلات الأمريكية فى الدائرة الكاريبية، انخرط الطرفان بعد حين فى حروب فعلية: فيتنام الأمريكية وأفغانستان السوفيتية. وبنهاية الحرب الباردة وانحيار القطب السوفيتى تراجعت الأيديولوجيا الراديكالية لذلك الزمان، وبذا بدأ دق الطبول للنصر النهائى للأيديولوجيا "الأخرى" التى صارت "الوحيدة" فى عرف من قال إن التاريخ انتهى بهذا الانفراد، بيد أن سفينة التاريخ أبحرت عكس الاتجاه الملاحى وارتسمت خطوط العنف واضحة على صفحة المحيط.

هكذا صار العنف ملمحاً فاصلاً مبكراً فى عصر العولمة. وعوضاً عن انخمد الحرائق فى مستعمرات فلسطين وكشمير وغيرهما، امتد اللهب بلسان عال إلى نيويورك وواشنطن الأمريكيتين، ومدريد الأوروبية، وبالى الآسيوية، والدار البيضاء الأفريقية، وبقية البقية. انطلقت خطى الإرهاب العالمى إذن، وبدأ قادته - وبالأخص رافعى الرايات الحضرء - فى إعلان الفخار بما أنجزوه من إعمار (أو ما يسمى "بالدمار على نحو ما"، ما يسمى "بالإرهاب" بمنطوق قواعد النحو الفضائى العربى). وحثيثاً، بدأت القوة العظمى المتفردة فى ترتيب بيتها العالمى، إذ انطلقت إلى حربين متزامنتين فى أفغانستان والعراق، عرفت لهما بداية ولم تتضح لهما ملامح نهاية. لقد سقط العلم الأحمر لإمبراطورية الشر السوفيتية، لكن لونه القانى استصحب اللونين الأصفر والبرتقالى فى علم التحذير الأمنى على الأرض الأمريكية.

وبالجملة والاختصار، فإن الشر الواحد قد تجزأ إلى شرور الإرهاب والدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل.

إن الوضع الراهن للأمن الإنساني - المتنازل والمتضائل - إنما هو أقرب لمعكوس الأمن أو حالة اللا أمن الناجمة عن مخلوط من العوامل الجامعة:

أولاً: استمرار قوة الدفع (القصور الذاتى) للصنقات السابقة، وبخاصة تلك المبرمة بين أصدقاء أمس الأمريكيين والراديكاليين الإسلاميين إبان حرب

(٢)

أحمد عبدالله يتحدث عن عمل تطوعي مركز فى حى القاهرة القديمة يهتم بالشباب نظرياً وعملياً

فى حى مصر القديمة جنوب القاهرة، أحد أعرق الأحياء الشعبية المصرية وأكثرها فقراً، يوجد "مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية"، الذى يوجه نشاطاته الأساسية للدراسات الشبابية، ويعمل ضمن منظومة تعتمد فى تنمية المجتمع المحلى على جهد طوعى يقدمه شباب ينتمون إلى أنماط اجتماعية مختلفة.

"الحياة" التقت مدير المركز ومؤسسه الدكتور أحمد عبدالله، وهو إضافة إلى دوره فى تأسيس المركز، واحد من أبرز ناشطى الحركة الطلابية المصريين فى السبعينيات، كما أنه صاحب خبرة عملية فى العمل مع الشباب ودراسة أحوالهم، إذ حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كمبردج البريطانية فى أطروحة عنوانها "الطلاب المصريون ودورهم فى الحركة الوطنية المصرية"، كما شغل منصب نائب رئيس لجنة أبحاث الشباب فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وله العديد من المؤلفات فى قضايا يرتبط معظمها فى مجال علم اجتماع الشباب.

- وهنا الحوار:

* هل يمكن إلقاء الضوء على تجربة المركز؟

- أحب أولاً أن أشير إلى أن تجربتنا البسيطة فى المركز عبرت عن نوع من الالتقاء بين الذات والموضوع، والذات هنا تشير إلى اهتماماتى العامة بقضايا الشباب، إلى جانب اهتمامى الأكاديمى، بالإضافة إلى الدور الذى ساهمنا به فى الماضى كنشطاء ضمن صفوف الحركة الطلابية المصرية السابقة لحرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ مباشرة.

وربما كان في عمل المركز وأهدافه ميل لإعادة التوازن بين الاهتمام المهني في الوقت الملائم والاهتمام الظرفي، وذلك في الوقت الخطأ الذي عودتنا عليه مؤسساتنا السياسية في معظم البلدان العربية التي تبدى اهتماماً بقضايا الشباب، ولكن بعد اندلاع الانتفاضات الغاضبة ولجوء قطاع كبير من الشباب إلى الإرهاب وأعمال العنف، وأنداك فقط يصوغون المقالات ذات اللسان المعسول عن الشباب الذي هو عدة الأمة ونخيرتها وكل مستقبلها وما إلى ذلك من كلام...

فالمسألة كما نراها في المركز بنائية وهيكلية تستلزم استعداداً فكرياً وممارسة عملية في إطار مؤسسي أقرب إلى جهاز الإنذار المبكر الذي ينبه إلى الخطر قبل استفحال الكوارث. وقد شرعنا من خلال تجربتنا في تقديم نموذج لمؤسسات بحثية تهتم بدراسات الشباب، وهي جهة أهلية غير حكومية، وعلى المستوى القومي العربي دعوت قبل فترة ومن خلال صحيفتكم "الحياة" وبالتحديد في نيسان (أبريل) عام ١٩٩٣ إلى تأسيس معهد عربي للدراسات الشبابية.

لكن ما يلفت في تجربة المركز أنه قدم نموذجاً لمشاركة أجيال مختلفة من الشباب في عملية التنمية والإدارة السياسية الديمقراطية لها، وتدريبهم على ممارسة هذا الدور في المؤسسات التي يدرسون أو يعملون أو يقضون أوقات فراغهم فيها، سواء كانت معاهد تعليمية أو جامعات أو أندية رياضية أو مراكز للشباب.

* وماذا عن تاريخ تأسيس المركز وبداية عمله على أرض الواقع؟

- بدأ المركز في العام ١٩٩٣، لكن العمل الحقيقي جاء بعد عام واحد وبعد استكمال عدد من الأمور الإجرائية، وعملنا تحت شعار مؤداه: "فلنعرف ماذا. قبل أن نعرف كيف"، وبعبارة أخرى كان علينا أن ندرس حقائق وأوضاع مشاكل الشباب قبل أن نضع سياسات للتعامل لدفعهم للمشاركة - أي للتعامل معنا كأطراف اجتماعية تنتمي لأجيال أكبر - وتم تأسيس المركز وفق هذه الرؤية وشمل مكتبة متخصصة في قضايا الشباب والطفولة، إلى جانب "أرشيف" يتكون من فرعين أحدهما تاريخي عن حركات الطلاب في مصر والعالم، والثاني معاصر يحوى معظم ما نشر عن قضايا الشباب في العقدين الأخيرين، من الموسيقى والغناء إلى العنف

والإرهاب مروراً بمشاكل الأسرة الشابة وقضايا الانتماء والمشاركة السياسية والديمقراطية والتعليم.

* وهل تمخضت جهود المركز عن أمور ملموسة؟

- فى ما يتعلق بالجهد الأكاديمى، صدرت عن المركز مطبوعات ذات صلة بقضايا الشباب، ويعتبر المركز حالياً مقراً لمناقشات وتفاعلات يشترك فيها الشباب بالحوار والمناقشة وإبداء الرأى فى قضايا مختلفة. والمركز يختص - وربما يتخصص - فى العناية بقضايا الطفولة المحرومة، وبالذات الطفولة العاملة، فقد أجرينا أبحاثاً عن ظاهرة عمالة الأطفال. كما أصبحت لدينا قاعدة بيانات عن هذا الموضوع على المستويين القومى والعالمى يستفيد منها الباحثون، كما أسسنا فى العام ١٩٩٥، مشروع "الرعاية الجزئية للطفولة العاملة"، فندعو، إلى مقر المركز، مجموعة من الأطفال الذين يعملون فى ورش صناعة الجلود (المدايح) والفخار وورش إصلاح السيارات. ويتلقى أولئك الأطفال بعض العناية التعليمية والاجتماعية، خصوصاً فى مجال محو الأمية والوعى الصحى.

* وما مصادر التمويل التى يعتمد عليها المركز؟

- يعتمد المركز فى تمويله بالأساس على التبرعات الفردية، وما تلقينا من هدايا عينية تتمثل فى الأجهزة (تلفزيون - ثلاجة - كومبيوتر - جهاز فيديو - إلى آخره) من مؤسسات وطنية وأجنبية مختلفة، من بينها صناديق تنمية وخيرية فى سفارات أجنبية فى القاهرة، هى سفارات فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان فى القاهرة. أما عن موازنة النشاط، فلا نتلقى لها دعماً من أية جهة، ويقتصر التمويل على تبرعات الأفراد كما ذكرت، وعملنا كله يقوم على أساس "العمل الطوعى، ويتحمس للمشاركة معنا أعداد متزايدة من الشباب الباحثين عن منبر لتكريس انتمائهم الوطنى والإنسانى، والباحثين أيضاً عن قدر من التدريب فى مجال خدمة المجتمع، لاسيما الفئات المحرومة من الشباب والأطفال، وربما كان لنا بعض الحق فى الاعتداد بمساهماتنا فى مجال إعادة الاعتبار لقيمة العمل الطوعى فى وقت اضطرت فيه الغالبية للانكباب على الأعمال المجزية مالياً.

*** سبق وسجلت عدداً من التحفظات حول طريقة تعامل العرب مع مشاكل الشباب، فما أبرز هذه التحفظات؟**

- يتم التعامل دائماً مع الأزمات الشبابية بصورة "بعدية" وليست "قبلية"، إلى جانب افتقاد منطق الوقاية قبل العلاج، وهو المنطق المعمول به في الدول الكبرى. إن البعض يتعامل مع الشباب بما يشبه تعامله مع قطع الشطرنج، من دون إدراك للطاقة الحيوية الكامنة فيهم، وهي طاقة يمكنها أن تحرك سيارة كما تستطيع تقجير هذه السيارة ذاتها، إذا لم ننجح في توظيفها بشكل عملي دقيق. وهناك من يسرف في الادعاء بأن هناك تكافؤاً في الفرص المتاحة للشباب، ذلك على رغم جوانب الظلم البين في التمييز الاجتماعي بين فئاتهم.

والأمر نفسه يسرى على الادعاءات الخاصة بمشاركة الشباب، إذ ندعوهم ليل نهار لتسجيل أسمائهم في كشوف الناخبين والمشاركة في العمليات الانتخابية، فما أن يفعلوا ذلك حتى يكتشفوا أن هناك تدخلات في قلب العملية، وتحديد نتائجها على النحو المرغوب فيه من أصحاب السلطة، فيدرك الشباب أن الموضوع برمته كان، حقاً، مجرد ادعاء لا جدية فيه ولا جدوى منه. وأتساءل: هل بعد ذلك من إحباط؟ وندعى أن هذا الجيل ينقصه الانتماء، فمن هو غير المنتمى حقاً؟ هذا الجيل أم أولئك الممسكون بقيادة الإدارة السياسية والمهيمنون على البلاد التي يعيش فيها هذا الجيل؟ وبصراحة أكثر أقول: "تعيب أولادنا والعيب فينا".

*** كنت واحداً من جيل تميز بالمشاركة السياسية فيما تتهم الأجيال المعاصرة بأنها أقل إيماناً بالعمل السياسي، وبالتالي فهي أقل فعالية في المساهمة في قضايا وطنها السياسية على الأقل؟**

- أظن أن هذا الكلام ليس صحيحاً على الإطلاق. فلسنا الجيل الطلابي النشط الوحيد، إذ سبقتنا أجيال، وجاءت بعدنا أجيال نشطت في حركات وانتفاضات طلابية متنوعة، والفارق الذي يبرر الملاحظة الواردة ربما جاء نتيجة اختلاف الأمر بالنسبة للأجيال الأحدث أو أجيال التسعينيات، من حيث تزايد الانقسامات الفكرية بين الناشطين وغياب أطر ديمقراطية تسمح لهم بالعمل المشترك على نطاق واسع.

أما الجانب الآخر الذي يبرر ضعف فعالية الأداء الطلابي، فيتعلق بامتداد المشاكل الاجتماعية الحالية وانتشار الحل الفردي، إذ أصبح كل

طالب مثل كل مواطن يبحث عن الخلاص الفردي الذي قد يختصر في مجرد البحث عن وظيفة، وليس المشاركة في الشأن العام، وهذه إشكالية عامة في المجتمع، خصوصاً لدى الطبقة الوسطى، وبينها جمهور الطلاب الشباب.

ومن ناحية أخرى أعتقد أنه مع انفتاح الحدود والفضاءات في عصر "العولمة" أصبح عدد من الشباب يبحث عن الإشباع بالنفاذ خارج الحدود، أو بالبقاء في بلده على أن يبقى قلبه موصولاً بالموجات المنتشرة خارجها، وهو ما قد نعتبره اجتماعياً نوعاً من الاغتراب وعدم الانتماء، فيما يراه عدد من أبناء هذا الجيل نفسه نوعاً من حرية الاختيار بين البدائل، ولهذا أيضاً مردوده على المشاركة في الإطار الوطني المحلي طالما تم تعويضه بنوع من المشاركة العالمية حتى لو كان شابنا العربي مجرد مستهلك لتلك الموجات العالمية.

*** من موقعك كباحث دارس وممارس للعمل الشبابي في فترات مختلفة، كيف ننظر إلى دور وزارة الشباب المنشأة حديثاً في مصر؟**

- من الناحية الموضوعية لا بد أن أرحب بهذا التخصيص الرسمي، إنه يعبر عن استجابة النظام السياسي لدواعي الواقع ولصيحات أمثالي من الدعاة، ومن الناحية الذاتية، لا أنكر مؤهلات الوزير الدكتور على الدين هلال باعتباره ذا نسب بقضايا الشباب كعضو قديم في منظمة الشباب (أنشأها النظام الناصري أواخر الستينيات) وكأستاذ جامعي، هذا كله مع تحفظي الشخصي على وزارات الموظفين مقطوعي الصلة بالمنظور السياسي للأمور، إلا أنني أقر بأن الوزير الجديد ليس مجرد موظف لوجود مؤهلات أخرى لديه، لكن أكثر ما أخشاه أن تجبره الإدارة البيروقراطية على التحول إلى بيروقراطي آخر، لا سيما إذا أطلق صيحات عالية وأدلى بأحاديث صحافية كثيرة حول النطاق الكبير للتجديد الذي يزعم القيام به، ثم لا تمكنه من ذلك الإمكانيات المادية المحدودة لموظفيه، وعلى أية حال نتمنى له أداء أفضل من سابقه، لكن ليس معنى هذا أن نوقع له على بياض، قبل أن يثبت جدارته في الميدان.

الحياة ١٩٩٩/١٢/٧

قالوا عن: أحمد عبدالله رزة

أنور السادات:

"أنا ما أقعدش مع رزة!"

(فبراير ١٩٧٢ بعد مظاهرات الطلبة)

محمد حسنين هيكل:

"كنت فى رحلة إلى الصين فاتصل الرئيس السادات بزميلى وقتها الدكتور عبد الملك عودة، وقال له: هل عينتم أحمد عبدالله - وكان من زعماء حركة الطلبة أيامها - محرراً فى الأهرام؟... وحين عدت من رحلة الصين ذهبت للسادات وقلت له الخبر غير صحيح... وجاء ممدوح سالم خلال وجودى مع السادات كان هو الذى أبلغ السادات بذلك، فنفيت له الخبر فقال: إنه واثق من معلوماته!"

موسى صبرى:

"كان يتزعم هذه الحركة طالب فى كلية الاقتصاد اسمه أحمد عبدالله رزة، يجيد الخطابة وله قدرة تأثيرية على مستمعيه... وطلب إجراء انتخابات للجان تمثل الطلبة وإسقاط جميع الاتحادات الطلابية... ثم أعلن طلب التفاوض مع الحكومة.. وأرسل أحمد عبدالله رزة عدداً من الطلبة والطالبات إلى منزل الرئيس السادات فى الجزيرة طالبين مقابلة الرئيس".
(كتاب "السادات - الحقيقة والأسطورة" صفحة ٢٩٤)

د. أحمد كمال أبو المجد:

"كتاب د. أحمد عبدالله عن حركة الطلبة محاولة للكتابة الموضوعية للتاريخ. وكل ما قيل فيه على لسانى صحيح كوزير للشباب فى تلك الفترة".
(محاضرة بنادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة)

يوسف القعيد:

"الدكتور أحمد عبدالله يرى أن كتابتنا في "الأهرام الاقتصادي" وراءها صفقة عقدناها مع النظام.. قواعد هذه الصفقة أن نكتب نحن وفق قواعد تقوم على تجاهل كل ما هو أساسى وجوهري، وكل ما يشكل أرقاً وقلقاً حقيقياً للنظام... وكان لديه سؤال آخر عن استمرار بعض الوزراء فى الحكم فترات طويلة بعضها امتد أكثر من عشر سنوات كاملة... حيث يرى أن بقاءهم فى أماكنهم هذه الفترة الطويلة يصادر على حق الناس بل وحلمهم المشروع فى التغيير".

نبيل عبد الفتاح:

الباحث المرموق الذى تصدى للعمل، والذى يحمل بعدين نادرين فى تكوينه، أولهما: التكوين العلمى الرصين فى واحدة من أعرق الجامعات حيث درس فى جامعة كمبريدج، وثانيهما: الحس السياسى الرفيع، وقبل ذلك وبعده أيضاً، الحس الوطنى المتوقد، واليقظ، حيث يظهر فى كل ثنايا هذا المؤلف المهم، هذه الرغبة الجياشة فى إعادة صياغة هيكلنا السياسى - الاجتماعى - الثقافى من أجل تعويض الفجوة الواسعة والعميقة بين بلادنا، ونظامنا السياسى - الاجتماعى، والدول التى حققت أشواطاً كبيرة فى مضمار التقدم، والعصرية، والإنجاز دون انبهار أو ترويج للنموذج الغربى. وهذا الحس الوطنى الرفيع يكشف عن حب عميق للوطن وللأمة المصرية، أصبح نادراً، فى أيامنا هذه هذا التزاوج بين عمق التكوين العلمى والأكاديمى، وبين الحس الوطنى السياسى".

(السياسة الدولية - أبريل ١٩٩٢)

وائل لطفى:

لا جدال أن أحمد عبدالله الطالب فى كلية السياسة والاقتصاد ورئيس اللجنة الوطنية العليا كان أهم قيادات الحركة على الإطلاق - أحمد عبدالله هو الآن رئيس مركز الجيل للدراسات، ولا شك أنه كان أكثر زعماء الطلبة رومانسية وإخلاصاً لنفسه ولأفكاره، كما أنه من الذين استطاعوا الحفاظ على توازنهم النفسى دون أضرار فادحة. أحمد عبدالله واصل ارتباطه بالحركة الطلابية على طريقته، فبعد أن اتخذ السادات قرار حرب أكتوبر

ليسحب من الطلاب السند الأقوى لشرعية حركتهم، وهو تحرير الأرض، سافر أحمد عبدالله إلى إنجلترا في بعثة تعليمية على نفقته الخاصة، من غسيل الصحون والعمل في المزارع"، ليحصل على رسالة الدكتوراه من جامعة كمبردج (موضوعها الدور السياسى للطلبة فى الحياة السياسية فى مصر).. فى نفس الوقت كانت عواصم النضال العربى تستضيف الكثيرين من معارضى السادات وقتها، وتمدهم بالكثير من الدعم المعنوى والمادى - الطريف أنه بعد أن حصل على الدكتوراه من (كمبردج) تقدم لعدة جامعات مصرية لينضم لسلك التدريس فيها، لكنه رفض.. وحتى وقت قريب كان يقيم فى مساكن عين الصيرة (منزل عائلته)، وهو الآن يركز جهوده فى مركز الجيل للدراسات الاجتماعية، وهو مركز يقوم على فكرة تقديم الرعاية لمجموعة كبيرة من أطفال عين الصيرة الفقراء".

(روز اليوسف ١٩٩٧/٨/٤)

رشدى سعيد:

كان جيل أحمد عبدالله بالنسبة لى أمل مصر الذى تمنيت لو أنه أمسك بقيادتها. وكنت قد سمعت عن أحمد عبدالله وقت الانتفاضة الطلابية التى اندلعت بالجامعة فى العام الدراسى ١٩٧٢/١٩٧٣.

عماد الغزالى:

المناضل المصر على النضال رغم انسحاق المناضلين.
(مجلة النداء الجديد - نوفمبر ١٩٩٨)

محمد محمود لبيب:

باحث مدقق... صاحب شجاعة أدبية... بل فدائية!
(الوفد: ١٩٩٠/١٠/٣)

خالد عبدالله:

صاحب مبدأ... بالمعنى الحرفى للكلمة.
(الأهرام ويكلى ١٩٩٩/١١/١١)

السيد يس:

كان رائداً في العمل الطلابي الثوري.. هو اليوم رائد بارز من رواد العمل الاجتماعي.

د. عبد العظيم رمضان:

مقدمة مذكرات سعد زغلول باشا.

مصطفى نبيل

لا يفوتني أن أشكر د. أحمد عبدالله الذي ألح على نشر هذا الكتاب لما رأى فيه من فائدة للشباب وهو المهتم اهتماماً حقيقياً بالشباب، ودائم الدعوة للاهتمام بقضاياهم..

(رئيس تحرير مجلة "الهلل")

يسرى حسين:

"عندما عاد إسماعيل بطل رواية يحيى حقي "قنديل أم هاشم" من بعثته حاملاً شهادة الدكتوراه، كان أول شيء فعله، أن أهان أهله وعشيرته، وسخر من حياتهم ومن عقيدتهم وأفكارهم. فالعلم الذي حصل عليه في الغرب جعله يشعر أنه لا ينتمي إليهم، ولا يقترب من عالمهم المتخلف. ووقف بشكل متعال يدينهم ويتهكم عليهم. ويطعن فيهم، ويعيرهم بجهلهم وفقيرهم، وسقوطهم في لجة الخرافات.

مع أن هؤلاء الجهلاء، هم الذين صرفوا عليه من قروشهم القليلة حتى يتعلم ويعود بعلمه ليكون مصباحاً ينير طريقهم. ويفتح لهم آفاقاً جديدة. ويحفر ثغرة في حائط الظلام، الذي يرفضونه ويناضلون من أجل تحطيمه. إسماعيل، هو المتقف، الذي طردته ثقافته بعيداً عن أهله، فأصبح علمه كارثة، وشهادته عبئاً ثقيلاً على تقدم الواقع خطوة للأمام.

وعندما قرأت مؤخراً الإهداء الذي كتبه الدكتور أحمد عبدالله، وصدر به رسالته العلمية لجامعة كمبردج شعرت بالفرح الحقيقي، فالرجل أهدى بحثه العلمي الذي عكف عليه عشر سنوات كاملة لأهالي حي مصر القديمة بالقاهرة، للبسطاء الذين خرج من أجلهم ليتعلم، ويعود بعلمه وتحصيله إليهم مرة أخرى ليساهم معهم في تحطيم جدار التخلف.

ود. أحمد عبدالله. قدم بحثه لأهالى مصر القديمة. ولأبناء حيه فى "عين الصيرة" هؤلاء الذين لا يقرءون ولا يكتبون إلا أنهم علموه، وتفقوه. ومنهم، ومن حياتهم استمد العلم الحقيقى، والوعى الذى يجعل الإنسان الصادق يعرف أين يقف ومع من يكون موقعه.

وهذا الإهداء المعبر، الذى يعطى الحق لأهله. فكرنا ببعض مقاطع من قصيدة عبد الرحمن الأبنودى التى تتحدث أنه إذا لم يكن العلم مصباحاً للغلبة، فلا فائدة ولا رجاء فى ثقافة أو فكر أو تحصيل.

ولقد ظل أحمد عبدالله مخلصاً بشكل كامل للناس الذين دفعوه للهجرة الطويلة من أجل العلم. فلم يخنهم أو يحطم آمالهم. وإنما على العكس كان مثلاً للابن الأمين، الممثل لمصالحهم وأمانيتهم. ورغم المكابدة الطويلة إلا أن عزمته لم تهن، ورغم الظروف الصعبة والمركبة إلا أنه صمم على أن تكون مصاريف دراسته نتيجة جهده الذاتى، وقادمة من القروش القليلة، التى يرسلها له أهالى عين الصيرة البسطاء. لذلك رفض الارتزاق تحت أى شرط، ولم يتنازل قيد أنملة عن فكره مهما كانت الضغوط.

وهذا النموذج، يبين ويكشف طبيعة المعدن الأصيل، الذى تتكون منه طبقاتنا الشعبية، التى لا تعرف سوى الصلابة، وتكافح ظروفًا صعبة، إلا أنها لا تتنازل عن عقيدتها تحت أى إغراء، مهما كانت قوته.

وإذا كانت هناك نماذج عديدة مثل تلك التى صورها يحيى حقي فى رائعته الروائية، إلا أن الواقع اليومى يفرز أنماطاً أخرى أكثر اتساقاً مع نفسها، وأكثر صدقاً ووعياً، ومعرفة بظروفها، وموقعها الحقيقى.

وأحمد عبدالله الذى يترجم صلابة جيل كامل، عانى بشكل مكثف فى السبعينيات، بيد أن رموز هذا الجيل التى جاءت بعد مخاض رهيب، هى القدرة على حمل الأمانة، وتحقيق حلم بسطاء مصر القديمة، والسيدة زينب وشبرا، وأنهم منذ عام ١٩٦٨ يرفعون اسم مصر عالياً ويناضلون بدون هوادة لترجمة حق شعبها فى حياة حرة كريمة.

والذى يجعلنى أكتب هذا الكلام هو أن أحمد عبدالله بالذات، كان صوته فى يناير ١٩٧٢ يجلجل فى جامعة القاهرة رافضاً مسيرة الردة الساداتية بمختلف توجهاتها. ومازال بعد ١٢ سنة كاملة يحمل نفس الرنين الصادق، ونفس الانتماء.

وهذه بداية مرحلة جديدة سيعانق فيها الفكر الواقع، وسيحضن الحلم ملامح الحقيقة.

المؤلف فى سطور: د. أحمد عبدالله رزة

- * دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كمبودج بإنجلترا.
- * نائب رئيس لجنة بحوث الشباب بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع.
- * مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية.
- * مؤسس مشروع الرعاية الجزئية للطفولة العاملة.
- * عضو سابق بمجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
- * مؤلف ومحرر العديد من الكتب بالعربية والإنجليزية، أهمها:

مؤلفاته بالعربية:

- * الجيش والديمقراطية. * الأطفال الكادحون
- * الانتخابات البرلمانية. * التربية المدنية للأطفال والشباب
- * الطلبة والسياسة. * الوطنية المصرية.
- * الديمقراطية على عكاز * الوعى القانونى للمرأة.
- * حقوق الإنسان. * الديمقراطية فى الشرق الأوسط.
- * تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى.
- * الحوار الوطنى. * هموم مصر وأزمة العقول الشابة.
- * الجامع والجامعة * الشباب المصرى بين الانتماء والمشاركة
- * قضية الشباب. * أطفال برتبة عمال.
- * نحن والعالم.

مختارات ميريت

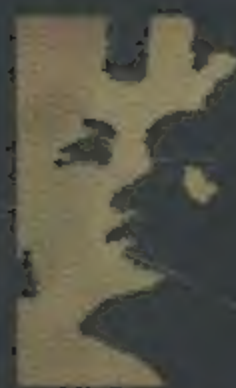
هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب بضع دراسات ومقالات ومحاضرات حول "قضية الديمقراطية" التي أنفقتنا عمرا ندافع عنها أكاديميا وسياسيا. ولينظر القارئ بنفسه في مدى إحاطة وصلاحيته ما كتبناه عبر عقد ونصف من الزمان. فقد يرى أن التاريخ في بلادنا قد تجدد. وأن ما قلناه بالأمس لابد أن نكرره ونلج عليه اليوم. واليوم يوم عصيب.. حيث يسير العالم في طريق العنف والاحتراب بعيون عمياء وقلوب متجمدة. بل متجردة من الإحساس بالإنسان. إنه زمان الهوس والهysteria والهلوسة باسم الدين وباسم الأمن. بل وباسم الديمقراطية والوطنية والقومية... الخ المصطلحات. وإذا تغيبت العقلانية والرشادة بجانب تجمد الأفئدة وعمى البصيرة. تنغلق الدائرة الجهنمية ويتزايد الطغيان. ولا غرابة. فباسم القضايا النبيلة يتم إهدار القيم النبيلة. قيم حقوق الإنسان. وعلى المستوى السياسى يتم إهدار حريات المواطنين ومشاركتهم في إدارة شئون مجتمعاتهم ودولهم. أى تصبح "الديمقراطية هي الضحية". لكن للديمقراطية جنودا معلومين ومجهولين سيدافعون عنها حتى الرmq الأخير. لأنها ببساطة تستحق ذلك. فهي - برغم كل عيوبها - أفضل من كل بدائلها أيا كانت المسميات. فى هذا الإطار وبهذه الروح. يأتى إصرارنا على إعادة تقديم هذه الصفحات القليلة بدون مقدمات طويلة. والقارئ اللبيب بالإشارة يفهم.. والله أعلم.

Bibliotheca Alexandrina



0672691



ميريت